الدكتور / كمال بشر

دراسات في علم اللغة

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

الكتـــاب : دراسات فى علم اللغة
المـؤلـف : د / كمال بشر
تاريخ النشر : ١٩٩٨
رقم الإيداع : ٨٤٥٩ / ٩٨
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977-215-347-5

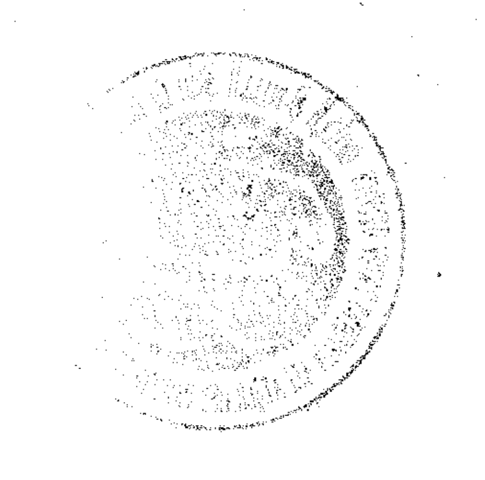
الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)
ت : ٣٥٤٢٠٧٩ فاكس ٣٥٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة
ت : ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق
والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول


بسم الله الرحمن الرحيم



واجهة الكتاب

ينتظم هذا الكتاب أشتاتًا مؤتلفة من الدرس اللغوىّ. فهى- وإن لم تكن ذات موضوع واحد- تلتقى ويحتضن بعضها بعضًا من البدء إلى النهاية. إنَّها من جهة تتناول قضايا أو مشكلات أُثيرت وتُثار فى الأوساط اللُّغوية العربية قديمها وحديثها، وهى من جهة ثانية عُولجت فى هذا الكتاب علاجًا يخضع لوَحدة النظرة المنهجية التى تعتمد على الموضوعية فى التحليل والمناقشة، وعلى الحوار مع الحقائق اللغوية ذاتها دون الالتجاء إلى أىِّ مسلك خارجىٍّ من تأويل، أَو افتراض، أو تفلسف،... إلخ. ومن هنا كان الائتلاف بين هذه الأشتات؛ لكونها خالصة العروبة، وخاضعة فى النظر والدرس لمنهج واحد، هو منهج الوصف القائم على تسجيل الواقع فى إطار سياقه وطبيعته، بالنظر الواعى والمعالجة اللغوية الصِّرفة.

بعض من مباحث الكتاب (وهى ثلاثة المباحث الأولى) له ذِكْرٌ متناثر هنا وهناك فى أعمال القُدامى من اللغويين، ولكنّه ذِكْرٌ عارض فى سياقات مختلفة، خالٍ من لملمة جوانب الموضوع أو القضية وتجميعها لتشكل كُلاً متكاملاً ينماز بحدوده، وخصوصياته، وموقعه. فرأينا أن نصنع صنعًا آخر لتأليف هذه الجوانب والأبعاد؛ حتى نريح الذهن من الجرى وراء هذه المتناثرات، ولإخضاعها لمنهج من الدرس اللغوىِّ الحديث، حتى نرشد شباب الدارسين (وبعض شيوخهم) إلى كيفية تناول القديم فى ضوء الحديث. ونكون بذلك قد ظَفِرْنا بالحسنيين : رعاية القديم والحفاظ عليه وصقله أو تهذيبه ، أو الحوار معه بفكر جديد ؛ حتى يظهر فى صورة أبهى وأجلى وأقرب منالاً للشادين من الباحثين.

أمّـا بقية مباحث الكتاب فهى جديدة تمام الجِـدَّة مادةً ومنهجًا، اقتضتها حركة التاريخ وظروف الحياة المتغيّرة دائمًا وأبداً. وخضعت للدرس بذات النظرة الموضوعيَّة القائمة على تحليل الواقع.

ويحمل الكتاب الحالى عُنوان كتاب سابق طُبع ونُشر خمس مرات متتالية من عام ١٩٦٩م حتى أواخر السبعينيات، ثم توقفت إصداراته لأسباب مختلفة، ثم رأينا أن نصنع هذا الكتاب الذى بين أيدينا، ضامًا بين جنباته ثلاثة البحوث المشار إليها سابقًا، مع أربعة بحوث أخرى؛ فاكتمل عددها سبعة، ذات نسب قريب وعلاقة وثيقة، من حيثُ إنّها جميعًا تَعْرِض لقضايا لغُوية عربية .

وجدير بالذكر أنَّ هذه المباحث السبعة نُشِرَتْ كلها قبلاً - بتفصيل أو إيجاز- فى مجلات عربية ذات شهرة واسعة ومكانة عالية فى الأوساط العربية وغير العربية، مثل: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجلة كلية الآداب بجامعة الكويت، ومجلة الدارة السعودية،... إلخ.

المبحث الأول: الألف والواو والياء (واى) فى اللغة العربية

« واى » هذه تدعى حروف العلة فى التراث اللُّغوىِّ العربىِّ القديم. وقد عالجها العرب، علاجًا تقليديًا تُعْوزُهُ الدقة والوضوح؛ إذ قد خلطوا فى علاجها بين الرمز والصوت، الأمر الذى قاد إلى جَمْعٍ من المشكلات فى التحليل والوصول إلى نتائجَ حقيقية، وانصرفوا فى جُلِّ مناقشاتهم إلى شيءٍ من وظائفها الصرفيَّة والنَّحْويَّة، متناسين قيمها الصوتية التى من شأنها أن تفصح عن حقائقها ووظائفها فى البنية اللغوية. ومن ثَمَّ كان البدء هنا بتحليل قيمها الصوتية فى العربية الفصيحة، وقد أدى هذا التحليل إلى الكشف عن طبيعتها، وإلى تصنيف هذه القيم إلى المجموعة الصوتية المعيَّنة التى تنتمى إليها، أهى أصوات صامتة Consonants أم حركات Vowels. ثم انطلق الدرس إلى بيان وظائف كل صوت (أو نوع منه) فى البناء الصرفىِّ والنحوىِّ فى اللغة .

المبحث الثانى: همزة الوصل

همزة الوصل مشكلة قديمة حديثة من حيثُ نطقُها ورسمُها وموقعُها فى البناء الصوتىِّ - الصرفىِّ للغة العربية. وقد أجاد القدماء فى حصر مواقعها وخواصّها النطقية. ولكنهم لم يَعْرِضوا بحال إلى وصفها فى البنية اللغوية: أهى لَبِنَةٌ أساسية فى هذا البناء، أم أنها مجرد انزلاق صوتى يُسَهِّلُ النطق بالساكن؟ وقد وقف البحث عند هذه النقطة الأخيرة وقفةً متأنيةً، منتهيًا إلى ما انتهى إليه الخليل من أنّها « سُلَّمُ اللسانِ » أى: تحريك صوتى يدرج اللسان منه إلى النطق بالساكن فى أنماط معيَّنة من الكَلِمِ العربىِّ.

المبحث الثالث: السكون فى اللغة العربية

السكون اسم لرمز هو (ه) فى أكثر الروايات، ولحالة صوتية سالبة، وقد اختلف الدارسون فى رمزه إلى أقوال شتى، تولّى البحث الإفصاح عنها وصلاحيّة كل منها للدلالة على نطق سالب. ثم ركَّز البحث على بيان وظائف السكون (بوصفه غير متحقق نطقًا) صرفيًا ونحويًا، الأمر الذى يسوغ ضمه إلى نظام الحركات. فهو- وإن كان عديمًا فى النطق - ذو وظيفة واضحة فى البناء اللغوىِّ، شأنه شأن الحركات تمامًا .

المبحث الرابع: خواصّ صوتية تمتاز بها اللغة العربية

عرضنا فى هذا المبحث لبعض الخواصّ الصوتية التى تنماز بها العربية من غيرها من اللغات التى لنا معرفة مناسبة بها. وانصرف التركيز إلى مجموعة محدودة من هذه الخواصّ التى يغيب عن بعض الدارسين أهميتها وقيمتها فى البنية اللغوية العربية. من ذلك مثلا: بيان الوظائف المنوّعة للحركات على الرغْمِ من قلتها العددية؛ فهى فى جملتها ذات قيم صوتية، وصرفية - نَحْوِية، ودلالية كذلك، على خلاف ما يجرى فى كثير من اللغات. وأشرنا كذلك إلى انفراد العربية بمجموعة من الأصوات التى لا وجودَ لها فى غيرها من اللغات كالضاد، أو يقل أو يَنْدُرُ وجودها فى لغات أخرى، (كالهمزة والقاف) .

ثم درجنا بعدُ إلى ظاهرة التفخيم فى لُغتنا، حيثُ بينّا أنّ التفخيم لبعض الأصوات (الصاد والضاد والطاء والظاء) ذو قيمة صوتية وأخرى دلالية، كما يظهر مثلا: فى مقابلة «طاب» بكلمة «تاب». إنه تفخيم «فونيميّ» Pho-nemic. وهناك أنواع أخرى من التفخيم المشروط، كما فى حال: «القاف، والخاء، والغين،...» وغيرها.

المبحث الخامس: نوعية اللغة التى يتعلمها التلاميذ فى المرحلة الأولى ووسائل التقريب بينها وبين اللغة الفصيحة

بحث أعدّ لمؤتمر عُقد فى عمّان بالأردنّ عام ١٩٧٤م وألقى هناك بالنيابة عنّا. وهو يحاول معالجة مشكلة عدم إلمام التلاميذ فى مرحلة التعليم الأولى باللغة الفصيحة، وغلبة العاميّات على سلوكهم اللغوىّ. واتجه البحث فى ذلك إلى محورين رئيسين.

أولهما: وجوب تقديم المادة العربية فى صورة سهلة ميسّرة خالية من التقعُّر والتعقيد، بمراعاة طاقة الناشئة ومحصولهم اللغوىّ.

ثانيهما: الاسترشاد بالعاميّات، لا بوصفها كذلك، بل بالنظر فيها محاولين استخلاص ما يصلح منها للتواصل العربى الفصيح. ففى العاميّات مفردات وتراكيب فصيحة، ولكنها تاهت وسْط سيل المفردات والتراكيب العامية الصرفة، كما فى أسماء الألوان مثلا (أحمر، أبيض، أسود،... إلخ). وهناك كُثْر من المفردات التى يمكن تفصيحها وردّها إلى أصولها الفصيحة بشىءٍ من الدرس والنظر من أهل الاختصاص .

المبحث السادس: الأخطاء الشائعة فى نظام الجملة (بين طلاب الجامعات)

بحث ألقى فى مؤتمر عقد بجامعة الكويت عام ١٩٧٩م، لمناقشة ظاهرة مُنذِرة بالخطر برزت إلى الوجود فى السلوك اللغوىّ لطلاب الجامعات العربية، وبخاصة على مستوى التراكيب. وكان البدء فى هذا العمل بتحديد مفهوم

المصطلحات الواردة فى الموضوع. فَعَمَدْنا إلى تحديد هذه المفهومات، بشرح مفهوم «الخطأ» ومعايير الحكم بالخطأ أو الصواب. ثم تلا ذلك بيان مفهومنا للجملة أو التركيب، مع التركيز على خواصّهما وخواصّ مكوناتهما: من اختيار للمفردات، وموقعها، وعلاقتها بعضها ببعض، والإعراب .

وتدرج البحث بعدُ إلى النقطة الأساسية، بتجميع أمثلة منوّعة من الأخطاء فى هذا الإطار، والقيام بتنميطها وبيان الخطأ فى كل نمط منها، مستعينين فى ذلك بأمثلة شائعة من الخطأ على ألسنة هؤلاء الطلاب وأقلامهم. وخرجنا من ذلك بنتيجة مفزعة، حيث تبين لنا أنّ الخطأ ليس فى الإعراب ووجوهه فقط، بل امتد أمره إلى الخواصّ الأخرى للتركيب من اختيار، وموقعية، وعَلاقات داخلية بين مكوّنات الجملة. وأنهينا بحثنا بضرورة تقديم قواعد العربية فى صورة نصوص كاملة، حتى لا يتركز العمل على وجه دون آخر من وجوه خواصّ التراكيب أو الجمل.

المبحث السابع: التعريب بين التفكير والتعبير

انطلقت فى السنوات الأخيرة نداءات مخلصة إلى وجوب تعريب العلوم فى الجامعات ونحوها من الهيئات والأوساط المعْنية بهذه العلوم والتعامل معها نظراً وتطبيقًا. ولكنّ هذه النداءات كانت فى مجملها نداءات فردية، ينقصها تحديد مفهوم «التعريب» تحديداً دقيقًا .

فانصرف البحث فى البدء إلى تحديد هذا المفهوم، فتبيّن لنا أن له أربعة مفهومات فى الثقافة العربية، قديمها وحديثها على سواء. وأشرنا إلى أن المفهوم المناسب لسياقنا هذا هو «توظيف اللغة العربية» وحدها فى كل الأعمال العلمية كَتْباً وأداءً منطوقًا فى المحاضرات وما إليها .

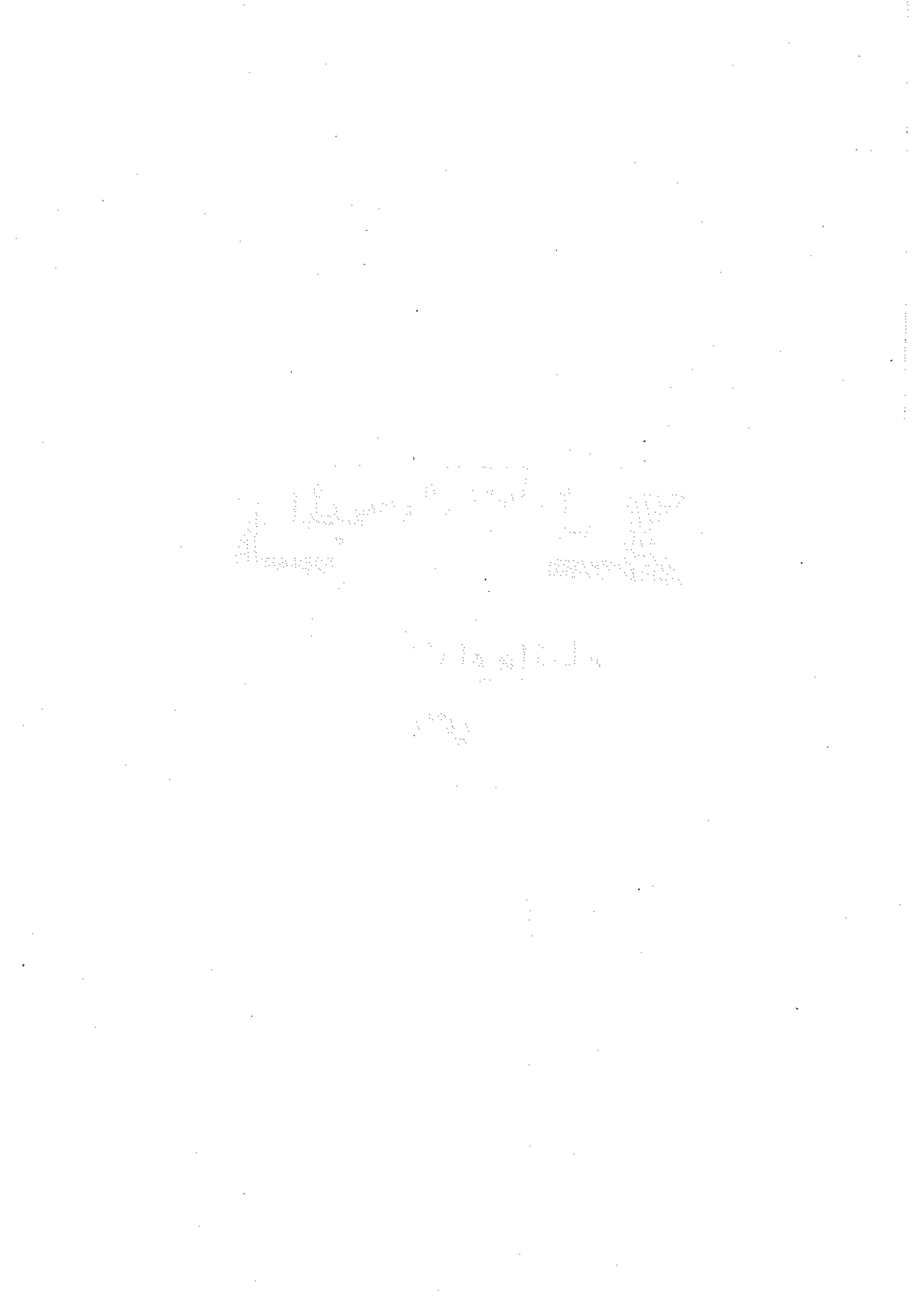
وقادتنا خبرتنا اللغوية والثقافية إلى تقرير أن القضية ليست قضية التعبير باللغة العربية، وإنما ينبغى أن يوجه نداء التعريب إلى تعريب الفكر أولاً. علينا فى كل حال وآن أن نفكّر تفكيرا عربيا عند الانشغال بهذه العلوم

وغيّرها، فكيفما نفكر يكن تعبيرنا. أما مجرد التعبير باللغة العربية دون التفكير بها وفيها، فلا غناء فيه؛ لأنه فى هذه الحال لا يعدو أن يكون ترجمة لفكر أجنبىّ، وما أظن أنّ هذا هو المقصود، أو أنّه يصل بنا إلى غاياتنا القومية. وختمنا بحثنا بوجوب إلقاء مسئولية التعريب بهذا المفهوم الذى اخترناه إلى هيئات علمية مُشَكَّلَةٍ بمعاييرَ دقيقة، وبين يديها خُطة مرسومة للقيام بهذا العمل القومى الكبير.

المحتويات

المبحث الأول

الألف والواو والياء
واى
فى اللغة العربية



الألف والواو والياء
(واى)

عندما انتوينا إخراج هذا البحث إلى الناس كانت تجول بخاطرنا عدة مشكلات صرفية نَحْوِية معينة تتعلق بما يسميه علماء العربية «حروف العلة»[1]. ثم تأكد لى بعدُ أن الموضوع لا يمكن أن يبحث بحثًا علميًا دقيقًا دون التعرض لوجوهه الصوتية. وذلك فى الحق هو ما تقرره الدراسات اللغوية الحديثة التى تنص على فشل أية دراسة صرفية أو نحوية لا تأخذ فى الحسبان الجانب الصوتىّ للظاهرة المدروسة.

وقبل الدخول فى أية تفصيلات يجدر بنا أن نشير إلى نقطتين مهمتين هما:

---

(١) تعرض الدكتور إبراهيم أنيس لحروف العلة فى دراسة قيمة سماها: «بحث فى اشتقاق حروف العلة». ونشرت هذه الدراسة بمجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - المجلد الثانى سنة ١٩٤٤.
وفى هذه الدراسة عالج الدكتور أنيس عدداً من المشكلات التى تتعلق بهذه الحروف. ويمكن تلخيص أهم آرائه فى هذه المشكلات فيما يلى:

١ - من رأيه أن الياء والواو لا تكونان إلا أصليتين فى الأفعال والأسماء المشتقة، إذ (كما تقول عبارة المؤلف) «لا نكاد نعثر على واو أو ياء ليست أصلا من أصول الكلمة» فى هذين النوعين من الكلمات.

٢ - الواو والياء كانتا فى الأصل .. أحد الأصوات الثلاثة: اللام والنون والميم. وقد أدت عوامل التطور اللغوى إلى هذا الانقلاب، لما بين هذه الأصوات وبين الياء والواو من شبه صوتى.

٣ - كل «من الواو والياء المحدثة من لام أو نون أو ميم قلبت فى بعض الصيغ إلى صوت لين طويل: فتحة طويلة أو كسرة طويلة أو ضمة طويلة». وفى رأيه كذلك «أنه لابد من تسكين الواو أو الياء» قبل هذا القلب. والواقع أن البحث يتركز فى نقطة أساسية هى النقطة الثانية، أما النقطتان الأولى والثانية فقد اقتضتهما منا مناقشة النقطة الأساسية.

الأولى: أنّ المشكلات التى نشأت عن «واى» فى اللغة العربية لا ترجع إلى طبيعتها بقدر ما ترجع إلى طريقة معالجتها والنظر فيها. أو بعبارة أخرى، نستطيع أن نقول إنّ هذه المشكلات لا ترجع فى أساسها إلى الحقائق اللغوية التى تتضمنها «واى»، وإنما ترجع إلى طريقة اللغويين فى تقعيد هذه الحقائق وتنظيمها. فعلماء العربية، فى دراسة «واى»، قد خلطوا أحيانًا بين الصوت، والرمز الكتابى، كما خلطوا من وقت إلى آخر بين قيمتها الصوتية ووظائفها الصرفية والنحوية. كذلك خان بعضهم الحظ فى تعرف القيم الصوتية المختلفة بدقة لكل رمز من هذه الرموز الثلاثة. يضاف إلى كل ما تقدم أن الأصوات التى يُرْمَزُ إليها فى العربية بالرموز «واى» أصوات تتعرض للتغير والتطور بصورة أكبر وأوضح مما يقع لغيرها من الأصوات.

الثانية: أننا سوف نعتمد فى مادتنا على مصدرين هما:

١ - اللغة العربية الفصيحة كما ينطقها الآنَ المتخصصون فى هذه اللغة.

٢ - النصوص الواردة عن علماء العربية من قُدامى ومُحْدَثِين فيما يتعلق بموضوع البحث .

وبهذه المناسبة أيضًا نرى لزامًا علينا أنْ نتعرض لبعض المصطلحات الأساسية فى هذه الدراسة، وأن نقدم لها نوعًا من التحديد، حتى نعين القارئ على الفهم الدقيق، كما يتبين من السطور التالية :

واى : ثلاثة رموز عربية لمجموعة من الأصوات التى تلعب دوراً مهمًا فى اللغة العربية ونظمها الصوتية، والصرفية، والنحوية. وهذه الرموز لها أسماء، هى (بترتيب الرسم السابق) : الواو، الألف، الياء. ومن المعروف أن هذه الأسماء ذاتها يطلقها علماء العربية أيضًا على الأصوات التى يُرمز إليها بالرموز الثلاثة السابقة.

لدينا إذن (بالإضافة إلى واى) ثلاثة أنواع من المصطلحات التى يجب أن نحددها جيداً وأن نفرق بين مدلولاتها حتى نعرف المقصود بكل نوع منها

تجنبًا للخلط والاضطراب اللذين قد يقع فيهما بعض الباحثين بسبب عدم تحديد سابق للمراد بهذه المصطلحات وأمثالها .

هذه الأنواع الثلاثة هى : الرموز (والمفرد رمز)، والأصوات (والمفرد صوت)، والأسماء (والمفرد اسم) .

فالرموز: هى العلامات الكتابية التى تستخدم فى اللغة المعينة للدلالة على أصوات معينة. أو - قل - هى حيل أو وسائل كتابية تستخدم لتمثيل النطق وتصويره. مثال هذه الرموز فى العربية «واى» .

والأصوات: هى الآثار السمعية التى تصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة تجاوزاً أعضاء النطق. وهذه الآثار تظهر فى صور ذبذبات معدلة وموائمة لما يصاحبها من حركات الفم بأعضائه المختلفة. مثال هذه الأصوات فى العربية: أصوات الواو، والألف، والياء .

أما الأسماء: فهى ألفاظ أو كلمات يستخدمها أصحاب اللغة المعينة لإطلاقها على أصوات معينة، وعلى رموز تستخدم فى تصوير هذه الأصوات كتابة. مثال هذه الأسماء فى العربية الألف والواو والياء .

وهكذا نرى أن هناك فرقًا بين الرمز والصوت. فالرمز (كما قلنا): علامة كتابية تدرس وينظر إليها فى إطار نظام الكتابة العادية أو الإملائية أو ما يسمى: (الألفباء)، لا فى إطار نظام الأصوات. والصوت أثر سمعى أو حدث نطقى، يدرس وينظر فى إطار النظام الصوتى للغة المعينة The phonetic system of a given language لا فى نظام الألفباء لهذه اللغة .

وكثيراً ما يقع الخلط بين مفهومى هذين المصطلحين؛ لأسباب ثلاثة رئيسية، هى:

١ - الجهل بالفرق بينهما أو عدم الاهتمام بهذا الفرق، أو الانخداع بالنظام الكتابىّ، بتوهم أن ما يكتب هو ما ينطق، أو بتوهم أن الرمز الكتابى هو كل شىء فى الموضوع .

٢ - وحدة الاسم الذى يطلق على الرمز الكتابى والصوت معًا، فالواو مثلاً اسم يطلق فى اللغة العربية على العلامة (و) وعلى الصوت أو الأصوات التى يرمز إليها بهذه العلامة. وهذان السببان يعدان - فى نظرنا - من أهم أسباب اضطراب علماء العربية فى معالجة حروف (واى) .

٣ - عدم تمثيل الرمز الكتابى للصوت المنطوق تمثيلا صادقا، فى بعض الأحايين، أو عدم مطابقة المكتوب للمنطوق بالفعل. ويتضح هذان الأمران فى كثير من اللغات الأجنبية، ففى الإنجليزية مثلا يرمز أحيانًا للصوت (f) بالرمزين (ph)، ولصوت (s) بالرمز (c) إلخ. وأحيانًا توجد الرموز فى الكلمة المكتوبة على حين أن ليس لها مقابل صوتى كما فى نحو night [(١)] .

أما المصطلح «أسماء» فلا يختلط بالمصطلحين السابقين، وهو عادة أعم منهما، وبسبب هذا العموم سوف نتخذه أساسًا للمناقشة التالية، والأسماء التى لدينا الآن ثلاثة. هى الألف والياء والواو : (واى) .

وقبل أن نحاول تحديد القيم الصوتية لمدلولات هذه الأسماء، نرى من المفيد أن نعرض - فى إيجاز - لنقطة مهمة تتعلق باستعمالها، وذلك بإلقاء الضوء على تطور مدلولاتها ومراحل هذا التطور فى تاريخ العربية .

---

(١) night تكتب صوتيا nait . وعندنا من النوع الأول فى العربية أمثلة كثيرة منها رمى حيث كتب الصوت الأخير بالياء مع أن خاصة الصوت توجب كتابته بالفتحة الطويلة أو ما يسمى بألف المد . أما أمثلة النوع الثانى فقليلة ، منها : وجود الألف فى نحو رموا والواو فى عمرو . وهناك نوع ثالث فى العربية ، يتلخص فى عدم مقابلة الصوت المعين برمز كتابى كما فى نحو «هذا» ، حيث توجب الكتابة الصوتية وجود فتحة طويلة أى: ألف بعد الهاء ، ولعلاج هذا النقص ونحوه ابتكر علماء الأصوات نظاما خاصا لتصوير الكلام المنطوق تصويراً دقيقًا. هذا النظام هو ما يعرف بالكتابة الصوتية Phonetic transcription وفى هذا النظام يراعى تمثيل كل صوت برمز مستقل متفق عليه وعلى قيمته الصوتية ، ومن البديهى أن هذا النظام لا يخضع لنظام الألفباء العادية .

الألف

فكرة تاريخية [1] :

الألف اسم لمدلولات عِدة، مرت - فى نظرنا - بمرحلتين تاريخيتين مختلفتين.

المرحلة الأولى :

كانت الألف تطلق فى الأصل - بحسب التاريخ المعروف لنا - على الألف، أو على ما عرف فى مرحلة تاريخية متأخرة نسبيًا باسم «الهمزة»، أى: ذلك الصوت الذى ندعوه حديثًا الوقفة الحنجرية glottal stop، والرمز الأصلى لهذا الصوت هو (ا) بدون رأس العين الصغيرة (ء) فوقه أو تحته. ومعنى هذا أن الألف - اسما ورمزاً - لم تكن فى المراحل الأولى ما يسمى أخيراً بالألف المد أو ما ندعوه فى اصطلاحنا الفتحة الطويلة (aa)، كما فى نحو قال. ويكاد يكون من المؤكد أن الفتحة الطويلة (ألف المد) لم يكن لها علامة كتابية فى هذه المرحلة، شأنها فى ذلك شأن الحركات القصيرة كلها (الفتحة والكسرة والضمة)، والحركتين الطويلتين الأخريين، الضمة والكسرة (= واو المد ويائه : uu و ii) كما تظهران فى نحو: تقول وأبيع .

ولا يظنن ظانّ أنّ العرب فى المراحل الأولى لم يكونوا يعرفون الهمزة بوصفها صوتًا، أو أنّ الهمزة صوت حديث فى اللغة العربية. إنّ الهمزة من أصوات العربية منذ التاريخ المعروف لنا. ولكنّ هذا الصوت لم يُسَمّ بالهمزة فى المراحل الأولى، وإنما كان يسمى ألفًا ورمزه (ا) كما سبق آنفًا.

---

(١) نشر هذا الجزء التاريخى الخاص بالألف فى مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الثانى والعشرين سنة ١٩٦٧.

أما أنّ الألف هى اسم الهمزة (الوقفة الحنجرية) فى الأصل فأدلته كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال ما يلى:

١ - من خواصّ الأصوات العربية أنّ قيمها الصوتية يعبر عنها دائمًا بصدر أسمائها. فالاسم (كاف) مثلاً يعبر صدره وهو (ك) عن الصوت (ك). وكذلك الاسم (ألف) يعبر صدره صوتيًا عمًّا سُمِّى أخيراً الهمزة. وفى هذا المعنى يقول ابن جنى: «إنّ كل حرف سميته ففى أول حروف تسميته لفظه بعينه. ألاَ ترى أنك إذا قلت: جيم فأول حروف الحرف «جيم». وإذا قلت: دال فأول حروف الحرف « دال » وإذا قلت: حاء فأول ما لَفظْتَ به «حاء»، وكذلك إذا قلت: ألف، فأول الحروف التى نطقت بها همزة» [١].

ويقول حفنى ناصف : «للحروف العربية خواصّ لم تجتمع فى غيرها من اللغات الأخرى. منها أنّ مسمياتها دائمًا فى صدر أسمائها، فصدر كلمة ألف (ء) وصدر كلمة باء (ب) وصدر كلمة جيم (ج) وهكذا لآخر الحروف»[٢].

٢ - تاريخ الألفباء العربية يدل على أنّ الألف هو فى الأصل اسم الهمزة (الوقفة الحنجرية لا ألف المد) وهو رمزها كذلك. يظهر ذلك من الترتيب القديم للأبجدية، ذلك الترتيب الذى يظهر فى: أبجد، هوز، حطى، كلمن،... إلخ. فالرمز الأول فى أبجد هو الألف رسمًا ولكنه الهمزة نطقًا. والمعروف أن ألف العربية (ا) هى ألاف الفينيقية (≮) وهو صوت يقابل ما يعرف عندنا الآن بالهمزة [٣] .

٣ - وأصرح من هذا وأوضح فى هذا الشأن ما قرره ابن جنى فى مكان آخر، وروى مثله عن أبى العباس المبرد (وإن كانت هذه الرواية فى مَعْرِض الاعتراض على المبرد فى مشكلة أخرى تتعلق بالهمزة)، انظر فيما بعد.

---

(١) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ، حـ ١ ص ٤٧ .

(٢) حفنى ناصف : تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ص ٢٨ ، ط ٢ سنة ١٩٥٨ وانظر ابن يعيش ، شرح المفصل حـ ١٠ ، ص ١٢٦ .

(٣) انظر : حفنى ناصف ، المرجع السابق ص ٤٠ - ٤٣ .

يقول ابن جنى : «إنّ أبا العباس كان يعد حروف المعجم ثمانية وعشرين حرفًا، وجعل الباء أولها ويدع الألف من أولها ويقول: هى همزة» أى أنّ الألف نطقًا ورسمًا هى ما عرف بالهمزة فى فترات متأخرة. وهذا القول فيما يتعلق بهذه المنطقة هو ما رآه ابن جنى نفسه حيث يقول: «اعلم أنّ الألف التى فى أول حروف المعجم هى صورة الهمزة» [1].

أما أنّ أبا العباس قد ترك الألف (الهمزة) ولم يذكرها فى الأبجدية؛ فذلك لأنها- كما تقول عبارته التى رواها ابن جنى -: «... لا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة. فلا أعتدها مع الحروف التى أشكالها محفوظة معروفة» [2].

وهنا نرى أن المبرد قد وقع فى خطأ واضح إذ هو قد خلط - بعبارته هذه - بين مستويين : مستوى النطق ومستوى الكتابة. إنه يعلل تركه للهمزة وعدم ذكره لها فى الألفباء بتغير صوتها وعدم استقرارها على حالة واحدة. والواقع أن الذى يتغير إنما هى الصورة الكتابية للهمزة لا نطقها، فمن المؤكد أنّ الهمزة تنطق سواء أكتبتها على ياء أم واو، وبالطبع حين تكتب على صورتها الأصلية وهى الألف. وقد أدرك ابن جنى بثاقب نظره هذا الخطأ الذى وقع فيه أبو العباس، فاعترض عليه بعبارة تنم عن ذكاء وعمق فى فهم الحقائق، حيثُ استطاع أن يتذوق ما لم يستطع المبرد تذوقه من معرفة الفرق بين النطق والكتابة. يقول : «أما إخراج أبى العباس الهمزة من جملة الحروف واحتجاجه في ذلك بأنها لا تثبت صورتها فليس بشيء. وذلك أن جميع هذه الحروف إنما

---

(١) ابن جنى : المرجع السابق ص ٤٦ ، وانظر أيضا : ابن يعيش ، شرح المفصل حـ ١٠ ص ١٢٦ . وإطلاق الألف على الهمزة نلحظه كثيراً فى كتاب العين للخليل بن أحمد ، من ذلك مثلا ما جاء هناك من أنه حين أراد تأليف الحروف أعمل فكره فلم يمكنه «أن يبتدئ التأليف من أول أ ب ت ث وهو الألف» . فالألف هنا يَقْصِدُ بها الهمزة. ومع ذلك كان يطلق المصطلح الآخر وهو «الهمزة» على هذا الصوت نفسه، كما يبدو فى قوله : «وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق». انظر كتاب العين للخليل بن أحمد ، تحقيق د. عبد الله درويش : حـ ١ ص ٥٢ ، ٥٨ .

(٢) ابن جنى : المصدر السابق ص ٤٦ .

وجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة فى اللفظ الذى هو قبل الخط. والهمزة موجودة فى اللفظ كالهاء والقاف وغيرها، فسبيلها أن تعتد حرفًا كغيرها »[1].

وإذا كان المبرد يعنى بعبارته السابقة تغير الهمزة نطقًا كذلك، كما فى حالة التخفيف مثلا فنحن ندفع هذا الظن بأنّ التخفيف فى الهمزة لهجة، وذلك أمر ثابت ومقرر لديهم. جاء فى مراح الأرواح وشرحه، أن الهمزة «قد تخفف؛ لأنها حرف ثقيل إذ مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف لأنه يخرج من أقصى الحلق فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل أحد بالطبع، فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصة قريش. روى عن أمير المؤمنين على رضى الله عنه أنه قال: «**نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبر. ولولا أن جبريل نزل بالهمزة على النبى عليه السلام ما همزتها**» وحققها آخرون وهم تميم وقيس»[2].

وإذا ثبت أن التخفيف فى الهمزة لهجة وجب علينا حينئذٍ أن ننظر إليه فى إطار هذه اللهجة وحدها لا فى إطار اللغة بعامة، حتى نتجنب الخلط الذى ينتج عن تداخل اللغات. وقد تنبه ابن جنى إلى هذا الخلط فى اعتراض له آخر وجهه إلى المبرد لتركه الألف (الهمزة) من الألفباء بسبب تغير صورتها، يقول: «وإنما كتبت الهمزة واواً مرة وياءً أخرى على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف. ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفًا على كل حال. يدل على صحة ذلك أنّك إذا أوقعتها موقعًا لا يمكن فيه تخفيفها ولا تكون فيه إلا محققة، لم يجز أن تكتب إلا ألفًا، مفتوحة كانت، أو مضمومة، أو مكسورة، وذلك إذا وقعت أولا نحو أَخَذَ، وأُخِذ وإِبراهيم. فلما وقعت موقعًا لابد فيه من

(١) ابن جنى : المرجع السابق ص ٤٨ .

(٢) النبر هنا معناه الهمز ويؤخذ من بقية الكلام أن كلمة «الهمز» (بمعنى الوقفة الحنجرية) كانت معروفة زمن على بن أبى طالب . انظر مراح الأرواح فى علم الصرف لأحمد بن على بن مسعود وشرحه لابن كمال باشا ص ٩٨ طبعة ١٩٣٧.

تحقيقها اجتمع على كَتْبِها ألفا ألبتة. وعلى هذا [١] وجدت فى بعض المصاحف ﴿يستهزأون﴾ بالألف قبل الواو ووجد فيها أيضًا ﴿وإن من شيأ إلا يسبح بحمده﴾ «الإسراء : ٤٤». بالألف بعد الياء، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق» [٢].

وهكذا يكشف لنا ابن جنى العظيم فى هذا الرد عن نقطة أخرى مهمة، لا فى هذا المقام فحسب، بل فى مناهج البحث اللغوى بعامة. ذلك أن عبارته السابقة تعنى أننا فى معاملتنا للهمزة نخلط بين لهجتين (بيئتين لغويتين) وبين مستويين كذلك : مستوى النطق ومستوى الكتابة. فنحن فى النطق ننطق الهمزة وبذلك نتمشى مع اللهجة أو اللهجات التى تحققها، ولكننا فى الكتابة نكتبها أحيانًا على واو أو ياء (أما كتابتها بالألف فهو الأصل بالطبع) مراعين فى ذلك تلك الصور التى تصير إليها الهمزة فى لهجات التخفيف. ومعناه أننا فى النطق نتبع لهجة أو لهجات معينة، ولكننا فى الكتابة نأخذ بحكم لهجة أو لهجات أخرى، تلك هى التى تخفف الهمزة.

وفى هذا العمل - فى رأينا - خلط كبير تنتج عنه أحكام متناقضة أو متضاربة للظاهرة اللغوية الواحدة. أما سبب هذا الخلط فهو تعدد البيئة

---

(١) الإشارة بهذا إلى مضمون ما تقدم . وهو أنها إذا لم تقع فى أول الكلمة يخففها الحجازيون ويحققها غيرهم. ولذلك توجد فى بعض المصاحف محققة مكتوبة على ألف على طريقة غير الحجازيين. هذا التعليق من عمل المحققين لكتابة سر صناعة الإعراب لابن جنى، وهو فى رأينا تعليق مهم ! انظر سر صناعة الإعراب ص ٤٧.

(٢) ابن جنى، المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧ . وورد مثل هذا القول عن ابن يعيش فى شرح المفصل حـ١٠ ص ١٢٦ ، حيث يقول «والصواب ما ذكره سيبويه وأصحابه من أن حروف المعجم تسعة وعشرون حرفًا، أولها الهمزة وهى الألف التى فى أول حروف المعجم وهذه الألف هى صورتها على الحقيقة ، وإنما كتبت تارة واواً وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف ولو أريد تحقيقها لم تكن إلا ألفًا على الأصل . ألا ترى أنها إذا وقعت موقعًا لا تكون فيه إلا محققة لا يمكن فيه تخفيفها - وذلك إذا وقعت أولا - لا تكتب إلا ألفًا نحو: أعلم ، أذهب ، أخرج. وفى الأسماء : أحمد ، إبراهيم ، أترجة ... وأمر آخر يدل على أن صورة الهمزة صورة الألف أن كل حرف سميته ففى أول حروف تسميته لفظه بعينه ، ألا ترى أنك إذا قلت باء ففى أول حروفه باء ، وإذا قلت تاء ففى أول حروفه تاء ، وكذلك الجيم والدال وسائر حروف المعجم ، فكذلك إذا قلت : ألف ، فأول الحروف التى نطقت بها همزة ، فدل ذلك أن صورتها صورة الألف».

اللغوية أو عدم وحدة مصدر المادة المدروسة. وفى ظننا أن هذا الخلط وأمثاله كان من أكبر عوامل التعقيد والاضطراب فى قواعد اللغة العربية، أصواتها وصرفها ونحوها. فكثيراً ما يحدث أن يضع علماء العربية قواعد مختلفة (متباينة أو متناقضة) للظاهرة اللغوية الواحدة. وذلك سببه أنّ هذه الظاهرة قد تكون مختلفة الخواصّ من لهجة إلى أخرى، أو أنّها ذات مسلكين مختلفين فيهما. وربما يكتفون - فى أحيان كثيرة - بوضع القاعدة العامة لهذه الظاهرة طبقا لما لاحظوه من خواصها فى لهجة معينة، ثم يحكمون بالشذوذ أو عدم الصحة أو التأويل على خواصها الأخرى التى تتميز بها فى لهجة أو عدد آخر من اللهجات. وهذا العمل من اللغويين العرب أمر معروف مشهور ويشيع تطبيقه بصفه خاصة على قواعد النحو.

والبحث اللغوى الحديث يوجب علينا منذ البداية (فيما يوجب) أن نحدد البيئة اللغوية للظاهرة المدروسة تجنبًا للأحكام المتباينة لهذه الظاهرة. ورائدنا فى هذا السبيل هو أن وحدة الحكم على الظاهرة اللغوية المعينة يجب أن تبنى على أساس وحدة الظاهرة نفسها فى الذات والصفات، أو الخواصّ. فإذا ما تعددت أو اختلفت هذه الخواص وجب تعدد الأحكام، طبقا للمبدأ الذى ينص على وجوب تعدد الأنظمة فى معالجة الظاهرة أو الظواهر التى تختلف خواصّها. أما أن تخضع هذه الخواص المختلفة كلها لحكم واحد فهو عمل تعسفىّ ويُعَرِّض الدراسة للتعقيد والاضطراب. وإذا كان هذا هو الواجب اتباعه فى وضع قواعد اللهجة الواحدة (البيئة اللغوية الواحدة) فما بالك حين تتعدد اللهجات أو البيئات؟.

إنّنا حين تتعدد اللهجات يجب أن نضع قواعدنا طبقًا للموجود فى كل لهجة على حدة. ومعناه أننا إذا كنا من محققى الهمزة وجب أن نعطيها أحكام التحقيق على كل المستويات. وهذا يوجب علينا كتابتها بالألف دائمًا (وهو علامتها الأصلية) بقطع النظر عن موقعها وعن حركاتها أو حركات ما قبلها وما بعدها. وواضح مما تقدم أن ابن جنى يميل إلى هذا الرأى، وهو ما تؤيده

حقيقة الصوت وماهيته. فالهمزة كما سنعرف فيما بعد - من الأصوات الصامتة Consonants [1]، (أو ما تسمى بالحروف الصحيحة فى مقابل حروف العلة فى نظر العرب).

(١) الصوت الصامت (والجمع صوامت) هو ما يشار إليه بالمصطلح الإنجليزى Consonant ، أى هو كل ما ليس «حركة» Vowel . ويسميه بعض الدارسين الصوت «الساكن» والتسمية بالساكن تسمية صحيحة مقبولة، إذ جرى العرف عليها منذ وقت ليس بالقصير ، وقد حدد أصحاب هذا الاصطلاح ما يقصدون بهذا الاستعمال . ولكنا فى هذا البحث (وأمثاله من كل ما نعرض فيه الألف والواو والياء) آثرنا استعمال المصطلح «الصامت» لسببين مهمين :

أولهما: أن الكلمة «ساكن» (والجمع سواكن) قد تؤدى إلى لبس ، إذ قد تؤخذ على أن المقصود بها هو الحرف المشكل بالسكون (على ما هى القاعدة العامة فى البحوث الصرفية التقليدية) ، على حين أن المراد هو كل صوت ليس حركة ، سواء أكان مشكلا بالسكون أم بغيره من علامات الحركات.

ثانيهما: (وهذا هو المهم فى هذا المقام بالذات) أنّ علماء العربية جروا على التوسع فى مفهوم الكلمة «ساكن» (وما تصرف منها) بإطلاقها - خطأ - على حروف المد: (الألف، والواو، والياء) أو ماتسمى الحركات الطويلة . وهذا - كما ترى - إطلاق مضلل ، وبخاصة فى هذا البحث وغيره ، مما يَعْرِض لهذه الحروف الثلاثة التى لا يصح بحال إطلاق اسم الساكن عليها فى أى موقع كانت ، اللهم إلا إذا قصد بالساكن - على ضرب من التوسع - الحرف الخالى من علامات الحركات . على أنّ هذه الحالة ذاتها مسألة تتعلق بنظام الكتابة ، لا بواقع النطق والحقيقة الصوتية ، وهما مدار العمل فى هذا البحث وفى غيره من كل دراسة صوتية . ومن الجدير بالذكر أنّ استعمال المصطلح «صامت» ليعنى كل ما ليس حركة أو حرف مد استعمال قديم . لقد جاء هذا الاستعمال واضحًا فى عبارة لبعضهم يقول فيها : «إنّ الابتداء بالساكن إذا كان مصوتًا أعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق . وأما الابتداء بالساكن الصامت أعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم . فهو هنا يستعمل المصطلح «الصامت» بمعنى كل صوت ليس بحركة ، طويلة (أى حرف مد) كانت - كما هو واضح من النص أو قصيرة ، كما يظهر من بقية كلامه وهو : «ولاشك أن الحركات أبعاض المصوتات، فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه» شرح مراح الأرواح للمولى شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز ، مطبعة الحلبى سنة ١٩٣٧ حـ ٢ ، ص ١٢٠). وهذا المصطلح نفسه «الصامت» يستعمله ابن سينا فى مَعْرِض الكلام على حالتى الواو، والياء ، حيثُ سماهما الواو والياء الصامتتين فى نحو: «وَلد ، يَلد» ، والمصوتتين فى نحو «أدعُو ، أرمِى» وهى تسمية موفقة. وتقسيم موفق كذلك لحالتى الواو والياء؛ فالواو والياء، كما سنعرف فى مكانه بالتفصيل إما صوتان صامتان (Consonants) أو كما يقال أحيانًا: أنصاف حركات (Semi-vowels)، وإما حركتان هما الضمة والكسرة الطويلتان ، أو واو المد وياؤه، أو ما أشير إليهما هنا بالمصوتَين ، على =

وقد صرح علماء العربية أنفسهم بهذا المعنى فحكم الهمزة عندهم «كحكم الحرف الصحيح فى تحمل الحركات» [1]. فهى إذن فى أحكامها الصوتية والكتابية مثل الباء، والتاء،... وغيرهما من الصوامت، ومن ثَمَّ وجبت معاملتها معاملة هذه الأصوات من حيثُ كتابتها وتصويرها بالرسم. فكما يكتب صوت الباء، والتاء، بالباء أو التاء دائمًا - أى: بقطع النظر عن موقعها الصوتى - وجبت كتابة الهمزة ألفًا دائمًا كذلك [2].

أما إذا كنا من أصحاب التخفيف فى الهمزة دائمًا (كأن يكون ذلك من خواصّ لهجة معينة) أو أحيانًا (كما قد يحدث فى بعض الصيغ أو المستويات الكلامية)، فالأمر حينئذٍ مختلف تمامًا. إنّنا فى هذه الحالة يجب أن ندرس الموجود بالفعل. سواء أكان ذلك الموجود ياءً أم واواً أم ألف مد، لأنّا حينئذٍ لا نتعامل مع الهمزة، وإنما مع شيء مختلف عنها تمامًا من الناحية الصوتية فى الأقل. إنّ التخفيف فى نظرنا تخفيف لا همز. ويجب أن ينظر إليه دائمًا بهذه الصفة، لأنّا فى **منهج الوصف نعني بالموجود أو بما هو كائن لا بما كان، أو بما يفترض أنه كان.**

= عادة العرب فى ذلك، كما هو واضح من النص السابق لشارح المراح وكما نص على ذلك أيضًا ابن جنى فى خصائصه (حـ ٣ ص ١٢٤)، وتنضم إليهما ألف المد فى هذه الحالة الأخيرة. والتعبير «بصامت» ليعنى كل صوت ليس بحركة تعبير دقيق إذ هو يصف خاصّة من الخواصّ الأساسية لهذه الأصوات، وهى ضعف الوضوح السمعىّ إذا قيست بالحركات التى تتسم بقوة الوضوح السمعىّ نسبيًا. ومن هذا نرى أيضًا أنّ علماء العربية قد أجادوا فى وصفهم حروف المد (الحركات الطويلة) بالحروف المصوتة، إشارة إلى ما فيها من وضوح سمعىّ، ولكنْ فاتهم أن يطلقوا هذا الوصف صراحة على الحركات القصيرة؛ إذ هى أبعاض الحركات الطويلة (= حروف المد)؛ فما أُطلق على الكل يجوز تطبيقه على الجزء بداهة. على أنّ التوسع فى إطلاق المصطلح (مصوت) ليشمل الحركات طويلها وقصيرها مفهوم من نص شارح المراح السابق (= الحركات أبعاض المصوتات) كما يفهم أيضًا من كلام ابن سينا، عندما يقول مثلا: «والواو المصوتة وأختها الضمة...» انظر فى هذا الموضوع: أسباب حدوث الحروف لابن سينا، بتحقيق محب الدين الخطيب، مطبعة المؤيد ١٣٢٢ هـ، ص ١٣.

(١) مراح الأرواح ص ٩٨.

(٢) وإنما تكتب بالألف بالذات لأنه صورتها الأصلية.

وفى الحق أنّ علماء العربية قد خلطوا فى قواعد الهمزة (من تحقيق وتخفيف وقلب، وإبدال،... إلخ) خلطًا واضحًا. وأساس هذا الخلط أنّهم يعدون التخفيف وإخوته عارضًا يَعْرِض للهمزة، وربما يعدونه الهمزة بادية فى صور مختلفة. وكان من نتيجة ذلك وجود عدد ضخم من الأحكام المتضاربة التى تتعلق بها وبأحوالها؛ ولسنا لذلك مع ابن جنى فى قوله : أما انقلاب الهمزة «فى بعض أحوالها لعارض يعرِض لها من تخفيف أو بدل فلا يخرجها من كونها حرفًا، وانقلابها أول دليل على كونها حرفًا » [١] أى: حرفًا مستقلًا قائمًا بذاته هو همزة. فالهمزة - فى رأينا - لم تقلب، وإنما الذى حدث هو أنّها لم تنطق، وإنّما نطق شىء آخر هو ياء، أو واو المد.

والذى عكر الصفو على ابن جنى، وغيره من علماء العربية، هو اهتمامهم الكبير بالأصول الاشتقاقية للكلمات، وافتراضهم وجوب وجود هذه الأصول فى كل الصيغ المتفرعة عنها. فوجود الهمزة فى « خطيئة» مثلا كان يوجب وجودها فى «خطايا». فعدم وجودها إذن إنما هو لعارض عرض لها، وقد تكلفوا هم بتوضيح هذا العارض وأمثاله فى بحوثهم. على أن المسألة فى حقيقتها أيسر من هذا بكثير: كلما وجدت الهمزة فهى همزة، وإلّا فالموجود بالفعل هو الذى يؤخذ فى الحسبان، أيًا كانت صورته الصوتية.

كل ما تقدم خاصّ بالشق الأول من القضية، وهو أن الألف فى الأصل هو الهمزة (الوقفة الحنجرية). أما الشق الثانى وهو أن الألف فى المراحل الأولى لم يكن يعنى ما يسمى ألف المد فيما بعد أو ما يسمى الآنَ الفتحة الطويلة (aa)، كما فى نام مثلا، فسوف تتبين حقيقة الأمر فيه من المناقشة التالية التى سوف نتناول فيها المرحلة الثانية من مراحل استعمال «الألف» وتطور مدلولاتها.

---

(١) ابن جنى ، المرجع السابق ص ٤٨ .

المرحلة الثانية:

من الثابت أن اللغة العربية لم تعن فى مراحلها الأولى برموز الحركات عنايتها برموز الأصوات الصامتة. ومما يتمشى مع هذا الوضع نظرة علماء العربية إلى أصول الكلمات التى تتألف - فى رأيهم - من أصوات صامتة فقط، تتشكل إلى كلمات مختلفة الصيغ والأوزان بإضافة الحركات إلى هذه الأصول. فالحركات إذن فى نظرهم شىء فرعى أو ثانوى. ولعل من أسباب هذه النظرة عدم وجود رموز مستقلة للحركات، إذ كان الكلام خلواً مما يدل على حركات الأصوات الصامتة. وكان الناس يفهمون ما يقرءون بالاعتماد على سياق الكلام وما يقتضيه المقام.

وكان هذا الإهمال مطبقًا على الحركات كلها قصيرها وطويلها. ومن ضمنها الفتحة الطويلة التى لم يكن لها علامة مستقلة تدل عليها وظلت الحال كذلك إلى أن أحس الناس ضرورة وضع علامات مستقلة لهذه الحركات. فكان - ضمن ما قاموا به فى هذا السبيل - أن استغلوا الألف (الدالة على الهمزة فى الأصل) للدلالة على الفتحة الطويلة كذلك[1]. وأغلب الظن أنهم فعلوا ذلك لما رأوا من أنّ الهمزة «تقلب» فتحة طويلة فى بعض موضع التخفيف، فاستعملوها فى هذه المواضع وفى غيرها كذلك طرداً للباب. وربما فعلوا ذلك أيضًا تقليداً لما حدث فى حالتى الياء والواو، فهما فى الأصل كانتا رمزين للواو والياء بصفتهما صوتين صامتين فقط، أو ما يسمى أنصاف

(١) لا نستطيع تحديد الفترة التى جرى فيها هذا الاستعمال تحديداً دقيقًا . ولكنا نرجح أن هذا حدث قبل وضع علامات الحركات القصار، ومن المعروف أن الذى قام بوضع هذه الحركات فى بداية الأمر هو أبو الأسود الدؤلى وكان ذلك بالنقط ثم أدخل عليه الخليل تعديله المشهور وهو الشكل بالعلامات المعروفة لنا جميعًا . والذى نعرفه هو أن هذا العمل كان أسبق من زمن الخليل، فالمشهور أن استغلال الألف لتصوير الفتحة الطويلة أو ألف المد أمر كان معروفًا فى لغات سامية أخرى قبل العربية. وفى عبارة للأستاذ حفنى ناصف ما يفيد أن هذا الأمر كان معروفًا بالفعل قبل الخليل. يقول هذا الباحث «ووضع الخليل للهمزة رأس عين صغيرة (ء) لقرب الهمزة من العين فى المخرج ولأن الألف جعلت علامة للفتحة » حفنى ناصف تاريخ الأدب ص ٧٦ .

حركات[1] (Semi-vowels) كما فى نحو: (وَلَد، يَضرب)، ثم استخدمتا فيما بعدُ (ولكن فى مرحلة تسبق استعمال الألف) فى الدلالة على الفتحة الطويلة) للدلالة على الواو والياء بصفتهما حركات Vowels أى: ضمة طويلة (uu) وكسرة طويلة (ii) فى نحو: نقول، ونبيع. وجاء فى كلام بعضهم ما يشعر بأن استعمال الألف فى الدلالة على الفتحة الطويلة ؛ سببه اتحاد الهمزة والفتحة الطويلة (أو ألف المد فى عرفهم) من حيثُ الذات أو المخرج أو كليهما. وهذا التعليل - فى رأينا - خطأ واضح ؛ إذ شتان بين «ذاتى» الهمزة والفتحة الطويلة وبين مخرجيهما كذلك، كما سيتبين فيما بعد[2]. (انظر ص ٩١، ١٢٠ وما بعدها).

ويبدو أن العربية فى عدم تخصيصها رمزاً مستقلاً للفتحة الطويلة - فى بداية الأمر - كانت تتبع بعض أخواتها الساميات فى ذلك الشأن. فمن الثابت «أن هذه الألف التى تمثل الفتحة الطويلة لا وجود لها فى العبرية، وإنما تمثل هذه الحركة علامة خاصة توضع تحت الحروف. وقد استمرت العربية تحاكى العبرية فى ذلك حتى جاء الخليل بن أحمد فوضع الألف لتكون علامة لمد الفتحة. وقد اتبع هذا النظام فى الكتابة العادية وبقى النظام القديم متبعًا فى كتابة المصحف العثمانى ولا يزال متبعًا فيه حتى الآن. ولا يزال النظام القديم متبعًا فى رسم بعض كلمات منها : هذا، وهذان وهؤلاء وأولئك ولكن وهأنتم، وإسحق وإسمعيل والسموات »[3].

---

(١) «والملاحظ أن بعض الدارسين يطلقون المصطلح «أشباه حركات» على الواو والياء بوصفهما نصفى حركة ، والأولى ما أثبتناه هنا، وبخاصة أن التسمية «أنصاف حركات» تسمية قديمة مستقرة ولا داعى إلى العدول عنها من غير أن تكون هناك حاجة ملحة تدعو إلى ذلك»

(٢) (انظر ص ٩١ ، ١٢٠ وما بعدها).

(٣) الأستاذ حامد عبد القادر : مجلة الرسالة ، العدد ١٠١١ - ١٨ فبراير ١٩٦٥ ص ١٣ (السنة الثانية والعشرون) . ونلاحظ أن عبارة الكاتب تفيد أن أول من استعمل الألف للدلالة على الفتحة الطويلة هو الخليل بن أحمد .

ومعنى ما تقدم أن الألف فى هذه المرحلة أصبحت ذات مدلولين مختلفين: **أحدهما:** صوت الهمزة **والثانى:** الفتحة الطويلة وكانت تستخدم فى الرسم كذلك للدلالة عليهما على سواء. ويبدو أنّ الأمر استمر على هذا الوضع لفترة من الزمن، حتى ابتكر الخليل بن أحمد علامة مميزة للهمزة هى عبارة عن رأس عين صغيرة(ء)، فأخذت هذه العلامة الجديدة تلعب دورها فى تصوير صوت الهمزة. وإنما اختار الخليل هذا الرمز بالذات، لأنه - على ما يروى - أحس بقرب مخرج الهمزة من مخرج العين، أما سبب وضع هذا الرمز فهو - على ما يبدو - محاولة تجنب اللبس الناشئ عن استعمال الألف فى تصوير الفتحة الطويلة بالإضافة إلى تمثيله الهمزة رسمًا.

ويستنتج من هذا أنّ الهمزة نطقًا كانت تكتب دائمًا بالألف قبل هذه المرحلة. أما بعد ابتكار الرمز الجديد (ء) فالأحداث تشير إلى أن الهمزة صارت تصور بهذا الرمز، ولكن فى أشكال مختلفة : فهذا الرمز الجديد إما أن يكتب على ألف أو ياء أو واو أو على لا شىء، طبقًا لمواقع الهمزة فى الكلمة. أما كتابتها فوق الألف (أو تحته على خلاف فى ذلك إذا كانت مكسورة) فقد حددت لها مواقع محددة، وإضافتها إلى الألف هنا إنما هو توكيد للفرق بين الهمزة نطقًا وبين الفتحة الطويلة التى تكتب بالألف هى الأخرى، ولكن بدون العلامة (ء). وإنما كتبت على الياء تارة وعلى الواو أخرى مراعاة لحالات التخفيف ، وقد تكفل ابن جنى بتوضيح ذلك فيما تقدم[1].

ويلح علينا فى هذا المجال سؤال مهم، هو : متى استعمل الاسم «الهمزة» أو «الهمز» للدلالة على ذلك الصوت المعروف «بالوقفة الحنجرية»؟ هذا سؤال كثر الكلام حوله، ولكنّا - أسَفًا - لا نستطيع أن نأتى فيه بالقول الفصل؛ إذ ليست لدينا نصوص تحدد تحديداً دقيقًا بداية ظهور هذا

---

(١) (انظر ص ٥٢ - ٥٣ من هذا البحث).

الاسم بوصفه مصطلحًا فنيًا يطلق على الوقفة الحنجرية. ولكن من المحقق أن هذا الاسم بهذا المعنى كان معروفًا أيام الخليل، وربما قبل زمنه، بل ربما امتدت بداية استعمال هذا المصطلح فى هذا المعنى الجديد إلى زمن الخلفاء الراشدين. وهناك نصوص - إن صحت - تدل على هذا الاحتمال وتؤيده. فقد روى عن أمير المؤمنين عليٍّ رضى الله عنه أنه قال : « **نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبْرٍ ، ولولا أن جبريل نزل بالهمزة على النبى ﷺ ما همزتها** »[1].

وفى هذا النص نلاحظ استعمال كلمة «نبر» فى معنى الهمزة (أو الهمز)[2]، وهى فى واقع الأمر المصطلح الأصلى الذى كان يطلق على الوقفة الحنجرية قبل أن تسمى همزة. والنبر - كما هو معروف - معناه فى الأصل الضغط والحصر، وهو - كما ترى معنى ملحوظ فى نطق الهمزة. وعلى هذا يمكن أخذ هذا النص على أنه يمثل فترة بداية الانتقال من الاستعمال القديم (وهو النبر) إلى الاستعمال الجديد (وهو الهمزة) الذى تأكد وأصبح مقرراً بابتكار الخليل له رمزاً مستقلا.

ونلاحظ على كل حال أن ابتكار الرمز الجديد (ء)، لم يمنع الناس من إطلاق الألف على الهمزة والفتحة الطويلة كلتيهما، وكان إطلاقه على الهمزة بطريق الأصالة، وعلى الفتحة الطويلة بطريق التوسع والمجاز. ولكن يبدو أن الأمر - بمرور الزمن - قد انعكس وأصبح الناس يظنون أن الألف أصل فى الفتحة الطويلة، ولكنه يطلق على الهمزة بطريق الاشتراك فى الاسم أو المجاز. وهذا الفهم واضح كل الوضوح من كلام بعض المتأخرين. جاء فى شرح المراح:

---

(١) مراح الأرواح وشرحه لابن كمال باشا ص ٩٨ ، وحفنى ناصف تاريخ الأدب ص ١٣.

(٢) قال ابن منظور: «النَّبْرُ بالكلام: الهَمْزُ ....، وفى الحديث قال رجل للنبى - صلى الله عليه وسلم-: يا نبيءَ الله ! فقال : لا تَنْبِر باسمى ، أى : لا تَهْمِز وفى رواية : فقال إنَّا معشرَ قريشٍ لا نَنْبِرُ... ولَما حجَ المهدى قَدَّمَ الكِسائى يُصلى بالمدينة ، فهمز فأنكر أهلُ المدينة عليه ، وقالوا: تنبر فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن؟».

لسان العرب ، حـ ٦ ، ص ٤٣٢٣ - طبعة دار المعارف.

«يجوز إطلاق الألف على الهمزة إما حقيقة بالاشتراك على ما قيل وإما مجازاً لكونها على صورتها فى بعض المواضع، أو لكونهما متحدين ذاتًا»[1]. ويقرب من هذا المعنى ما يردده ابن كمال باشا فى شرحه على المرجع المذكور، يقول: «سميت الهمزة ألفًا؛ لأن الهمزة إذا وقعت أولاً تكتب على صورة الألف ولأنهما متقاربان فى المخرج»[2]. وفى هذا النص ما يدل على عدم إدراك واضح لتاريخ الألف وما عرض لاسمها من تطور فى الاستعمال.

أما عبارة صاحب الصحاح فيفهم منها أن المصطلح «ألف» يطلق على الصوتين بالتساوى بينهما. فالألف عنده «على ضربين» : لينة ومتحركة ؛ فاللينة تسمى ألفًا (= فتحة طويلة aa) والمتحركة تسمى همزة. ولهذا المعنى حكم الفقهاء - زاد الله رفعة أعلامهم - بأنّ الحروف ثمانية وعشرون».

فهذه العبارة قد قنعت بتسجيل الاستعمال الشائع بين الناس، دون الإشارة إلى التطور التاريخىّ لهذا الاستعمال، ودون تنبيه إلى الترتيب الزمنى لإطلاق اسم « الألف » على مدلوليه .

---

(١) شرح مراح الأرواح للمولى شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز ص ٥٦ والتعبير بكونهما «متحدين ذاتًا» تعبير غير دقيق لوجود فروق كبيرة بين الهمزة (الوقفة الحنجرية) وألف المد ، على ما سيتضح لنا فى مكانه .

(٢) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٥٦ .

الواو والياء

فكرة تاريخية:

تطلق الواو والياء فى اللغة العربية قديمها وحديثها على مدلولين صوتيين مختلفين. فهما اسمان (ورمزان كذلك) للواو والياء فى نحو: وَلد، يَلد: (walada)،(yalidu) كما يدلان (ويصوِّران أيضًا) الواو والياء فى نحو: نتلو، نرمى: (natluu), (narmii).

وهما فى الحالة الأولى يعرفان فى الدرس الصوتى الحديث بأنصاف الحركات (Semi-vowels)، ولكنهما - بالرغم من هذه التسمية - يعدان وحدتين أو عنصرين فى نظام الأصوات الصامتة (Consonants).

أما فى الحالة الثانية فهما حركتان (Vowels)، ونعنى بهما الضمة والكسرة الطويلتين، أو ما يشار إليهما بواو المد ويائه فى التراث اللغوىّ عند العرب.

المدلول الأول:

يُؤخذ من تاريخ اللغات السامية بوجه عام أنّ هذا المدلول هو الأصل الذى وضعت له التسمية بالواو والياء، وأنه وَحده هو الذى ظل يشار إليه بهذه التسمية لمدة غير قصيرة، ذلك لأنّ علماء هذه اللغات كانوا يوجهون عنايتهم بالدرجة الأولى إلى الأصوات الصامتة أو «الحروف»، على حين كانوا ينظرون إلى الحركات -قصيرها وطويلها- كما لو كانت شيئًا ثانويًا أو شيئًا عارضًا

يلحق بهذه «الحروف» [1]، ولا توجد إلا بوجودها. وهناك فى اللغة العربية من الأدلة ما يشير إلى هذه الحقيقة ويؤكدها.

أولاً: يبدأ كل من الاسمين «واو» و «ياء» بالصوتين (و) و (ى) بوصفهما صامتين لا بوصفهما حركتين، تمشيًا مع القاعدة المشهورة الخاصة بالأصوايت العربية، وهى أنّ قيم هذه الأصوات يعبر عنها دائمًا بصدر أسمائها.

وليس لنا أن نفترض أن يكون المقصود بهذين الاسمين الواو والياء بوصفهما حركتين، وذلك للسببين الآتيين:

١ - نطق صدر الاسمين «واو» و «ياء» إنما ينطبق على الواو والياء بوصفهما الأول دون الثانى؛ إذ جاء هذا الصدر متلوّاً بحركة، كما وقع فى ابتداء الكلمة، وهما أمران غير جائزين بالنسبة للحركات فى اللغة العربية.

٢ - الحركات الطويلة (long vowels) (واواً كانت هذه الحركات أو ياءً أو ألفًا) تُعد فى نظر العرب أصواتًا ساكنة، ومن ثَمَّ - فى نظرهم أيضًا - لا يمكن النطق بها وحدها، أو البدء بها فى النطق. ولهذا كان من الضرورىّ دعمها بصوت متحرك، كاللام مثلا، كما حدث للألف المدية، حيث وردت فى الألفباء الإملائية بالصورة (لا)، عند أولئك الذين يرون ضرورة تخصيص رمز لها [2]. فعدم مجىء الواو والياء على هذا النهج ونحوه دليل قاطع على أن المراد بهذين الاسمين (على الأقل فى أصل الوضع) إنما هما الواو والياء الصامتتان.

---

(١) قد يطلق المصطلح «الحروف» أيضًا على الواو والياء بوصفهما حركتين؛ ولكن القاعدة حينئذٍ: وجوب إضافة كلمة المد أو المد واللين إلى هذا المصطلح؛ بحيث إذا ذكر بدون هذه الإضافة انصرف فى الحال إلى الأصوات الصامتة وحدها.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جنى؛ حـ ١ ص ٤٨ - ٤٩.

ثانياً: يشير ترتيب سيبويه للأصوات العربية من حيثُ مخارجها إلى أن المقصود بالواو والياء هو مدلولهما الأول، وهو كونهما صوتين صامتين. لقد وضع هذا العالم الياء مع الجيم والشين، ونص على أن مخرجها إنما يكون «... وَسْط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى»، كما وضع الواو بصحبة الباء والميم وقرر أنها «مما بين الشفتين». وقد سلك ابن جنى هذا المسلك نفسه من حيثُ ترتيبهما فى الألفباء الصوتية، ومن حيث تحديد مخرجيهما، وحرص على أن ينقل كلمات سيبويه فى هذا المجال بنصها دون أدنى تغيير [1]. وما قرره هذان العالمان بهذا الشأن إنما يناسب الواو والياء غير المديتين؛ إذ الواو والياء المديتان أو الحركتان إنما ينسب نطقهما إلى وضع اللسان فى الفم من حيثُ ارتفاعه وانخفاضه، ومن حيث جزؤه المرتفع أو المنخفض، كما سنرى فيما بعدُ عند مناقشة الواو والياء بوصفهما حركتين.

أمَّا الخليل فقد سلك فى هذا الأمر مسلكًا آخر؛ إذ هو قد وضع الواو والياء (ومعهما الألف والهمزة) فى ترتيب يخالف ما أتى به الشيخان المذكوران. لقد وضع الخليل هذه «الحروف» الأربعة فى نهاية ألفبائه الصوتية فى مجموعة واحدة بعد تلك الحروف التى سماها هو «الحروف الصحاح». ويبدو أنَّ هذا الترتيب لهذه الأصوات الأربعة ليس ترتيبا مخرجيًا وإنما هو ترتيب لها من حيثُ مخالفتها للحروف الأخرى من الناحية الصرفية، أى: من حيثُ ما يطرأ عليها من تغير أو اعتلال فى الكلمة: فهذه الحروف - فى نظره - حروف علة والحروف الأخرى حروف صحاح [2].

(١) الكتاب لسيبويه، حـ ٢ ص ٤٠٤ - ٤٠٥، وسر صناعة الإعراب لابن جنى حـ ١ ص ٥٠ - ٥٣

(٢) كتاب العين للخليل بن أحمد، تحقيق د. عبد الله درويش حـ ١ ص ٥٣ و ٦٥. ومن الواضح أن الخليل قد أخطأه التوفيق فى وضعه الهمزة مع الألف والياء والواو، إذ الهمزة فى كل صورها وحالاتها صوت صامت أو حرف صحيح (على حد تعبيرهم) وليس حرف علة. أما ما يحدث من عدم نطقها فى لهجة التخفيف أو التسهيل كما يقولون، فهذا أمر آخر، ينبغى أن ينظر إليه على حالته الموجودة بالفعل، لا على أساس أنه الصوت الموجود مكان الهمزة (ألفًا كان أو ياء أو واوا) المقلوب عنها.

ومن هذا الترتيب الذى صنعه الخليل يصعب على المرء أن يحدد صفة الواو والياء من الناحية الصوتية، أو أن يبين بالدقة ما إذا كان المقصود بهما كونهما صامتين أو كونهما حركتين. وتتأكد هذه الصعوبة حين نعلم أن خاصة الاعتلال تطبق على الواو والياء بصفتيهما المذكورتين.

على أن هناك فى أثناء كلامه على مدارج الحروف وأحيازها (مخارجها) ما يوحى بأنه يعنى بهذين الحرفين الواو والياء المديتين أو الحركتين؛ إذ هو يصفهما (ومعهما الألف والهمزة) وصفًا أقرب ما يكون إلى الحركات لا الأصوات الصامتة. يقول الخليل:

«فى العربية تسعة وعشرون حرفًا، منها خمسة وعشرون حرفًا صحاحًا، لها أَحْيازٌ ومخارج، وأربعة هوائية، وهى: الواو، والياء، والألف اللينة، والهمزة». ومرة أخرى، يسقط الهمزة من هذه المجموعة، ويضم الواو والياء إلى الألف وينسب الثلاثة إلى حيز واحد وهو «الهواء» [1]. فنسبة هذه الأصوات إلى الهواء أو وصفها بأنها هوائية قد يعنى - بشىء من الحذر - ما نعرفه اليوم عن أهم خاصّة من خواصّ الحركات فى النطق. وهذه الخاصّة تتمثل فى مرور الهواء من خلال الحلق ووسط الفم حرًا طليقًا لا يقف فى طريقه عائق أو مانع من أى نوع.

ونقول - بشىء من الحذر ؛ لأن هناك احتمالاً آخر يسوغ لنا افتراضه فى هذا المقام - لعل الخليل هنا يعنى الواو والياء الصامتتين، ولكنه أخطأ فى مذاقهما، أو لعله ذاقهما مذاق الحركات، فكان هذا الوصف المشار إليه.

وذواق الواو والياء الصامتتين ذواقهما حركتين أمر ليس ببعيد على الخليل أو غير الخليل من قدامى ومحدثين. فمن الثابت أن نطق صوتى الواو والياء الصامتتين يشبه نطق صوتيهما بوصفهما حركتين إلى حد ما، ولهذا كانت تسميتها «أنصاف حركات» Semi-vowels، ومن هنا كانت مظنة الخلط

(١) المرجع السابق ص ٦٤ - ٦٥ .

بين الحالتين. ولهذا السبب نفسه يرى المحققون من الدارسين أن التفريق بين حالتى الواو والياء إنما ينبغى أن يكون على أساس الوظيفة التى تقوم بها هذه الأصوات فى التركيب الصوتى للغة، لا على أساس النطق الصرف.

ثالثًا: لم تذكر الواو والياء فى الألفباء الإملائية ذات الترتيب المألوف لنا الآن (أ ب ت ث ج ح خ،... إلخ) إلا مرة واحدة. وتشير دلائل الأمور فى مجموع التراث اللغوى عند العرب إلى أن المراد بهما الواو والياء الصامتتان لا الحركتان. وهذا الافتراض يتمشى مع اتجاههم العام الذى يَنْحُو نَحْوَ الاهتمام بالأصوات الصامتة دون الحركات. ولنا أن نفترض كذلك أنَّ هذا الوضع كان هو المقصود فى الأصل فى الأقل. ولم يكن هناك ما يمنع - بالطبع - من استغلال رمزى هذين الصوتين واستخدامهما فى كتابة الواو والياء (الحركتين) كما حدث فى الماضى وما هو حادث الآن بالفعل.

ويؤيدنا فى هذا الفهم ما جاء عن باحث حديث، مشيراً إلى هذا الاتجاه من علماء العربية نحو الحركات عمومًا، أو ما سماها هذا الباحث أصوات اللين. يقول: «وأصوات اللين مع أنَّها عنصر رئيسى فى اللغات ومع أنها أكثر شيوعًا فيها، لم يُعن بها المتقدمون من علماء العربية، فقد كانت الإشارة إليها دائمًا سطحية، لا على أنها من بنية الكلمات بل كَعَرَضٍ يَعْرِضُ لها، ولا يُكَوِّنُ منها إلا شطراً فرعيًا. وليست العربية وحدها هى التى أَهْمل فى بحثها أصوات اللين، بل شاركتها فى هذا أخواتها السامية. ولعل الذى دعا إلى هذا الانحراف أن الكتابة السامية منذ القديم عُنيت فقط بالأصوات الساكنة (الصامتة) فرمزت لها برموز. ثم جاء عهد عليها أحس الكتاب بأهمية أصوات اللين الطويلة كالواو والياء الممدودتين فكتبوهما فى بعض النقوش والنصوص القديمة»[1].

(١) دكتور إبراهيم أنيس : «بحث فى اشتقاق حروف العلة» ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية. المجلد الثانى سنة ١٩٤٤ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

المدلول الثاني:

نعنى بهذا المدلول كون الواو والياء حركتين طويلتين (أو كما يسميهما البعض صوتى مد ولين)، كما فى نحو: أقول وأبيع. ولقد جاء هذا المدلول تابعًا فى الوجود للمدلول الأول، حين شعر العلماء بضرورة تصوير هاتين الحركتين فى الكتابة؛ فاستغلوا رمزى الواو والياء الصامتتين للدلالة عليهما. ويمكن فهم هذا المعنى من النص السابق للباحث المذكور.

وربما كان أصرح منه فى هذا المجال قول رايت W. Wright «إن العرب لم يكن لديهم فى الأصل علامات للحركات القصيرة. وللدلالة على الحركات الطويلة والحركات المركبة استخدموا (رموز) تلك الأصوات الصامتة الثلاثة التى تعد أقرب الأصوات إليها فى النطق، أى (ا) (بدون علامة الهمزة) للدلالة على á و (ى) الدلالة على (i) و (ai) و (و) للدلالة على ú و au» [1].

ويؤخذ من كلام رايت أنَّ العرب هم الذين ابتدءوا استغلال رموز هذه الأصوات الصامتة الثلاثة فى الدلالة على الحركات الطويلة الثلاث (ألف المد، وواوه، ويائه). ولكنّ المعروف أنّ العرب كانو تابعين فى ذلك لما جرى فى بعض اللغات السامية كالعبْريَّة والآرامية. ودليل ذلك أنّا نلحظ فى الكتابة العربية فى أقدم عصورها آثاراً تدل على أن كتابتهم لهذه الحركات تمثل مرحلة انتقالية. تتمثل هذه المرحلة فى عدم اطراد أسلوب الكتابة فيما يتعلق بهذه الحركات الثلاث؛ حيثُ جاءت كلمات كثيرة بدون رموز لها فى الكتابة. وبقيت هذه الآثار واضحة فى كثير من النصوص، كما يبدو فى «الخط العثمانى» الذى كتب به القرآن الكريم فى زمن عثمان رضى الله عنه. ولدينا من أمثلة الواو والياء فى ذلك نحو: ﴿سندع الزبانية﴾ (العلق: آية ١٨)، ﴿يوم يدع الداع﴾ (القمر: آية ٦)، و ﴿مهطعين إلى الداع﴾ (القمر: آية ٨) [2]. وفى

(١) انظر: W. Wright, A Grammar of Arabic Language, vol. I, p. 7.

(٢) أمثلة الألف فى ذلك كثيرة جداً وقد أشرنا إلى بعضها فيما تقدم، انظر ص ٦٠ من هذا البحث.

الجانب الآخر من الصورة توجد الأمثلة الكثيرة التى تثبت فيها رموز الحركات الطوال فى مرحلة متقدمة من تاريخ العربية. ويدل هذا السلوك غير المطرد على أن الكتابة العربية فى هذا الشأن كانت تتأرجح بين طريقين: الطريق القديم المعهود بها والمعروف لدى أصحابها، وهو عدم الإشارة إلى هذه الحركات فى الكتابة، والطريق الجديد الذى انتقل إليها من أخواتها الساميات؛ والذى يُعنى بتصوير هذه الحركات بالرموز. وهذا هو شأن مراحل الانتقال دائمًا.

ولنا على كلام رايت السابق ملاحظة أخرى جديرة بالنظر فى هذا المقام. وهذه الملاحظة ذات شقين:

الأول: يدل كلام هذا الباحث على أن كلا من الواو والياء فى نحو حوض وبيت يكون جزءاً من حركة مركبة diphthong، جزؤها الآخر هو الفتحة السابقة عليهما، وتمثل هذه الحركة المركبة فى الكتابة هكذا: (au = وْ)، (ai = َ يْ).

وهذا التقدير فى نظرنا تقدير غير صحيح؛ إذ الواو والياء فى هذا الموقع ونَحْوِهِ ليستا جزأين من حركتين (ولا حركتين بالطبع)؛ بل هما صوتان صامتان consonants أو ما يسميان بالاسم «أنصاف حركات»؛ لشبههما الواضح بالحركات فى النطق. وهذا الذى ندعيه مبنى على أساس الخواصّ النطقية والوظيفية للصوتين: فتحة + واو أو ياء ساكنة (غير متحركة). أما من حيث النطق. فهذه المجموعة combination لا تنطبق عليها الصفات النطقية للحركات المركبة التى تتمثل أساسًا فى أن أعضاء النطق تبدأ فى منطقة حركة من حركات وتسير مباشرة فى اتجاه حركة أخرى، مكونة حركة واحدة ذات خاصّة انزلاقية a vowel-glide. وهذه الصفة الانزلاقية مفقودة فى نطق الفتحة العربية متلوّة بواو أو ياء ساكنة؛ إذ يحدث فى نطقها أن تنتقل أعضاء النطق من

منطقة إلى أخرى محدثة نوعًا من الانفصال فى تحركها؛ فهما إذن صوتان مستقلان، أحدهما: فتحة والثانى: واو، أو ياء صامتة، أو نصف حركة.

وهذا الذى نشعر به من ناحية النطق تؤكده وظيفة هذه الأصوات فى تركيب اللغة، فكل من الفتحة والواو أو الياء فى هذا السياق وَحْدة مستقلة، وتنتمى إلى جنس معين من الأصوات، فالوَحْدة الأولى وهى الفتحة تقوم بوظيفة الحركات، والثانية وهى: الواو، أو الياء تؤدى دور الأصوات الصامتة. ويظهر ذلك بوضوح فى سلسلة التوزيع الصرفى للكلمات التى تشتمل عليها من نحو: أحواض، وأبيات، حيثُ تتبع الواو والياء بحركة (هى الفتحة الطويلة فى هذه الحالة)، وهذه خاصة تستحيل على الحركات أو أجزائها فى اللغة العربية.

والحكم بأن الواو والياء فى نَحْوِ: حوض وبيت جزءان من حركات مركبة خطأ مشهور وقع فيه المستشرقون منذ زمن طويل، وتابعهم فيه كثير من اللغويين العرب المحدثين، وبخاصة أولئك الذين يعملون فى حقل الدراسات السامية، وليست لهم الخبرة الكافية بالدراسات الصوتية الحديثة.

أما الشق الثانى مما نلاحظه على «رايت» فى هذا السياق فهو ما يفهم من كلامه من أن الواو والياء فى مثل حوض وبيت إنما أشير إليهما فى تلك المرحلة الثانية التى جرت فيها كذلك كتابة الواو والياء الممدودتين فى نحو: أدعُو وأرمِى. وهذا الفهم - على حد علمنا - يخالف المشهور والمعروف فى الآثار العلمية التى عرضت لموضوع الخط العربى والسامى بوجه عام.

فهناك تشير الدلائل إلى أن الواو والياء فى (حوض وبيت) ونحوهما كانتا تصوران فى الكتابة السامية فى المرحلة الأولى التى كانت العناية فيها موجهة إلى الأصوات الصامتة، والتى تمت فيها كتابة جميع هذه الأصوات ومن بينها الواو والياء الصامتتان فى مثل: وَلد، يَلد. ثُم بعد فترة من الزمن

وفي مرحلة تالية استخدم الرمزان (و ، ى) الدلالة على الواو والياء الممدودتين فقط.

ولعل مما يؤيد هذه النظرة ما يفترضه بعضهم من أن الرمزين (و ، ى) الدالين في الأصل على الواو والياء الصامتتين، إنما استخدما في تصوير الواو والياء الممدودتين (الحركتين الطويلتين) لما رآه الناس من تطور الواو والياء الصامتتين في نحو: حَوْض وبَيْت(hawd, bayt) إلى حركتين طويلتين، أي: حُوض، وبِيت (hood, beet) كما تنطقان الآن في العامية المصرية. ومعناه أنه على الرغم من تطور النطق ظل الخط ثابتًا على حاله الأول أي مشتملاً على الواو والياء، كما كانت قبل هذا التطور. ثم انتقل هذا الاستعمال فيما بعد إلى كل واو وياء ممدودة، في نحو: أدعو وأرمي لاشتراكهما في الطول مع الواو والياء في (حوض وبيت) في النطق المتطور.

واستخدام الرمزين (و ، ى) الدالين على الواو والياء الصامتتين في وَلد يَلد، وحَوْض وبَيْت، لتصوير الواو والياء الحركتين الطويلتين في أدعو وأرمي تفسره أسباب مختلفة، منها:

١ - ما سبق أن ألمعنا إليه من تطور الواو والياء في حوض وبيت إلى حركتين طويلتين، وهذا هو المشهور بين دارسي اللغات السامية، ومعناه أن اللغة العربية قلدت أخواتها الساميات في هذا الاستغلال، على الرغم من فقدان السبب الأصلي فيها؛ إذ بقيت الواو والياء في هذه اللغة في هذين المثالين بحالهما ولم يتطورا حتى الآن إلى حركتين طويلتين، بعكس ما يدعى أنه حدث في غيرها من اللغات السامية.

والحق أنَّ هذا السبب يبدو واهيًا في نظرنا، إذ الحركتان الطويلتان في (حُوض وبِيت) بالنطق المتطور، لم تتطورا عن الواو والياء وحدهما كما ادعى هؤلاء الدارسون، وإنما تطورتا عن صوتين مجتمعين، هما الفتحة والواو والفتحة والياء، قارن الأمثلة الآتية:

النطق الأصلى	النطق المتطور
ḥawḍ ،bayt	ḥooḍ ،beet
(فتحة + ى)، (فتحة + و)	(حركة طويلة)، (حركة طويلة)

٢ - وأدق من هذا السبب بالنسبة للغة العربية ما نراه نحن من أن هذا الاستغلال لهذين الرمزين إنما كان نتيجة لتطور فى النطق فى نماذج أخرى من الكلمات. هذه النماذج تمثلها صيغ الفعل المضارع الأجوف والناقص مما كان على وزن يَفْعُل ويفْعِل، نحو: يقول، يبيع ويغزو ويرمى. ففى رأينا أن الواو والياء الممدودتين فى هذه الصيغ تطورتا (تاريخيًا وليس أمرًا افتراضيًا كما يظن الصرفيون) عن واو وياء صامتتين متلوتين بحركات [1]. قارن الأمثلة الآتية:

النطق الأصلى	النطق المتطور
يقول: yaqwulu	يقول: yaquulu
(و + ضمة)	(حركة طويلة = واو المد)
يرمى: yarmiyu	يرمى: yarmii
(ى + ضمة)	(حركة طويلة = ياء المد)

وهذه النماذج ونحوها كانت المنطلق إلى استخدام الواو والياء الدالتين على صوتين صامتين فى الدلالة على واو المد ويائه.

٣ - على أن هناك سببًا علميًا واضحًا لهذا الاستغلال، وهو الشبه الصوتى بين الواو والياء فى حالتيهما: كونهما صوتين صامتين وكونهما حركتين. فنطقهما إذا أخذتا منعزلتين يشتمل على خواص صوتية معينة متشابهة فى الحالتين. ولهذا نرى وجوب التفرقة بينهما فى الحالتين على أساس قيمهما فى التركيب الصوتى للغة لا على أساس النطق الخالص.

(١) سيدرس هذا الموضوع بالتفصيل فى فرصة أخرى إن شاء الله.

«واى» فى الألفباء الإملائية:

ومهما يكن من أمر فقد نتجت عدة مشكلات من التطور فى استعمال الواو والياء من التغير التاريخى الذى لحق مدلوليهما على مر الزمن. وتشترك الألف معهما فى هذا الموضوع نفسه. هذه المشكلات تنعكس بصفة خاصة على الألفباء التقليدية ونظمها المختلفة.

نحن نعلم أن هناك نظامين للألفباء:

أما أحدهما: فقديم، ويقل استعماله فى الوقت الحاضر. يتألف هذا النظام من تسعة وعشرين حرفًا (رمزًا)، تبدأ بالألف وتنتهى بالياء. غير أن رمز الألف قد ذكر مرتين: إحداهما فى أول الألفباء والثانية قرب نهايتها مع وصل هذا الرمز بحرف اللام هكذا (لا)، على حين ذكرت الواو والياء مرة واحدة.

وممن اختار هذا النظام ابن جنى، يقول: «اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفًا» [1].وتفسير ما فعله ابن جنى ومن لف لفه هو أنهم يخصصون الألف الأولى للهمزة على الأصل فى ذلك، والثانية للفتحة الطويلة بطريق استغلال الصورة الكتابية. وهذا التفسير واضح من كلام ابن جنى نفسه، حيثُ يقول: «اعلم أن الألف التى فى أول حروف المعجم هى صورة الهمزة» [2]، ثم يقول أيضًا: «فأما المدة التى فى نحو: قام وسار وكتاب وحمار فصورتها أيضًا صورة الهمزة المحققة التى فى: أحمد، وإبراهيم، وأُتْرُجَّة، إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة وإن اختلف مخرجاهما» [3].

(١ . ٢) ابن جنى : سر صناعة الإعراب جـ ١ ص ٤٦ ، وانظر ابن يعيش شرح المفصل حـ ١٠ ص ١٢٦

(٣) ابن جنى السابق : ص ٤٨ .

ومعنى هذا أنّ هؤلاء القوم قد أبقوا الاسم القديم (الألف) لإطلاقه على الهمزة (نطقًا ورسمًا) واستغلوا صورته (واسمه كذلك لكن بإضافة كلمة المد إليه) للدلالة على الفتحة الطويلة، ثم وصلوا صورة الألف باللام فى الحالة الثانية حتى «نتمكن من النطق بها». قال ابن جنى: «واعلم أن واضع حروف الهجاء لما لم يمكنه أن ينطق بالألف التى هى مدة ساكنة - لأن الساكن لا يمكن الابتداء به [1] - دعمها باللام قبلها متحركة ليمكن الابتداء بها، فقال: هـ. و. لا. ى. فقوله: (لا) بزنة (ما ويا)، ولا تقل - كما يقول المعلمون - لام ألف» [2]. أما علة اختيار اللام بالذات لدعم ألف المد فلابن جنى فيه تفسير لطيف، ولكنه لا يعنينا فى هذا المقام[3].

ونستطيع أن نستنتج من منهج أصحاب هذا الرأى أنَّهم يفضلون أو يميلون إلى كتابة الهمزة بالألف دائمًا، حيثُ خصصوا للهمزة رمزاً مستقلا وللفتحة الطويلة رمزاً آخر، وإن اتفقا فى الصورة والرسم. وقد سبق أن قررنا أن هذا هو ما يفهم من كلام ابن جنى الذى صرح فيه بقوله: «اعلم أنَّ الألف التى فى أول حروف المعجم هى صورة الهمزة، وإنما كُتِبَتْ الهمزة واواً مرة وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف. ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال. يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعًا لا يمكن فيه تخفيفها - ولا تكون فيه إلا محققة - لم يجز أن تكتب إلا ألفًا، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة. وذلك إذا وقعت أولاً نحو: (أَخذ، أُخِذَ، وإِبراهيم) فلما وقعت موقعًا لابد فيه من تحقيقها اجتمع على كَتْبِها ألفًا

---

(١) الواقع أن ابن جنى لم يوفق - كما لم يوفق غيره - فى هذه العبارة ، فالثابت أن الفتحة الطويلة وكذلك كل حركة يمكن النطق بها وحدها ، والذى جر ابن جنى إلى هذا القول هو نظرتهم إلى الحركات عمومًا بأنها أشياء ثانوية تابعة للصوت الصحيح ، وإلى أصوات المد خصوصًا بأنها ساكنة أى غير متحركة ، مع العلم بأن أصوات المد نفسها ليست إلا حركات .

(٢) المرجع السابق ص ٤٨ - ٤٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٩ - ٥٠ .

ألبتة. وعلى هذا وجدت فى بعض المصاحف ﴿يستهزأون﴾ بالألف قبل الواو، ووجد فيها أيضًا: ﴿وإن من شيأ إلا يسبح بحمده﴾ بالألف بعد الياء، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق»[1].

وهذا الذى جرى عليه ابن جنى وأصحابه بالنسبة للألف عمل جيد فى حد ذاته من وجهة النظر الصوتية؛ إذ هم قد خصصوا لكل صوت رمزاً مستقلا: فالهمزة رمزها الألف الأولى، والفتحة الطويلة رمزها الألف الثانية. ولا ضَيْرَ أبداً من تشابه الرسم والصورة، فهذه ضرورة مقبولة عند الحاجة، ويمكن التمييز بين صورتى الرمز بعلامات إضافية توضع فوق إحدى الصورتين أو تحتهما أو تتصل بهما، كما هو حادث بالفعل فى المشكلة الحالية. فصورة الألف عند دلالتها على الهمزة تصاحب - قاعدة - بوضع العلامة الإضافية (ء) التى ابتكرها الخليل، على حين تخلو الصورة الثانية من أية علامة عند دلالتها على الفتحة الطويلة. وجواز وضع العلامات الإضافية على الرموز الأساسية أو اتصالها بها أمر مقبول معترف به فى الكتابات الصوتية Phonetic transcription، حيثُ تسمى الحروف الأساسية symbols (رموزا) والعلامات الإضافية علامات مميزة diacritical marks.

أما بالنسبة للواو والياء، فالأمر يحتاج إلى نظر. إنَّ النص فى الألفباء على رمزين (أو صورتين مختلفتين لرمز واحد)، أحدهما: للهمزة والثانى: للفتحة الطويلة - هذا النص - فيما نعلم - يقصد به شىء مهم، هو التفريق بين صوتين مختلفين هما: الألف بوصفها همزة وهى حينئذٍ صوت صامت consonant أو ما سموه الحرف الصحيح، وبين الألف بوصفها فتحة طويلة وهى حينئذٍ حركة vowel أو ما سموه ألف المد واللين. هذا العمل كان يوجب على ابن جنى ومن سار على دربه أن يسلكوا الطريق نفسه مع الواو والياء. فمن الثابت - كما أشرنا من قبلُ - أن لكل من الواو والياء قيمتين مختلفتين.

(١) المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧ .

الأولى كون كل منهما صوتًا صامتًا consonant أو ما يسمى أحيانًا «نصف حركة» semi-vowel، والثانية كون كل منهما حركة أو ما يسميها علماء العربية حينئذٍ واو المد وياءه.

فَلِمَ إذن اكتفى أصحاب هذا المنهج بذكر الواو والياء مرة واحدة فى الألفباء ؟ أوليس الحال مع الواو والياء بحاجة إلى رمزين مختلفين (أو صورتين مختلفتين لهذين الرمزين) للدلالة على القيمتين المختلفتين لهما ؟

هناك ثلاثة احتمالات للإجابة عن هذين السؤالين:

١ - لعلهم اقتصروا على ذكر الواو والياء مرة واحدة؛ اقتداءً بالنهج القديم الذى كان يهمل كتابة الواو والياء الممدودتين. ومن ثم لم تكن هناك حاجة إلى تخصيص رمزين مستقلين لهما، واكتفوا - بناء على ذلك - بالنصّ على الواو والياء الصامتتين وحدهما. ويرجح هذا الاحتمال ما كان يجرى فى الفترات الأولى للخط العربى من عدم اطّراد كتابة الواو والياء الممدودتين؛ فقد كانوا يكتبونهما أحيانًا ويهملونهما أحيانًا أخرى.

٢ - يبدو أن بعضهم لم يدرك حقيقة الفروق الصوتية بين حالتى الواو والياء. ونعنى بها تلك الفروق التى ترتبط بوظائفهما وقيمهما فى التركيب الصوتى للُغة، ولا نعنى بذلك ما قد يبدو بين الحالتين من خلاف فى خواص النطق وسماته. وبهذا لم تبرز أمام هؤلاء الباحثين أية حاجة تدعوهم إلى وضع رموز مستقلة لكل حالة.

٣ - لعلهم أدركوا قوة الشبه بين حالتى الواو والياء من حيثُ النطق الفعلى؛ إذ كل واحدة منهما تنطق فى حالتيها بصورة يصعب معها التمييز بين هاتين الحالتين أو الفصل بينهما بصفة قاطعة. وإلى هذا المعنى يشير أحد الباحثين؛ فيقول:

«أما فيما يخص الياء والواو فإن مخرجهما يبقى كما هو، ساكنتين

كانتا أو متحركتين، وإنما الذى يتغير هو سلوكهما. فالمتحركة ياء كانت أو واوا تكتسب قوة أكبر، إذ يمكن أن تكون مثل الحروف الصحيحة، وهى كذلك فعلا، حيث يكون لكل مخرج حرف مستقل. من أجل هذا لم يصور العرب هذه الحروف بصورتين: ياء ساكنة وياء متحركة، واواً ساكنة و واواً متحركة. وإنما صوّروها بصورة هذا الحرف الوحيد، فقد اشتمل الحرف على الإمكانيتين: المصوت وهو الكسرة: (i) أو الضمة: (u)، والصامت وهو الياء: (y) أو الواو: (w) »[1].

ومعنى هذا أن علماء العربية اكتفوا باستغلال الواو والياء الصامتتين فى الدلالة على الواو والياء الممدودتين، وبخاصة أن هذا الاستغلال تسوغه حقيقة تاريخية تتمثل فى ذلك التطور الذى لحق الواو والياء الصامتتين فى بعض الصيغ، وصيرهما (مع ما يصحبهما من حركات) إلى حركات طويلة. وبهذا يكون لكل من الواو والياء مدلولان مختلفان فى الألفباء: كونهما صوتين صامتين، وكونهما حركتين.

وهذا الاحتمال الأخير يعنى أن علماء العربية كانوا يدركون أن للواو والياء قيمتين صوتيتين، كما أدركوا كذلك أن للألف قيمتين. وهذا الإدراك فى رأينا كان يوجب عليهم أن يقفوا من الرموز الدالة على الواو والياء فى حالتيهما المختلفتين موقفهم من الألف فى حالتيها، حيثُ خصصوا لكل حالة رمزاً، أو بعبارة أخرى، حيثُ نصوا فى الألفباء على رمزين اثنين للألف أو صورتين مختلفتين لها.

فإذا ما فرقنا بين حالتى الألف، وجب - بالمثل - التفريق بين حالتى الواو والياء. وكان مقتضى ذلك أن يضع أصحاب هذا النظام الألفبائى رموزاً

---

(١) الأب. هنرى فليش «التفكير الصوتى عند العرب» ترجمة د. عبد الصبور شاهين، بحث مستخرج من مجلة اللغة العربية ، العدد ٢٢ سنة ١٩٦٨ ص ١٢ . وكان الأولى أن يقول: «الكسرة الطويلة (ii) أو الضمة الطويلة (uu)» ، إذ الياء والواو بوصفهما مصوتين حركتان طويلتان .

مستقلة، أو علامات مميزة، لكل من الواو والياء عندما يكونان حركتين (حرفى مد)، كأن يقولوا مثلا: (لام واو)، و(لام ياء)، كما قالوا: (لام ألف).

وقد أدرك هذا الذى نقوله - من قبلُ - باحث حديث ولُغوىٌ ذواقة هو الأستاذ حفنى ناصف. يقول: «والذى ذكر «لام ألف» فى الحروف كان عليه أن يذكر «لام واو» و «لام ياء» [1]. وفى هذا ما يشير بوضوح إلى أن هذا الباحث الكبير كان يدرك القيم الصوتية المختلفة لكل من الألف والواو والياء. وتدل عبارته التالية على عمق وأصالة فى البحث الصوتى، كما تنبئ عن عبقرية فى فهم الحقائق وتصويرها بصورة يندُر وجود مثلها فى كتابات كل مَن تعرَّض لهذه القضية وأمثالها من قضايا اللُّغويين. يقول فى تلخيص المشكلة وتفسيرها:

وكلمة «ألف» المذكورة فى أول الحروف وكلمتا «واو» و «ياء» المذكورتان فى آخرها من قبيل المشترك اللفظى، فالأولى تطلق على الألف فى نَحْو: (أمْر وإِمْر وأَمِر ومرء) وتسمى: بالألف اليابسة، وبالهمزة، وتطلق على الألف فى نحو: (قال) وتسمى: بالألف اللينة وألف المد وهى المراد من حرف «لام ألف» عند من ذكرها فى حروف المعجم ... والثانية تطلق على الواو فى نحو «صفواً وصفوٍ وصفوٌ» وتطلق على الواو فى نحو «محمود» وتسمى واو المد. والثالثة تطلق على الياء فى نحو «سعيًا وسعيٍ وسعيٌ» وعلى الياء فى نحو جميل وتسمى ياء المد [2]. ونأخذ من كلام هذا الباحث حقيقة مهمة - نص عليها هو نفسه - وهى أن الأصوات المرموز إليها فى العربية بحروف الألفباء (سواء عددتها ثمانية وعشرين رمزاً كما هو رأيه أم تسعة وعشرين كما هو رأى غيره) واحد وثلاثون صوتًا. ويؤكد هو هذا المعنى فيقول: «فأسماء الحروف الأصلية ثمانية وعشرون ومسمياتها واحد وثلاثون، لأن

(١) حفنى ناصف : تاريخ الأدب ص ١١ .

(٢) حفنى ناصف : تاريخ الأدب ص ١١ .

ثلاثة من الأسماء تدل على ستة من المسميات. وهذه الثلاثة هى، كما سبق- الألف والواو والياء إذ كل واحد منها يكون مداً وغير مد »[1].

أما النظام الثانى للألفباء: العربية، فهو ذلك النظام المشهور والمعروف بيننا الآن، وهو الذى تسير عليه وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية. وألفباء هذا النظام تتألف من ثمانية وعشرين رمزاً فقط، فلم تذكر فيه الواو والياء إلا مرة واحدة، ولم تأخذ فى حسبانها الألف فى (لا) مكتفية بالألف الموجود فى أول الألفباء، على أن يؤدى وظيفتين مختلفتين (اسمًا ورمزاً)، فيطلق على الهمزة، وعلى الفتحة الطويلة (ألف المد) كلتيهما. ويكون لفظ (الألف) حينئذ من قبيل المشترك اللفظى، كما قرر ذلك حفنى ناصف فى كلامه السابق.

وهذا النظام - فى رأينا - أوفق وأقرب إلى الواقع، لأن تخصيص رمز مستقل للفتحة الطويلة، يوجب تخصيص رمز مستقل لكل من الواو والياء، عندما تكونان حركتين طويلتين (uu) و (ii) كما سبق أن بينا عند مناقشة النظام الأول.

غير أنه ينبغى على أتباع هذا النظام أن يدركوا حقيقة مهمة، وهى أنَّ كلاً من الألف والواو والياء فى ألفبائهم يعنى شيئين اثنين لا شيئًا واحداً، أحدهما: صوت صامت consonant. وهو الهمزة والواو والياء والثانى: حركة (أو حرف مد) وهو الفتحة الطويلة والضمة الطويلة والكسرة الطويلة. **ولكن هل يعلم رجال وزارة التربية ذلك ؟ ربما، وقليل ما هم.**

على أن لنا رأيًا خاصًا فى هذه المشكلة نعرضه فى كلمات: نحن نختار نظام الألفباء المكون من ثمانية وعشرين رمزاً، ولكن بشرط أن تكون هذه الألفباء ألفباء الأصوات الصامتة فقط consonants. وهذا معناه أن الألف فى

(١) حفنى ناصف : تاريخ الأدب ص ١١.

أول الأبجدية لا تعنى حينئذ إلا الهمزة، وأن الواو والياء فى آخرها يعنيان فقط الواو والياء عندما يكونان صوتين صامتين كذلك، كما فى نحو: (وَلَد، ويَضرب)، على هذا تكون الرموز ثمانية وعشرين والأصوات (الرئيسية) كذلك ثمانية وعشرين، وكلها أصوات صامتة.

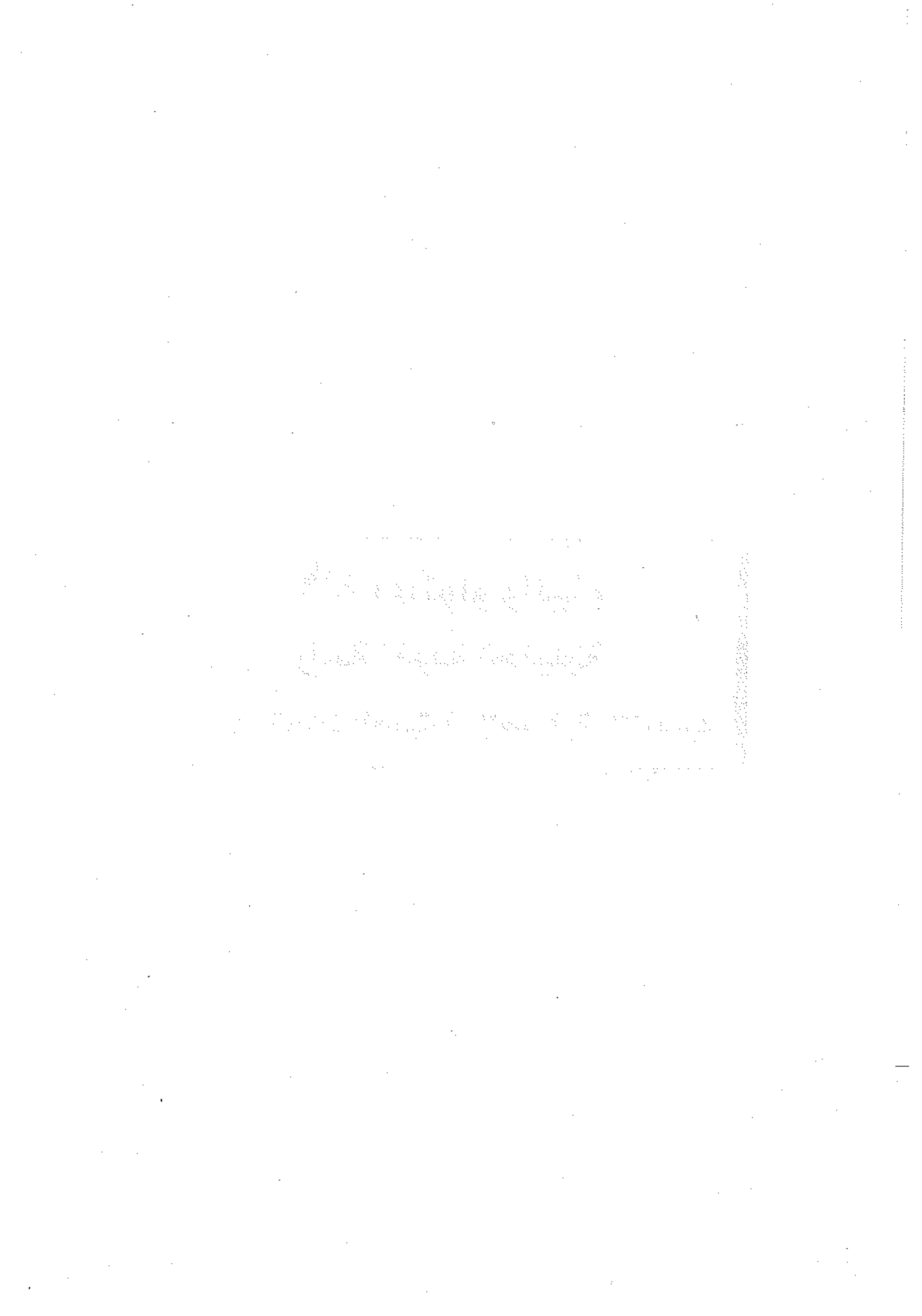
وهذا المنهج له مَزِيَّتانِ:

١ - اتّباع السبيل التقليدى فى أكثر ألفباءات اللغات الأخرى حيثُ تضع هذه اللغات نوعين من الألفباء: إحداهما للأصوات الصامتة والثانية للحركات.

٢ - البحث اللغوى الدقيق يفضل هذا المنهج لتأكيد الفرق بين الأصوات الصامتة والحركات، ولتجنب الخلط الذى قد ينشأ من وضع الرمز (وليكن رمز الواو مثلاً) فى ألفباء الأصوات الصامتة، على حين أنه يستغل كذلك فى الدلالة على حركة.

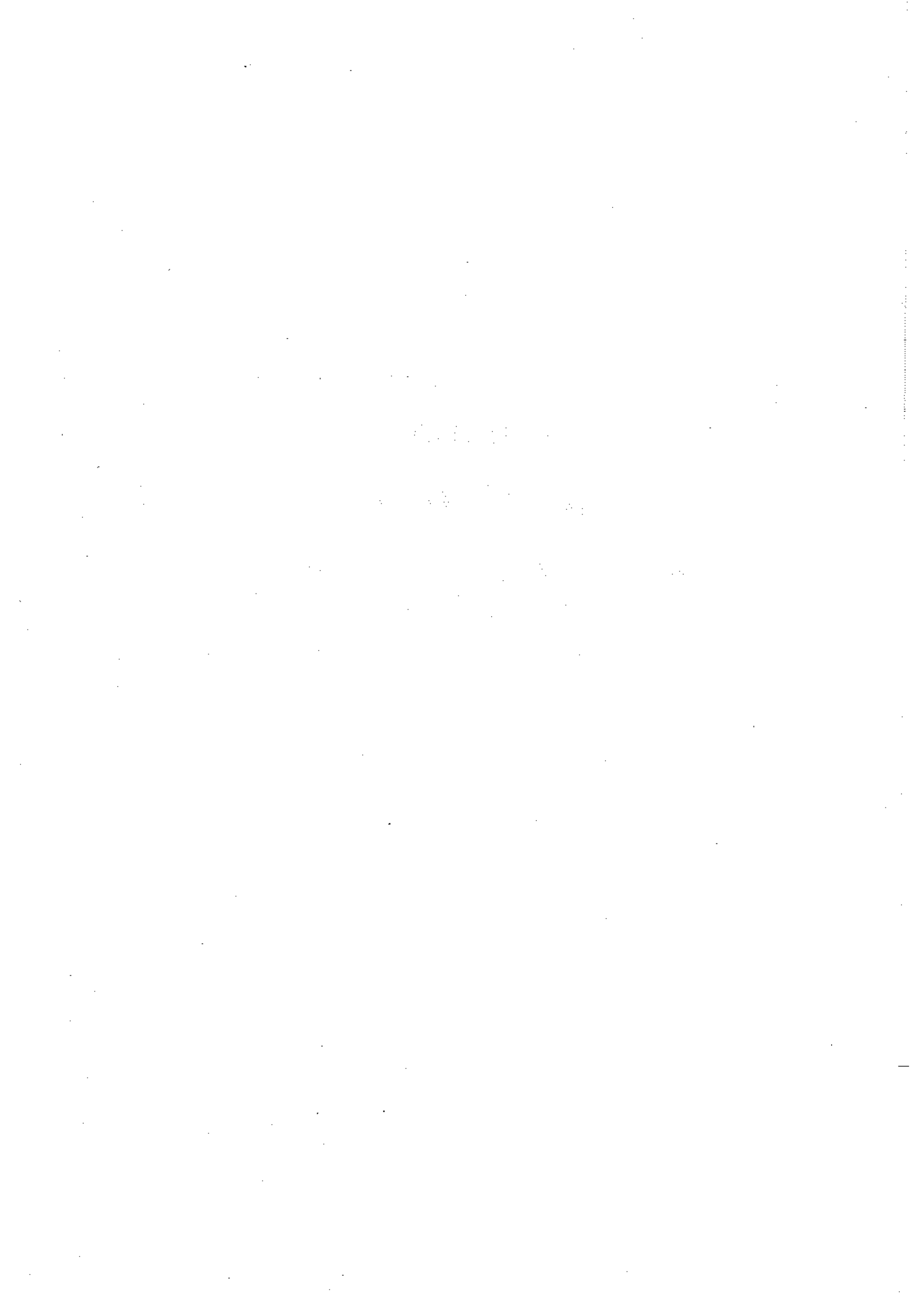
ومقتضى ما نقول: وجوب وضع نظام للألفباء العربية مكون من قسمين رئيسيين؛ أحدهما مكون من رمز الأصوات الصامتة، والثانى من رموز الحركات. وهذا النظام بالذات أوفق وأنسب بالنسبة للغة العربية بوجه خاص؛ إذ إننا حين نفعل ذلك نستطيع إدخال رموز الحركات القصيرة ضمن نظام الحركات بعامة، لا أن نتركها هكذا مهملة أو شبه مهملة، أى: دون وضعها فى نظام خاص، نظام يقف على قدم المساواة من حيثُ الأهمية والقيمة اللغوية مع نظام الأصوات الصامتة. وتؤيدنا فى ذلك حقيقة مهمة، تلك هى العلاقة القوية بين الحركات القصار والحركات الطوال، بل إن أردت الحقيقة، ليس هناك من فرق فى الكيف بين هذين النوعين، وإنما الفرق فى الكم فقط، وهو القصر والطول.

الألف والواو والياء
دراسة لغوية تحليلية
على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية



الألف والواو والياء
على المستوى الصوتى

تلعب الألف والواو والياء دوراً بارزاً فى النظام الصوتى للغة العربية، وتتسم كل واحدة منها بمجموعة من الخواص التى تستأهل النظر العلمى الجاد، والتى ترتبط بمشكلات صوتية مشهورة، جرّت بعض الدارسين - قدامى ومحدثين على سواء - إلى الوقوع فى كثير من الأخطاء.



الألف

تبيّن لنا من المقدمة التاريخية السابقة أن للألف مدلولين مختلفين. أحدهما الهمزة، والثانى ما يراد به ألف و ما يطلق عليه فى العرف الحديث الفتحة الطويلة، وهى بالاعتبار الأول جزء من نظام الأصوات الصامتة consonants، ولكنها من الحركات vowels من وجهة النظر الثانية.

ولسوف نعرض فى الصفحات التالية لهذين المدلولين كليهما، ولكن مع الفصل بينهما فى التحليل والمناقشة، حيثُ ينفرد كل مدلول منهما بعدد من الصفات الصوتية التى تقتضى هذا النهج.

أولاً: الهمزة

الهمزة - فى رأينا - صوت صامت حنجرى، وقفة انفجارية، ويطلق عليه فى الإنجليزية glottal stop أو glottal catch والفرنسية Coup de glotte.

ويتم نطق هذا الصوت بأن تسد فتحة المزمار The glottis الموجودة بين الوترين الصوتيين the vocal chords، وذلك بانطباق هذين الوترين انطباقًا تامًا وحبس الهواء خلفهما، بحيث لا يمر من الحنجرة إلى الحلق وما بعده، ثم ينفرج الوتران فيخرج الهواء فجأة محدثًا صوتًا انفجاريًا.

ويلاحظ فى التعريف السابق للهمزة أنّا راعينا أمرين:

أحدهما: موضع النطق وهو منطقة الحنجرة، ومن ثم وصفت الهمزة بأنها حنجرية.

والثانى: حالة ممر الهواء عند النطق. وقد رأينا أن هذا الممر يغلق إغلاقًا تامًا ثم يفتح فجأة، فيحدث انفجار نتيجة لخروج الهواء المضغوط خلف الوترين الصوتيين. ومن هنا كانت الصفة «وقفة» stop وانفجارية Plosive. فالهمزة وقفة إذا راعينا هذا الإغلاق. وهى انفجارية إذا راعينا انفجار الهواء. والأمريكيون أميل إلى الاعتبار الأول، لا فى الهمزة فحسب، بل فى كل ما يتفق معها فى هذه الصفة من الأصوات. أما الإنجليز فيفضلون الاعتبار الثانى، وكلا المسلكين صحيح ودقيق.

غير أنّا أهملنا جانبًا **ثالثًا** يؤخذ به عادة عند النظر فى جميع الأصوات. ذلك الجانب هو ملاحظة وضع الوترين الصوتيين من حيثُ ذبذبتهما أو عدم

ذبذبتهما عند النطق بالصوت المعين. فإذا ما مر الهواء المندفع من الرئتين خلال هذين الوترين بحيثُ يجعلهما يتذبذبان بانتظام وبسرعة سمى الصوت المنطوق آنئذٍ بالصوت «المجهور» Voiced. أما إذا مر هذا الهواء خلالهما دون أن يجابهه أى اعتراض، بسبب انفراجهما انفراجًا يفسح مجالا للنفس، سمى الصوت المنطوق صوتًا «مهموسا» Voiceless أو Breathed [(١)].

وهذا الإهمال مقصود، حيثُ إنَّ وضع الوترين الصوتيين - حال النطق بالهمزة - لا يمكن وصفه بالذبذبة أو عدمها. فالوتران مغلقان إغلاقًا تامًا، فلا ذبذبة، ولا مجال لخروج الهواء من بينهما كذلك فى نظرنا. ومن ثَمَّ جاز لنا أن نهمل هذا الاعتبار الثالث نهائيًا، أو أن ننظر إليه بصورة سلبية، حينئذٍ

---

(١) انظر : دانيال جونز An Outline of English Phonetics ص ٢٠ وهناك ينص على جواز إطلاق أى من هذين المصطلحين على الأصوات التى تنطلق بهذه الطريقة أيًا كان نوع هذه الأصوات، غير أنه يفضل إطلاق المصطلح الأول Voiceless على تلك الأصوات المسماة «انفجارية» Plosives، والثانى على الأصوات المسماة احتكاكية fricatives أو ما أشار إليها فى هذا المقام بالمصطلح Continuants (المتمادة). ومن ثم نرى أنه لا محل لاعتراض الدكتور عبد الرحمن أيوب (أصوات اللغة ص ١٨٣ ط ٢) على الدكتور إبراهيم أنيس فى استعماله المصطلح الثانى عند وصف الهمزة بأنها «صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس»، وهو ما يقابل عبارة دانيال جونز (المرجع السابق ص ١٣٨) عند وصفه للهمزة بأنها (neither breathed nor voiced) فاستعمل جونز هنا breathed (لا Voiceless) وهو استعمال جائز ولكنه غير مفضل.

(٢) من هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس (الأصوات اللغوية ص ٧٣ ط ٢) والدكتور محمود السعران (علم اللغة ص ١٧١)، ودانيال جونز (المرجع السابق). وهذا المعنى نفسه يفهم من كلام B. Bloch and G. Trager فى كتابهما Outline of Linguistic Analysis موجز فى التحليل اللغوى) ص ١٧، حيثُ يقرران أن «أى صوت مهما كان نوعه - باستثناء الهمزة - يمكن أن ينطق مجهورًا أو مهموسا، أى مع ذبذبة الأوتار الصوتية أو عدم ذبذبتها»، وانظر أيضا ص ٢٥ من المرجع المذكور حيثُ يعيد المؤلفان هذا المعنى نفسه. ويشير إلى هذا الاتجاه كذلك ما سلكه (روبنس) R. H. Robins عند الكلام على أوضاع الأوتار الصوتية حال النطق بالأصوات؛ حيثُ عين وضعًا خاصًا بنطق الهمزة، يختلف عن وضع هذه الأوتار بالنطق بالأصوات المجهورة والمهموسة.

انظر : روبنس : General Linguistics: An Introductory Survey, pp. 88, 99.

(روبنس : علم اللغة العام، عرض تمهيدى ص ٨٨ و ٩٩)

نضيف إلى وصف الهمزة عبارة أخرى هى «أنها صوت لا بالمجهور ولا بالمهموس».

وهذا الذى نقوله بالنسبة لهذا الجانب الثالث يأخذ به كثير من المحدثين الذين يتفقون معنا فى وصف الهمزة بأنها صوت لا بالمجهور ولا بالمهموس[١].

وهناك آخرون يرون أنَّ الهمزة صوت «مهموس». ويعلل أحدهم الهمس بقوله: «وتأتى جهة الهمس فى هذا الصوت من أن إقفال الأوتار الصوتية معه لايسمح بوجود الجهر فى النطق»[٢]. فهو يعدها مهموسة لعدم وجود حالة وضع الجهر. ويتفق معه فى مثل هذا التعليل باحث آخر حيث يقول: ولا يمكن حال النطق بالهمزة «أن تظل الأوتار الصوتية على ذبذبتها، ضرورة أن الانحباس فى هذه الحالة يتم بانطباق الأوتار الصوتية انطباقًا تامًا، وهو أمر يناقض التذبذب، ومن أجل هذا نقول بأن الهمزة مهموسة؛ لأن الهمس يعنى عدم التذبذب»[٢].

وهكذا نجد أن كلا من هذين الدارسين قد عد الهمزة مهموسة لعدم التذبذب فى الأوتار الصوتية أو لعدم وجود حالة الجهر. ونحن نرى أن الهمس ليس معناه عدم الجهر. أو بعبارة أدق، نحن نرى أن الهمس لا ينتج من عدم التذبذب وحده، وإنما ينتج من عدم التذبذب الذى سببه انفراج الوترين نفسيهما انفراجًا يسمح بمرور النفس خلالهما. أما عدم التذبذب فى حالة الهمزة فهو نتيجة للإقفال التام للوترين، وهذا فى رأينا وضع آخر، لا هو بوضع حالة الجهر ولا هو بوضع حالة الهمس. ومعنى ذلك أن للأوتار الصوتية - فى نظرنا - ثلاثة أوضاع رئيسية فى الكلام العادى: وضع لها حالة الجهر وآخر حالة الهمس وثالث عند النطق بالهمزة العربية. ولكن يبدو أن الباحثين المذكورين اكتفيا بوضعين اثنين لهذين الوترين، وهو ما لا نأخذ به.

---

(١) الدكتور تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ص ٩٧ .

(٢) الدكتور عبد الرحمن أيوب : أصوات اللغة ص ١٨٤ ، ط ٢ .

والقول بهمس الهمزة ذهب إليه كذلك هيفنر الأمريكى الذى يؤكد أنها «دائمًا صوت مهموس» [1] ولكنه مع ذلك لا يعلل لنا هذا الحكم ولا يحاول تفسيره.

وهناك عالم إنجليزى - هو جاردنر - يؤكد أن «طبيعة الهمزة تجعل جهرها أمراً مستحيلا» [2]، ولكنه مع ذلك يقف عند هذا الحد، فلا يفصح بشىء عن الهمس وجوازه أو عدم جوازه بالنسبة للهمزة.

ومهما يكن من أمرٍ فهؤلاء الدارسون جميعًا متفقون فيما بينهم على الخواصّ الأخرى للهمزة، وهى:

(١) كونها صوتًا صامتًا Consonant له خواصّ الأصوات الصامتة. وأما ما ينسب إليها من تسهيل، أو تخفيف، أو قلب،... إلخ، فهذه كلها فى نظرهم ظواهر مستقلة يجب أن تؤخذ على أساس صورها الحاضرة، لا على أساس الأصل المفترض.

(٢) حنجرية، فمخرجها الحنجرة، وهى أقصى مواضع النطق فى الجهاز النطقى عند الإنسان، ولا يشركها فى هذا المخرج فى العربية إلا صوت الهاء.

(٣) وقفة انفجارية Plosive Stop.

كذلك يؤكد جميعهم أن الهمزة لا تكون مجهورة بحال من الأحوال؛ لاستحالة ذلك الأمر استحالة مادية، بسبب انطباق الوترين الصوتيين انطباقًا تامًا حال النطق بها، ومن ثَمَّ ليس من الممكن أن تحدث ذبذبة للأوتار من أى نوع كانت هذه الذبذبة.

وتلخيص هذا الاتفاق بين العلماء بالصورة السابقة أمر مهم وضرورى، حيث يُعيننا على فهم المناقشة التالية الخاصّة بآراء علماء العربية القدامى فى هذا الصوت.

---

(١) هيفنر : General Phonetics p. 125.

(٢) جاردنر : The Phonetics of Arabic, p. 30,

ينصّ سيبويه فى كتابه على أن الهمزة حرف شديد مجهور، وهى حلقية عنده، أو من أقصى الحلق، بعبارة أدق [1]. وقد تبع سيبويهِ فى ذلك معظمُ علماء العربية الذين جاءوا من بعده، بل يكاد هؤلاء جميعًا يرددون الألفاظ نفسها. وممن تبعه فى ذلك أيضًا ابن جنى الذى لم يزد عما قاله سيبويهِ فى هذا الشأن إلا فى التفصيل والشرح، وفى إقحام بعض المشكلات الصرفية فى مناقشة القضايا المتعلقة بهذا الصوت [2].

أما تقويم هذه الأحكام من وجهة النظر الحديثة، فيقتضينا أن ننظر أولا فى المصطلحات التى استُعمِلت فى الوصف، ثم فى معانيها والمقصود منها.

والمصطلحات المذكورة فى التعريف السابق أربعة أولها الحرف. والمقصود به هنا الصوت [3]، وهو صوت صحيح، وهو مانسميه Consonant ولهم تسمية أخرى بارعة يصح إطلاقها على هذا الصوت، هذه التسمية هى «الصوت الصامت» [4]. أما كونها صوتًا صحيحًا (أو صامتًا) فهو ثابت فى كلامهم: «وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح فى تحمل الحركات»، غير أنه كان الأوفق - فى نظرنا - التعبير بأسلوب غير أسلوب التشبيه. ويبدو أن الالتجاء إلى أسلوب التشبيه هنا سببه ما رأوه من أن الهمزة أحيانًا يعرض لها عارض من تخفيف أو تسهيل أو إبدال أو قلبٍ إلخ، فلم تكن حينئذٍ أصيلة فى الصحة - فى نظرهم - أصالة الباء أو التاء مثلا. يدل على هذا المعنى بقية النص السابق : «إلا أنها قد تخفف لأنها حرف ثقيل؛ إذ مخرجه أبعد مخارج جميع الحروف ... » [5]. وهناك نصوص أخرى معروفة مشهورة تشير إلى تسهيل الهمزة، أو إبدالها، أو قلبها،... إلخ

---

(١) سيبويه : الكتاب جـ ٢ ص ٤٠٤ - ٤٠٦ (طبعة بولاق)

(٢) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ص ٥٢ ، ٦٩ ، ٧٨ ، وما بعدها .

(٣) من معانى «الحرف» فى العربية الرمز الكتابى والصوت والمقطع والكلمة والجملة والعبارة ، هذا بالإضافة إلى معانيها العامة الى لا تعنينا هنا .

(٤) انظر الملحوظة (١) ص ٥٥ .

(٥) انظر شرح مراح الأرواح ص ٩٨ .

وفى رأينا - كما سبق أن أشرنا إلى ذلك - أن هذا النظر إلى الهمزة يعنى خلطًا بين اللهجات التى تحققها والتى تخففها أو تسهلها، أو خلطًا بين مستويين كلاميين : كلام فصيح وكلام غير فصيح مثلا .

وعلى كل حال فالوصف الذى قدموه للهمزة هنا وصف علمى يتمشى - فى عمومه - مع ما أثبته النظر الحديث .

أما وصف الهمزة بأنها صوت شديد فيمكن أن يعد وصفًا صحيحًا ودقيقًا فى احتمال واحد. ذلك إذا أخذنا المصطلح «شديد» على أنه يعنى ما نعنيه بالمصطلح الحديث «انفجارى» أو «وقفة انفجارية». والحق أن كلام علماء العربية فى هذا الشأن يوحى فى عمومه بهذا التوافق. فعلى الرغم من صعوبة التعريف الذى قدموه للأصوات الشديدة [1]، فهناك دليل قوى يشير إلى أن فهمهم للصوت الشديد يتفق - فى عمومه - مع فهمنا للصوت الوقفة الانفجارية ، ذلك دليل يتلخص فى أن ما سموه بالحروف الشديدة يقابل عندنا - باستثناء واحد أو اثنين - ما نسميه بالوقفات الانفجارية. فالأصوات الشديدة عندهم مجموعة فى قولك «أجدت طبقك» [2] (والألف هنا تمثل الهمزة). والأصوات الوقفات الانفجارية عندنا - بحسب نطقنا الحالى للفصيحة - هى : الهمزة والباء والتاء والدال والضاد والطاء والكاف والقاف.

وهكذا نرى أن الخلاف بيننا وبينهم يظهر فى حالتين اثنتين هما :

١ - إخراجهم للضاد من الأصوات الشديدة. على حين أنا عددناها من الوقفات الانفجارية .

٢ - إدخالهم للجيم ضمن الأصوات الشديدة، ولكننا نعدها صوتًا من نوع آخر يسمى بالأصوات المركبة أو الانفجارية الاحتكاكية .

---

(١) انظر هذا التعريف فى الكتاب لسيبويه جـ ٣ ص ٤٠٦ وسر صناعة الإعراب لابن جنى جـ ١ ص ٧٠ .

(٢) ابن جنى : المرجع السابق ص ٦٩ .

فما سر هذا الخلاف (إذا كانت الشدة عندهم تساوى الوقفة الانفجارية عندنا) ؟ هناك احتمالان : أحدهما أنهم ربما أخطأوا فى وصف كل من الضاد والجيم. الثانى (وهو الراجح) أن تطوراً حدث لهذين الصوتين، أو أنهم كانوا يصفون صوتين آخرين غير اللذين نعرفهما الآن. فالمفهوم لنا من جملة الأوصاف التى نعتوا بها الضاد أن الضاد القديمة تختلف عن ضادنا الحالية من وجوه عدة منها: أنها فى نظرهم جانبية (فهى تشبه- ولكنها ليست مثل- اللام فى ذلك) وأنها لا أخت لها من مخرجها أو فى بعض صفاتها، على حين أن لها أختًا فى نطقنا الحالى وهى الدال، والفرق بينهما إنما هو الإطباق أو التفخيم فى الأولى، وعدم الإطباق أو الترقيق فى الثانية. أما بالنسبة للجيم فربما كانوا يصفون جيمًا أشبه بجيم القاهرة فهى التى يمكن أن تسمى شديدة أو وقفة انفجارية، فلعل هذا الصوت إذن قد تطور ثم عاد إلى أصله فى لهجة القاهرة ونحوها، أو لعله كان خاصًا بلهجات معينة [١].

فإذا ما صح هذا الاحتمال الثانى بالنسبة للضاد والجيم جاز لنا القول بأن المصطلح «شديد» عندهم يعنى ما نعنيه حديثًا بالمصطلح «وقفة انفجارية». ومن ثم يكون وصفهم للهمزة بأنها صوت شديد وصفًا صحيحًا دقيقًا، إذ الخلاف فى لفظ المصطلحات كَلا خلاف، وإنما العبرة بالمدلول.

ووصف القدامى الهمزة بأنها صوت مجهور يستدعى تأملا ونظراً، ذلك لأن أحداً - غير هؤلاء العلماء - لم يقل بجهر الهمزة، ولاستحالة ذلك استحالة مادية حال النطق بها. كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

فكيف إذن جاز لعلماء العربية وصف هذا الصوت بأنه مجهور؟ أهم مخطئون فى وصف الهمزة أم فى تعريف الجهر نفسه؟ وهل هناك من مخرج أو تفسير لما قالوه؟

---

(١) ما زالت الجيم تنطق كما ينطقها القاهريون (g) فى بعض المناطق اليمنية فى الشمال والجنوب كليهما، كما يرى التاريخ اللغوى أن هذا هو الأصل فى اللغة العربية وأخواتها الساميات كذلك .

قدم علماء العربية تعريفًا للجهر وللصوت المجهور، ولكنه فى نظرى تعريف صعب عسير الفهم. وواضع التعريف فى الأصل هو سيبويه، وتبعه غيره فيه بدون أدنى تغيير فى العبارة تقريباً [1]. أما صعوبة هذا التعريف فترجع فى رأيى إلى سببين:

أحدهما: استعمال مصطلحات فى هذا التعريف غير مألوفة وغير معروف المقصود بمعانيها بدقة ووضوح.

وثانيهما: عدم ذكر أية إشارة إلى العنصر الأساسى أو الشرط الأساسى فى تعريف الجهر بحسب العرف الحديث. هذا العنصر أو الشرط هو ضم الوترين الصوتيين ضمًا معينًا بحيثُ يسمح بمرور الهواء من خلالهما، وبحيثُ يجعلهما يتذبذبان بسرعة فائقة وبانتظام [2].

فهل مفهوم الجهر عندهم يختلف عن مفهومه فى نظر المحدثين؟ من الجائز أن يكون الأمر كذلك، إذا نظرنا إلى مجموع تصريحاتهم فى هذا الشأن نظرة عجلى سطحية، أو إذا أسأنا الظن بهم وبتقديرهم للموضوع. ولكن النظر الدقيق فى بعض ما قالوه - بقطع النظر عن التعريف الذى قدموه للجهر - وحسن الظن بهم يقودان إلى احتمال أقرب إلى الصحة والحقيقة. لقد نص هؤلاء العلماء على الأصوات المجهورة نصًا، و هى فى مجموعها تتفق مع ما عددناه مجهوراً فيما عدا صوتى القاف والطاء (وهذا الصوت المختلف فيه وهو الهمزة)، فهما فى نظرهم مجهوران، على حين أنهما مهموسان بحسب نطقنا الحالى لهما. ومع ذلك فمن السهل تفسير هذا الخلاف فيما يختص

---

(١) انظر : الكتاب لسيبويه جـ ٢ ص ٤٦٥ ، وسر صناعة الإعراب لابن جنى جـ ١ ص ٦٩ .

(٢) يروى الدكتور إبراهيم أنيس نصًا عن أبى الحسن الأخفش نسبه إلى سيبويه ، ومنه يفهم الدكتور إبراهيم أنيس أن كلام سيبويه فى الجهر والهمس يتضمن «آراء قيمة فى الدراسة الصوتية تتفق مع أحدث النظريات إلى حد كبير» ، وأن هذه الآراء فى مجموعها تفيد ما نفهمه الآن من ذبذبة الوترين (فى حالة الجهر) وعدم ذبذبتهما (فى حالة الهمس).

انظر : الأصوات اللغوية ص ٨٨ - ٩١ ط ٣ .

بهذين الصوتين. يبدو أن القاف التى وصفها علماء العربية صوت أشبه بالجاف المصرية التى تنطق فى الصعيد وبعض جهات الوجه البحرى فى نحو قال (G) وهذا صوت مجهور ولا شك، ولعله كان خاصًا بلهجة أو لهجات معينة. وكذلك يبدو أن الطاء فى القديم كانت تختلف عن طائنا الحالية. وهناك نص صريح لسيبويه يفيد ما نقول. ففى هذا النص يذكر سيبويه أن الطاء أخت الدال فى كل خواصّها ما عدا الإطباق فى الطاء وعدمه فى الدال. ونحن نعرف أن الدال صوت مجهور، فنظيره إذن - وهو الطاء - مجهور كذلك [١].

إذا صح هذا التفسير - وهو ما نأخذ به لأسباب أخرى ليس هنا محل تفصيلها - بالنسبة لهذين الصوتين (القاف والطاء) أصبح من الواضح أنهم يدركون معنى الجهر، وإن خانهم الحظ فى إدراك الدور الذى يلعبه الوتران الصوتيان، أو إدراك ما يحدث فى المنطقة كلها. ويبدو أنه كانت لديهم فكرة غامضة عما يحدث فى الجهاز النطقى حال الجهر.

ويؤكد احتمال إدراك هؤلاء العلماء لمعنى الجهر اتفاقهم معنا فى عدد الأصوات المجهورة بعد هذا التفسير الذى قدمناه لصوتى القاف والطاء، كما تؤكده حقيقة أخرى، وهى إدراكهم لوظيفة الجهر فى الكلام.

ومعنى ما تقدم إذن أنهم كانوا على صواب فى تعريف الجهر والصوت المجهور، ولكنهم أخطأوا فى وصف الهمزة بالجهر. على أنا نستطيع - بطريقتهم - أن نفسر سبب هذا الخطأ الذى وقعوا فيه. هناك احتمالان لوصفهم الهمزة بالجهر.

الأول: لعلهم وصفوا الهمزة متبوعة بحركة، فأحسوا الجهر بسبب وجود الحركة؛ إذ الحركات العربية كلها (عادة) مجهورة.

---

(١) الكتاب لسيبويه جـ ٢ ص ٤٠٦ ، وانظر أيضًا الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس: ص ٥٠، ٥٢، ٦٧ - ٦٩.

الثاني: لعلهم كانوا يصفون الهمزة المسهلة (وهى ما تسمى همزة بين بين)، وفى نطق الهمزة المسهلة لا تقفل الأوتار الصوتية إقفالاً تامًا (بخلاف حال نطق الهمزة المحققة) «بل يكون إقفالا تقريبيًا»، وحينئذٍ يحدث الجهر حال النطق غير أن المجهور هنا ليس الهمزة أو الوقفة الحنجرية، ولكنه شىء أشبه بأصوات العلة [١].

والاتجاه الغالب عند علماء العربية هو وصف الهمزة بأنها صوت حلقى، وهو وصف يمكن قبوله بضرب من التوسع فقط، ذلك لأن الهمزة تخرج فى حقيقة الأمر من منطقة الحنجرة Larynx وهى منطقة تقع فى أسفل الفراغ الحلقى Pharynx، وهى أول مواضع النطق فى الجهاز الصوتى عند الإنسان. على أنه يمكن تفسير ما ذهب إليه علماء العربية بوجه من الوجوه الآتية :

١ - ربما أخطأ هؤلاء العلماء الملاحظة والتقدير، فلم يستطيعوا تحديد منطقة الهمزة بالدقة، وبخاصّة أنها متصلة بمنطقة الحلق.

٢ - يبدو أن هؤلاء العلماء أطلقوا «الحلق» على منطقة أوسع وأكبر من تلك التى نسميها «الحلق» اليوم. أو بعبارة أخرى، يبدو أنهم أطلقوا لفظ «الحلق» على تلك المنطقة التى تشمل - فى عرفنا الحاضر - الحنجرة والحلق (بمعناه الدقيق) وأقصى الحنك من باب التوسع والمجاز. ويظهر هذا الاحتمال واضحًا فى قول قائلهم:

هَمْزٌ فَهاءٌ ثُمَّ عَيْنٌ حاءٌ　　　مهمَلَتانِ ثُمَّ غَيْنٌ خاءُ

ويقصد أن هذه الأصوات الستة كلها حلقية، على حين أنا نقسمها اليوم إلى ثلاث مجموعات: (الهمزة والهاء)، وهما صوتان حنجريان، (والعين والحاء) وهما صوتان حلقيان، و(الغين والخاء) وهما من أقصى الحنك. وربما سوغ ما ذهب إليه هؤلاء الدارسون أمران:

---

(١) أرشدنا إلى هذا التعليل الدكتور تمام حسان عند مناقشته لتسهيل الهمزة ، انظر مناهج البحث فى اللغة ص ٩٧.

أحدهما: قرب هذه المخارج بعضها من بعض، بل عدم إمكانية الفصل بينها فصلاً تامًا، وإنما الفصل أمر تقديرى مبنى على الناحية الفسيولوجية.

ثانيهما: اشتراك هذه الأصوات الستة فى بعض الخواصّ الصوتية والصرفية فى اللغة العربية، منها أن الفعل على وزن فعَل يفعَل بفتح العين فى الماضى والمضارع لا يقع إلا إذا كان عين الفعل أو لامه حرف حلق. وإنما التزموا فتح العين فيهما «ليقاوم خفة فتحة العين ثقالة حروف الحلق»[1]. ومن هذه الخواصّ أيضًا جواز تحريك الاسم الثلاثى ساكن العين بالفتح إذا كانت هذه العين حرف حلق، فيقال مثلاً نهَر وبحَر بفتح الهاء والحاء.

على أن هؤلاء أنفسهم أحسوا بأن الهمزة (ومعها الهاء والألف على خلاف) أدخل فى النطق من أخواتها، ومن ثُم قسموا الحلق إلى ثلاث مناطق:

١ - أقصاه.

٢ - أوسطه.

٣ - أدناه.

فمن أقصاه «الهمزة والألف والهاء»[2].

وخلاصة ما تقدم أن معظم علماء العربية اتفقوا مع البحث الحديث فى نقطة مهمة، هى أن الهمزةَ تخرج من أول مواضع النطق، غير أنهم سموا هذا الموضع أقصى الحلق وسماه البحث الحديث بالحنجرة. يدل على إدراكهم لهذه

---

(١) انظر شرح مراح الأرواح ص ١٨.

(٢) الكتاب لسيبويه الجزء الثانى ص : ٤٠٤ ، وسر صناعة الإعراب لابن جنى ، جـ ١ ص ٥٠ . وقد جاء هذا التقسيم منظومًا بصورة واضحة فى متن الجزرية ، حيث يقول صاحبها (ابن الجزرى).

ثم لأقصى الحلق همز هاء ثم لوسطه فعين حاء

أدناه غين خاؤها ... ...

ونلاحظ هنا - خلافًا للكثيرين - أنه لم ينسب ألف المد إلى أى جزء من الحلق ، وإنما نسبه - مع الواو والياء - إلى الجوف والهواء ، وهو عمل جيد ، كما سنرى فيما بعد .

الحقيقة - حقيقة أن الهمزة أسبق الأصوات مخرجًا أو من أسبقها - ترتيبهم للأصوات العربية ترتيبًا مخرجيًا، فهم فى هذا الترتيب وضعوا الهمزة فى صدر الأصوات هكذا: الهمزة والألف والهاء ... إلخ، والمعروف أن غالبية لغويى العرب القدامى سلكوا هذا المسلك الذى ابتدعه سيبويه. وهو مسلك سليم مقبول فيما يختص بوضع الهمزة فى الترتيب المخرجى للأصوات العربية.

أما المروىّ عن الخليل فيما يتعلق بمخرج الهمزة وبعض خواصِّها ففيه خلط واضطراب واضحان. ويستوى فى ذلك ما جاء فى كتاب العين المشهور بنسبته إلى هذا العالم الجليل، وما ورد فى غير هذا المعجم من الآثار اللغوية التى ترسمت خطاه فى هذه المسألة (وغيرها) كالتهذيب للأزهرى. وإذا صحّت نسبة الآراء الواردة فى هذه الآثار وغيرها إلى الخليل فلا يسعنا إلا القول بأن الهمزة كانت تمثل مشكلة حقيقية عنده، حيث لم يستطع أن يأتى برأى حاسم فيها، وإنما كان يسلك نحوها مسالك شتى قادته إلى الغموض أحيانًا، وإلى التناقض أحيانًا أخرى [1].

ويقيننا أن موضوع الهمزة عند الخليل - على نحو ما جاء فى هذه الآثار - يحتاج إلى دراسة مستقلة، ولكنا مع ذلك رأينا أن نشير هنا - فى إيجاز موجز - إلى تلك المعالم البارزة من آرائه وتصريحاته فيما يتعلق بموضوع الحديث.

---

(١) أغلب الظن أن الخلط فى موضوع الهمزة (وغيرها) على نحو ما جاء فى كتاب العين المنسوب إلى الخليل ليس مصدره الخليل نفسه ، وإنما يرجع إلى تلامذته الذين خانهم التوفيق فى تدوين آراء الشيخ ؛ كما ألقاها عليهم ، أو كما أراد لها أن تكون . وقد أخذ بعضهم هذا الخلط دليلا على أن الكتاب المذكور ليس من صنع الخليل، وإنما هو من جمع تلامذته لآرائه. وهؤلاء لم يسلموا من الخطأ فى نقل كلام أستاذهم، ولم يتحروا الدقة فى تفسير مادته وشرحها. ومن المعتقد كذلك أن بالكتاب زيادات وإضافات أدخلها عليه بعض هؤلاء التلاميذ أو رواة الكتاب عبر الأجيال المتعاقبة . ومهما يكن من أمر، فنحن نناقش موضوعنا هذا على أساس المادة الواردة فى كتاب العين وفى غيره من الآثار العلمية التى نقلت عنه أو التى نسبت ما سجلته فى هذا الشأن إلى الخليل. وليس يعنينا فى هذا المقام أن نثبت صحة هذه النسبة أو أن ننفيها .

من المعروف أن الخليل لم يبدأ ترتيبه المخرجي للأصوات بالهمزة، وإنما بدأه بصوت العين، مخالفًا بذلك أكثر علماء العربية ومنهم تلميذه سيبويه، ومخالفًا أيضًا ما كنا نتوقعه من باحث عبقري مثله في شئون الأصوات والموسيقا اللغوية.

ولقد قدّم تعليل مشهور لتسويغ هذا المسلك الذي سلكه الشيخ الكبير نحو موقع الهمزة في سلسلة الأصوات العربية من حيثُ مخارجها ومواضع نطقها. يروي السيوطي في المزهر عن ابن كيسان أنه قال: «سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال: لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف، ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة، ولا بالهاء لأنها مهموسة خفية لا صوت لها، فنزلت إلى الحيّز الثاني، ومنه العين والحاء فوجدت العين أنصع الحرفين، فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف»[1].

فهذا النص - إن صحت روايته - يدل على أن الخليل كان يدرك أن الهمزة هي أول الأصوات العربية مخرجًا، وبذلك يتفق مع سيبويه وغيره من الباحثين العرب، كما يتفق مع وجهة النظر الحديثة في ذلك. ولكن الخليل - على الرغم من هذا الإدراك - لم يشأ أن يبدأ بها الألفباء الصوتية؛ لأنها في نظرة غير مستقرة الصورة النطقية، ولم ترق إلى درجة غيرها من الأصوات التي هي أحق منها (ومن غيرها) في أن تتصدر الأصوات العربية، وهي العين لقوتها ونصاعتها.

وعلى فرض التسليم بصحة هذا الاحتمال - وهو إدراك الخليل لموقع الهمزة بين الأصوات - فما زال هذا النص السابق نفسه يدل على اضطراب الخليل في فهم حقيقة الهمزة وغيرها من الأصوات. إن ظواهر النقص والتغيير

(١) المزهر للسيوطي جـ ١ ص ٩٠.

والحذف التى ظن الخليل أنها تلحق الهمزة ظواهر مستقلة، وليست - فى رأينا - صوراً أخرى لها أو إبدالا منها. إن المنطوق فى هذه الحالات قد يكون ألفًا أو واواً أو ياءً، وربما لايكون هناك أى منطوق على الإطلاق. والنظر العلمى الحديث يوجب علينا أن نأخذ فى الحسبان تلك الظواهر أو الأحداث المنطوقة وحدها، لا ما يظن أنه أصل هذه الظواهر وتلك الأحداث.

إنّ الهمزة همزة فقط حين تحقق وتنطق بالفعل، أما تلك الحالات المشار إليها ونحوها فليست من الهمزة فى شيء، وهي وحدها التى تؤخذ فى الحسبان دون الهمزة.

ولقد كانت هذه النظرة إلى الهمزة سببًا فى وقوع الخليل فى خطأ آخر يتعلق بهذا الصوت نفسه. ذلك أنه يرى أن الهمزةَ حرفٌ معتل؛ إذ هى فى نظره قابلة للتغير والتحول، شأنها فى ذلك شأن «حروف العلة» المعهودة: الألف والواو والياء. يروى صاحب التهذيب عن الخليل أنه قال: «والحروف الثمانية والعشرون على نَحْوَين: معتل، وصحيح. فالمعتل منها ثلاثة أحرف: الهمزة، والياء، والواو. قال: (يعنى الخليل) وصورهن على ما ترى: «ا و ى» ثم يعيد هذا المعنى نفسه ناسبًا إيَّاه إلى الخليل كذلك. ولكن مع إضافة الألف إلى هذه الحروف الثلاثة، على ما هو المتوقع، «قال: (يعنى الخليل): والعويص فى الحروف المعتلة، وهى أربعة أحرف: الهمزة والألف اللينة والياء والواو» [1]. أما الاعتلال فيفسره الأزهرى فى التهذيب نقلا عن الخليل على

(١) تهذيب اللغة للأزهرى ، حـ ١ ص " ٥٠ - ٥١ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون (سلسلة «تراثنا») . ونلاحظ هنا أن الأزهرى لم يذكر الألف ضمن الحروف المعتلة فى النص الأول على حين ذكرها فى الثانى ، وهو يدل على خلط واضح. ولعل هذا الخلط وقع من الأزهرى عند النقل، أو هو ناتج من سوء فهم واختلاط الأمر عليه. وربما يكون هذا الخلط من الخليل نفسه، فهو يذكر الألف مرة ويهملها أخرى ، كما رأينا ، لأنه - على ما يبدو - كان يعاصر مرحلة انتقالية فيما يتعلق بهذين الصوتين ، ونعنى بها مرحلة التوسع فى مفهوم الألف (الذى هو أصل فى الهمزة وحدها دون ألف المد) ليشمل الهمزة والألف كليهما. وهناك خلط ثان يظهر فى النص الأول حيث قرر أن الخليل =

نَحْوِ ما ذكرنا، فيروي أن الخليل قال: «واعتلالها (أي: اعتلال هذه الحروف ومن ضمنها الهمزة) تغيّرها من حال إلى حال، ودخول بعضها على بعض واستخلاف بعضها من بعض»[1].

وقد بنى الخليل على هذا السلوك نحو الهمزة أحكامًا أخرى مختلفة، ليس لها ما يسوغها من الحقيقة والواقع. من ذلك مثلا إحجامه عن بدء الألفباء الصوتية بالهمزة، كما رأينا. ومن هذه الأحكام كذلك أنه لم يشأ أن يبدأ بها الألفباء العادية (الإملائية)، مخالفًا بذلك العرف السائد قبله، كما يبدو بوضوح من ذلك النص التالى الوارد فى كتاب العين. فقد جاء هناك أن الخليل حين أراد أن يؤلف الحروف ويرتبها تدبر فى الأمر وأعمل فكره فيه، «فلم يمكنه أن يبتدئ التأليف من أول: أ، ب، ت، ث وهو الألف ؛ لأن الألف حرف معتل»[2]. ولقد ردد صاحب التهذيب هذا الكلام نفسه على لسان الليث، قال: «قال الليث بن المظفر: لما أراد الخليل بن أحمد الابتداء فى كتاب العين أعمل فكره فيه فلم يمكنه أن يبتدئ من أول أ ب ت ث، لأن الألف حرف معتل»[3].

= عد الحروف ثمانية وعشرين، على حين يذكر فى مكان آخر نقلا عن الخليل كذلك أنها تسعة وعشرون حيث يقول (ص ٤٨ من المرجع المذكور): قال الخليل بن أحمد ، حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا ، وهذا هو الوارد فى كتاب العين نفسه، انظر مثلا ص ٦٤-٦٥ من هذا المرجع الأخير.

(١) الأزهرى : المرجع السابق ص ٥٠ .

(٢) كتاب العين للخليل بن أحمد حـ ١ ص ٥٢ . والمقصود بالألف هنا الهمزة ؛ لأن الألف فى أول الألفباء همزة باتفاق المتقدمين والمتأخرين . وهذا أيضًا هو ما يفهم من سياق الكلام، حيث جاء هناك فى هذا المقام نفسه ما يلى : «وإنما كان ذواقه إياها (يعنى الحروف) أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف ، نحو: أبْ ، أتْ ، أحْ ... » إلخ . فالألف هنا لا يمكن أن تكون ألف المد ؛ لأنها - بهذا الوصف - حركة (طويلة) والحركة لا يجوز الابتداء بها فى العربية ، أو هى - على حد تعبيرهم - حرف ساكن ، ولا يجوز الابتداء بالساكن، كما هو معروف ، بحسب قواعدهم التى قرروها للغتهم .

(٣) التهذيب جـ ١ ص ٤١ .

ولقد أكّد الخليل هذه النظرة غير الدقيقة إلى الهمزة، وهي كونها حرف علة، ومساواتها بحروف العلة المعروفة فى هذا الحكم بأمرين آخرين تجدر الإشارة إليهما فى هذا المقام.

الأول: قسم الخليل الألفباء الصوتية من حيث مواضع النطق إلى قسمين اثنين، أحدهما خاص بما سماه «الحروف الصحاح»، وبدأه بصوت العين، على ما هو معروف، وختمه بالباء والميم، أما الثانى فيشتمل على الحروف الأربعة الواو والألف والياء والهمزة. وهذا ترتيبه للقسمين معًا، كما ورد فى كتاب العين:

«(ع ح هـ خ غ)، (ق ك)، (ج ش ض)، (ص س ز)، (ط د ت)، (ظ ذ ث)، (ر ل ن)، (ف ب م)، فهذه الحروف الصحاح، (و ا ى ء)» [(١)].

فهذا الترتيب يشير بوضوح إلى أن الخليل قد سوّى فى الخواصّ والميزات بين الهمزة وحروف العلة. وهو حكم جانبه الصواب؛ إذ الهمزة - بهذا الوصف - صوت صامت أو «صحيح» له موضع من النطق محدّد هو الحنجرة، على حين تُعدّ: الألف، والواو، والياء المدّيات حركات صرفة Vowels، وتصدر عن جهاز النطق بصفة مخصوصة تختلف اختلافًا جذريًا عن طريقة نطق الأصوات الصامتة.

ويسجل صاحب التهذيب هذا الترتيب نفسه ولكن مع عدم ذكر الهمزة فى هذه الألفباء التى نقلها عن الخليل، وكذلك فعل ابن منظور فى «لسان العرب»؛ حيث ذكر الألفباء الصوتية - كما رآها الخليل - وبدأها بالعين ثم الحاء ثم الهاء وانتهى بالباء والميم والياء والواو والألف [(٢)].

---

(١) العين حـ ١ ص ٦٥.

(٢) التهذيب حـ ١ ص ٤١ ، واللسان حـ ١ ص ٧ .

فإذا ما فسرنا الألف هنا بألف المدّ - دون الهمزة - كان ذلك أنسب وأوفق، حيث إن وضع ألف المد مع الياء والواو له ما يسوّغه، وهو كونها جميعًا تشترك فى خاصتى المدّ والعلة، كما يقولون. وهذا التفسير محتمل ولا شك، وبخاصة فيما يتعلق برواية صاحب اللسان الذى كان يعيش فى وقت متأخر نسبيًا، حيث كان الألف يغلب إطلاقه على ألف المدّ دون الهمزة. ومعنى هذا حينئذ أن الهمزة أهمل ذكرها فى الألفباء الصوتية. وهو أمر يمكن فهمه بالنسبة لنظر العلماء إلى هذا الصوت فى هذه المرحلة. وهى مرحلة شاهدت كتابة الهمزة بصور مختلفة. أى كتابتها على الألف أو الواو أو الياء أو مفردة. ومن ثم اختلط عليهم الأمر بالنسبة لهذا الصوت ذى الصور الكتابية المختلفة .

أما إذا فسر الألف فى رواية اللسان (وغيره) بالهمزة وألف المدّ معًا (على سبيل التوسع فى مفهومه) فلا يزال الاعتراض على الخليل قائمًا.

وهناك رأى آخر فى الترتيب الصوتى للحروف عند الخليل، رواه أبو الفرج سلمة بن عبد الله بن دلان المعافرى الجزيرى فى قوله:

يا سائِلى عَنْ حروف العينِ دُونَكَها فــى رُتبــة ضمّــها وزنٌ وإحصــاء.

إلى أن قال:

واللام، والنون، ثم الفــاء، والــباء والميم، والواو، والمهموز، والياء[٢]

فإذا ما فسّر المهموز بالهمزة فيمكن الاعتراض عليه بمثل ما اعترض على الخليل نفسه. والمرجح أن يكون المقصود بالمهموز هنا ألف المد وحده، وإنما اقتضى النظم عدم ذكره، أو أن التعبير خان واضع الأبيات. وربما يؤيد هذا الظن أن أبا الفرج لم يشر إلى ألف المد إطلاقًا فى بقية الأبيات. وليس من المستساغ أن يترك النص عليه؛ إذ لم يفعل ذلك أحد من قبله أو من بعده. أما

(١) المزهر للسيوطى حـ ١ ص ٨٩ - ٩٠ .

إذا كان المقصود بالمهموز الهمزة وألف المد معًا؛ فيكون موقفنا منه هو موقفنا من الاحتمال الثانى لرواية صاحب اللسان التى أشرنا إليها فيما سبق.

أما الأمر الثانى الذى يؤكد عدم الدقة فى النظر إلى الهمزة فيظهر فى الحكم عليها بأنها لا تنسب إلى أى جزء من اللسان أو الحلق أو اللهاة، وأنها تصدر من حيث تصدر الألف اللينة والواو والياء. ولقد ألحّ صاحب كتاب العين على هذا المعنى أكثر من مرة حيث جاء هناك مثلا: «قال الليث: قال الخليل: فى العربية تسعة وعشرون حرفًا، منها خمسة وعشرون حرفًا صحاحًا، لها أحياز ومخارج، وأربعة هوائية وهى الواو والياء والألف اللينة (والهمزة). فأما الهمزة فسميت حرفًا هوائيًا لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع فى مدرجة من مَدَارِجِ اللسان، ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللهاة. إنما هى هاوية فى الهواء، فلم يكن لها حيّز تنسب إليه إلا الجوف. وكان يقول -كثيراً-: «الألف اللينة والواو والياء هوائية، أى: أنها فى الهواء»[1]. ويكرر هذا المعنى نفسه فى سياق آخر، فيقول: «والياء والواو والألف والهمزة هوائية فى حيّز واحد؛ لأنها لا يتعلق بها شىء»[2].

أما الأزهرى صاحب التهذيب الذى يحرص على نقل آراء الخليل برمّتها فيما يختص بالقضايا الصوتية فى الأقل، فنلاحظ أنه يعرض لكيفية صدور

(١) كتاب العين ص ٦٤ . وذكر الهمزة فى أول النص من عمل المحقق وهى زيادة يقتضيها السياق كما هو واضح من بقية الكلام .

(٢) العين للخليل ص ٦٥ . والكلام المذكور فى صفحتى ٦٤ - ٦٥ من هذا الكتاب فيما يتعلق بهذه الأصوات الأربعة فيه خلط كبير. فقد جاء هناك مرتين نسبة هذه الحروف الأربعة إلى حيز واحد ووصفها جميعًا بأنها هوائية، ولكنه مرة ثالثة يعزل الهمزة عن أخواتها ويقرر أن: «الألف والواو والياء فى حيّز واحد» ، أما الهمزة فهى « فى الهواء لم يكن لها حيِّز تنسب إليه » . ففى هذا النص الأخير يأتى بالتفريق بين الهمزة والحروف الأخرى ، ولكنه تفريق جاء فى غير موضعه . إن الفرق بين الهمزة وهذه الحروف ليس فى كونها - كما جاء فى هذا النص - غير ذات حيِّز تنسب إليه، وإنما - على العكس من ذلك تمامًا - فى كونها ذات حيز معين ، هو الحنجرة ، على حين يخرج هواء هذه الأصوات الثلاثة - بوصفها حركات حراً طليقًا بدون عائق ، كما هو معروف .

حروف «العلة» ومخارجها ثلاث مرات فى سياق واحد، ولكنه يهمل ذكر الهمزة فى حالتين منهما، ويكتفى بذكرها مع هذه الحروف مرة واحدة. وقد جاء ذلك فى نص له تكاد تتفق ألفاظه وعباراته مع ما رويناه عن كتاب العين. وهذا هو النص:

قال الخليل بن أحمد: حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا، منها خمسة وعشرون حرفًا لها أحْياز ومَدارج، وأربعة أحرف يُقال لها: جوف. الواو أجوف، ومثله الياء والألف اللينة والهمزة، سميت جوفًا لأنها تخرج من الجوف فلا تخرج فى مدرجة، وهى فى الهواء، فلم يكن لها حيّز تنسب إليه إلا الجوف» [1].

وهكذا نرى الخليل أو تلامذته الذين جمعوا آراءه فى كتاب العين يخلطون خلطا واضحًا فى نقطتين اثنتين تتعلقان بمخرج الهمزة :

النقطة الأولى: تتمثل فى عدم نسبتها إلى نقطة أو مدرجة معينة من مدارج النطق، وإصرارهم على أنها فى الهواء لا حيّز لها. والهمزة - على ما هو مقرر الآن - لها مدرجة محددة لا سبيل إلى الشك فى خروج الهمزة منها، وهى الحنجرة، كما سبق ذكر ذلك فى موقعه [2]. ومن المؤكد أن الذى أوقعهم فى هذا الخطأ هو نظرتهم إلى الهمزة كما لو كانت حرف «علة» (بحسب تعبيرهم) أو كما لو كانت حركة، كما نقول اليوم. أو لعلهم ركّزوا على حالة من الحالات التى ظنوا أنها تعتريها، وهى حالة التخفيف أو التسهيل. وهذه الحالة فى رأينا - كما ألمحنا إلى ذلك سابقًا أكثر من مرة - ليست من حالات الهمزة فى شىء، إذ المنطوق فى هذه الحالة ليس همزاً، وإنما هو شىء آخر قد يكون ألفًا أو واواً أو ياءً. وهذا المنطوق وحده - لا الهمزة - هو الذى يؤخذ فى الحسبان.

---

(١) التهذيب حـ ١ ص ٤٨ .

(٢) انظر ص ٩١ .

النقطة الثانية: التى تتصل بالاضطراب الحاصل منهم بالنسبة لمخرج الهمزة نعنى بها ضمهم الهمزة إلى الألف والواو والياء ونسبتها جميعًا إلى الهواء أو إلى الجوف. فهذه النسبة وإن صحت بالنسبة لحروف المدّ (والحركات عمومًا) لا تصح بالنسبة للهمزة على الإطلاق. فهواء الهمزة ليس منطلقًا من «الجوف» إلى الخارج بدون عائق - كما هو الحال فى نطق الحركات ومنها حروف المدّ بوصفها حركات طويلة - وإنما المعروف أن هواءها يقف وقوفًا تامًا فى منطقة الحنجرة بسبب انطباق الوترين الصوتيين، ثم ينطلق هذا الهواء فجأة وبسرعة إلى الخارج محدثًا انفجاراً، ومن ثَمَّ كانت تسميتها «بالوقفة الحنجرية» glottal stop أو «بالصوت الانفجارى الحنجرى» glottal plosive .

وهناك دليل آخر على اضطراب الخليل وتلامذته فيما يتعلق بمخرج الهمزة، يتمثل فى تصريحهم أكثر من مرة بأنها صوت حلقى. من ذلك مثلا قول الخليل: «وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق» [1] ويعيد الأزهرى فى التهذيب هذا الكلام نفسه بحروف الخليل، فيقول «وأما مخرج الهمزة فمن أقصى الحلق». ثم يثنى ثانية فى سياق آخر فيسجل المعنى بإضافة العين إلى الهمزة، ويقرر أن: «الألف اللينة هى أضعف الحروف المعتلة والهمزة أقواها متنًا، ومخرجها من أقصى الحلق من عند العين» [2].

فهم هاهنا قد نسبوا الهمزة إلى مدرجة أو نقطة معينة من نقاط النطق، على حين نفوا هذه النسبة - فى نصوص أخرى- كما نسبوها إلى الحلق هنا وإلى الهواء هناك.

وفى استطاعة البحث العلمى أن يقبل نسبة الهمزة إلى الحلق، ولكن على أساس واحد معيّن. وذلك عندما نفسر الحلق- فى مفهومهم - بمعنى

---

(١) كتاب العين ص ٥٨ .

(٢) التهذيب حـ ١ ص ٤٤ ، ٥١ .

أوسع ليشمل ثلاث مناطق مختلفة، ولكنها متصلة بعضها ببعض اتصالاً وثيقًا. تلك المناطق هى:

١ - الحنجرة.

٢ - الحلق (بالمفهوم الدقيق).

٣ - أقصى الحنك.

وقد درج على نحو هذا التقسيم كثير من قدامى الدارسين العرب (كسيبويهِ وابن جنى)، حيثُ قسموا الحلق إلى ما سمّوه: أقصى الحلق ومنه: (الهمزة والهاء)، وأوسطه ومنه: (العين والحاء)، وأدناه ومنه: (الغين والخاء). فأقصى الحلق عندهم إذاً يقابل الحنجرة فى العرف الحديث، وبهذا يسوغ لهم ما فعلوا، ويتركز الفرق حينئذٍ فى التسمية. على أن هذا الاعتذار الذى قدّمناه لهم لا ينطبق على الرواية الثانية لصاحب التهذيب، حيثُ قرر بوضوح أن الهمزة تخرج من حيثُ تخرج العين. وهذا غير صحيح على الإطلاق سواء أفسَّرنا الحلق بالمعنى الضيق أم الواسع، فالهمزة فى كلتا الحالتين أعمق من العين وأسبق منها مخرجًا.

والحق أن الموضوع كما قدمه هؤلاء الرجال كله خلط واضطراب. وذلك مرجعه إلى أمرين رئيسين:

(١) معاملتهم للهمزة معاملة «حروف العلة».

(٢) عدم قدرتهم على تحديد موضوع نطقها تحديداً دقيقًا، فهم تارة ينسبونها إلى ما تنسب إليه «حروف العلة»، وأخرى يعيّنون لها مخارج غير صحيحة.

ونتيجة هذا كله أن الخليل أو صانعى ذلك الكتاب الذى نسبوه إليه (وهو العين) لم يوفّقوا فى تعرف الخواص الصوتية للهمزة، كما لم يستطيعوا

تحديد مخرجها تحديداً واضحًا. والقول بأن الخليل كان يدرك أن الهمزة هى أول الأصوات مخرجًا قول يحتمل النظر والمناقشة. إن هذا الحكم قد استنتجه العلماء من رواية ابن كيسان التى أشرنا إليها سابقًا والتى تقول: «سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال: لم أبدأ بالهمزة؛ لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف، ولا بالألف؛ لأنها لا تكون فى ابتداء كلمة ولا فى اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة، ولا بالهاء؛ لأنها مهموسة خفية لا صوت لها، فنزلت إلى الحيّز الثانى ومنه العين والحاء فوجدت العين أنصع الحرفين، فابتدأت به ليكون أحسن فى التأليف».

فهذا النص فى رأينا من صنع المتأخرين، وليس من كلام الخليل نفسه. فهناك فى الآثار المرويّة عن الخليل وتلامذته ما يناقض مفهوم هذه الرواية ويضعها موضع الشك، وذلك من جهتين اثنتين تتعلقان بموضوع الحديث.

الجهة الأولى: مفهوم هذا النص أن الخليل يعلم تمامًا أن الهمزة - دون غيرها - هى أول الحروف مخرجًا، كما ذكرنا، على حين ينصّ هو نفسه فى كتاب العين على ما يبطل ذلك وينقضه، حيث يقرر أن العين - لا الهمزة - هى أول الأصوات فى المخرج. يقول: «وإنما كان ذواقه إيّاها (يعنى الحروف) أنه كان يفتح فاه بالألف، ثم يظهر الحرف، نحو: أ بْ، أ تْ، أ حْ، أ عْ، أ غْ، فوجد العين أدخل الحروف فى الحلق، فجعلها أول الكتاب ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهم الميم». ويؤكد هذا المعنى نفسه مرة أخرى فيقول: «فأقصى الحروف كلها العين» [1]. ثم يعقب هذا النص بترتيب الأصوات بحسب ذواقه إيّاها، فيضع العين أولها ثم الحاء ثم الهاء إلى أن يصل إلى «حروف العلة» فيضعها فى نهاية الترتيب ومعها الهمزة [2]. ووضع

---

(١) العين ص ٥٢ ، ٦٤ .

(٢) السابق ص ٦٥ .

الهمزة فى هذا الموضع إنما يرجع إلى معاملته لها معاملة حروف العلة، كما بينا سابقًا، وهذه النظرة الخاطئة هى السبب الحقيقى فى هذا الاضطراب الذى نتج عنه عدم معرفته بمخرجها الصحيح.

وهذا المسلك نفسه سلكه صاحب التهذيب حيث يروى عن الخليل أنه قال: «وأقصى الحروف كلها العين». ثم يؤلف الحروف فيبدأ بالعين فالحاء فالهاء، ويضع حروف العلة فى نهاية الترتيب، ولكنه - بعكس ما جاء فى العين - يُغفل ذكر الهمزة [1].

الجهة الثانية: يفهم من رواية ابن كيسان السابقة أن الخليل كان يرى أن الهاء أسبق من الحاء، ولكنه أخّرها لخفائها، على حين يفيد كلام الخليل فى أكثر من موضع أن الهاء تعقب الحاء - لا تسبقها - أو هى قريبة منها فى موقع عام واحد. قال الخليل: «فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء، ولولا بحّة فى الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين. ثم الهاء ولولا هتة فى الهاء، وقال مرة: «ههّة»، لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه ثلاثة أحرف فى حيز واحد، بعضها أرفع من بعض...» [2] . ثم يؤكد هذه النظرة بترتيب الألفباء - فى أكثر من سياق - واضعًا الهاء بعد الحاء. ولم يخرج كلام الأزهرى فى التهذيب عن هذا المعنى الذى ينقله عن الخليل بالألفاظ والعبارات ذاتها تقريبًا، كما يتبعه فى هذا الترتيب الذى أشرنا إليه [3] .

وليس يعنى كل ما تقدم على أية حال أن العرب خانهم التوفيق فى تعرف صوت الهمزة وخواصّها المميّزة لها. إنهم - باستثناء الخليل أو رواته وتابعيهم - استطاعوا الوقوف على أهم صفات هذا الصوت، وهى صفة

---

(١) التهذيب حـ ١ ص ٤١ ، ٤٨ .

(٢) العين ص ٦٤ .

(٣) التهذيب ص ٤١ ، ٤٨.

الانفجار، أو الشدة، بحسب تعبيرهم، كما استطاعوا أن يعيّنوا موضعًا عامًا من مواضع النطق.

بل نزيد على ذلك فنقرر أن منهم من يدركون هذا الموضع أو المخرج إدراكًا دقيقًا، غير أنهم لا يملكون التعبير الفنى الحديث. من هؤلاء مثلا الزركشى صاحب «البرهان» الذى يصرح بأن «الهمزة من الرئة» وأنها «أعمق الحروف» [1]. فكونها أعمق الحروف مخرجًا (ومعها الهاء، على ما هو معروف) حكم دقيق بارع، وأما التعبير عن مخرجها بالرئة بدلا من الحنجرة، فسببه - فيما نعتقد - شعوره القوى بالحفز الواضح والواقع على هذا الجزء من الإنسان، نتيجة لضغط الهواء وانحصاره فى الحنجرة وما تحتها، بسبب انطباق الوترين الصوتيين الواقعين فى هذه الحنجرة. وهو شعور صحيح ووصف سليم لما يحدث بالفعل عند النطق بالهمزة. غير أن هذا العالم لم يستطع التعبير عن موضع النطق بالمصطلح «حنجرة» لاحتمال عدم معرفته بهذا المصطلح الذى لم يكن مشهوراً بين لغويّى العرب، بل كان مجهولاً تمامًا لكثير من متقدميهم.

على أن هناك عالمًا عربيًا فذاً قدّم لنا وصفًا لكيفية حدوث الهمزة، أتى فيه بمعظم خواصّها كما يراه البحث الصوتى الحديث. هذا العالم هو الشيخ الرئيس ابن سينا فى رسالة صغيرة له تسمى «أسباب حدوث الحروف». يقول الشيخ فى هذا الشأن:

«أما الهمزة فإنها تحدث من حفز قوى من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير ومن مقاومة الطِّرجهارى الحافز زمانًا قليلاً لحفز الهواء ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معًا» [2]. فهذا الوصف ينتظم خاصتين

(١) البرهان فى علوم القرآن للزركشى حـ ١ ص ١٦٨ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٢) أسباب حدوث الحروف لابن سينا ص ٩.

من خواص الهمزة[١]. الأولى، كيفية نطقها وهو مكوّن من مرحلتين، ونعنى بذلك سد طريق الهواء فى الحنجرة بانطباق الوترين الصوتيين، ثم خروج هذا الهواء منفرجًا إلى الخارج بعد ذلك فجأة وبسرعة. وقد عبر ابن سينا عن الحالة الأولى بالحفز القوى فى الحجاب وعضل الصدر، وهو حفز نحس به بقوة عند بداية نطق الهمزة، بسبب انضغاط الهواء وحصره الناتجين عن انطباق الوترين، كما أشرنا إلى ذلك عند تفسير كلام الزركشى. أما الخطوة الثانية (وهى الانفجار) فقد أشار إليها الشيخ الرئيس «باندفاع الهواء» الذى ينقلع بالعضلات الفاتحة أى: ينحّيها بعضها عن بعض فتنفتح الحنجرة (أى ينفرج الوتران) مصحوبًا ذلك كله بخروج الهواء المضغوط.

أما الخاصة الثانية التى ينتظمها هذا الوصف البارع فهى تتعلق بالمنطقة التى تصدر منها الهمزة. إنها الحنجرة بصريح عبارة ابن سينا. فليس «الطرجهارى» المذكور فى الوصف السابق إلا ما نسميه اليوم بالغضروف الهرمى arytenoid، وهما فى الواقع غضروفان هرميّان، وسميًا كذلك لأن كلا منهما يشبه الهرم [٢]. وهذان الغضروفان يكونان جزءًا رئيسيًا من غضاريف

(١) الخاصة الثالثة والمكملة لخواص الهمزة هى حالتها من حيث وضع الأوتار الصوتية ، أى من حيث الجهر والهمس ، ولم يشر إليها ابن سينا هنا .

(٢) الغضروف الهرمى arytenoid أشير إليه «بالطرجهارى» مرة و «بالطرجهالى» مرة أخرى فى رسالة ابن سينا المذكورة . ويبدو أن كلا الاستعمالين صحيح ، على ما يفهم من القاموس المحيط ؛ إذ جاء فيه «طرجهارة» شبه كأس يشرب فيه ، وفى مكان آخر يقول: «الطرجهالة بالكسر الفنجانة كالطرجهارة» . ويقول الدكتور أنيس (أصوات اللغة عند ابن سينا : مجموعة بحوث مؤتمر مجمع اللغة العربية يناير ١٩٦٣، ص ١٨٠) : الطرجهارى «من الكلمة الفارسية طرجهارة أى: كأس للشرب» . ثم يقول : «ويبدو أن هذا الغضروف قد ظهر لأطباء العرب القدماء على هذه الصورة على حين أنه بدا للإغريق القدماء على شكل المغرفة لأن معنى arytenoid الشبيه بالمغرفة . ويرى الدكتور شرف أن هذا الغضروف فى الحيوان يشبه فم الإبريق . ولذا سماه ابن سينا بالطرجهارى». أما نحن فقد سميناه بالهرمى لأنه يشبه الهرم إلى حد ما . وهذه التسمية هى المشهورة الآن ، كما يبدو مثلا من عبارة «هيفنر» (علم الأصوات العام ص ١٦) : roughly pyramid-shaped arytenoid artilages. ومما يذكر أن بعض الباحثين يسميه «الطرجهالى» ويدعوه آخرون «الطهرجليانى» . والتسمية الأولى ذكرها إلياس أنطون إلياس فى قاموسه المعروف ، والثانية للدكتور عبد الرحمن أيوب أصوات اللغة ص ٤٨ ط ٢).

الحنجرة، ولهما قدرة على الحركة. فقد يقترب أحدهما من الآخر أو يبتعد عنه، وقد يشتد الاقتراب بينهما حتى تلتقى قمتاهما فينسد فراغ الحنجرة. وهذا هو ما يحدث بالفعل عندالنطق بالهمزة؛ حيث يؤدى هذا الالتقاء إلى انطباق الوترين الصوتيين انطباقًا تامًا.

والمصطلح «حنجرة» نفسه ليس غريبًا عن ابن سينا، كما هو معروف. وقد قدم لنا فى رسالته المذكورة وصفًا بارعًا مفصلا لهذا العضو وأجزائه المختلفة (وهى الغضاريف) مشيراً إلى ما يطرأ على هذه الأجزاء أثناء عملية إصدار الكلام وغيرها.

* * *

اقتصرنا فى كل ما سبق على وصف الهمزة ومناقشة مشكلاتها من وجهة النظر الصوتية الصرفة، فبنينا هذه المناقشة على أساس أنها صوت مفرد منعزل، ونظرنا إليها فى ذلك من ناحيتين اثنتين.

(١) الناحية العضوية أو الفسيولوجية physiological، وهى تتعلق بكل ما يتصل بأعضاء النطق وأوضاعها وحركاتها المختلفة.

(٢) ناحية التأثير السمعى audible effect، من حيث تلك الآثار السمعية التى تحدثها الذبذبات الصوتية المنتشرة فى الهواء والتى تؤثر فى أذن السامع تأثيراً معينًا والتى تنتج - فى الوقت نفسه - عن ميكانيكية النطق.

وهذه النظرة بجانبيها نظرة صوتية محضة، أى: جاءت على مستوى الفوناتيك at the phonetic level.

أما دراسة الهمزة من الناحية الصوتية الوظيفية at the phonological level أى على مستوى الفنولوجيا، بالنظر إلى قيمتها ووظيفتها فى التركيب الصوتى للغة العربية - نقول أما هذه الدراسة فلم نعرض لها هنا لسببين.

أولهما: أنها دراسة واسعة تحتاج إلى بحث مستقل، لتشعب الكلام فيها تشعبًا لا تحتمله هذه الدراسة.

ثانيهما: (وهو الأهم) أن دراسة أى صوت دراسة وظيفية لا يمكن أن تتم بدون دراسة جميع أصوات اللغة المعينة؛ لأن هذا الصوت أو ذاك لا قيمة له إلا بوصفه جزءاً من نظام معين، وفيه تظهر قيمته ويبرز معناه الصوتى.

ثانيًا : ألف المد

ألف المد هو المسمى الثانى للمصطلح العام «ألف»، وهذه التسمية هى المشهورة فى الدرس الصوتى التقليدى عند العرب. وقد ينعت أحيانًا بألف المد واللين، أو بالألف اللينة، فى مقابل الألف «اليابسة» التى يعنون بها الهمزة. وليس من النادر أن يطلقوا عليه «حرف علة»، غير أن هذا النظر الأخير إنما يغلب تطبيقه فى ميدان الصرف.

أما فى العرف الصوتى الحديث فألف المد تسمى حركة، ونعنى بها الفتحة الطويلة، التى تصور فى الكتابة الصوتية Phonetic transcription تصويراً عامًا هكذا (a :) أو (aa)، على أساس أن تكرار الرمز يعنى طول الحركة، كما فى نحو قال: qaal بالفتحة الطويلة (= ألف المد) فى مقابل نحو كتب: kataba بالفتحة القصيرة.

ومن الطبيعى أن يعتمد تحديد هذه الحركة الطويلة على تحديد الحركة القصيرة المعروفة بالفتحة فى التراث العربى التى وضعوا لها الرسم التقليدى المعروف (َ) للدلالة عليها. وسبب هذا الاعتماد هو اتفاق الحركتين فى كل الخواص النطقية، فيما عدا خاصة الكمية quantity أو الفترة الزمنية duration التى يستغرقها نطق كل منها، والتى تَستَتبْع - بالضرورة - اختلافًا من نوع ما فى درجة انفتاح الشفاه.

والفتحة - كما هو معروف - هى إحدى الحركات الثلاث الرئيسية فى اللغة العربية، وهى تكمل مع أختيها - الكسرة والضمة - نظام الحركات فى

هذه اللغة – The vowel system of Arabic [1]. ولهذه الفتحة – كما لغيرها من الحركات – خواص صوتية معينة، يمكن تحديدها وتعرفها بأكثر من طريق علمي على المستوى الصوتي.

١ – يمكن تحديد الفتحة – كما يمكن تحديد غيرها من الأصوات – على أساس خواصها النطقية، وما يرتبط بذلك من آثار سمعية تصل إلى أذن السامع عن طريق الذبذبات المنتشرة فى الهواء نتيجة لحركات أعضاء النطق. أو بعبارة أخرى، نستطيع أن نصف الفتحة (وغيرها) بالإشارة إلى ميكانيكية النطق، وما تنتظمه هذه العملية من أوضاع أعضاء النطق وحركاتها المختلفة، وما ينتج عن ذلك من ذبذبات وموجات صوتية ملائمة لهذه الأوضاع والحركات، وتصل إلى أذن السامع، وتؤثر فيه تأثيراً معيناً.

وهذه النظرة – كما ترى – تتضمن ثلاثة جوانب متصلة غير منفصلة:

– الأول: جانب نطقى articulatory .

– الثانى: طبيعى أو مادى physical أو acoustic، كما يشار إليه أحيانًا.

– الثالث: فهو سمعى audible .

وسوف نعتمد فى دراستنا هنا على الجانب الأول؛ لأنه أوضحها وأهمها، مشيرين إلى الجانب الثالث كذلك؛ إذ لا نملك إهمال الآثار السمعية التى تصل إلى أسماعنا. أما الجانب الثانى فهو جانب دقيق بطبيعته، ويحتاج إلى تحليل صوتى معملى لا تحتمله البحوث الصوتية الدقيقة المتخصصة.

---

(١) لسنا هنا فى مجال دراسة الحركات العربية بالتفصيل ، ومن ثم ليس من شأننا أن نشير إلى أى نوع من تلك الحركات الأخرى الإضافية التى قد تنسب إلى العربية أحيانًا كالإمالة بأنواعها ، أو تلك الحركات التى قد تكون خاصة بلهجة (قديمة) دون أخرى.

وهذه النظرة بجوانبها الثلاثة تدخل فى نطاق علم الأصوات (أو الفوناتيك) phonetics، بوصفه المنهج الذى يركز جهوده على الناحية المادية للأصوات، أى على أساس أنها أحداث منطوقة بالفعل speech-events فى الموقف المعين.

٢ - يمكن تحديد الحركة (كما يمكن تحديد غيرها) بالنظر إلى وظيفتها فى التركيب الصوتى، أى: بالنظر إلى قيمتها ومعانيها الصوتية فى الموقع المعين. ويتم ذلك عادة بطريق التقابل أو التبادل commumitation بين الصوت المعين وغيره من الأصوات فى سياقات متشابهة أو متماثلة comparable، كمقابلةِ الفتحة مثلا فى نحو: جَلسة (بفتح الجيم، اسم مرة)، وبالكسرة فى نحو: جِلسة (بكسر الجيم، اسم هيئة).

وهذا الجانب جانب وظيفى functional، يعنى بالأصوات من حيث وظائفها فى تركيب اللغة، لا بالأصوات من ناحيتها المادية النطقية الخالصة. فهو إذ ينظر إلى الفتحة مثلا إنما ينظر إليها بوصفها وحدة unit أو عنصراً term فى نظام system صوتى معين، لا بوصفها حدثًا صوتيًا منطوقًا.

فوظيفة هذا الجانب إذن التجريد abstraction وتنظيم المادة وتقعيدها، لا البحث فى الأمثلة الجزئية الواقعة أو حصرها ودرسها بهذا الوصف. وهو إن عرض لهذه الجزئيات إنما يَعْرِض لها بغرض التجريد والوصول منها إلى قواعد كلية. وربما يتضح الفرق بين هذا الجانب الوظيفى والجانب السابق بالمثال الآتى:

الفتحة من وجهة النظر الوظيفية وحدة صوتية تكون جزءاً من نظام الحركات فى اللغة العربية، وهى بهذا المعنى ليست كسرة أو ضمة. ولكنها من حيثُ النطق وآثاره السمعية، (وهو ما يهتم به الجانب الأول) قد تكون ذات صور نطقية متعددة، وذات آثار سمعية مختلفة، بحسب الموقع الصوتى الذى

تقع فيه. فهناك مثلا: الفتحة المفخمة، والفتحة المرققة، وتلك التى قد تدعى بين بين، وهناك كذلك الفتحة القصيرة، والفتحة الطويلة،... إلخ.

هذه النظرة الثانية للأصوات دراسة وظيفية، وإطارها العام هو علم وظائف الأصوات» أو الفونولوجيا phonology .

ونحن فى تعريفنا للفتحة سوف نأخذ فى الحسبان الجانب النطقى وما يتعلق به أولا، ثم نخلص من ذلك إلى النظرة الوظيفية التى تنتهى بنا إلى تحديد الفتحة بوصفها وحدة صوتية أو جزءاً من نظام الحركات فى العربية. وإنما كان ذلك النهج منا لأن جانب الفونولوجيا - على الرغم من اختصاصه بمرحلة التجريد والتقعيد - لا يمكن فصله فصلا تامًا عن الفوناتيك؛ فكلاهما مرتبط بالآخر ومعتمد عليه.

الفتحة بوصفها حركة ينطبق عليها (من وجهة النظر الفوناتيكية) التعريف العام للحركات، ذلك التعريف الذى ينتظم خاصتين أساسيتين هما :

حرية مرور الهواء خلال الحلق والفم، وذبذبة الأوتار الصوتية حال النطق بها. أو بعبارة أخرى - كما يقول علماء الأصوات - : الحركة صوت يحدث أثناء النطق به أن يمر الهواء حراً طليقًا من خلال الحلق والفم، دون أن يقف فى طريقه عائق أو حائل، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقًا من شأنه أن يحدث احتكاكًا مسموعًا، ودون أن ينحرف عن وسط الفم إلى الجانبين أو أحدهما. وهى فى العادة صوت مجهور [1].

---

(١) انظر : دانيال جونز : An Outline of English Phonetics, p. 23 وروبنس : «علم اللغة العام: عرض تمهيدى» ص ٩٤ ، وبلوك وتريجر : «موجز التحليل اللغوى» ص ١٨ ، ٢٥ ومن رأى جونز أن الحركات دائمًا مجهورة فى الكلام العادى ، ولكن ينعدم هذا الجهر فى الوشوشة Whispered Speech . أما الباحثون الآخرون فيرون أن جهر الحركات هو القاعدة العامة، ولكن هناك لغات معينة بها حركات مهموسة فى الكلام العادى . أما «هيفنر» فى كتابه General Phonetics فيرى أن الحركات قد تكون مجهورة أو غير مجهورة ومن هذه الحالة الأخيرة الحركات فى الوشوشة وقد تسمى حينئذٍ «مهموسة» انظر المرجع السابق ص ٨٥ - ٨٦ .

أما تحديدها بوصفها فتحة فيعتمد على عاملين مهمين، هما وضع اللسان فى الفم، والشكل الذى تتخذه الشفاه عند النطق.

أما بالنسبة للحالة الأولى فاللسان مع الفتحة العربية يكاد يكون مستويًا flat فى قاع الفم مع ارتفاع خفيف فى وسطه، وربما ينحو هذا الارتفاع نحو الخلف قليلا. فالفتحة بهذا الاعتبار حركة متسعة أو منفتحة Open. وتدل هذه التسمية على الاتساع النسبى الواقع بين اللسان فى وضعه المذكور وبين سقف الحنك الأعلى.

والملاحظ أن الشفاه حال النطق بالفتحة تكون فى وضع محايد neutral. أي: غير مضمومة not rounded، وغير منفرجة not spread. (ضم الشفاه يكون مع الضمة، وانفراجها مع الكسرة)، أو بعبارة أخرى تكون الشفاه معها مفتوحة، ومن هنا كانت تسميتها «بالفتحة» [1].

ومن الجدير بالذكر أن هذا الوصف إنما ينطبق على الفتحة بوصفها نمطًا أو جنسًا a type or a class of sounds ينضم تحته عدد من الفتحات التى قد يأخذ اللسان معها أوضاعًا مختلفة من حيث درجة ارتفاعه وانخفاضه، ومن حيث جزؤه المرتفع أو المنخفض: أهو الجزء الأمامى أم الخلفى.

وهذا الوصف ذاته - وإن كان مبنيًا على أساس النطق (أو النظرة الفوناتيكية) - يقرب أن يكون وظيفيًا أو فنولوجيًا لاهتمامه بالأنماط لا بالجزئيات والأمثلة النطقية المختلفة Variants .

ومهما يكن الأمر؛ فالفتحة بصورها النطقية المتعددة ليست إلا وحدة صوتية واحدة من الناحية الفنولوجية الوظيفية. ذلك لأن هذه الصور ليست إلا صوراً سياقية نتجت عن اختلاف المواقع الصوتية فى التركيب، وليست تنفرد

---

(١) من هذا يظهر أن هذه التسمية تسمية علمية بارعة ، وقد توصل إليها أبو الأسود الدؤلى منذ مئات السنين ، كما تبدو من تلك القصة المشهورة المروية عنه فى هذا المجال .

كل صورة منها بقيمة لغوية تختلف عن قيمة الأخريات. إنها جميعًا من هذه الناحية الأخيرة - ناحية الوظيفة والقيمة اللغوية - تمثل كُلاً أو نوعًا من الحركات هو ما اتفق على تسميته بالفتحة.

والفتحة بهذا المعنى الوظيفى ليس لها من مدلول أكثر من كونها ليست كسرة أو ضمة، وهى تتبادل السياقات الصوتية معهما. نقول مثلا:

جَلسة (بفتح الجيم) × جِلسة (بكسر الجيم)

وبَرد (بفتح الباء) × بُرد (بضم الباء = ثياب)

فنلاحظ وقوع الفتحة موقع الكسرة والضمة وتبادلها للمواقع معهما. وقد أدى هذا الوقوع وهذا التبادل إلى اختلاف المعنى فى الحالتين، كما هو واضح من الأمثلة. وهذا يعنى أن الفتحة هنا ذات وظيفة لغوية؛ إذ استطاعت أن تفرق بين المعانى فى الكلمات المتشابهة فى كل مكوناتها الصوتية، باستثناء نفسها. وهذه الوظيفة هى وظيفة الفتحة بهذا الوصف، أى: بقطع النظر عن صورها وأمثلتها الجزئية المتعددة من فتحة مفخمة، ومرققة، وبين بين،... إلخ.

والأوصاف السابقة بجانبيها الفوناتيكى والفونولوجى أو النطقى والوظيفى تنطبق فى عمومها على الفتحة الطويلة (= ألف المد)؛ إذ هى مثل الفتحة القصيرة في كل ما ذكرنا باستثناء خاصتين فرعيتين.

أولاهما: تظهر فى فرق الكمية؛ حيث يستغرق نطق الفتحة الطويلة زمنًا أطول نسبيًا من نطق القصيرة. وتصحب هذه الخاصة ظاهرة نطقية أخرى، هى أن حياد الشفتين (المعهود فى نطق الفتحة القصيرة) يميل إلى اتخاذ وضع مختلف إلى حد ما، يظهر هذا الوضع فى ازدياد درجة الاتساع بينهما، بسبب خاصة الطول فى الفتحة الطويلة دون القصيرة.

ونعنى **بالخاصة الثانية** التى تنفرد بها الطويلة دون القصيرة أن الفتحة الطويلة إنما تقارن وظائفها اللغوية فى التركيب بوظائف الكسرة والضمة الطويلتين - لا القصيرتين - أى: واو المد ويائه، كما ترى فى نحو:

قاما (للمثنى)	× قومى (أمر المخاطبة)
وقاما (للمثنى)	× قوموا (أمر جماعة الذكور)

حيث وقع التبادل هنا بين الحركات الطويلة فى سياقات صوتية متماثلة، وحيث أدى هذا التبادل إلى التفريق بين المعانى.

نخلص من كل ما تقدم إلى أن ما يسمى «ألف المد» فى التراث التقليدى ليس إلا حركة، هى الفتحة الطويلة.

أما كونها حركة فلاتصفها بخواصّ الحركات بعامة. وتتلخص تلك الخواص فى صفة «الجهر» الذى ينشأ عن ذبذبة الأوتار الصوتية حال النطق، وفى أن هواءها عند النطق يخرج فى الحلق والفم حراً طليقًا دون أن يعوقه عائق أو مانع ودون أن ينحرف إلى أحد الجانبين أو كليهما. أما كونها فتحة فلانطباق الخواص النطقية للفتحة عليها، باستثناء خاصتى الطول وإمكانية التبادل فى المواقع الصوتية مع الواو والياء، لا مع الكسرة والضمة القصيرتين، كما سبق أن ذكرنا.

فالفتحة فى العربية إذن وحدة واحدة،ولكنها قد تكون قصيرة وعلاماتها الكتابية (ـَ) أو طويلة وعلامتها (ا) وهى ما تسمى ألف المد.

وتتفق هاتان الصورتان للفتحة فى ظاهرة صوتية أخرى مهمة، تلك هى ظاهرة التفخيم والترقيق وما بينهما.

فالفتحة بذاتها لا تتصف بتفخيم أو ترقيق، وإنما تعتريها هذه الظاهرة

فى السياق أى بسبب تأثرها بما يجاورها من الأصوات؛ فهى إذن ظاهرة سياقية contextual كما يظهر فى نحو :

- صَبْرٌ

- قَبْرٌ

- سَبْرٌ

حيثُ فخمت الفتحة فى المثال الأول، ورققت فى الثالث ولكنها بين الحالتين فى المثال الثانى. وهذا الاختلاف فى الدرجة يرجع إلى الأصوات السابقة عليها فى هذه الكلمات. فهى فى الكلمة الأولى مسبوقة بصوت مفخم هو الصاد ، وفى الثالثة بالسين وهو صوت مرقق. أما فى المثال الثانى فهى واقعة بعد القاف[1] وهو صوت بين بين أى بين التفخيم والترقيق.

وكذلك الحال فى الفتحة الطويلة (= ألف المد)؛ حيث لا تتصف بذاتها بهذه الظاهرة بدرجاتها المختلفة. قارن:

- صاد

- قاد

- ساد

حيث كانت «الألف» (= الفتحة الطويلة) مفخمة فى الكلمة الأولى ومرققة فى الثالثة، ولكنها بين الدرجتين فى المثال الثانى. وسبب هذا الاختلاف إنما هو السياق نفسه.

ومن الجدير بالذكر أن عالمًا عربيًا قد لحظ هذه الحقيقة، وهى أن ما تخضع له الألف (= الفتحة الطويلة) من تفخيم (أو ترقيق بطبيعة الحال) إنما

---

(١) عبارة (بعد) لا تشير إلى : أنها واقعة على الباء ولكنها تشير إلى أنها واقعة على الصاد ، أو السين . إملائيًا ، ولكنها وفقا لطبيعة النطق ، تُنطق بعد النطق بالصامت.

سببه السياق، أما هي ذاتها فلا توصف بتفخيم أو ترقيق. يقول ابن الجزرى : ومن الحروف «الحروف المستفلة وضدها المستعلية. والاستعلاء من صفات القوة. وهى سبعة يجمعها قولك: (قظ خص ضغط)، وهى حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها (الطاء)، كما أن أسفل المستفلة (الياء). وقيل: حروف التفخيم هى حروف الإطباق [1]، ولا شك أنها أقواها تفخيما. وزاد مكى عليها الألف. وهو وَهْمٌ؛ فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق أو تفخيم» [2].

فابن الجزرى هنا ينفى كون الألف مفخمة أو مرققة بذاتها، وهذا قول سليم ولا شك، غير أنه قصر خضوع الألف لهذه الظاهرة على الحالات التى تكون فيها تالية للأصوات التى تؤثر فيها. وكان الأوفق به أن يعمم الأمر فيرجعها إلى الموقع أو السياق بعامة، لندخل الحالات الأخرى التى يحدث فيها التأثر بالأصوات التالية لها أيضًا، كما يظهر مثلا فى نحو:

فاض ، باض

حيث تأثرت الألف بتفخيم الأصوات التالية لها (لا السابقة عليها)، وكان مقتضى كلامه أن تكون مرققة فى مثل هذه الحالات لسبقها بأصوات مرققة.

«وأما ابن جنى فلم يذهب هذا المذهب الدقيق على ما يبدو. إنه لم يربط تفخيم الألف (أو ترقيقه) بالسياق أو الموقع، وإنما يفهم من كلامه أن الألف قد تفخم (أو ترقق) بذاتها، أى بقطع النظر عما يسبقها أو يلحقها من الأصوات. يقول:

«وأما ألف التفخيم فهى التى تجدها بين الألف والواو، نحو قولهم:

---

(١) حروف الإطباق أربعة هى : الصاد والضاد والطاء والظاء.

(٢) النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى حـ ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

سُلام عليك!، وقُام زيد. وعلى هذا كتبوا: الصلوة، والزكوة، والحيوة، بالواو؛ لأن الألف مالت نَحْوَ الواو».

فابن جنى هاهنا يشعرنا بأن التفخيم من صفات الألف ذاتها، كما يشعرنا بأن هناك أكثر من صورة لنطقها بقطع النظر عن سياقها الصوتى.

والظاهر على كل حال أن هذا العالم كان يتكلم عن الألف فى لهجة معينة أو مستوى لُغوى معين، بدليل أنه عد هذا النطق داخلا فى إطار ما سماه الأصوات أو الحروف المستحسنة [1]. ومعناه أن تفخيم الألف جائز وإن لم يكن هو الأصل فيها. وفى ظننا أن هذا النطق اللهجى - غير المرتبط بالموقع والسياق - متأثر بنطق أجنبى عن العربية فى مستواها الفصيح، وبدليل أمثلته الأخرى فى بقية النص، وهى «الصلوة والزكوة» إلخ، وهى كلمات سوريانية الأصل على ما نعلم.

ويجب أن نعرف على كل حال أن التفخيم فى الألف (والحركات العربية كلها) ليس ظاهرة «فونيمية» phonemic، أى: ليس ظاهرة من شأنها التفريق بين المعانى فى الكلمات المتماثلة فى تركيبها الصوتى، فيما عدا هذه الظاهرة نفسها. وإنما التفخيم هنا ظاهرة تطريزية prosodic، هى خاصة السياق كله وناتجة عنه. فالتفخيم هنا يختلف عن التفخيم فى الطاء من نحو: طاب؛ إذ هذا الأخير تفخيم «فونيمى»؛ إذ كان وجوده مفرقًا ومميزاً للمعانى، كما يظهر من مقارنة: (طاب) بـ (تاب).

ففى «طاب» تفخيم واضح فى الحدث اللغوى كله، ولكنه تفخيم ذو معنى لغوى فى الطاء (إذ هو يميزها من التاء) وتفخيم سياقى تطريزى فى الألف (والباء كذلك)، سببه وجود هذه الطاء.

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جنى حـ ١ ص ٥١ و ٥٦ .

هذا القول الموجز الذى سقناه فيما يتعلق بألف المد وخواصّها من وجهة النظر الحديثة من شأنه أن يقود إلى عقد مقارنة بين هذه النظرة وما رآه علماء العربية فى الموضوع نفسه. ولكننا رأينا أن نرجئ الكلام على هذه المقارنة لنعود إليه فى دراسة خاصة تضم الواو والياء كذلك؛ لأن هؤلاء العلماء قد تناولوا هذه «الحروف» الثلاثة معًا، وأتوا فيها بأحكام تنسحب عليها جميعًا بصفة عامة.

الواو والياء

يطلق كل من الواو والياء على مدلولين صوتيين مختلفين. فهما اسمان للواو والياء فى نحو ندنو، نرمى narmii ،nadnuu، وهما كذلك يدلان على الواو والياء فى مثل وهب، يهب: yahabu ،wahaba، وقوم، بيت: qawm, bayt.

والواو والياء فى الحالة الأولى حركتان خالصتان، ونعنى بهما الضمة والكسرة الطويلتين، ومن ثم كانتا عنصرين أو مثالين من أمثلة الحركات فى اللغة العربية، أما فى الحالة الثانية فيعرفان فى الدرس الصوتى الحديث «بأنصاف حركات» semi-vowels، ولكنهما ينضمان - من وجهة النظر الوظيفية - إلى تلك المجموعة من الأصوات المعروفة بالأصوات الصامتة Consonants.

ولكن السؤال الآن هو : كيف يمكن التمييز بين الحالتين؟ أو بعبارة أخرى: ما أسس التفريق بين هذين المدلولين؟ وما حدود كل منهما ووظائفه فى اللغة العربية؟

نستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة من زاويتين صوتيتين مختلفتين، زاوية فوناتيكية، تعنى بالنطق وآثاره المادية والسمعية، وزاوية فنولوجية، توجه اهتمامها نحو: الوظيفة اللغوية لهذه الأصوات فى التركيب الصوتى للغة العربية.

حاول بعضهم التفريق بين الحالتين على أساس صوتى (فوناتيكى) صرف. فهما حركتان (طويلتان) فى أدعو - أرمى لانطباق خواص الحركات ومعايير الحكم عليهما. ذلك لأن الهواء عند نطقهما يخرج حرا طليقا دون

عائق أو مانع من أى نوع من وسط الفم، وهما صوتان مجهوران كذلك، فالواو فى «أدعو» لها خواصّ الضمة (القصيرة) وتفترق عنها فى الكمية فقط، ومدة النطق duration. إنها مثلها فى الكيف ومختلفة عنها فى الكمّ فقط. وهذه المعايير ذاتها تنطبق على الياء فى «أرمى»: إنها كسرة طويلة، أى: ضعف الكسرة القصيرة فى الكمّ ولكنها مثلها تمامًا فى الكيف.

ولكن الواو والياء صوتان صامتان consonants فى نحو «وَعد - يَعد»؛ لأن الهواء الخارج من الرئتين عند نطقهما- وإن كان يخرج من وسط الفم - يقابله عائق من نوع ما، يضيق مجرى الهواء، بسبب اقتراب مؤخر اللسان من أقصى الحنك مع الواو، ومقدمه من مقدم الحنك عند النطق بالياء. وبذلك فقدنا بعض سمات الحركات الخالصة التى تتمثل فى الحرية الكاملة للهواء عند نطقهما، فشابهتا الأصوات الصامتة، وأصبحتا مرشحتين لانضمامهما.

ولكن أصحاب هذا الرأى الذى يفرق بين الحالتين على أساس نطقى صِرف أدركوا أن مجرى الهواء- وإن ضاق عند نطقهما فى هذه الحالة - لم يصل إلى درجة الضيق التى نلاحظها عند نطق الأصوات الصامتة. ومن ثَمَّ رأوا فى النهاية تسميتهما أنصاف حركات semi-vowels وأجازوا أيضا تسميتهما أنصاف أصوات صامتة semi-consonants، لشبههما نطقا بالفئتين: الحركات والأصوات الصامتة، وإن كان الشائع فى الأوساط اللغوية فى مجملها إطلاق المصطلح «أنصاف الحركات» على هذين الصوتين.

أما نحن فلسنا نأخذ بهذا المعيار النطقى وَحده فى التفريق بين حالتى الواو والياء، ونعتمد فى الأساس على معيار أدقّ وأقرب إلى الحقيقة، وهو معيار الوظيفة ودورهما فى البناء اللغوى الواقعى. إنهما حركتان خالصتان فى نحو: «أدعو - أرمى» لوقوعهما موقع الحركات، واستحالة ضمهما إلى الأصوات الصامتة، لامتناع تحريكهما فى هذين المثالين ونحوهما بحركات،

على عكس ما يحدث لهما فى نحو «وَعد - يَعد»، إذ جاءتا متلوتين بالحركات الممثلة فى الفتحة فى المثالين.

والواو والياء صوتان صامتان خالصان فى نَحْو المثالين الأخيرين لوقوعهما موقع الأصوات الصامتة وجواز التبادل معها فى كل مواقعهما. ففى حال التبادل نقول «نَعد - تَعد» بالنون فى الأولى، والتاء فى الثانية. ولا يمكن هنا أن نصنّفهما حركات بحال، لأنهما متبوعتان بحركات، ومن المقرر - ويشهد له واقع اللغة - أنه لا يجوز اجتماع حركتين متتاليتين فى أى موقع من مواقع الكلمة فى اللغة العربية.

ربما يصعب على بعض الناس التفريق بين الحالتين وظيفيًا، بسبب استخدام رمز واحد واسم واحد للواو والياء فى أى موقع يقعان فيه. ويمكننا تيسير الأمر للباحثين عن الفرق بين القيمتين بالإشارة إلى بعض الأمارات التى ترشد الدارس إلى تعرّف هذين الصوتين حال كونهما أصواتا صامتة وظيفيًا، فنقول:

١ - الواو والياء صوتان صامتان وظيفيًا إذا وقعتا فى أول الكلمة، إذ من المحال عدهما حركتين، لامتناع بدء الكلمة العربية بالحركات.

٢ - هما صوتان صامتان إذا أتبعتا بحركات إذ لا يمكن اجتماع حركتين متتاليتين فى كلمة واحدة كما أشرنا إلى ذلك.

٣ - الواو والياء صوتان صامتان إذا أصابهما التضعيف، نحو «قَوَّام - مَيّال»، وقد أشار ابن جنى إلى هذه السمة ذاتها، فقال: «إنهما ضارعتا (أو ماثلتا أو شابهتا) الحروف الصحاح.

وعندنا أيضا أن الواو والياء صوتان صامتان وظيفيًا فى نحو: «حوض، بيت»، أى: إذا وقعتا ساكنتين مسبوقتين بفتحة. وقد وهم بعض المستشرقين (وتبعهم بعض الدارسين العرب العاملين فى مجال اللغات السامية) فظنوا أن

الواو والياء في المثالين السابقين ونحوهما يكوّنان مع الفتحة السابقة عليهما حركة مركبة diphthong. وهذا وهم كبير، إذ ليس فى هذين المثالين وما جاء على هيئتهما حركة مركبة، وإنما هناك وحدتان صوتيتان مستقلتان. الفتحة + الواو أو الياء. ودليل أن الواو والياء هنا وحدتان مستقلتان وليستا عنصرين من حركة مركبة، ظهورهما كذلك فى تصرفات الكلمة كما فى نحو «أحواض- أبيات» حيث تحققت طبيعتهما، وهى كونهما أصواتا مستقلة، وهما في هذا الاستقلال رشحتا نفسيهما لحسبانهما صوتين صامتين، إذ قد أتبعتا بحركة وهى الفتحة الطويلة (الألف)، كما هو واضح من المثالين المذكورين. ولكن هذا الذى نقول لا يمنعنا من إطلاق الاسم الشائع عليهما وهو «أنصاف حركتين»، اتباعا للتقاليد الجارية، ولشبهة التقارب فى الأداء النطقى بين حالتيهما.

أما علاج اللغويين العرب القدامى (وبعض المحدثين) للواو والياء فقد جاء علاجًا مضطربا، لا يكشف كشفا دقيقا عن طبيعتهما، ويخلط خلطا واضحا بين قيمتهما ودورهما فى البناء اللغوى. إنهم أولا خلطوا بين الرمز (الكتابى) والصوت، وركّزوا ثانيا على ما يصيبهما من تغيّر فى مواقع مختلفة من الكلمة، فأطلقوا عليهما المصطلح التقليدى «حروف علة» .

نعم، إنهم فى مجملهم أشاروا إلى أنهما حرف مدّ فى نَحْو «أدعو، أرمى» الأمر الذى ينبئ عن إدراكهم أنهما حركتان (طويلتان) وقد صرّح بعض الثقات منهم إلى هذه الحقيقة، حيث بيّنوا أن بينهما وبين الضمة والكسرة علاقة الكلية والجزئية. ولكنهم لم يعرضوا عرضًا مناسبًا لمدلوليهما الآخر، وهو كونهما من الأصوات الصامتة، باستثناء إشارات سريعة وقعت من بعضهم كابن جنى الذى نبه إلى أنهما يضارعان (يشابهان) الحروف الصحاح إذا أصابهما التضعيف، كما أشرنا إلى ذلك قبلا. وهذا الذى قرره ابن جنى -

على الرغم من صحته وجودته - لا يغنى كثيرا ولا يفى بحاجة التفريق بين كونهما من حروف المدّ (الحركات) وكونهما من الأصوات الصامتة.

ولكنهم جميعًا - على الرغم من هذه الإشارات الخاطفة المقبولة - لم يوفقوا من الناحية الواقعية فى النظر إلى الواو والياء عندما يصيبهما شىء من التغير فى تصاريف الكلمات إنهم مثلا يقررون أن «لم يقُل» أصلها «لم يقول» فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. وهذا وهم منهم إذا المحذوف هو الرمز (و)، أما الواو نطقا (وهى الضمة الطويلة) فقد قُصرت، وصارت حركة قصيرة، هى الضمة، وذلك لأن التركيب المنطقى فى اللغة العربية لا يسمح بطول الحركة فى هذا السياق. فمن المعلوم أن المقطع : «ص ح ح ص»[1] لا يقع فى العربية إلا فى حالتين اثنتين: عند الوقف، كما فى «قالْ» بتسكين اللام، وعندما يكون الصامت الأخير مدغما فى مثله، كما فى «ضالّين» «ص ح ح ص».

وقد جاء تسويغهم لحذف الواو فى المثال السابق، والياء فى «لم يبِعْ» على أساس أنهما حرفا علة، يصيبهما الحذف والتغيير والاعتلال إلخ. وهذه النظرة - وإن كانت تصلح مسوغا لهذه التسمية- لا تصلح أساسًا للقول بأن الواو والياء قد حذفتا، وكان الأولى بل الصحيح أن يشار إلى أنهما قد أصابهما التقصير، كما قررنا نحن.

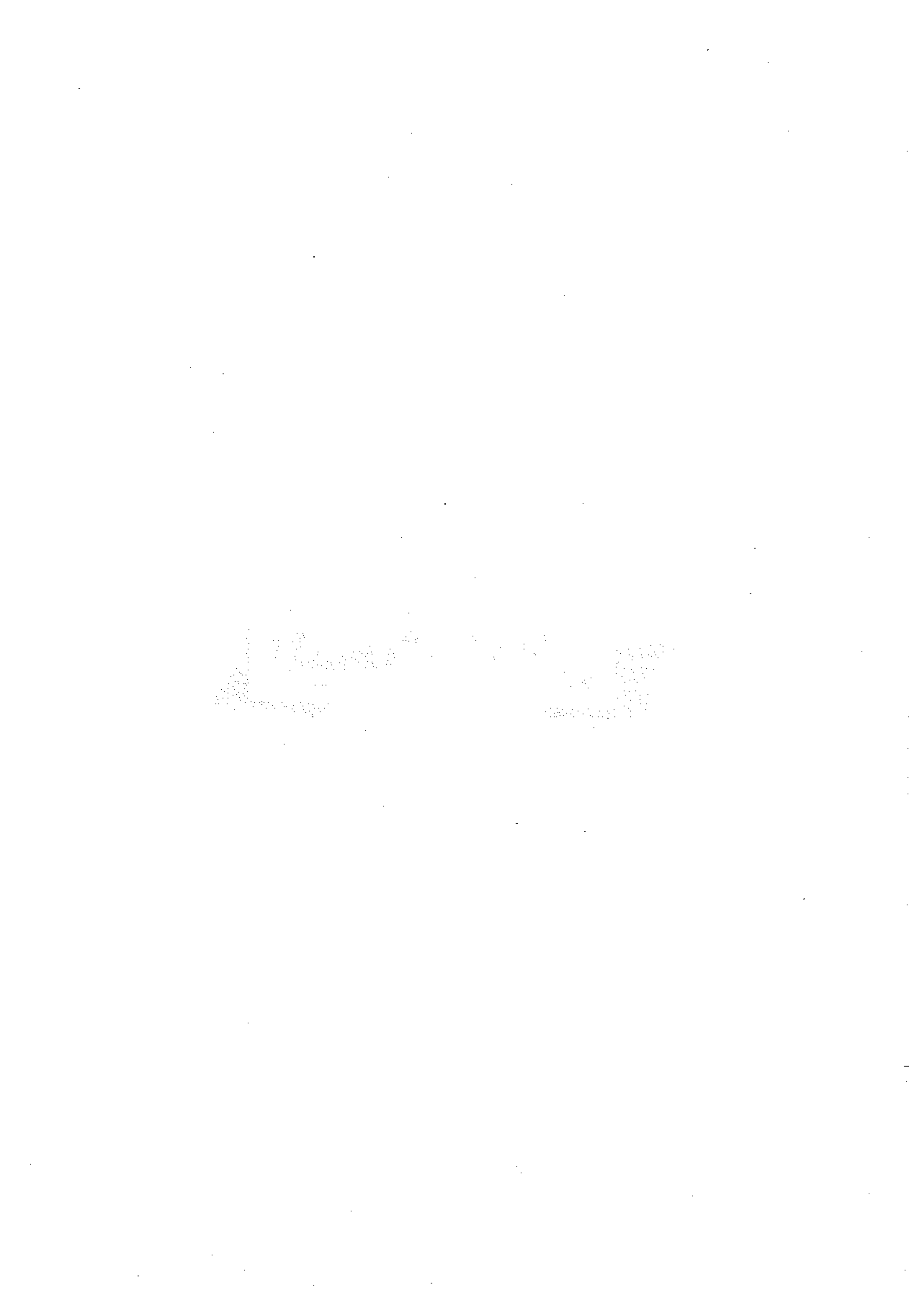
ومع ذلك كله، مازلنا نَحْمَدُ لأسلافنا جهودهم فى خدمة العربية والحفاظ عليها، بالطريق الذى استطاعوا وبالمنهج المتواضع الذى اتبعوا.

---

(١) ص = صوت صامت Consonant و ح ح = حركة طويلة Long vowel .

المبحث الثانى

همزة الوصل



همزة الوصل

هناك قاعدتان مشهورتان فى التراث اللُغوىّ عند العرب، تنص أولاهما على أنه «لايوقف على متحرك»، وتقرر الثانية أنه «لايجوز الابتداء بالساكن». والمفروض أن هاتين القاعدتين - كغيرهما من القواعد - قد استخلصهما علماء اللغة من الأحداث الكلامية الفعلية، ومن الأمثلة الجزئية للواقع اللغوى.

ويبدو حتى هذه اللحظة أنَّ القاعدة الأولى - بوصفها قاعدة - قد استوفت شروطها، وكملت لها خواصها؛ إذ لم يرد عنهم ما يناقضها، وليس هناك من القوانين الصوتية ما يعارضها أو يحول دون تصديقها.

أما القاعدة الثانية فتتضمن قضية تدعو إلى المناقشة والنظر، وبخاصة إذا أخذنا فى الحسبان تلك القاعدة الأخرى التى ارتبطت بها دائمًا فى الدرس اللغوى التقليدى، والتى أتى بها علماء العربية لتصبح لهم قاعدتهم الأساسية أو لتكملها. هذه القاعدة الأخرى التكميلية تتمثل فى تصريح اللغويين بوجوب «اجتلاب همزة»، ليتوصل بها إلى النطق بهذا الساكن الذى منعوا جوازه.

هذه الهمزة المجتلبة سموها «همزة وصل» ولكنهم اختلفوا فيما بينهم فى سبب هذه التسمية:

١ - قيل : إنها سميت كذلك من باب المجاز «لعلاقة الضدية؛ لأنها تسقط وصلا، فكان حقها أن تسمى همزة ابتداء».

٢ - وقيل: لا مجاز، بل «سُمِّيت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها».

٣ - وقال البصريون: « سُميت بذلك لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن». واعترض عليهم بأنه كان من اللائق حينئذٍ أن تسمى همزة الوصول أو التوصل، لا الوصل» [١].

ومهما يكن السبب فى هذه التسمية فقد اتفق هؤلاء العلماء على أن همزة الوصل تظهر وتحقق نطقًا فى ابتداء الكلام، ولكنها تسقط فى درجه، كما اتفقوا على الدافع إلى اجتلابها. وهو تعذر النطق بالساكن، أى الصوت غير المتبوع بحركة، أو المشكل بالسكون فى اصطلاحهم.

هذا الدافع - وهو هنا يمثل القاعدة الأساسية فى هذه القضية - أمر فيه نظر؛ إذ لا تخلو المسألة من احتمالين اثنين.

أحدهما: أن النطق بالساكن فى ابتداء الكلام، متعذر أو مستحيل استحالة مطلقة، بقطع النظر عن وقوعه بالفعل أو عدم وقوعه.

الثانى: أن هذا النطق متعذر أو مستحيل بحسب الواقع والحقيقة، لأنه لم يسمع من أفواه العرب، ومن ثم أصبح خاصة من خواصّ لغتهم، ولهذا جيء بهمزة الوصل للتخلص من هذا التعذر أو تلك الاستحالة.

أما الاحتمال الأول فمردود؛ إذ النطق بالساكن ابتداء بوصفه إمكانية صوتية أمر ليس متعذراً أو مستحيلاً لا فى الواقع أو التصور أو كليهما. كما لا نظن أن العربى فى الماضى أو الحاضر يعجز جهازه النطقى عن أداء هذه الظاهرة الصوتية. وقد جاءت عبارة بعضهم بما يفيد إمكانية هذا النطق وبما يوحى بجواز وقوعه. يروى الصبان عن السيد الجُرْجَانى والكافيجى أن النطق بالساكن فى ابتداء الكلام «ممكن لكنه مُستثقَل» [٢]. بل هناك ما هو أوضح من هذا وأصرح، حيث ورد عن بعضهم ما يشير - بالنص - إلى وقوع

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ج٢ ص ١٧٩ .

(٢) حاشية الصبان على الأشمونى ج ٤ ص ٢٠٥ .

ذلك بالفعل فى اللغة العربية. يروى الشيخ شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أن «الابتداء بالساكن إذا كان مصوتًا أعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق. وأما الابتداء بالساكن الصامت أعنى غير حرف المد فقد جَوَّزه قوم» [1].

وهذا الذى ذكره هذا الشيخ لا يخلو من واحد من اثنين. فهو إما تجويز من المتكلمين (أو بعضهم على حد هذه الرواية) أى: وقوعه منهم. وهذا أهم شيء فى الموضوع، إذ المتكلم - فى نظرنا - هو مصدر القواعد اللغوية وأساسها الأول. وإما أنه تجويز من بعض العلماء. وهو احتمال يؤدى إلى النتيجة نفسها؛ إذ من المفروض - بل من المحتم - أن يستنبط العلماء قواعدهم من الواقع اللغوى المنطوق بالفعل.

ومعنى ذلك فى الحالتين أن النطق بالساكن فى ابتداء الكلام ظاهرة حقيقية وقعت فى كلام الناس فى فترة من تاريخ العربية. غاية الأمر أن بعض الدارسين استطاعوا بقوة ملاحظتهم ودقة حسهم أن يدركوا هذه الظاهرة الصوتية. على حين عجز آخرون عن هذا الإدراك، إما لصعوبة ذلك عليهم. أو لعيوب ترجع إلى ذوات أنفسهم. ولكن ذلك بالطبع لا يقدح فى حقيقة الموضوع. وهى حدوث ظاهرة النطق بالساكن فى ابتداء الكلام فى العربية أو إحدى لهجاتها، كما تشير إلى ذلك تلك الرواية السابقة.

ولعلنا إذا رجعنا فى التاريخ اللغوى قليلا إلى الوراء استطعنا أن نعثر على بعض الحقائق العلمية التى من شأنها أن تقوى هذا الادعاء الذى ندعيه أو هذا الافتراض العلمى الذى نفترضه.

تروى لنا كتب اللغة أن ظاهرة النطق بالساكن فى أول الكلام ليست ظاهرة غريبة عن اللغات السامية، أو عن بعضها فى أقل تقدير، إذا قصرنا

---

(1) شرح مراح الأرواح ص ١٢٠ ؛ والمراد بالساكن فى قوله : « الساكن الصامت » المشكّل بالسكون أى: غير المتلوّ بحركة والمقصود بالصامت هو ما يطلق عليه Consonant بالإنجليزية .

أدلتنا على المسجل منها بالفعل بالنسبة لهذه الظاهرة. يقرر الدارسون فى حقل البحوث السامية أن اللغة السريانية عرفت النطق بالساكن فى ابتداء الكلام. وأن ذلك كان يحدث فى سياقات تقابل مجموعة من المواقع اللغوية التى يقتضى بعضها وجود همزة الوصل فى اللغة العربية والتى لا يقتضى بعضها وجود هذه الهمزة، كما تبين لنا ذلك من الأمثلة التالية:

اقتل = ———— (قْطُل) ———— qtol

اسمع = ———— (شْمع) ———— ^{v}smo^{c}

اكتب = ———— (كْتُب) ———— ktob

ابلع = ———— (بْلع) ———— bla^{c}

خف = ———— (دْحل) ———— dhal

ويخيل إلينا أن هذه الظاهرة كانت موجودة كذلك بالفعل فى اللغة العبرية، غير أن النحاة العبرانيين - متأثرين بالقاعدة العربية: لا يجوز الابتداء بالساكن - افترضوا وجود نوع من التحريك الخفيف سموه «شڤا». كما فى نحو:

اقتل = ———— (قطل) ———— q^{e}tol

احرس = ———— (شمر) ———— s^{ve}mor

اسأل [١] = ———— (شأل) ———— S^{ve}al

والواقع أن ظاهرة النطق بالساكن فى أول الكلام ليست مقصورة على التراث اللغوى القديم، بل هى موجودة كذلك فى اللهجات العربية الحديثة المنتشرة فى أرجاء الوطن العربى.

ففى لهجة لبنان مثلا: (وبخاصة لهجة الدروز والقطاع الشمالى كله) توجد هذه الظاهرة فى مجموعة من السياقات اللغوية، من أهمها:

---

(١) تفضل مشكوراً ، فأمدنا بهذه الأمثلة السريانية والعبرية ، الدكتور رمضان عبد التواب .

١ - كل سياق لغوى يقتضى وجود همزة الوصل فى اللغة الفصحى [١]، على القول بوجودها، نحو: «ضروب» (فعل أمر = druub). نفتْح (فعل ماض = infatah).

٢ - أول كل فعل مضارع ماضيه فى الفصحى على وزن فعّل بتشديد العين (فيما عدا صيغة المتكلم حيث تحذف الهمزة نهائيًا نحو: يوفق (ywaffaq).

٣ - أول مضارع الفعل الأجوف الثلاثى (ما عدا حالة المتكلم حيث تحذف الهمزة نهائيًا كالسابق) نحو نْروح (nruuh).

٤ - أول كل كلمة هى اسم فاعل أو مفعول من الرباعى المضعف العين. مثل مجرب (mjarrib) موفّق (mwaffaq).

وقد ارتبطت بهذه الظاهرة - ظاهرة النطق بالساكن ابتداء - ظاهرة أخرى يستحيل وقوعها فى اللغة الفصحى بحسب ما نص عليه علماء هذه اللغة. تتمثل هذه الظاهرة فى صورتين رئيسيتين، هما:

١ - وجود مقطع مكون من صوت صامت واحد consonant. أو ما يمكن أن يشار إليه بالرمز : c (consonant = c)، ويكون هذا المقطع عادة فى أول الكلمة نحو : ضروب (c/cvvc = d/ruub).

٢ - التقاء ساكنين: أو اجتماع ثلاثة أصوات صامتة متتالية، والثالث منها فقط متلو بحركة نحو: ستعد ($st^{c}idd$).

وقد نتج عن ذلك وجود مقطع يبدأ تركيبه بصوتين صامتين (أى (consonant + consonant = cc) ويقع هذا المقطع عادة فى المركز الثانى من الكلمة: ستعد : ($c/ccvcc = st^{c}idd$).

---

(١) يستثنى من ذلك همزة أداة التعريف ، حيث تطورت إلى كسرة فى هذه اللهجة.

ولكن هذا النمط المقطعى الذى يبدأ بصامتين (cc) غير كثير الورود فى هذه اللهجة، إنه مقصور على حال واحدة معينة. هى صيغة ما أصله «استفعل» وفروعها فى اللغة الفصحى. على أن يكون عين الكلمة ولامها من جنس واحد، نحو ستْعِد، أو تكون عينها حرف مد نحو ستراح: (c/ccvvc = straah).

وظاهرة النطق بالساكن نلحظها كذلك فى لهجة القاهرة. نحن لا ننكر أن هذه اللهجة قد احتفظت بهمزة الوصل فى أماكنها التقليدية. بل نضيف إلى ذلك. فنقول: إننا نسمعها أحيانًا من بعض المثقفين وأنصافهم كما لو كانت همزة قطع. ولكنا مع ذلك نلاحظ أن هذه اللهجة قد كونت لنفسها نماذج وأنماطًا من الصيغ يبدأ أولها بصوت صامت ساكن أى: غير متبوع بحركة.

من أشهر هذه النماذج وأوضحها فى نظرنا حتى الآن صيغ الفعل الماضى من الثلاثى الموزون على فَعِل (بفتح فكسر) فى الفصحى، وذلك عندما يتصل هذا الفعل بضمائر الرفع المتصلة. يقولون:

فهم : fihim ولكن فْهمت : fhimt

شرب : ˇsirib ولكن شْربت : ˇsiribt

وهذا يعنى بالضرورة أن اللهجة القاهرية قد طورت لنفسها تركيبًا مقطعيًا من نمط جديد. هو (c = consonant). كما فى : فهمت (c/cvcc = fhimt). وموقعه أول الكلمة. وهو نمط غير معروف فى الفصحى إذا أخذنا بكل ما رآه علماء هذه اللغة من قواعد صوتية وصرفية.

* * *

كل هذا الذى قررنا إنما يمثل معالم على الطريق إلى تأكيد القول بإمكانية النطق بالساكن فى ابتداء الكلام وإلى الاعتقاد بوقوع ذلك النطق فى اللغة العربية أو فى لهجاتها، فى الأقل فى بعض فتراتها التاريخية. وليس من البعيد أن تكون هذه اللغة أو لهجاتها قد خضعت فيما بعد لشىء من التطور، ظهر أثره فى حدوث صوت فى أول الكلمات التى كانت تبدأ بالساكن قبل وجود هذا الصوت الذى سماه علماء العربية «همزة الوصل».

وهذا الافتراض يقودنا إلى التفسير الثانى لقاعدتهم المشهورة: لا يجوز الابتداء بالساكن. هذا التفسير- بحسب فهمنا لكلامهم- هو أن النطق بالساكن فى ابتداء الكلام لم يقع من أفواه العرب، وإنما الذى وقع هو نطقهم بهمزة وصل اجتلبت للتخلص من هذا الممنوع فى سياقات معينة.

ورأينا فى هذا التفسير الثانى يتلخص فى هذه العبارة: على فرض التسليم بصحة القول بأن العرب لم ينطقوا بالساكن فى ابتداء الكلام، إننا نشك فى أن يكون المنطوق فى هذه السياقات المعينة همزة. ولا يغير من ظننا هذا وصفها بأنها للوصل أو لغيره. ويعتمد اتجاهنا فى هذه القضية على مجموعة من الأدلة العلمية المستقاة من خبرتنا الصوتية ونطقنا الفعلى للغة العربية والمستنتجة من تصريحات علماء العربية ومناقشاتهم لهذه الهمزة ومشكلاتها.

إن هذا الصوت الذى يظهر فى أول الكلمة نحو: «اضرب» و «استخراج»... إلخ والذى يُرمز إليه بالألف فى الكتابة ليس همزة فيما نعتقد. إنه - على فرض وقوعه - نوعٌ من التحريك الذى يسهل عملية النطق بالساكن. وهذا التحريك قد يختلط أمره على بعض الناس فيظنونه همزة؛ إذ إن هواءه يبدأ من منطقة صدور الهمزة وهى الحنجرة. ويبدو أن اللغويين العرب قد وقعوا فى هذا الوهم، ولكنهم لما أدركوا أن صفات هذا «الصوت» تختلف

عن صفات ما سموه «همزة قطع» دعوا هذا «الصوت» الأول «همزة وصل»، إشارة إلى خاصّة من خواصّها، وهى «وصل ما قبلها بما بعدها عند سقوطها» [1].

وحقيقة الأمر - فى نظرنا - أن هذا «الصوت» الذى سمعوه فى المواقع التى نصوا عليها إنما هو ذلك التحريك أو ما نفضل أن نسميه «الصُّوَيت» الذى يستطيع أن يؤدى تلك الوظيفة التى أرادها علماء اللغة وهى التوصل إلى النطق بالساكن.

أما أدلتنا على أن هذا «الصوت» ليس همزة (فى الأقل فى الأصل قبل تطوره إلى همزة أو مايشبهها فى أفواه العامة وأنصاف المثقفين) فكثيرة، نجملها فيما يلى:

الدليل الأول:

طبيعة التكوين الصوتى للهمزة تناقض الغرض الذى من أجله جاءت همزة الوصل، وهو التوصل إلى النطق بالساكن، أو تسهيل هذه العملية، بعبارة أخرى. وقد جاء فى كلامهم ما يفيد الإشارة إلى هذا الغرض من اجتلاب الهمزة، فيسميها الخليل مثلا «سلم اللسان» [2]، ويرى أن «الألف التى فى اسْحنكك، واقْشعرّ واسْحنفر، واسْبكر ليست من أصل البناء. وإنما أدخلت هذه الألفات فى هذه الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً وسلمًا للسان إلى حرف البناء، لأن حرف اللسان حين ينطلق بنطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل» [3].

---

(١) انظر آراءهم المختلفة فى سبب تسميتها «همزة وصل» . ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) شرح مراح الأرواح ص ٥٥ .

(٣) كتاب العين ، الخليل بن أحمد ، تحقيق الدكتور عبد الله درويش : ج١ ص ٥٤.

فألف الوصل إذن «صوت» جىء به لتسهيل النطق بالساكن الذى هو الأصل، لكن عدل عنه لصعوبته. وما كانت الهمزة - بوصفها همزة أو وقفة حنجرية - سلمًا أو تمهيداً إلى النطق بالساكن. إنها على العكس من ذلك، فهى حاجز ومانع فى حقيقتها obstacle، وفى نطقها صعوبة ظاهرة تناقض استخدامها للتسهيل والتيسير.

وتسميتها همزة الوصل لا يناقض هذه الحقيقة. فهى همزة وصل، لا لأنها سهلة فى النطق، أو لأنها تختلف- فى النطق منعزلة- عما سموه همزة قطع. وإنما لأنها لا تسمع فى درج الكلام، أو لأنها تصبح «لاشىء» من الناحية الصوتية فى الكلام المتصل. وهذه ظاهرة صوتية فنولوجية phonological feature تَعْرِض لغيرها من الأصوات وبخاصة الحركات فى وصل الكلام word-junction .

الدليل الثانى:

كون «ألف الوصل» همزة يوقعنا فيما أردنا التخلص منه. فالهمزة - وحدها - صوت ساكن خال من الحركة. فكيف إذن نبدأ بالساكن على حين نريد التخلص منه؟

لقد تنبه إلى هذا التناقض بعض الأذكياء منهم، كابن جنى وغيره من اللغويين. فتساءلوا: أجاءت همزة الوصل ساكنة ثم حركت؟ أم أنها جاءت متحركة؟ اختلفت الإجابات عن هذا السؤال وتنوعت إلى اتجاهين !

أحدهما: يذهب إليه ابن جنى وهو أن همزة الوصل «حكمها أن تكون ساكنة لأنها حرف جاء لمعنى، ولاحظٌ له فى الإعراب. وهى فى أول الحرف (يعنى الكلمة) كالهاء التى لبيان الحركة بعد الألف فى آخر الحرف فى: وا زيداه، واو عمراه و وا أمير المؤمنيناه. فكما أن تلك ساكنة فكذلك كان ينبغى فى الألف (يعنى همزة الوصل) أن تكون ساكنة. وكذلك أيضًا نون

التثنية ونون الجمع ونون التنوين، هؤلاء كلهن سواكن.. فلما اجتمع ساكنان، هي والحرف الساكن بعدها، كسرت لالتقائهما؛ فقلت: اضرب، اذهب. ولم يجز أن يتحرك ما بعدها لأجلها. من قبل أنك لو فعلت ذلك لبقيت هي أيضاً في أول الكلمة ساكنة، فكان يحتاج لسكونها إلى حرف قبلها محرك، يقع الابتداء به. فلذلك حركت هي دون ما بعدها»[1]. وقد تبع ابن جني في رأيه هذا كل من الرضي وابن الحاجب، على ما يروى ابن كمال باشا[2].

ويبدو أن ابن جني قد تأثر برأي أستاذه أبي علي الفارسي في ذلك، يروى الصبان عن السيوطي في الهمع أن البصريين اختلفوا في كيفية وضع همزة الوصل، «فقال الفارسي وغيره: اجتلبت ساكنة؛ لأن أصل المبنى السكون، وكسرت لالتقاء الساكنين»[3].

ويرى شمس الدين أحمد صاحب أحد شرحي المراح أن هذه الكيفية لوضع الهمزة تمثل رأي الجمهور، فهي - عندهم - اجتلبت ساكنة «لما فيه من تقليل الزيادة، ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسرة لأنه أصل في تحريك الساكن»[4].

ثانيهما: يرى أصحاب هذاا لاتجاه أنها اجتلبت متحركة «لأن سبب الإتيان بها التوصل إلى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها». وهذا رأي جماعة من البصريين على ما يفهم من كلام الصبان[5]، كما هو رأي ابن كمال باشا الذي يرفض اتجاه ابن جني السابق، ويذهب إلى أن ما قرره أبو الفتح «باطل لأنه يلزم العود إلى المهروب عنه. وهو الهروب عن

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ج ١ ص ١٢٧ .

(٢) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٥٥ .

(٣) الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٣٠٩ .

(٤) شرح مراح الأرواح لشمس الدين أحمد ص ٥٥ .

(٥) الصبان : المرجع السابق جـ٤ ، ص ٢٠٩ .

حرف ساكن إلى حرف آخر ساكن مثل الأول». وعنده أن «الحق زيادتها متحركة لئلا يلزم المحظور»[1].

وهذا الخلاف يمثل - فى رأينا - اضطرابًا حقيقيًا فى إدراك كنه الصوت المجتلب لتسهيل عملية النطق بالساكن. ومن ثَمَّ عجزوا عن تحديده بالدقة: أهو الهمزة وحدها؟ أم الهمزة متلوة بحركة؟ والقائلون بالهمزة وحدها أحسوا بصعوبة جديدة تقابلهم عند افتراضهم هذا، إذ إن ذلك يقتضى الوقوع فيما أرادوا التخلص منه وهو البدء بالساكن. ولهذا تحايلوا على الموضوع بافتراض آخر، هو تحريك هذه الهمزة بعد اجتلابها.

وعندنا أن مجىء الصوت ساكنًا أولا ثم تحريكه ثانيًا عملية عقلية افتراضية، لجأ إليها اللغويون لتسويغ قواعدهم وتصحيح مبادئهم. أما المتكلم - وهو أهم عنصر فى الدرس اللغوى - فلم يسلك هذا المسلك الذى يتضمن وقوع النطق على مراحل، والذى يعنى كذلك أن هذا المتكلم كان يشغل نفسه بالتفكير فى هذه القضية قبل النطق. إنه نطق هذا الصوت إما ساكنًا - وبهذا يقع هؤلاء اللغويون فيما أرادوا الهروب منه- وإما متحركًا وبذا يلتقى هذا الرأى مع الاتجاه الثانى القائل بزيادة الهمزة متحركة من أول الأمر.

ومعنى ذلك فى الحالتين أن المزيد حينئذٍ صوتان لا صوت واحد. أحدهما الهمزة والثانى الحركة التالية لها. وهذا الافتراض - وإن أمكن تصديقه عقلا - يبعد أن يكون قد وقع فى حقيقة الأمر، إننا عندما نمارس نطق هذا الصوت الذى افترضوه وسموه همزة الوصل لا نحس بهذه الثنائية، وإنما نشعر بصوت واحد أو «بصُوَيْت» هو أقرب ما يكون إلى نوع من التحريك، يعتمد عليه اللسان حتى يصل إلى الساكن بعده، على ما يفهم من رأى الخليل الذى أشرنا إليه سابقًا.

---

(١) ابن كمال باشا : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

على أن هذا الافتراض نفسه قد واجه اللغويين بصعوبة أخرى اضطرتهم إلى الدخول فى مناقشات جديدة، كان يغنى عنها النظر فى الموضوع من زاوية الواقع بدلا من الافتراض والتأويل. تلك الصعوبة تتمثل فى تحديد نوع الحركة التى تصاحب الهمزة.

الدليل الثالث:

يبدو أن إجماعهم قد انعقد على أن الكسرة هى الأصل فى تحريك همزة الوصل؛ أما اختيار الكسرة بالذات، فلأنها هى «الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين» أو لأنها أحق الحركات بها؛ لأنها (أى: الكسرة) راجحة على الضمة بقلة الثقل، وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهامًا »[(1)].

وهذه التعليلات التى قدموها لتفضيل الكسرة على غيرها تعليلات واهية فى نظرنا ولا نستطيع أن نسلمها لهم، فالحركة التى يأتى بها العربى عند التقاء الساكنين ليست فى نظرنا كسرة وإنما هى نوع من التحريك الذى لا ينحاز إلى أى من الحركات الثلاث: إنه صويت جىء به لتسهيل النطق بالساكنين المتتاليين، ويمكن تسميته حركة من باب المجاز فقط ويسمى فى اللغة الإنجليزية prosthetic vowel. وليس لنا بحال أن نعد هذه الحركة أو هذا التحريك - بعبارة أدق - جزءاً من نظام الحركات فى اللغة العربية؛ إذ هو يختلف من ناحية النطق ومن ناحية التوزيع الصوتى فى اللغة phonetic distribution عن بقية الحركات اختلافًا بينًا.

ثم لنا أن نسأل: لِمَ كانت الكسرة بالذات هى الحركة المفضلة عند التقاء الساكنين؟! يجيب بعضهم عن هذا التساؤل إجابات لا تعدو أن تكون افتراضات عقلية أو تخمينات نظرية لا أساس لها من الواقع. يقول المولى شمس الدين أحمد:

---

(١) الصبان على الأشمونى، ج ٤ ص ٢٠٩.

وإنما جيء بالكسر لتحريك همزة الوصل «لأنه أصل في تحريك الساكن؛ لأنه أبعد حركات الإعراب عن الإعراب لامتناع دخوله في قبيلين من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف، ودخول أخويه في المعربات كلها. فلما احتيج إلى التحريك حركت بما هو أقل وجوداً في الإعراب وأكثر شبهًا بالسكون الذي وجد في بعض المعربات دون بعض، ولأن السكون والجزم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم فعوض الكسر من السكون أيضًا، ولأن وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء وللأفعال منه القِدْحُ المُعَلَّى، وناهيك -نوعا- الأوامر من الأفعال المشددة الأواخر وما ينجزم منها بأنواع الجزم، وعندك أن للأكثر حكم الكل فتقدمت الأفعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج إلى التحريك. ومعلوم أنْ لا مدخل للجر في الأفعال: فأفادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين، وذلك ظاهر، وكون الكسرة طارئة بحكم المقدمة المعلومة، بخلاف أختيها فإنهما تفيدان الخلاص فقط. والمفيد لفائدتين أولى بأن يكون أصلا؛ فالكسر أصل في تحريك الساكن» [١].

وهكذا نرى أن هذا النص مشحون بالافتراضات الذهنية التي تتضمن قضايا مُنذِرة بالخطر، ما كان ينبغي لها أن تلقى بهذه السهولة إلى القارئ، دون التأني والتعمق في البحث عن حقيقتها، وكل افتراض من هذه الافتراضات قابل للنظر والمناقشة، بل للرفض كذلك.

فالادِّعاء بأن الكسر أقل وجوداً في الإعراب من أخويه (الضم والفتح) مبني على النظر في عدد الأبواب التي تدخلها هذه الحركة أو تلك. ونحن هنا لا ننظر إلى الأبواب التي هي من صنع اللغوي، وإنما ننظر إلى الواقع اللغوي المنطوق، أي: إلى الأمثلة الفعلية التي يمارسها المتكلم والتي تندرج تحت هذه الأبواب. وفي ظننا أن المعرب بالكسرة في هذه الأمثلة الفعلية لا يقل - إن لم

---

(١) شمس الدين أحمد شرح مراح الأرواح ص ٥٥ .

يزد - عما كان حظه الإعراب بالضمة أو الفتحة منفردة. على أنًا نستطيع - على طريقتهم - أن ندعى أن هذه القلة تنطبق على الفتحة كذلك، إذ هى لا توجد إلا فى بابين، هما جمعا التصحيح: جمع المؤنث السالم وهذا ظاهر، وجمع المذكر السالم الذى ينصب ويجر بالياء، أى: بالكسرة الطويلة فى نظرنا، ولا وجود للفتحة فيهما.

أضف إلى هذا أن مسألة الكثرة والقلة فى الوقوع مسألة تستدعى إحصاءً شاملا لكل الأمثلة، ولا يمكن الاعتماد على التخمين فيها، فإذا ما تمَّ هذا الإحصاء ربما ساغ لنا هذا الادعاء ونحوه. وحتى فيما لو ثبت أو صح أن الكسرة أقل وقوعًا فى الإعراب فلسنا - مع ذلك - نرى أن هذا الأمر يصلح مسوغًا لتفضيلها على أختيها؛ إذ لا ارتباط بين الجهتين.

أما تشبيه الكسر بالسكون فى قلة الوقوع بالمعربات ففيه مغالطة واضحة، إذ ما الداعى إلى قصر وجه الشبه على الوقوع فى المعربات دون المبنيات!! لا نظن أن هناك سببًا غير التمحل والتحايل على الأمور لتسويغ افتراضاتهم.

على أن هذا التشبيه يثير الدهشة فى نظر القارئ، إذ هو على عكس المألوف المتعارف فيما بينهم. هذا المتعارف هو تشبيه الفتحة (لا الكسرة) بالسكون للخفة فى كل منهما. وهذه الخفة - وهى وجه الشبه هنا - أولْى بالأخذ فى الحسبان فى قضيتنا هذه؛ لأن المسألة كلها من بدايتها إلى نهايتها ترتبط بموضوع تسهيل النطق وتيسيره. أما كانت الفتحة إذن أولى من الكسرة فى ذلك؟!

ومن طريف ما ذكروا أن اختيار الكسرة بالذات إنما جاء على طريق العوض. فالسكون أى: الجزم خاص بالأفعال دون الأسماء: على عكس الكسرة فى ذلك. فكان من العدل فى نظرهم - على طريق المقاصة - أن

يعوض الكسر من السكون (فيدخل الأفعال). ولما استشعروا أن الكسر (للتخلص من التقاء الساكنين) لا يقتصر على الأفعال. سوغوا هذه المقاصة بأن «للأفعال القدح المعلى» من ظاهرة اجتماع الساكنين التى تستدعى وجود الكسر، ومعلوم أن «للأكثر حكم الكل».

وبهذا التعليل الذى قدموه وسجلوه فى النص السابق، كانت الكسرة فى نظرهم هى الأصل عند التقاء الساكنين، ومن ثم كانت الأصل كذلك فى تحريك همزة الوصل، وهو تعليل واهٍ ضعيف، لا يفضل التعليل الثانى الذى قدموه لتفضيل الكسرة على الضمة. فالكسرة فى نظرهم أولى من الضمة لخفتها أو «لقلة ثقلها» فى النطق. وهذه - فى رأينا - مسألة تختلف فيها أذواق الناس. وما كانت أذواق الناس فى يوم من الأيام أساسًا للحكم الموضوعى على الأشياء أو أساسًا لوضع قواعد اللغة وتقنينها. إن النظر العلمى الموضوعى لاتعنيه بحال مسألة الصعوبة والسهولة لاعتمادها على الذاتية وتأثرها بالرأى الفردى.

أما التعليل الثالث وهو إيثار الكسرة على الفتحة حتى «لا توهم استفهامًا» فهو يدل على جهل بحقائق الأمور؛ إذ شتان بين همزة الوصل وهمزة الاستفهام، فالأولى لها خواصها بوصفها للوصل والثانية همزة قطع لها صفاتها ومميزاتها التى تختلف عما استقر للأولى، وينطبق هذا على النطق وعلى ما يعرض لكل منهما فى سياق الكلام المتصل، على نحو ما قرره علماء العربية أنفسهم. أضف إلى هذا أن همزة الاستفهام لها سياقات لغوية معينة يدركها من له أدنى خبرة بخواص «المنطوق» الاستفهامى، حيثُ يتميز هذا المنطوق بصفات صوتية، منها التنغيم (أو موسيقا الكلام) وأنماطه. ومنها ما يسبقها أو يلحقها من كلام، وهناك أخيراً - وليس آخراً - المقام الذى يعين الباحث على تحديد الظواهر اللغوية المختلفة.

وبهذا كله تبين لنا أن تعليلاتهم التى ذكروها لاختيار الكسرة بالذات ولتفضيلها على أختيها فى حال التقاء الساكنين وتحريك همزة الوصل ادعاءات لايؤيدها الواقع اللغوى، أو منطق البحث العلمى الصحيح، ويبدو أن الكوفيين كانوا أكثر توفيقًا من غيرهم حيثُ نصوا على أن كسر همزة الوصل فى نحو «اِضْرِب وضمها فى اُسْكُن» إنما جاء «اتباعا للثالث» [١]، فالكسر إذن ليس مفضلا لذاته، وإنما لسبب صوتى واضح، وهو تعليل جيد يدل على تذوق وفهم.

وهذا الذى رآه الكوفيون ذو أهمية خاصة فى هذا المجال؛ إذ هو يقودنا إلى حقيقة الموضوع. وهى أن هذا الصوت الذى سمى همزة وصل لا يعدو أن يكون نوعًا من التحريك ينحو نَحْوَ الحركة التالية له فى الكلمة. وربما يدل على هذا ما أحس به بعض النابهين من أن حركة همزة الوصل لها حالات متعددة يلاحظ فيها أو فى أغلبها أنها تناسب نوع الحركة التالية لها وتوافقها فى بعض خواصها. يقول الأشمونى:

«اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة لحركتها سبع حالات: وجوب الفتح وذلك فى المبدوء بال، ووجوب الضم وذلك فى نحو: اُنطلِق واُستخرِج مبنيين للمفعول [٢]، وفى أمر الثلاثى (المضموم العين) فى الأصل[٣]، نحو: اُقتُلْ واُكتُبْ، بخلاف امشوا وامضوا، ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو: اُغزى، قاله: ابن الناظم. وفى تكملة أبى على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة. وفى التسهيل: أن همزة الوصل تُشَمُّ قبل الضم المشم. ورجحان الفتح على الكسر

---

(١) الأشمونى ج ٤ ص ٢٠٩ .

(٢) البناء للمفعول ، ومبنى لما لم يذكر فاعله، ، ومبنى لما لم يسم فاعله. كلها مصطلحات تشير إلى الفعل المبنى للمجهول.

(٣) يشير بعبارة (فى الأصل) إلى الفعل المضارع فإذا كانت عينه مضمومه وجب حينئذٍ أن يكون الأمر المبدوء بألف الوصل . واجب الضم : يكتُب ـــــ اُكتب.

وذلك فى: (ايمن وايم). ورجحان الكسر على الضم وذلك فى كلمة: اسمٌ، وجواز الضم والكسر والإشمام وذلك نحو: اختار، وانقاد مبنيين للمفعول، ووجوب الكسر وذلك فيما بقى وهو الأصل»[1].

ومعنى هذا أن حركة همزة الوصل فى جميع الحالات - باستثناء حالتى ال وايمن (وايم لغة فيها) - روعى فيها أن تكون متناسبة فى النوع وأكثر الصفات مع الحركة التالية لها فى الكلمة، سواء أكان ذلك بحسب أصل الكلمة أم بحسب الصورة التى توجد عليها. وفى هذا السلوك الصوتى الذى تسلكه هذه الحركة ما ينهض دليلا آخر على ما افترضناه من عدم وجود همزة وصل وتأكيد ما ادعيناه من وجود تحريك أو «صُوَيْت» تبدأ به الكلمة فى مكان الهمزة التى أوجب اجتلابها علماء العربية. وهذا الصويت هو الذى يتشكل بشكل الحركة التالية له.

الدليل الرابع:

يبدو لنا أن هناك إحساسًا من نوع ما بين اللغويين العرب بأن ما سموه همزة وصل ليس إلا «نقلة» حركية تختلف فى طبيعتها وصفاتها عن كل من الأصوات الصامتة consonants والحركات vowels. يتمثل هذا الإحساس فى جملة من تصريحاتهم ومناقشاتهم المتناثرة هنا وهناك فى التراث اللغوى. من ذلك مثلا وصفهم للهمزة بأنها «للوصول» أو «الوصل».

أما الأول: (وهو كونها للوصول أو التوصل) فمعناه أنها تساعد المتكلم وتوصله إلى النطق بالساكن. وما كانت الأصوات الصامتة فى رأيهم - باستثناء الهمزة - وسيلة أو موصلا سهلا إلى هذا الهدف. أما الهمزة - وهى ما خرجت عن هذه القاعدة فى نظرهم - فنحن نشك فى قيامها بهذه الوظيفة كذلك، إذ هى الأخرى صوت صامت له صفات الصوامت وخواصها.

---

(١) السابق ج ٤ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

فما ينطبق على هذه الصوامت ينطبق عليها، لاتحادها جميعًا فى المميزات الأساسية التى سوغت جمعها وضمها بعضها إلى بعض تحت باب واحد، هو باب الأصوات الصامتة. أما ماقد يدعيه بعضهم من أن الهمزة تنفرد ببعض مميزات معينة، كالتسهيل أو التخفيف أو الحذف إلخ فهو مردود بأن هذه الظواهر وغيرها ظواهر مستقلة، لا تنسب إلى الهمزة، وإنما تنسب إلى نفسها بوصفها أحداثًا لغوية ذات كيان خاص وقعت فى سياقات أو لهجات معينة، تقابلها سياقات أو لهجات أخرى تظهر فيها الهمزة.

أضف إلى هذا أن الهمزة بطبيعة نطقها - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - تناقض غرض التسهيل والتيسير فى النطق. وهو الغرض الذى من أجله أوجبوا اجتلاب همزة الوصل، وقد أحس بهذا الذى نقوله بعض المدققين منهم. يقرر ابن كمال باشا أن الهمزة قد تخفف «لأنها حرف ثقيل، إذ مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف لأنه يخرج من أقصى الحلق. فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل أحد بالطبع»[1].

ولا يعترض على هذا بأن المقصود بهذا النص همزة القطع لا الوصل، إذ لا فرق عندنا فى النطق بين الهمزتين، فالهمزة فى كل الحالات همزة، وما الفرق بينهما إلا ظاهرة السقوط فى درج الكلام لهمزة الوصل على الرأى القائل بوجودها. ولكن هذا السقوط ظاهرة سياقية contextual feature تخضع لظروف صوتية مختلفة، وقد تعرض لأصوات أخرى غير الهمزة، ومن أخصها الحركات.

والثاني: (وهو كونها للوصل) معناه أنها تصل ما قبلها بما بعدها لسقوطها فى درج الكلام، وهذه الخاصة- فى رأينا - تناسب الحركات، فهى التى تخضع لكثير من الظواهر الصوتية، كالتقصير والتطويل والحذف إلخ،

---

(١) ابن كمال باشا : شرح مراح الأرواح ص ٩٨ .

وهي التي تؤهلها طبيعتها لوصل الكلام. ونحن نعلم علم اليقين أن العربية تقرر وجوب وصل الكلام عند إظهار الحركات في أواخر الكلمات، وذلك مفهوم من قاعدتهم المشهورة: «لا يوقف على متحرك»؛ إذ معناه – بمفهوم المخالفة – وجوب الوصل عند التحريك .

ولسنا مع ذلك ندعي أن هذا الصوت الذي سموه همزة وصل حركة، وذلك لسببين :

أولهما: أن ذلك الصوت الذي يبدأ به النطق في نحو: «اِضرب» و «أُكتب» ليست له صفات الكسرة أو الضمة وخواصهما [1]. وذلك واضح تمام الوضوح لكل من له دراية بطبيعة هاتين الحركتين وطريقة تكوينهما في النطق الفعلي.

أما السبب الثاني: الذي يمنع افتراض كون هذا الصوت حركة فهو أن التركيب الصوتي للغة العربية يمنع ابتداء النطق بالحركات. وهذا يتمشى مع القانون الفنولوجي العام phonological rule لهذه اللغة: وهو عدم وقوع أي مقطع بها يبدأ بحركة.

وقد أدرك هذه الحقيقة بعض لغويي العرب، حيث نصوا على أن «الابتداء بالساكن إذا كان مصوتا أعني حرف مد ممتنع بالاتفاق. وأما الابتداء بالساكن الصامت أعني غير حرف المد فقد جوزه قوم. ولا شك الحركات أبعاض المصوتات... فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه. ويمكن الابتداء بالصامت الساكن، فيجوز أن يقدم الصامت الساكن على الحركة، ولا يجوز أن تقدم الحركة على الحرف، وإلا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقًا» [2].

---

(١) أما الهمزة المفتوحة في أداة التعريف وايمن فلنا فيها رأي خاص سيأتي بعد .

(٢) شمس الدين أحمد : مراح الأرواح ص ١٢٠ .

على أن القول بوجوب تحريك هذه الهمزة - قبل اجتلابها أو بعده - يقتضى سقوط صوتين لا صوت واحد فى درج الكلام، هما الهمزة وحركتها كما يظهر فى المثالين التاليين:

يقولون: ʕifham (بهمزة الوصل فى الابتداء وقد رسمناها بالرمز الصوتىʕ).

ولكن: qultu Iahu fham (بحذف ʕ = همزة الوصل وكسرتها فى درج الكلام).

و: ʕuktub (بهمزة الوصل فى الابتداء).

ولكن: ʕultu lahu ktub (بحذف ʕu = همزة الوصل وضمتها فى درج الكلام).

وإذا كانت همزة الوصل تتحمل الحركات - كما رأوا هم - فمعناه أنه صوت صامت consonant، له صفات الأصوات الصامتة، شأنها فى ذلك شأن همزة القطع التى لم يختلفوا على كونها من هذه الأصوات. وقد جاء فى كلامهم ما يؤيد هذه الحقيقة، حيثُ صرحوا بأن «حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح فى جميع الأحكام» [1] وفى عبارة بعضهم أن «حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح فى تحمل الحركات» [2].

ومتى ثبت أن همزة الوصل كهمزة القطع فى كونها من الأصوات الصامتة وفى كونها تتحمل الحركات مثلها، كان من الواجب إعطاؤها

(١) المرجع السابق ص ٩٨ .

(٢) ابن كمال باشا ، شرح مراح الأرواح ص ٩٨ . ومما يذكر أن هذين العالمين استثنيا من شبه الهمزة بالحروف الصحيحة كونها تخفف (وذلك إذا لم يكن مبتدأ بها) لأنها حرف ثقيل. وعندنا أن هذا الاستثناء لا محل له ؛ لأن التخفيف فى نظرنا ظاهرة مستقلة عن الهمزة ، تدرس ويقرر حكمها بحسب الحالة التى تبدو عليها بالفعل فى الكلام المنطوق ، وبمثل هذه الدراسة سوف يتضح لنا أن التخفيف ليس سوى لهجة أو ظاهرة تتعلق بالسياق .

أحكامها، فى الأقل فيما يتعلق بهذه الحركات التى تشترك «الهمزتان» فى تحملها. ولكنا مع ذلك نراهم يفرقون بينهما من هذه الناحية فى حالات كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال:

١ - أن البصريين نصوا على أنه «لا يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها»، على حين «أجمعوا على جواز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها نحو منَ ابوك» [١].

٢ - أنهم فرقوا بينهما وبين حركاتهما فى الرسم؛ فقد جاء فى صبح الأعشى أن المتقدمين كانوا يشيرون إلى الهمزة (همزة القطع)، «بنقطة صفراء ليخالفوا بها نقط الإعراب... ويرسمونها فوق الحرف أبدا. إلا أنهم يأتون معها بنقط الإعراب الدالة على السكون والحركات الثلاث بالحمرة... وسواء فى ذلك كانت صورة الهمزة واواً أم ياءً أم ألفًا؛ إذ حق الهمزة أن تلزم مكانًا واحداً من السطر، لأنها حرف من حروف المعجم. والمتأخرون يجعلونها عينًا بلا عراقة، وذلك لقرب مخرج الهمزة من العين ولأنها تمتحن بها» [٢].

أما بالنسبة لهمزة الوصل فقد جاء فى هذا المرجع نفسه أن المتقدمين كانوا يشيرون إليها برسم جرة بالحمرة، «وأما المتأخرون فإنهم رسموا لذلك صاداً لطيفة إشارة إلى الوصل؛ وجعلوها بأعلى الحرف دائمًا، ولم يراعوا فى ذلك الحركات اكتفاء باللفظ» [٣].

فهذان النصان يقرران شيئين مهمين فى هذا الباب، أولهما المخالفة بين الهمزتين فى الرسم، وهو أمر يبدو ضروريًا بالنسبة للقائلين بالفرق بينهما. ولكن يعكر الصفو عليهم ما قرروه هم من أن الهمزتين كلتيهما تتحملان

(١) د. عبد الرحمن السيد : مدرسة البصرة النحوية (مخطوط مكتبة كلية دار العلوم) ص ٩٠ .
(٢) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ، ص ١٦٣ (من مطبوعات : تراثنا).
(٣) المرجع السابق ص ١٦٦ .

الحركات، وهو ما يعني اتفاقهما أو وحدتهما من حيث النوع والصفات، وكان ذلك - بالطبع - يقتضي توحيد رسمهما وتصويرهما فى الكتابة.

وإذا جازت المخالفة بين الهمزتين نفسيهما فى الرسم، ما كان يجوز لهؤلاء العلماء أن يخالفوا بين حركاتهما؛ إذ لا فرق بين الحركات - وهذا أمر لا خلاف فيه - سواء أكانت تالية لهمزة القطع أم همزة الوصل: إن الحركة فى أى سياق مهما يكن نوعه لا تخرج عن طبيعتها ومميزاتها الأصلية، وإن جاز تأثرها بوجه من الوجوه بالسابق أو اللاحق لها من أصوات، كما يظهر ذلك مثلا فى تأثرها بالتفخيم أو الترقيق.

ولكن الذى حدث - وهو ما يدل عليه الأمر الثانى المستفاد من النصين السابقين - هو أن علماء العربية خالفوا بين الحالتين، حيثُ قرروا رموزاً خاصّة بحركات همزة القطع، على حين أهملوا حركات همزة الوصل فتركوها عارية من الرموز «اكتفاء باللفظ».

ورأينا أن هذا السلوك الذى سلكوه تجاه الحركات هنا ربما يدل على أنهم أحسوا - وقد يكون إحساساً غامضاً - بأن هناك فرقًا بين الحركات فى الحالتين. وهذا هو فى الحقيقة ما نود توضيحه: ليست هناك حركات بالمعنى الدقيق، بل ليست هناك أيضًا همزة وصل فى تلك السياقات التى أوجبوا وجود هذه الهمزة فيها [1]. وإنما هناك تحريك يسيرٌ، حار علماء العربية فى تحديده صوتيًا وفى بيان حقيقته، ومن ثَمَّ خلطوا فى وصفه وفى بيان أحكامه.

وقد يؤيدنا فى هذا كذلك رأى البصريين السابق الذى نصّ على عدم جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها»؛ إذ لا توجد هناك حركة تنقل، ولا همزة وصل «تسمح» بنقل حركتها إلى سابقها، على نحو ما يجرى مع همزة القطع.

---

(١) نستثنى من ذلك همزة أداة التعريف وهمزة ايمن .

الدليل الخامس:

إمكانية الابتداء بالساكن فى بعض اللغات الأخرى كالسريانية والعبرية مثلا قد تؤخذ دليلا جديداً على احتمال خلو اللغة العربية من هذه الهمزة كذلك. وربما ينطبق هذا الأمر على هذه اللغة بصورة آكد فى فتراتها التاريخية السابقة، حيث كان من الجائز الابتداء بالساكن فى النطق آنذاك. ولعل مما يشير إلى صحة هذا الافتراض وقوع هذه الظاهرة - ظاهرة النطق بالساكن فى ابتداء الكلام - فى اللغة السريانية (وربما فى العبرية كذلك) وفى بعض اللهجات الحديثة، كاللهجة اللبنانية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك [1].

وإلى هذا الاتجاه الذى نتجه إليه ذهب أحد الدارسين المحدثين، حيث يقرر أن المرحلة «السابقة لهذه العربية الفصيحة كانت تجيز الابتداء بالساكن. والذى يقوى هذا الافتراض عندى قولهم: إن أمر الثلاثى فى العربية همزته همزة وصل. والناطق المجيد لهذه البنية لا يحس بهذه الهمزة فلسانه ينطلق بالضاد كما فى كلمة اضرب (الأمر) قبل أن ينطلق بشيء اسمه الوصل. وإجادة النطق تستدعى محو هذه الألف إطلاقًا. وعلى هذا جاء نطق المغاربة فى أيامنا هذه، فهم ينطلقون بالساكن فى أفعال الأمر الثلاثية».

ويرى هذا الباحث أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على الأفعال، بل هى كذلك تطبق على الأسماء، فيقول: «ومثل هذا ننطلق بالساكن إذا بدأنا بالأسماء التى نصوا على أن ألفاظها للوصل، كما فى «ابن» و «اسم»، فأنت تنطلق بالساكن أو بشيء فيه سكون أو بنصف الساكن - إذا أسعفتنا لغة الاصطلاح - حتى يتم النطق بالكلمة على الوجه اللازم. ووجود هذه الناحية ربما كان دليلاً على الابتداء بالساكن فى العربية التى سبقت هذه المرحلة الفصيحة، كما يقوى هذا القول استساغة الانطلاق بالساكن فى سائر

---

(١) انظر ص ١٤٠ - ١٤٢ .

اللغات السامية الأخرى، بل ربما كانت الآرامية السريانية أشد قَبُولا للبدء بالساكن من التحرك. ومن أجل ذلك صارت هذه الناحية من مميزاتها الظاهرة»[1].

وإلى هنا يجوز لنا أن نسأل القائلين بهمزة الوصل: لم اختيرت الهمزة بالذات ليتوصل بها إلى النطق بالساكن؟ لِمَ لم يكن هذا الموصل صوتًا آخر كالطاء أو الياء إلخ؟

يجيب ابن جنى - بطريقته الفلسفية - عن هذا التساؤل بإجابتين اثنتين. يقول فى إحداهما: «فإن قال قائل: ولم اختيرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف، نحو: الجيم والطاء وغيرهما ؟

فالجواب: أنهم أرادوا حرفًا يتبلغ به في الابتداء، ويحذف فى الوصل للاستغناء عنه بما قبله. فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه جعلوه همزة؛ لأن العادة فيها فى أكثر الأحوال حذفها للتخفيف وهى مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة؟ ألا تراهم حذفوها أصلا فى نحو: خُذ وكُل ومُر ووَيْلُمِّه وناس والله، فى أحد قولى سيبويه، وقالوا ذَنْ لا أفعل، فحذفوا همزة إذن. وقال الآخر:

وكان حاملكم منا ورافدكم وحامل المِينَ بعد المِينَ والأَلَفِ

أراد المئين، فحذف الهمزة[1].

وفى هذا النص يعتل ابن جنى لاختيار الهمزة بعلتين:

---

(١) د. ابراهيم السامرائى : التطور اللغوى التاريخى ص ٦٦ - ٦٧ .

(٢) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . ويلمه = ويل أمّه ، أسقطت الهَمزة وجعلت كلمة واحدة ، وناس أصلها أناس ، والله أصلها الإله عنده . والمقصود «بالألف» على وزن سبب ، الألف ، فحرك اللام للضرورة . و «لكن صاحب اللسان قال : أراد الآلاف» بالجمع ، انظر المرجع المذكور ، ص ١٢٨ ، هامش ٨ .

إحداهما: كونها - فى رأيه - حرفًا يتبلغ به فى الابتداء. وذلك مردود بما سبقت الإشارة إليه من أن الهمزة - بصريح عبارتهم - «حرف ثقيل مستكره»، أو هى غصة فى الحلق.

ثانيهما: هى أن الهمزة - دون غيرها من الأصوات - صوت يمكن حذفه مع الاستغناء عنه، سواء أكانت الهمزة أصلا أم زائدة. وهذا الاعتلال تمكن مناقشته مع جهتين:

الجهة الأولى: أن الخواص التى ذكرها تناسب الحركات وتنطبق عليها بصورة واضحة، إذ هى أكثر الأصوات تعرضًا لمثل هذه الظواهر التى ذكرها فى نصه. وقد بينا فيما سبق امتناع الابتداء بالحركات فى العربية، وهو ما يتمشى مع ما قرروه.

الجهة الثانية: أن «حذف» الهمزة فى نحو خُذ وبابه ظاهرة صرفية لا صوتية تقتضيها بنية الصيغ فى هذه الأفعال، كما هو معروف. ولنا أن نفترض أن تطوراً قد لحق بهذه الصيغ ونحوها، وربما يدل عليه تأويلهم لهذه الصيغ بنحو قولهم: خذ: أصلها اؤخذ إلخ. أما الأمثلة الأخرى من نحو «ناس» و «الله» إلخ فالحذف فيها لهجة من اللهجات، **ولا يجوز الاستدلال بأحكام لهجة على لهجة أخرى، أو بعبارة أوضح، لا يجوز فى البحث الحديث فرض ظواهر لهجة من اللهجات على لهجة أخرى، لأن لكل منهما خواصّها المميّزة لها.**

على أنا نلاحظ أن الهمزة فى كل الأمثلة التى ذكرها ابن جنى همزات قطع. وهذا يعنى أن استدلاله استدلال ناقص لعدم اتحاد جهتى التناظر إذ هم أنفسهم قد نصوا على اختلاف الهمزتين فى طبيعتهما وخواصّهما.

أما الإجابة الثانية التى قدمها ابن جنى عن التساؤل حول تفضيل الهمزة دون غيرها من الأصوات فتتمثل فى قوله: «وإن شئت فقل: إنما زادوا الهمزة

هنا لكثرة زيادة الهمزة أولا، نحو: أفكل وأيْدع وأيلَم وإصبع وأُترجّة وإزْفنّة. ولم يكثر زيادة غير الهمزة أولا كزيادتها هى أولا »[1].

وهذا فى الواقع تعليل ضعيف لا يعدو أن يكون تفسيراً، أو بالأحرى تسويغًا متكلفًا لما وقع بالفعل، أو لما يظنه هؤلاء اللغويون أنه قد وقع. وهو تعليل يقتضى كذلك أن المتكلم - وهو أهم عنصر فى الموضوع كله - وقد أعمل فكره قبل الكلام فيما ينبغى أن يسلكه حتى اختار الهمزة بالذات للأسباب التى ذكرها أبو الفتح. ومعلوم بالطبع لكل أحد أن يتكلم ما حاول - ولن يحاول - هذا الذى ظنه ابن جنى، لأنه دائمًا وأبداً يرسل الكلام إرسالا دون التفكير فى قواعده الصوتية أو الصرفية إلخ.

كل هذا الذى قررناه يقودنا إلى نتيجتين اثنتين:

أولاهما: أن النطق بالساكن فى ابتداء الكلام إمكانية صوتية يجوز وقوعها فى اللغة العربية، وأغلب الظن أنها وقعت بالفعل فى فترة من الفترات التاريخية لهذه اللغة، وربما كان ذلك قبل أن يتجه الناطقون بهذه اللغة إلى استحداث صوت أو «صُوَيْت» فى أول أنواع معينة من الصيغ والكلمات، وهو ما سماه علماء العربية بهمزة الوصل.

ثانيهما: أن ما سماه هؤلاء العلماء همزة الوصل، ليس فى حقيقة الأمر إلا نوعًا من التحريك أو هو «نقلة» حركية لجأ إليها المتكلمون فى فترة تاريخية من الزمن لتسهيل عملية النطق بالساكن.

ومن المهم أن نقرر أن هذا التحريك أو الصويت ذو صفة غامضة، فقد ينحو نحو الكسرة أو الضمة، وقد يكون بينهما، إلى آخر ما روى علماء العربية من وجوه خاصة بحركات همزة الوصل[2]. وهذه الوجوه - فى بعض

---

(١) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ، ج ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) انظر ص ١٥٣ .

الروايات - سبعة، (نستثنى منها حركة الفتحة وهى خاصة بال وايمن، كما سنبين فيما بعد) وقد أثبتنا أن هذه الحركات ليست إلا هذا التحريك متخذاً لنفسه عدة صور بحسب السياق المعين.

كما يجب أن نقرر أن هذا التحريك إنما هو ظاهرة صوتية فنولوجية phonological feature، أو نوع من التطريز الصوتى prosodic feature الذى يتغير بتغير السياق. فهو مثلا ذو أثر سمعى فى ابتداء الكلام، ولكنه غير موجود فى درجه، أى: أنه حينئذٍ ليس له تحقيق نطقى phonetically nothing .

ومعنى ما تقدم أن هذا الصوت ليس حركة أو ليس جزءاً من نظام الحركات فى اللغة العربية. إنه لا يقع فى أى حيّز من أحياز الحركات الثلاث قصيرها وطويلها؛ فهو يختلف عنها جميعاً فى الصفات، كما يختلف عنها فيما هو أهم من ذلك وهو التوزيع الصوتى phonetic distribution فى اللغة العربية، وفى عدم التبادل معها فى أى سياق. فهو إذن «وصلة» أى: وسيلة «إيصال» أو «وصل» على اختلاف ما رأوا فى ذلك بالنسبة لهمزة الوصل.

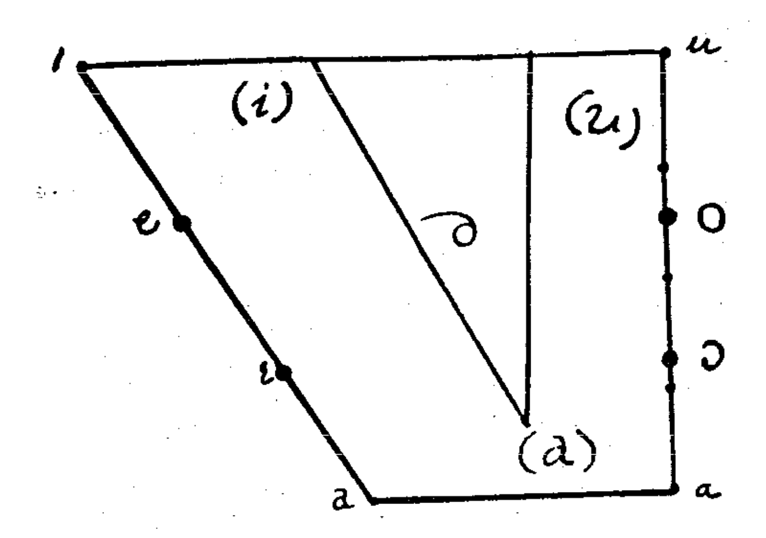
على أنه من الممكن القول بشىء من التساهل: إن هذا «الصُوَيْت» كان فى الأصل هو ذلك التحريك الذى أشرنا إليه. ولكن ربما بالغ بعض الناس فى نطقه حتى قارب أن يكون همزة، أو أنه أصبح همزة محققة، وهذا ما نلاحظه الآن بالفعل بين العوام وأنصاف المثقفين، حيثُ ينطقون هذا الصوت همزة، بل هم يرسمونه فى الكتابة همزة كذلك.

غير أن هذا الأمر لا يفسد الاحتمال الذى رأيناه، لأن ما يفعله هؤلاء الناس إنما هو نوع من التطور اللغوى linguistic change الذى يجب أن ينظر إليه بهذا الوصف، وقد يعد خطأ فى نظر بعض الدارسين.

وهذا التحريك الذى رأينا أنه يقوم مقام همزة الوصل التى افترض وجودها علماء العربية له قيمتان:

إحداهما: قيمة صوتية محضة، أي: كونه ظاهرة صوتية لها أثر سمعي تدركه الأذن. وقد رمز إليه العرب (على أساس أنه همزة) بالألف فى الألفباء الإملائية العادية، وهو رمز صالح مقبول، شريطة أن ينظر إليه من الزاوية التى تناولناه من خلالها. أما فى البحث الصوتى فنحن نقترح أن نشير إليه بالرمز (ə) وهو الرمز المختار فى الألفباء الصوتية العالمية للإشارة إلى ما يسمى بالحركة المركزية central vowel. وهذا الرمز - وإن كان يشير إلى حركة فى بعض اللغات، كالإنجليزية فى نحو singer (الحركة الأخيرة) - لا يصح أن يؤخذ هذا المأخذ فى بحثنا هذا؛ إذ إن قيمته الصوتية فى لغتنا ليست حركة كما قررنا سابقًا. وإنما اخترناه للدلالة على هذا التحريك، لاتفاق المدلولين - فى الألفباء العالمية - وفى دراستنا هذه - فى تنوع الصفات وتعدد الإمكانيات النطقية لهما (من حيثُ اتجاههما نحو حركات مختلفة) وفى الغموض كذلك.

ونستطيع أن نوضح القيمة الصوتية لهذا التحريك ببيان موقعه من اللسان عند النطق، مع الإشارة إلى العلاقة بينه وبين الحركات الأصلية فى اللغة العربية، كما يظهر فى الرسم التالي:



هذا الشكل يبين وضع اللسان بالنسبة للحركات المعيارية الأساسية. والحركات على الجانب الأيمن تمثل الحركات الخلفية والتى على الجانب الأيسر تمثل الحركات الأمامية، نسبة إلى جزء اللسان الأقصى ارتفاعًا عند النطق. والمنطقة الوسطى (وفيها ə) تمثل الحركات المركزية، وهى منطقة واسعة ولها إمكانيات نطيقة متعددة ويمكن أن تستعمل رموزاً أخرى مع (ə) للإشارة إلى هذه الحركات كالرمز (+) مثلا .

أما الحركات العربية فى هذا الشكل فهى الموضوعة بين الأقواس. وتوضيحها كما يلى: (υ) = الضمة (i) = الكسرة و (a) = الفتحة وهى فى منطقة تمتد من الخلف إلى الأمام أو العكس، وكلما اقتربت من خلف اللسان كانت مفخمة، وبالعكس إذا اقتربت من الجزء الأمامى منه فهى مرققة.

يتضح من هذا الشكل أن التحريك (ə) لا ينتمى إلى أى حيز من أحياز الحركات العربية الثلاث، وإن كان يقترب منها أحيانًا إلى حد ملحوظ وبخاصة فى حالتى الضمة والكسرة، وربما كان هذا الاقتراب أو الاختلاط هو السبب فى خفاء طبيعته على علماء العربية، وفى اضطرابهم فى تحديد نوعه، لدرجة أن بعضهم عد حركات همزة الوصل (التى يقوم هذا التحريك مقامها فى رأينا) سبع حالات، منها حالة الفتح الخاصة بأداة التعريف وايمن .

فهذا التحريك إذن على المستوى الصوتى المحض phonetic level ليس أكثر من صويت خفيف لا يمكن عده جزءاً من نظام الحركات أو الأصوات

الصامتة فى العربية. ولا ضير علينا إن نحن أهملناه نهائيًا على هذا المستوى، واقتصرنا على حسبانه نوعًا من التطريز الصوتى على المستوى الصوتى الوظيفى at the phonological level فى سياقات معينة .

أما القيمة الثانية: لهذا التحريك أو «الصويت» فتظهر فى النظر إلى وظيفته فى التركيب الصوتى للغة العربية. إنه فى رأينا يكون عنصراً مقطعيًا ə -syllabic فى بعض المواقع المعينة، وهى تلك المواقع التى افترض علماء العربية وجود همزة الوصل فيها .

وهذا الافتراض يستتبع وجود عنصر مقطعى فى اللغة العربية غير مألوف للدارسين حتى هذه اللحظة، ومختلف عن كل الأنماط المقطعية المستخلصة من كل القوانين الصوتية التى قررها لغويو العرب للغتهم. هذا النمط الجديد هو (ə+ Consonant =ə c) ، كما فى نحو: (ə Ktub).

غير أن هذا النمط محدود فى مواقعه ونسبة وروده فى العربية. فهو لا يقع إلا فى الأماكن التى افترض فيها وجود همزة الوصل، ولا يرد إلا فى تلك الصيغ والكلمات التى تأخذ همزة الوصل - على الرأى التقليدى - فيما عدا أداة التعريف وايمن. وإليك أمثلة للمقارنه بين التركيب المقطعى لنماذج من هذه الصيغ على الرأى التقليدى، والرأى الذى نتبناه :

الكلمة	التركيب المقطعى التقليدى	التركيب المقطعى المقترح
افهم	ʕ ifham	ə fham
	cvc / cvc	ə c / cvc
اكتب	ʕ uktub	ə k / tub
	cvc / cvc	əc / cvc

ومن الواضح أن هذا النمط الجديد مكون من (ə) وصوت صامت واحد. وهذا الصويت (ə) ليس محسوبًا فى نظرنا من الحركات أو الأصوات

الصامتة، وإنما هو مجرد عنصر مقطعى اقتضاه نظام المقاطع للغة العربية على الرأى الذى ذهبنا إليه فى هذه الدراسة .

بقى علينا أن نشير هنا إلى أن كل ما قررناه فيما سبق لا يطبق على همزتى ال وايمن، إذ يمكن حسبانهما همزتى قطع لا وصل. ونستطيع أن نؤيد وجهة نظرنا هذه بمجموعة من الحقائق العلمية التى نلخصها فيما يلى :

١ - نطق الهمزتين فى ابتداء الكلام هو نطق الهمزة محققة، ولهما صفات ما سموه «همزة القطع» أو الوقفة الحنجرية. أما سقوطهما فى درج الكلام، فهو ظاهرة صوتية اقتضاها وصل الكلام بعضه ببعض. وخضوع الأصوات بعامة لشىء من التغير فى وصل الكلام أمر عادى مألوف، لا يقتصر على مجموعة من الأصوات دون غيرها .

٢ - لزوم الهمزة فى أداة التعريف و «ايمن» حركة واحدة (بالاتفاق فى الأولى وعلى الراجح فى الثانية) وعدم تغير هذه الحركة بتغير السياق دليل يقوى الادعاء بأن هذه الهمزة ليست للوصل، وبخاصة إذا أخذنا فى الحسبان ما قرره علماء العربية من أنواع الحركات المصاحبة لهمزة الوصل. فهذه الحركات فى نظرهم تبلغ ستًا أو تظهر فى ست صور مختلفة .

فعدم تغير الحركة فى هاتين الصيغتين وتغيرها إلى هذه الصور المتعددة فى الصيغ الأخرى يشير إلى أن هناك فرقًا من نوع ما بين الحالتين. هذا الفرق - على ما نرى - هو أن الهمزة فى «ال» و «ايمن» صوت صامت consonant أتبع بحركة محددة، على حين أن الموجود بالصيغ الأخرى إنما هو تحريك أو انزلاق حركى يتشكل بصور مختلفة طبقًا للسياق الصوتى الذى يقع فيه.

٣ - كون الحركة اللازمة فتحة لا كسرة علامة أخرى على الطريق إلى هذا الاتجاه. فلو كانت الهمزة هنا للوصل حقيقة لأوجبوا كسرها، تمشيًا مع

قاعدتهم الأساسية التى تنص على أن الكسرة هى الحركة الأصلية لهذه الهمزة، أما غيرها من الحركات فهو خروج عن هذا الأصل.

وقد أدرك علماء العربية أنفسهم هذا الشذوذ. ومن ثَمَّ حاولوا تفسيره بما لا يخرج - فى نظرنا - عن كونه مجرد تبرير أو تعليل عقلى افتراضى لما حدث بالفعل. جاء فى مراح الأرواح وشرحه ما يلى:

«وفتح ألف ايمن أى: همزته ... مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى الدرج والأصل فى ألف الوصل الكسر ... لأنه جمع يمين وألفه للقطع لأنه ألف أفعُل وألفه مفتوحة، ثم جعل للوصل أى عومل معاملة ألف الوصل بأن سقطت فى الدرج لكثرته أى: لكثرة (ايمن) استعمالا، وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف ... وفتح ألف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى الدرج لكثرته استعمالاً أيضًا» [1].

فهو هنا يعتل لفتح همزة «ايمن» بكونها صيغة جمع على أفعل (وهو رأى على ما سنرى فيما بعد)، وهمزة هذا الجمع همزة قطع بالاتفاق وهى مفتوحة كذلك. ولكنها هنا عوملت معاملة همزة الوصل بسقوطها فى الدرج لكثرة الاستعمال. وهذا تعليل - كما نرى - يحمل بطلانه فى طياته، لما يتضمنه من تحايل على الحقائق وتعسف واضح فى تفسيرها.

أما بالنسبة لهمزة أداة التعريف فلم يجدوا ما يعتلون به سوى كثرة استعمال هذه الأداة، وفى رأيهم أن الفتحة أوفق من غيرها مع هذه الكثرة!!

واستمع إلى ابن جنى فى تفسيره لهذه الظاهرة - ظاهرة فتح الهمزة فى «ال» و «ايمن» - حيث يقول:

«فأما لام التعريف فالهمزة معها مفتوحة، وذلك لأن اللام حرف، فجعلوا حركة الهمزة معها فتحة، لتخالف حركتها فى الأسماء والأفعال. فأما

(١) مراح الأرواح لأحمد بن على بن مسعود ، وشرح هذاالمرجع لشمس الدين أحمد ، ص ٥٦ .

ايمن فى القسم ففتحت الهمزة فيها - وهى اسم - من قِبَل أن هذا اسم غير متمكن، ولا يستعمل إلا فى القسم وحده. فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيهًا بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف. وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم، لمضارعته الحرف ... ويؤكد عندك أيضًا هذا الاسم فى مضارعته الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه. فقالوا مرة : (ايمن الله)، ومرة : (اَيْمُ الله) ومرة : (ايمُ الله)، ومرة : (مِ الله)، وقالوا: (مُ الله)، وقالوا: مُنُ ربى، ومِنِ ربى. فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه، ففتحوا همزته تشبيهًا بهمزة لام التعريف» [1].

فهذا التفسير - كما نرى - ليس إلا مثلا آخر من أمثلة الإغراق فى التأويل والتماس العلل التى يولع بها ابن جنى فى كثير من مناقشاته. وهو إن دل على شىء فإنما يدل على المقدرة البارعة لدى أبى الفتح فى تصوير الأمور بغير صورها الحقيقية. ففتح الهمزة المصاحبة للام التعريف لغرض المخالفة بين حركتها هنا وحركتها فى الأسماء والأفعال أمر لا يقره منطق الواقع ولا منطق اللغة. إنما المنطق هو أن هذه الهمزة وردت فى كلام العرب مفتوحة، فيجب أن تؤخذ بهذه الصفة وتسجل أحكامها وَفق ما تبديه من خواص واقعية دون تأويل أو تعليل. واختيار الفتحة لهمزة ايمن تشبيهًا لهذه الصيغة بالحرف لما يعتريها من ضعف أو نقص هو الآخر تفسير واهٍ يبدو فيه التكلف واضحًا.

وحقيقة الأمر أن الهمزة فى أداة التعريف وايمن يمكن حسبانهما همزتى قطع، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، وكما يتبين كذلك من أدلة أخرى خاصة بكل حالة منهما. ففى «ايمن» نلاحظ اضطرابًا بين النحاة فى الحكم عليها وعلى همزتها. فهى عند البصريين اسم مفرد من اليمن، وهمزتها للوصل عندهم، بدليل سقوطها فى درج الكلام، ووزنها على أفعُل، ومثله جاء فى العربية كآجُر وآنُك .

(١) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

وأغلب الظن أن هذا الكلام ليس إلا ترديداً لرأى شيخهم سيبويه فى هذه النقطة ذاتها. فهذا هو الزجاجى يقول: وهمزة ايمن فى نحو: قولهم: ايمن الله لأفعلن ذلك «ألفه ألف وصل، إلا أنها فتحت لدخولها على اسم غير متمكن، كذلك يقول سيبويه. واشتقاقه عنده من اليُمن. واستدلّ على ذلك بقول بعضهم: ايمُنُ الله بكسر الألف ولو كانت ألف قطع لم تكسر، ويقول الشاعر :

فقال فريق القوم لما نشدتهم ... نعم، وفريق ليْمُنُ الله ما ندرى

فحذف الألف فى الوصل» [(١)].

أما عند الكوفيين فايمن جمع لا مفرد؛ إذ ليس فى رأيهم اسم مفرد فى العربية على وزن أفْعُل. أما آجر وآنك فأعجميان فى نظرهم. وهمزتهما همزة قطع عندهم، ولكنها عوملت معاملة همزة الوصل فسقطت فى الدرج لكثرة الاستعمال[(٢)]. وهذا هو ما يروى عن الفراء كذلك. يقول الزجاجى فى الجمل: قال الفراء: «ألف ايمن ألف قطع وهى جمع عنده» [(٣)].

وهكذا يقع الخلاف بين الفريقين ويلتمس كل منهما العلل والتأويلات لما ذهب إليه. وفى اعتقادنا أن الحق فى جانب الكوفيين ومن تابعهم. وأما ما اعتل به البصريون من سقوط الهمزة فى وصل الكلام فليس يكفى دليلاً مقنعاً للقول بأنها همزة وصل. فهذا السقوط لا يعدو أن يكون ظاهرة فنولوجية اقتضاها السياق، لا لأنها «جعلت للوصل»، كما ادعوا.

وأما تحريك هذه الهمزة بالكسر - كما قرر سيبويهِ - فذلك يغلب أن يكون لهجة خاصة ينبغى ألا تنسحب أحكامها على غيرها من أساليب الكلام.

---

(١) الزجاجى : الجمل ص ٨٥ - ٨٦ .

(٢) انظر : حاشية الخضرى على ابن عقيل ج٢ ص ١٨١ ، وشرحى مراح الأرواح لشمس الدين أحمد وابن كمال باشا ص ٥٦ .

(٣) الزجاجى : السابق ص ٨٥ - ٨٦ .

وهناك فيما يتعلق بهمزة أداة التعريف آراء ونصوص صريحة تؤكد لنا ما ذهبنا إليه. فهذه الهمزة للقطع عند بعضهم، ومنهم شيخ اللغويين العرب الخليل بن أحمد. يقول ابن كمال باشا فى شرح مراح الأرواح: «اعلم أنهم اختلفوا فى آلة التعريف. فذكر المبرد فى كتابه الشافى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها. وإنما ضم اللام إليها لئلا يشبه ألف التعريف بألف الاستفهام فيكون للقطع ... وقال الخليل «ال» بكمالها آلة التعريف ثنائى نحو: هل فيكون همزته للقطع، وإنما حذفت فى الدرج لكثرة الاستعمال» [1].

وكذلك عاملوا همزة أداة التعريف معاملة همزة القطع فى عدم حذفها عند سبقها بهمزة الاستفهام، وجواز إبدالها ألفًا وتسهيلها فى هذا السياق نفسه، شأنها فى ذلك شأن همزة القطع تمامًا. تقول: آلحق قلت؟ كما تقول: آكرمت يا زيد عمراً؟ بإبدال الهمزة ألفًا فيهما.

كل هذا الذى قررنا يقودنا إلى نتيجة واضحة، تلك هى أن همزة أداة التعريف وايمن يحسبان همزتى قطع، وأما ما تخضع له من سقوط فى وصل الكلام أحيانًا فهو ظاهرة صوتية سياقية تعرض للهمزة ولغيرها من الأصوات وبخاصة الحركات .

(١) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٥٦ .

المبحث الثالث

السكون
فى اللغة العربية



السكون فى اللغة العربية[1]

لعب السكون دوراً مهمًا فى الدرس اللغوى عند العرب. وقد تناولوه وعرضوا لكثير من مشكلاته على مختلف المستويات اللغوية. وقد اهتموا به فى الخط والكتابة كذلك. فوضعوا له علامة مميزة، أصبحت فى عرف الناطقين بالضاد جزءاً من النظام الكتابى للغتهم.

ولكنا مع ذلك نلاحظ أن كل ما خلفوه لنا من تراث فى هذا الشأن مملوء بالاضطراب والبعد عن جادة الصواب أحيانًا، الأمر الذى دفعنا إلى مناقشة الموضوع من جديد، فى محاولة ترمى - فيما ترمى إليه - إلى تقويم وجهات النظر التقليدية فى هذه الظاهرة.

ومناقشة السكون مناقشة لغوية كاملة تقتضينا أن نعرض له من الزوايا المختلفة للبحث، أى: من الناحية الصوتية والصرفية والنحوية. وقد يكون من المفيد كذلك أن نشير فى إيجاز إلى ما رآه علماء اللغة العربية فيما يتعلق برمزه فى الكتابة.

يروى صاحب التصريح احتمالات عدة تبلغ فى مجموعها ستة، يمكن أن نرجع إليها تلك العلامة المألوفة لنا، وهى (٥).

١ - ينقل عن أبى حيان أن علامة السكون خاء فوق الحرف، وأن سيبويه جعلها هكذا: (خ) على أنها اختصار للكلمة «خف» أو «خفيف».

٢ - هى رأس جيم وهى مختصرة من « اجزم ».

(١) نشر موجز لهذا البحث بمجلة مجمع اللغة العربية (الجزء الرابع والعشرون، يناير سنة ١٩٦٩).

٣ - هى رأس ميم وهى مختصرة من « اجزم » أيضًا.

٤ - هى رأس حاء مهملة مختصرة من « استرح »، لأن «الوقف استراحة».

٥ - علامة السكون دائرة، لأن الدائرة صفر (٥)، وهو الذى لا شيء فيه من العدد.

٦ - علامة السكون دال، ويعلل ذلك بقوله: «وكأنهم لما رأوها بغير تعريف ظنوها دالا » [1].

وواضح من هذا أن كل واحد من هذه الاحتمالات يصلح لأن يكون هو الأصل الذى تطورت عنه العلامة الحالية (٥)، بل إن الاحتمال الخامس - وهو كونها دائرة، أو علامة الصفر (٥)، على ما عليه الحال فى كثير من اللغات - يطابق هذه العلامة تمام المطابقة فى الشكل والصورة. وهذا الاحتمال بالإضافة إلى ذلك، يتضمن ما يرشحه للقبول أكثر من غيره؛ إذ الصفر - فيما لو أخذ وحده منعزلا - ليس له قيمة عددية إيجابية، كما نص على ذلك صاحب التصريح. والسكون من الناحية الصوتية خالٍ هو الآخر من التحقيق الصوتى Phonetic realization، أى: ليس له أثر مادى من ناحية النطق الفعلى. وبهذا تكون هناك مناسبة واضحة بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه.

أما كون علامة السكون خاء فيفسر على أن المقصود رأس خاء بلا نقطة، هكذا (حـ). ثم لحقها تغير فى الشكل حتى صارت إلى ما هى عليه الآن [2]. واختيار الخاء فيه إشارة إلى خاصة من خواص السكون، وهى الخفة فى النطق، على ما رآه كثير من النحويين، أى: إذا قيس بالحركات أو إذا

---

(١) انظر التصريح شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهرى جـ ٢ ص ٣٤٣ - ٣٤٤. وانظر أيضًا: الصبان على الأشمونى جـ ٤ ص ١٥٦، حيث جاء هناك ذكر العلامات الأربع الأولى.

(٢) ورأس الخاء (بدون نقط) لا تزال واضحة فى الاستعمال فى بعض أنواع الخطوط فى الوقت الحاضر

قورن بما سموه «السكون» الشديد، وهو ما يصاحب الإدغام الذى رمزوا إليه بحرف الشين بلا نقط (سـ) للدلالة على هذا المعنى.

والإشارة بحرف الجيم إلى السكون تعنى أن المقصود رأس جيم بلا نقطة كذلك (حـ) واستعمال هذا الرمز يعنى - فى نظر القائلين بذلك - الدلالة على وظيفة من أهم وظائف السكون عندهم، وهى كونه علامة على الحالة الإعرابية المعروفة بالجزم، أو كونه ينبئ عن الجزم بمعنى القطع والبت فى الأمور. وهذا التفسير مبنى على اختلاف الآراء فى معنى الجزم الذى يفيده السكون: أهو القطع المادى، بمعنى قطع الحركة أو حرف العلة؛ أى حذفهما، أم القطع المعنوى الذى يفيد الأمر والتشدد فى الطلب، والذى يتحقق - ماديًا - فى صيغة الأمر مثلا ؟ رأيان نص عليهما علماء اللغة العربية.

وما قيل عن الجيم هنا يطبق على الميم، إذ استخدامها - أو بالأحرى استخدام رأسها - علامة على السكون فيه الإشارة إلى المعانى السابقة، إذ الميم هى الأخرى اختصار لكلمة «اجزم».

أما استعمال رأس الحاء للإرماز إلى السكون ففيه إيماء إلى وظيفة واضحة من وظائفه، وهى دلالته على الوقف فى الكلام. والوقف - كما يرى أصحاب هذا الرأى - فيه استراحة، فكأن الرمز مختصر من الفعل «استرح» كما نصوا على ذلك، أو من أية صيغة أخرى من المادة نفسها .

ويخيل إلينا على كل حال أن هذه الاحتمالات الثلاثة الأخيرة مبنية على مجرد التخمين والحَدْس. كما أنها تعتمد فى تفسير رموزها على الإشارة إلى وظيفة السكون فى سياق واحد فقط. هذا السياق هو نهاية الكلمة أو الجملة، حيث يكون هذا السكون علامة مميزة للجزم أو الوقف .

والأولى فى نظرنا أن نفسر علامة السكون - فى حالتى الجيم والحاء - على أنها رأس خاء، إذ فى استخدام هذه الخاء إشارة واضحة إلى الخاصة

الأساسية للسكون فى كل سياق وكل موقع فى الكلام العربى. هذه الخاصة - كما رأوا هم - هى خفته .

على أنه من الجائز أن تكون هذه العلامة قد فسرت أو قرئت خطأ: لعلها خاء فى الواقع وحقيقة الأمر، ولكنها أخذت بطريق الخطأ على أنها رأس جيم أو حاء، وذلك بسبب غياب النقط الذى يفرق بين هذه الحروف. وهذا الذى نراه هنا من كون العلامة هى رأس خاء يتمشى مع القول التقليدى الشائع بين القدامى والمحدثين على سواء [1].

أما القول بأن علامة السكون هى رأس الميم ففيه خلط واضح بين رأس الميم (مـ) وبين علامة الصفر (٥) (وهو أحد الاحتمالات التى نصوا عليها). وربما أوقعهم فى هذا الخلط عدم معرفتهم بهذا الرمز الأخير أو عدم إدراكهم لقيمته .

والرأى الذى يرى أن الدال هى الأصل فى علامة السكون رأى يبدو بعيداً من الصواب. والظاهر أن الأمر التبس عليهم للتشابه الكبير بين رأس الخاء (غير المنقوطة) وبين الدال المفردة (د)، وهو أمر نلحظه كثيراً فى بعض أنواع الخطوط.

وإذا كان لنا أن نبدى رأيًا فى « رموز » السكون فإننا نميل إلى تفضيل وجهة النظر القائلة بأن علامة الصفر (٥) هى رمز السكون. وربما كان ذلك أقرب إلى غيره من الحقيقة. لما بين الجهتين من اتفاق وتماثل فى خاصّتهما الأساسية وهى «الخلوّ» من القيمة المادية. وذلك بالطبع إذا أخذا منعزلين. أو قورنا بما من شأنه أن يصحبهما من أعداد أو حركات .

على أن الافتراض القائل بأن علامة السكون هى رأس خاء غير منقوطة افتراض له وجاهته، وليس هناك ما يمنع من قبوله، على أن يكون تاليًا للاحتمال السابق من حيث الأفضلية والاختيار.

---

(١) انظر : حفنى ناصف ، تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ص ٧٦ ط ٢ .

ومن يدرى ؟ لعل للاحتمالين أصلا تاريخيًا. فربما وضعت رأس الخاء بالفعل فى فترة من الفترات للدلالة على السكون - وهو ما تشير إليه كتب اللغة، حيث ينسبون هذا الوضع إلى الخليل بن أحمد - ثم تطورت إلى ما يشبه الدائرة (٥)، كما يظهر فى بعض الخطوط، أو بقيت محافظة على كثير من سماتها الأصلية (حـ)، كما يبدو فى أنواع أخرى. ومن الجائز كذلك أن تكون هناك علامة جديدة، قد استحدثت فى فترة من تاريخ العربية للدلالة على هذا السكون، وأن تكون هذه العلامة هى رمز الصفر (٥). وربما يؤيد هذا الرأى الذى نراه من وضع علامتين وصلتا فى النهاية إلى صورة واحدة هى (٥) - ربما يؤيد هذا أكثر من غيره شيوع هذا الرمز بعينه (٥) فى الاستعمال الحاضر - وربما الماضى كذلك - بصورة أوسع من استعمال غيره من الرموز التى ظن أنها - كلها أو بعضها - علامات للسكون.

والأهم من هذا كله على أية حال هو بيان القيمة اللغوية للسكون، وبخاصة من وجهة النظر الصوتية، ويُخَيَّلُ إلينا أن تجلية هذا الأمر تعتمد فى أساسها على الإجابة عن هذا السؤال.

ما السكون ؟ أهو صوت لغوى ؟ أو بعبارة أقرب إلى موضوع الحديث (وهو تقويم آراء علماء العربية فى السكون): هل السكون حركة ؟

الإجابة عن هذا السؤال - بكل صوره - سهلة ميسورة على كل من له دراية بمعنى الصوت اللغوى، وكل من له أدنى خبرة بالدراسات الصوتية، فلسوف يقرر هؤلاء جميعًا على الفور أن السكون ليس صوتًا لغويًا alinguistic Sound أى: أنه شىء لا ينطق ولا يسمع، أو هو شىء ليس له تحقيق صوتى عادى phonetic realization أو أى تأثير سمعى audible effect. وبهذا يصبح السكون خاليًا تمامًا من العنصرين الأساسيين لأى صوت من الأصوات. ولقد أثبت التحليل لأصوات العربية أن ليس بينها صوت ينطق أو يحقق ماديًا أكثر من تلك الأصوات المنحصرة فى المجموعتين المعروفتين

بالأصوات الصامتة Consonants والحركات vowels. وفى عرف المحققين من الدارسين أن السكون - من الناحية النطقية الصرفة - لا ينتمى إلى أى من هاتين المجموعتين، وإن كان بعض هؤلاء الدارسين يرى أن لهذا السكون قيمة لغوية من نوع ما، على ما سنرى فيما بعد .

وبهذا ثبت لنا أن السكون ليس صوتًا صامتًا Consonant، وهذا أمر واضح بالنسبة للقدامى والمحدثين على سواء، كما أنه ليس حركة بالمعنى الذى يفيده هذا المصطلح فى نظر العارفين من الباحثين، إذ انتفاء كونه صوتًا يعنى استحالة اعتباره حركة؛ لأن الحركة صوت لها صفات الأصوات فى عمومها، مضافًا إلى ذلك مميزاتها النوعية التى تنفرد بها بوصفها حركة، وَفقًا لما قرره علماء الأصوات.

ونستطيع أن نؤكد ما قررناه بعبارة تقربنا من الاصطلاح التقليدى، ليسهل الفهم ويتبين القصد فى جلاء ووضوح، فنقول: إن السكون لا يتلفظ به ولا وجود له من الناحية النطقية الفعلية، أو هو - من وجهة نظر معينة - «عدم» الصوت، أى: عدم الحركة. وإنما فسرنا الصوت هنا بالحركة بالذات؛ لأن مناقشة علماء العربية للسكون تدور فى جملتها حول كونه حركة أو غير حركة، وحول بيان موقعه من الحركات العربية وعلاقته بها .

أما تفاصيل آراء هؤلاء العلماء فى هذا الموضوع فتظهر فى عدد من النصوص المختلفة التى تتسم - فى عمومها - بالخلط، بل بالتناقض أحيانًا، وليس من النادر أن نجد الباحث الواحد يناقض نفسه فى فكرته عن السكون، حيث يلقى إلينا برأيين اثنين - فى مكان واحد أو مكانين مختلفين - لا يتمشى أحدهما مع الآخر، وربما عارضه أو ناقضه كذلك .

وهذه الآراء كلها يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية، على أساس ما بين أفراد كل مجموعة من تشابه أو تماثل .

المجموعة الأولى :

وهذه المجموعة تمثل اتجاهًا قويًا بين لُغويى العرب، والمتأخرين منهم بوجه خاصّ. يعامل أصحاب هذا الاتجاه السكون على أنه حركة أو كما لو كان كذلك حيثُ ينعتونه صراحة بالمصطلح «حركة»، ويجعلونه قسيما للحركات وواحداً في سلسلة عددها. أو هم - في أقل تقدير - يقرنون السكون بالحركات وينسبون إليه ما لها أو لبعضها من خواصّ صوتية أو وظيفية. ومن الواضح أن هذا الاتجاه يستلزم ضمنًا - وبالضرورة - اعترافهم بأن السكون شيء ينطق ويتلفظ به بالفعل. إذ ثبوت كونه حركة أو منحه الخواص الصوتية للحركات يقتضى هذا اللزوم بداهة .

ومن أصرح النصوص في هذا الشأن عبارة بعضهم التى تحكى «أنه ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء. فينوب عن الضمة: (الواو والألف والنون)، وعن الفتحة: (الألف والكسرة والياء وحذف النون)، وعن الكسرة: (الفتحة والياء)، وعن السكون: (الحذف) »[1].

ويفهم من هذا القول صراحة أن السكون حركة وأنه أحد أربع حركات. كما يفيد أن السكون شيء محقق صوتيًا أو أنه شيء إيجابى مادى، ينوب عنه شيء مادى آخر (هو الحذف وَفقًا للنص السابق)، إذا اقتضى السياق عدم ظهوره أو إذا لم يسمح هذا السياق بذلك.

ويقرب من هذا ما قرره ابن هشام فى توضيحه، حيث قرن السكون بالحركات وجعله واحداً منها، فيقول: «وأنواع البناء أربعة، أحدها: السكون وهو الأصل... ويسمى أيضًا وقفًا. ولخفته دخل فى الكلم الثلاث نحو: هلْ وقمْ وكمْ. والثانى: الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون، فلهذا دخل أيضًا

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ، جـ ١ ص ٣٤ .

فى الكلم الثلاث نحو: سوفَ وقامَ وأينَ. والنوعان الآخران، وهما الكسر والضم ولثقلهما وثقل الفعل، لم يدخلا فيه ودخلا فى الحرف والاسم» [١].

وفى هذا النص كذلك نلاحظ أن السكون عُومل معاملة الحركات من حيثُ «الوجود الصوتى»؛ فهو يظهر فعلا فى الكلمات المختلفة أو يدخلها كالحركات تمامًا. كما أن وصفه بالخفة ومقارنته بالفتحة فى ذلك، فيه إشارة واضحة إلى خاصة «الوجود الصوتى» هذه، إذ الخفة إنما تكون فى النطق أولا وقبل كل شىء.

ومن الواضح أن ابن هشام هنا يردد قولة ابن مالك عن أنواع البناء:

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم   كأينَ أمسِ حيثُ والساكن كمْ

ولابن هشام رأى آخر فى مفهوم السكون يختلف عن رأيه السالف بل يكاد يناقضه؛ إذ يشير إليه كما لو كان شيئًا سلبيًا أو شيئًا يتحقق وجوده عند زوال غيره (ويعنى بذلك الحركات). وهذا التفسير يؤخذ من قوله: وعلامات الإعراب الأصلية أربع، «هى الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض، وحذف الحركة للجزم» [٢] وهو فى هذا السياق كذلك متأثر بقول ابن مالك :

واجـزم بتسكـين

والتسكين - كما فسروه وارتضاه الكثيرون منهم - معناه حذف الحركة (لا عدمها). وهذا الرأى الثانى - وإن كنا لا نميل إليه - يسير فى الاتجاه الصحيح حيث نفى الإيجابية الصوتية عن السكون، غير أنه كان الأولى أن يعبر عن هذه الحالة «بعدم الحركة»؛ لأن «حذف الحركة» - بحسب عبارته السابقة - يفيد أنه كانت هناك حركات ثم أزيلت. والواقع اللغوى - كما هو

(١) التصريح على التوضيح ، جـ ١ ص ٥٩ .

(٢) انظر التصريح على التوضيح جـ ١ ص ٦١ .

واضح - لا يؤيد ذلك إذ الحركة لم توجد وما كان لها أن توجد فى مثل هذا السياق الذى يشير إليه ابن هشام .

وهناك من المحدثين من وقع فى مثل هذا الخلط أو أشد درجة، على الرغم مما تشعر به بعض عباراته من أنه يدرك المفهوم الصوتى للسكون. إننا نعنى بذلك الأستاذ حفنى ناصف [1] الذى يصرح بأن «الحركات الأصلية التى تصور الحروف أربع وهى الفتحة والكسرة والضمة والسكون». ويؤكد هذا المعنى نفسه بقوله فى مناسبة أخرى: إن «الحركات قسمان أصلية ومتفرعة، فالأصلية هى: الفتحة، والكسرة، والضمة، والسكون، وهى المصطلح على تصويرها هكذا: ـَـــِـــُـــْـ» .

ولكنه يعود فيعتذر عن نفسه اعتذاراً لطيفًا، فيقول «وإنما أطلق اسم الحركة على السكون هنا تغليبًا» [2] ومع ذلك مازلنا نضعه فى عداد الواهمين؛ لأن تسمية الشيء باسم غيره تغليبًا تقتضي الاشتراك أو الاتفاق فى خواصّ معينة. وهذا لا ينطبق على السكون ألبتة من الناحية النطقية، وهى الناحية التى يعنيها هذا الباحث فى هذا المقام، على ما يبدو. أما إذا كان يعنى مشاركة السكون للحركات فى الوظائف الصرفية والنحوية فهذا أمر مقبول، بل من الضرورى أخذه فى الحسبان عند معالجة قواعد العربية .

المجموعة الثانية :

وتضم هذه المجموعة عدداً من النصوص المتناثرة هنا وهناك فى التراث اللغوي. وهذه النصوص تمثل غالبية الآراء وأشهرها فيما يتعلق بحقيقة السكون، وهى جميعًا تتفق فى خاصة واضحة، هى عدم تسمية السكون

---

(١) هناك محدثون آخرون اتجهوا هذا الاتجاه ، كالأستاذ إبراهيم مصطفى ، وقد ناقشنا رأيه مستقلا نظراً لأهميته وغرابة ما جاء به من آراء .

(٢) حفنى ناصف تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ص ١١ ، ١٥ .

بالحركة وعدم وصفه بهذا المصطلح، ولكنها كلها - أو جلها - تعامله على أنه شيء ينطق ويتلفظ به تحقيقًا، وكثيراً ما يقارنون بينه وبين الحركات فى هذه الخاصة التى نسبوها إليه .

وهذا الاتجاه - بكثرة نصوصه وتنوعها - تلخصه إشارات عابرة يلقى بها الدارسون من وقت إلى آخر ويمر بها كثير من القراء دون التمعن فى حقيقة ما تنطوى عليه. من ذلك قولهم مثلا :

« السكون أخف الحركات » أو « أخف من الحركات »، أو نحو قولهم: «الفتح أقرب الحركات للسكون»، أو «الفتح يشبه السكون فى الخفة» إلخ ..

فهذه الإشارات ونحوها - وإن اختلفت فى الأداء اللفظى - تنبئ عن معنى واحد، هو افتراضهم أن السكون شيء ينطق، ولكنه أخف الحركات أو أخف منها فى ذلك. والفتح- فى نظر علماء العربية والتقليديين من المحدثين- أقرب الحركات إلى السكون لأنه يقرب منه أو يشبهه فى خفة النطق. وهذه المقارنة فى الحالتين - بين الحركات فى عمومها وبين السكون، وبين الفتحة وحدها وبينه - لا يمكن تفسيرها إلا على أساس التشابه الصوتى أو التقارب فى عملية النطق الفعلية، وإلا ما كان هنا داعٍ لاستعمال المصطلحين «خفة»، «خفيف» فى حالة السكون أو استعمال عكسهما فى حالة الحركات كالتعبير «بالثقل أو ثقيلة». وهذه المصطلحات - كما ترى - تفيد التحقيق الصوتى أو إيجابيته ، إذ لا يكون ذلك بجانبيه (الخفة والثقل) إلا فى النطق والتلفظ بالشيء بداهة .

وقد جرهم إلى هذا الافتراض أو الوهم محاولتهم تسويغ قاعدة مشهورة، غير معتمدة هى الأخرى على الواقع اللغوى أو منطق اللغة نفسها. هذه القاعدة هى ما أشار إليها ابن مالك بقوله :

« والأصل فى المبنى أن يسكنا »

قال أكثر الشراح: وإنما كان ذلك هو الأصل «لخفة السكون» و «لثقل الحركة» [1].ولم يكتف صاحب المفصل بذلك بل عد البناء على السكون هو القياس. وعلل شارحه - ابن يعيش - هذا الادعاء بكلام طويل نكتفى منه بقوله: وإنما كان القياس فى كل مبنى السكون لوجهين: أحدهما أن البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعانى المختلفة فوجب أن يكون البناء الذى هو ضده بالسكون. والوجه الثانى أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى السكون، فلا يؤتى بها إلا لضرورة تدعو لذلك»[2].

فهذا التعليل - بالإضافة إلى ما يشتمل عليه من مغالطة منهجية - يصف الحركات بالثقل، إذا قورنت بالسكون، وفى ذلك ما يعنى إيجابية السكون ووجوده نطقاً، غير أنه يتميز بالخفة فى ذلك .

على أن غالبية النصوص التى تنتمى إلى هذا الاتجاه لا تكتفى بمجرد المقارنة بين السكون والحركات فى بعض سمات النطق، وإنما تصرح - بل تؤكد

---

(١) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل جـ ١ ص ٣٢ والتصريح على التوضيح جـ ١ ص ٥٨ .

(٢) راجع إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى ص ١٠٢ - ١٠٣ والقول بأن البناء على السكون هو القياس أمر غير مقبول ويتضمن مغالطة منهجية ، وذلك لأن القياس ينبغى أن يكون مبنيًا على الواقع اللغوى نفسه . وقد لاحظ الأستاذ إبراهيم مصطفى أن هذا الأساس مفقود ، فليس الكلام المبنى ساكنًا كله أو أغلبه. وقد قام هو بالنظر فى الكلم المبنى كله فوجد أن عدد حروف المعانى سبعون حرفًا «الساكن منها اثنان وعشرون والمتحرك ثمانية وأربعون» ومعناه ، كما قال، إنَّ الساكن «فى البناء أقل من المتحرك» . أما بالنسبة للاسم فوجد أننا «لسنا فى حاجة إلى الإحصاء، وجلى أنه قل أن يبنى على السكون. «أما الفعل فالماضى بناؤه على الفتح ما أمكن والمضارع أكثر بناؤه على الفتح وذلك حين يؤكد بإحدى النونين والأمر وحده يبنى على السكون » (انظر المرجع السابق ص ١٠٤ - ١٠٧) . وخلاصة هذا أن المبنى على السكون من الكلم أقل من المبنى على غيره، وهذه الحقيقة الواقعة تفسد أساس هذا القياس الذى ذكروه. وقد أدرك الصبان هذا الذى قلناه، فيصرح - تعليقًا على قول ابن مالك : «والأصل فى المبنى أن يسكنا» - بأن الأصل أى الراجح والمصطحب لا الغالب ؛ إذ ليس أغلب المبنيات ساكنًا».

هذا التصريح أحيانا - بأن السكون شيء يتلفظ به ويتساوى فى هذه الخاصة مع الحركات.

جاء فى كلام بعضهم قوله: « وأما البناء فعلى أنه لفظى هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة ... » ويتأكد هذا المعنى من قول هذا الدارس نفسه: إن فعل الأمر مبنى عند البصريين « على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم، من سكون فى صحيح الآخر ملفوظ كاضرب، أو مقدر كرد واضرب الرجل ».

ولم يقنع الخضرى هنا بالحكم على السكون بأنه شيء يتحقق فى اللفظ والنطق، بل منحه خاصة من أهم خواص الحركات عندهم وهى وجوب تقديرها إذا منع مانع من ظهورها. ومعناه - بعبارة أخرى - أن للسكون نوعين من الوجود: وجود بالفعل ووجود فى التقدير حين يصعب أو يستحيل تحققه فى واقع النطق.

ومعاملة السكون معاملة الحركات فى النطق وفى خاصة الظهور أحياناً والتقدير أحياناً أخرى، تبدو أصرح وأوضح فى سياق آخر من عبارة الخضرى نفسه حيث ينص على أن حركة البناء تكون ظاهرة أو مقدرة « كضرب وضربت وكذا السكون كمن وإذا؛ فإن إذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الأصلى فى الألف، كما تمنع الحركة الحركة » [1].

وفى هذا النص الأخير - كما ترى - إغراق فى الوهم والخلط حيث عد الخضرى الألف فى «إذا» سكونًا، وأن هذا السكون منع السكون الآخر من الظهور. وكلا التقديرين - فى رأينا - أمر غير مقبول. أما أن الألف: فى «إذا» سكون فهو خطأ صوتى وقع فيه علماء العربية منذ القديم، مخدوعين

---

(١) الخضرى على ابن عقيل جـ ١ ص ٣٠ ، ٣٢ - ٣٣ .

فى ذلك - على ما نعتقد - بغياب رموز الحركات القصيرة، وهذا الغياب فى نظرهم يعنى السكون، بقطع النظر عن طبيعة الصوت المعين.

وقولهم: إنّ سكون الألف فى (إذا) منع السكون الآخر من الظهور أمر لا يمكن تفسيره إلا على أساس أن المقدر هو رمز السكون (٥) لا صوته؛ إذ السكون (بمعنى غياب الحركات) شىء لا يتعدد. أما الحركات فهى تختلف عن السكون فى ذلك، فهى متعددة فى طبيعتها وصورها، فهناك الفتحة، والكسرة، والضمة. وفى هذا الذى يذهب إليه هؤلاء العلماء دليل واضح على أنهم قد خلطوا بين الرموز والأصوات أو المكتوب والمنطوق، وهو ما أدى إلى وقوعهم فى بعض الأخطاء الصوتية، كما فى هذه الحالة مثلا.

وليس ينفرد الخضرى بهذه النظرة تجاه السكون، فقد شاركه فيها غيره مستخدمًا مصطلحات وعبارات لا تخرج فى جملتها عما فعله الدارس الأول. يقول صاحب التصريح- فى التعليق على كلام الموضح بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر-: «والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها. والمراد بالظاهر ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون. «والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك» [١].

وجدير بالذكر أن بعضهم قد أدرك ما فى هذه الآراء من مغالاة وبعد عن الحقيقة، ففسرها - أو بعبارة أدق فعارضها - فى صورة تأويلات أو تخريجات تقليدية. من هؤلاء المعارضين الشيخ يس فى تعليقه على الكلام السابق الذى نقلناه عن خالد الأزهرى، فيقول: « قال الدنوشرى: عد السكون من الإعراب اللفظى فيه تسامح. وكأنهم أرادوا باللفظى ما يتعلق باللفظ، والسكون عدم الحركة الملفوظة أو ما يلفظ به. وقال أيضًا: جعلهم السكون -

(١) التصريح عى التوضيح حـ ١ ص ٥٩ - ٦٠ .

وهو عدم الحركة - والحذف - وهو إسقاط حركة أو حرف - لفظيًا تسمح واللفظ إنما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف» [1].

وفى هذا المنقول عن الدنوشرى ما يدل على وعى بطبيعة «السكون» وقيمته الصوتية [2]، وفيه كذلك ما يتضمن الرد البليغ على أولئك الخالطين الذين استغلق عليهم الأمر، فلم يستطيعوا التفريق بين الحركات، وبين ما سموه بالسكون من ناحية النطق.

وفى ظننا أن هناك سببين آخرين قد أوقعا هؤلاء العلماء فى وهمهم الزاعم «نطقية» السكون ومساواته بالحركات فى هذه السمة وفى غيرها من الخواص الصوتية. وينطبق هذا القول الذى نقوله علي كل أولئك الذين تبنوا أحد الاتجاهين السابقين أو كليهما معًا.

لعل السبب الأول يرجع إلى ما رآه علماء العربية من أن «تلك الظاهرة» التى سموها سكونًا تمثل إمكانية رابعة فيما يختص بنهايات الكلمات فى الجمل؛ فقد تنتهى بفتحة أو كسرة أو ضمة، أو بعدم هذه الإمكانيات الثلاث.

كما أنها احتمال رابع فى بعض المواقع بالصيغ الصرفية؛ فالنموذج: فعل قد يكون مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها أو «ساكنها». وعلى مستوى الأصوات من الناحية الوظيفية at the phonological level، لاحظ

(١) حاشية الشيخ يس على التصريح حـ ١ ص ٦٠.

(٢) ما قرره الدنوشرى بالنسبة للسكون (وهو كونه ليس لفظيًا أو كونه عدم الحركة) قول صحيح مقبول، كما قلنا. ولكن ما ذكره فيما يتعلق بحذف الحرف أو إسقاطه ليس دقيقًا لأن حذف الحرف أو إسقاطه له أثر نطقى، يتحقق فى صورة حركة قصيرة. نقول مثلا: يرمى، بوجود الحرف وهو رمز الحركة الطويلة وهى الكسرة، ولكن لم يرم بإسقاط الحرف؛ وبالرغم من هذا بقى أثر منطوق هو الكسرة القصيرة. ويبدو أن الدنوشرى متأثر بطريقة الكتابة (غير مدرك لناحية النطق) فقد لاحظ حذف الحرف فى الكتابة (فى لم يرم مثلا) فظن ألا أثر للنطق تبعًا لذلك على حين أن الأثر النطقى موجود وهو محقق فى الحركة القصيرة. ومعنى ذلك أن حذف الحرف فى الكتابة ارتبط به تقصير الحركة فى النطق.

هؤلاء العلماء أن «السكون» قد يكون نهاية المقطع، كما في نحو: ضربت: ضَ / رَ بْ / ت. ولم يغب عن أذهانهم بالطبع ما تلعبه هذه الظاهرة من دور بارز فى التفاعيل العروضية إلى غير ذلك من الوظائف الصوتية الخاصة بموسيقا الكلام، كما فى الوقف مثلا .

فمن المحتمل أن تكون هذه الوظائف وغيرها قد خدعت هؤلاء العلماء فساووا بين السكون والحركات من جهات أخرى، فظنوه شيئًا ينطق، كما تنطق الحركات، وسموه حركة كذلك، على حين أنه « لا شىء » من الناحية النطقية كما أنه ليس حركة من هذه الناحية أيضًا وإنما هو عدمها، كما سنعرف فيما بعد.

أما السبب الثاني: فهو وجود رمز خاص بالسكون فى نظام الكتابة العربية. فربما أوحى هذا التخصيص إلى بعضهم بأن مدلول هذا الرمز (ه) لابد أن يكون شيئًا ينطق ويتلفظ به بالفعل، شأنه فى ذلك شأن الحركات المختلفة التى خصص لكل واحدة منها رمز مستقل كذلك. ولعل هذا نفسه هو السر فى حكم بعض آخر على السكون بأنه حركة ومنحه أهم خواصها عندهم: فهو شىء تجتلبه العوامل، ويظهر كما تظهر الحركات ويقدر كما تقدر إذا لم يكن ظهوره مستطاعًا.

وقد جرهم هذا الخلط فى فهم الرموز الكتابية ووظيفتها إلى إطلاق المصطلح «ساكن» (وما اشتق منه) على كل «حرف» خلا من علامات الحركات الثلاث: الفتحة والكسرة والضمة. وهذا «الحرف» يتحقق فى صورتين رئيسيتين:

إحداهما تتمثل فى كل حرف «صحيح» لم تصاحبه هذه العلامات، وقد ابتكروا هم لهذه الحالة علامة مميزة هى (ه)، وسموها السكون، ودعوا مدلولها الحرف الساكن كالباء فى نحو لم يضرب .

أما الحالة الثانية فيقصدون بها كل حروف المد فى نحو دعا، أدعو، أرمى، فهذه الحروف عندهم «لايكنَّ إلا سواكن، لأنهن مدات والمدات لا يتحركن أبداً»[1].

وما سميت هذه المدات سواكن - على ما نفهم من كلامهم - إلا لخلوها من علامات الحركات الثلاث (الفتحة والكسرة والضمة القصيرات)، وإلا فمن المستحيل تسميتها سواكن، على أى وجه فسرت السكون ومعناه، أى سواء أعددته حركة ملفوظة، أم أخذته على أنه حذف الحركة أو عدمها، لعدم انطباق هذه المعانى جميعًا على حروف المد من الناحية النطقية .

فمن الواضح أن ماسموه حروف المد ليس إلا تعبيراً قديمًا عما يعرف فى الاصطلاح الصوتى الحديث بالحركات الطويلة: الفتحة والكسرة والضمة الممثلة كتابة بالألف والياء والواو بهذا الترتيب. فكيف إذن تكون هذه المدات حركات، ثم نسميها سواكن أو ننعتها بصفة السكون؟

إن هذا الذى رأوه بالنسبة لهذه المدات ليس إلا تناقضًا صريحًا أوقعهم فيه عدم قدرتهم على التفريق بين الصوت والرمز الكتابى الذى يشير إلى هذا الصوت. وكثيراً ما اختلط الأمر على بعضهم فبنوا قواعدهم على النظر إلى الرموز دون الأصوات الحقيقية، الأمر الذى أدى إلى وقوع اضطراب مصحوب بعدم دقة فيما وصلوا إليه من قوانين صوتية وغير صوتية.

فمن المألوف مثلا قولهم: الفعل فى: لم يرم مجزوم بحذف الياء، على حين أن المحذوف إنما هو الرمز الكتابى، لا الصوت، وإنما الصوت الممثل فى الحركة الطويلة (ii) قد قصر وصار (i) فقط، إذ التصوير الصوتى للفعل قبل الجزم هو (yarmii)، ولكن بعد الجزم أصبح (yarmi).

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جنى حـ١ / ص٣١ .

وإذا قيل إنهم يقصدون بالياء هنا الحركة لا الرمز؛ إذ هي مدة والمدة - كما هو معروف ومفهوم من كلام بعضهم - حركة طويلة - إذا قيل هذا، ظل الاعتراض قائمًا وهو أن الياء بوصفها حركة لم تحذف وإنما أصابها القصر فقط. ومعنى هذا كله أن التعبير بحذف الياء على أى من التفسيرين تعبير غير دقيق.

ولكنا مع هذا لا ننكر بحال أن بعضهم يدرك تمامًا ما لهذه المدات من قيم صوتية، وأن بينها وبين الحركات علاقة هى علاقة الكل بالجزء أو العكس، ويفهم هذا بوضوح من قول ابن جنى:

«اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين؛ وهى الألف والياء والواو. فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهى الفتحة والكسرة والضمة. فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا فى ذلك على طريق مستقيمة»[1].

ولكنهم على الرغم من هذا الفهم الواعى الدقيق لم يسلموا من البعد عن جادة الصواب أحيانًا، فنظروا إلى هذه المدات نظرتهم إلى «الساكن» وعاملوها معاملته فى كثير من الأحكام الصوتية والصرفية. وذلك يرجع - كما قلنا - إلى انخداعهم بغياب علامات الحركات الثلاث القصار، متأثرين فى ذلك بالرموز الكتابية.

أما هذه المعاملة فتظهر فى كثير من الحالات، نكتفى بالإشارة إلى أمثلة منها لتوضيح ما نقول. وأكثر ما جاء من هذا الباب قصد به تفسير قاعدتهم المشهورة: وجوب «التخلص من التقاء الساكنين». ويقع هذا التخلص فى حالة السكون (بمعنى عدم الحركة) بتحريك الساكن، ولكنه يتم فى حالة المدات بحذفها، كما رأوا هم فى نحو المثال التالى:

(١) سر صناعة الإعراب لابن جنى جـ١ / ص١٩ .

«لم يقل» أصلها: عندهم «لم يقولْ»، التقى ساكنان (الواو واللام)، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. أما حقيقة الأمر - كما نراها نحن - فهي أن الواو هنا رمز للضمة الطويلة (uu)، وليست صوتًا ساكنًا، وفي هذا السياق قصرت هذه الضمة فصارت (u) فقط؛ لأن التركيب المقطعي للعربية الفصحى يمنع وجود حركة طويلة، متلوة بصوت غير متحرك إلا في حالة الوقف، وفي باب دابّة ونحوها مما كان الأول من «الساكنين» فيه حرف مد والثاني مدغمًا في مثله. أو بعبارة أخرى قريبة إلى الاصطلاح الصوتي، نقول: إن التركيب المقطعي ص ح ح ص [1] ممنوع في اللغة العربية إلا في هاتين الحالتين المذكورتين.

ومن نحو ما تقدم كذلك قولهم في «لتكتُبنّ» مثلا، أصلها، لتكتبون (أي بعد حذف نون الرفع)، التقى ساكنان، الواو والنون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. فإذا ما سئلوا، لم حذفت الواو بالذات ؟ أجابوا بأن حذف النون يفوت غرض التوكيد، على حين أن حذف الواو لا يفوت غرضًا، ولأنها لو لم تحذف التقى ساكنان، هذا بالإضافة إلى وجود ضمة قبلها تدل عليها عند الحذف. قال شارح المراح :

«وحذفوا واو ليضربوا، أي: حذفوا الواو من الجمع المذكر من الأمر الغائب عند زيادة نون التوكيد الثقيلة، وكذا من الأمر المخاطب نحو: اضربوا للتخفيف، اكتفاء بالضمة، ولأنه لو لم يحذف التقى ساكنان، مع أنه لا التباس. وحذفوا ياء اضربي، أي: وحذفوا الياء من المفرد المؤنث المخاطبة عند زيادة النون الثقيلة أيضًا للتخفيف اكتفاء بالكسرة. ولا يرد أن يقال: إن الواو والياء علامتان والعلامة لا تحذف؛ لأن الحركتين اللتين قبلهما تدلان عليهما فكانا كأنهما لم تحذفا» [2].

---

(١) ص = صوت صامت consonant وح ح = حركة طويلة long vowel .

(٢) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٦٠ .

وفى هذا النص ما يدل على الخلط بين الرمز الكتابى والصوت. فمن المؤكد أن الذى حذف إنما هى الواو أو الياء بوصفهما رمزاً كتابيًا لا بوصفهما صوتًا.

أما الواو والياء بهذا الوصف الأخير فقد لحقهما التقصير، فصارتا ضمة (u) وكسرة (i) بعد أن كانتا واواً (uu) وياء (ii)، بسبب امتناع التركيب المقطعى المشار إليه سابقًا فى هذا السياق [1]. ومعنى هذا أن الضمة والكسرة اللتين نصوا على أنهما تدلان على الواو والياء «المحذوفتين» ليستا أجنبيتين عن الواو والياء، أو ليستا غير متصلتين بهما، وإنما هما فى حقيقة الأمر بعضهما، على ما نص عليه ابن جنى وغيره من الواعين لهذه الظاهرة. وقد قام هذا البعض مقام الكل بسبب صوتى وظيفى phonological يتسق مع النظام المقطعى للغة العربية .

ومن أمثلة الخلط بين السكون بمعناه العام (وهو عدم الحركة) وبين حروف المد قولهم: إن «ذو» الطائية مبنية «على سكون الواو عند بعض طيئ».

والحقيقة - من وجهة النظر الصوتية - هى أن هذه الكلمة تلزم الواو أو الضمة الطويلة فى جميع الحالات. وليست هذه الواو ساكنة إلا إذا فسر السكون بالخلو من علامة الحركات القصار، على ما يفهم من كلامهم وهو وهم آخر، كما ألمعنا إلى ذلك فيما سبق .

على أن هذا الذى نراه من وجوب القول بلزوم «ذو» الواو أو الضمة الطويلة؛ لا القول بأنها مبنية على سكون الواو - يتمشى مع ما قرروه هم

(١) هذا التفسير نفسه يتمشى مع قواعدهم الأخرى . فالمعروف أن الواو هنا فاعل ، فالقول بحذفها يعنى حذف الفاعل وهو غير جائز عندهم . أما القول بالتقصير (تقصير الضمة الطويلة الممثلة كتابة بالواو) فيعنى وجود الفاعل ولكن بصورة أخرى هى الضمة القصيرة ، لا الواو . وهذا يعنى أن مورفيم morpheme الفاعلية فى نحو يكتبون له صورتان . إحداهما الواو أو الضمة الطويلة ، والثانية الضمة القصيرة عند التوكيد بالنون .

أنفسهم بالنسبة لهذه الصيغة، عندما رووا رأيًا ثانيًا ينص على أن بعضًا آخر من طيئ «يعربها بالحروف حملا على ذى بمعنى صاحب» [1]. فهذا القول يعنى أنها تعرب بالواو فى حالة الرفع، وهذه الواو - كما هو واضح - ليست إلا مدة أو ضمة طويلة (uu) ولا أثر للسكون فيها على رأيهم أو رأى غيرهم على سواء. وإذا صح هذا بالنسبة لهذه الحالة، لزم كذلك القول بأن «ذو» تلزم الواو فى حالة البناء، وأنها ليست مبنية على السكون إذ لا فرق بين الحالتين (حالة الرفع على القول بإعرابها وحالة البناء مطلقًا) من ناحية النطق؛ فهى تنطق (thuu) فيهما. وإذا كان هناك من فرق بين الحالتين فإنما يتمثل ذلك فقط فى اختلاف وجهات نظر اللغويين إلى هذه الصيغة؛ حيث يرى بعضهم بناءها ويقرر آخرون إعرابها. ولكن اختلاف الرأى فى هذا الحكم لا يصلح مسوغًا بحال من الأحوال لتغيير الحقيقة الصوتية المنطوقة بالفعل؛ تلك الحقيقة هى أن «ذو» تنطق بمدة واوية أو ضمة طويلة (uu) وأنها خالية مما سموه سكونًا، سواء أحكمت عليها بالرفع (فى حالة الإعراب) أم اخترت بناءها فى كل الحالات.

وهناك من التصريحات ما هو أدخل مما تقدم فى الخلط بين السكون وطبيعة أصوات «المد» (الحركات الطويلة المسماة الألف والياء والواو) وما يتضمن فى الوقت نفسه خلطًا بين الرموز الكتابية والأصوات .

ويتضح هذا بصفة خاصة فى تلك العبارات المشهورة من نحو قولهم: «أحرف المد المسبوقة بحركة تجانسها » أو قولهم: «أحرف المد هى الألف والياء والواو الساكنة إذا سبقت بحركة من جنسها »، أى: أن تكون هناك فتحة قبل الألف وكسرة قبل الياء وضمة قبل الواو. ومن هذا القبيل تصريح

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل حـ١ / ص٣٥ .

حفنى ناصف بأن من صفات الأصوات «المد ويختص بالأحرف (و ى ا) الساكنة المسبوقة بحركة مجانسة »[1].

فهذه الأحرف فى نظرهم مدات وهى فى الوقت نفسه ساكنة، وهذه المدات كذلك مسبوقة بحركات مجانسة. حكمان لا صحة لأحدهما، ويدلان على اضطراب فى فهم حقائق الأشياء. فكونهما مدات يعنى بداهة كونها حركات طويلة (uu-ii-aa) وذلك يبطل كونها ساكنة، إذ السكون عدم الحركة. وعلى هذا لا يمكن فهم كلامهم هنا إلا على تفسير السكون بأنه خلو من علامة الحركات القصار. ولكن الخلو من هذه العلامة (وهى رمز كتابى لاصوت) لا يعنى عدم الحركة فى النطق دائمًا؛ فقد يتحقق هذا العدم فى نحو لم يضرب، وربما لا يتحقق كما فى نحو غزا؛ ويرمى، ويدعو؛ حيث تنتهى هذه الكلمات بحركات طويلة، هى أصوات المد التى نعتوها بالسكون خطأ بسبب خلوها من علامات الحركات القصار .

أما أن هذه المدات مسبوقة بحركات تجانسها فهو وهم آخر لا أساس له من الصحة؛ إذ ليست هناك حركات سابقة أو لاحقة، وإنما المدات نفسها هى الحركات وهى حركات طويلة ويرمز إليها فى الكتابة بالرموز المعروفة (ا و ى = a a: قال، uu: يدعو، ii: أرمى). وقد ساقهم إلى هذا الاضطراب عدم قدرتهم على التمييز بين الرمز والصوت أو المكتوب والمنطوق.

فالواو مثلا بوصفها رمزاً فى نحو: أدعو، يمكن تسميتها «ساكنة» بمعنى أنها خالية من علامات الحركات القصيرة، ولكنها بوصفها صوتًا حركة طويلة. ويبدو أن علماء العربية قد اعتمدوا على الاعتبار الأول دون الثانى، ومن ثَمَّ كان حكمهم عليها بالسكون وأنها مسبوقة بحركة تجانسها هى الضمة، مخدوعين فى ذلك بالرسم الكتابى. وقد زاد فى هذا الخداع ما عمد

(١) حفنى ناصف : أو تاريخ الأدب ، أوحياة اللغة العربية ص ٢١ .

إليه بعضهم من وضع علامة لما ظنوه حركة قصيرة تسبق حروف المد، فوضعوا فتحة قبل الألف فى (قَال) وكسرة قبل الياء فى (أرمِى) وضمة قبل الواو فى (أدعُو) .

وهذا - فى رأينا - سلوك خاطئ تمامًا من وجهة النظر الصوتية، إذ الحروف هنا ليست ساكنة ولا مسبوقة بحركة؛ إنها نفسها هى الحركات (وهى طويلة) وقد أشير إليها كتابة بالألف والياء والواو. ومعنى هذا أننا لسنا فى حاجة إلى وضع علامات الحركات القصار قبل هذه الحروف، أو ليس هناك من الأصوات ما تمثله أو تشير إليه. وانتفاء الأصوات يقتضى - ضرورة - انتفاء الرموز، إذ الرموز تابعة للأصوات لا العكس .

ومن هذا الضرب كذلك ما جاء فى كلام بعضهم من حكمهم على الألف بأنها حركة وأنها ساكنة فى الوقت نفسه. وهو فى حقيقة الأمر تناقض صريح أوقعهم فيه الخلط بين السكون وبين القيم الصوتية لأحرف المد .

يرى صاحب المراح أن الفعل الماضى إنما بنى على الفتح، لأن الفتح «أخو السكون ولأن الفتحة جزء الألف؛ والألف أخو السكون». ثم يعلق عليه شارحه بقوله: «يعنى أن بين الفتح والسكون مناسبة، وبين الألف والسكون مناسبة أيضًا، لأن الألف ملزوم السكون لأنه ساكن أبداً؛ فيكون بين الفتح والسكون مناسبة، وحيث تعذر السكون صير إلى ما يناسبه من الحركات عملا بالأصل بقدر الإمكان»[1]. فالألف فى نظرهم حركة طويلة لأنه «مركب من فتحتين» وهو قول صحيح مقبول، ولكنه كذلك ساكن عندهم، وهو وهم واضح، والجمع بين هاتين الصفتين أمر ترفضه طبائع الأشياء .

ولقائل أن يقول: لعل علماء العربية أطلقوا المصطلح «ساكن» على الواو والياء والألف فى نحو: أدعو وأرمى وقال، للتفريق بينها وبين الواو والياء

---

(١) مراح الأرواح ص ٢٥ .

والألف فى مثل وعد، يعد، وأعد [1]؛ حيث جاءت متحركة أي: متلوّة بحركة فى هذه الأمثلة الأخيرة .

ورأينا أن هذا الاحتمال - على فرض صحته - يشير إلى أن هؤلاء القوم يدركون بصورة ما طبيعة الفروق بين حالتى هذه الحروف. ولكن هذا الاصطلاح الذى أطلقوه على هذه الحروف فى الأمثلة الأولى ما زال يخالف الواقع اللغوى؛ فهى فى هذه الأمثلة حركات طويلة أو مدات، وليست بساكنة ولا يصح تسميتها كذلك إلا على احتمال واحد هو: تفسير السكون بالخلو من علامات الحركات القصار. وهذا التفسير مرفوض من وجهة النظر العلمية، بسببين اثنين:

أولهما: أن فى هذا النهج اعتماداً على الرموز لا الأصوات الفعلية فى تقعيد القواعد، وهو ما لم يأخذ به أحد، لأن الرموز فى عمومها وسائل كتابية ناقصة لا تفى بحاجة النطق فى كثير من الأحيان .

ثانيهما: أن الاعتماد على الرموز دون الأصوات الحقيقية كثيراً ما يؤدى إلى الخلط والاضطراب، كما رأينا فى تلك الأمثلة، التى أوردناها سابقًا، للتدليل على وقوع علماء العربية فى أخطاء صوتية وصرفية بهذا السبب نفسه .

المجموعة الثالثة:

تضم هذه المجموعة عدداً من الأقوال التى تدل على فهم واعٍ لطبيعة السكون وقيمته الصوتية، والتى تنبئ عن إدراك لحقيقته من ناحية النطق.

ترى هذه الأقوال فى مجموعها أن السكون لا ينطق، وأنه ليس بحركة وإنما هو «عدم الحركة». ويمثل هذا الاتجاه نفر قليل من اللغويين المتأخرين

---

(١) الألف فى العربية تطلق على الهمزة كما فى نحو: أعد ويسميها بعضهم الألف المتحركة ، وعلى ألف المد فى نحو قال وتسمى عندهم بالألف الساكنة ، أو اللينة . انظر مراح الأرواح ص ٦٠.

الذين نقرأ فى عباراتهم ما ينص صراحة على هذا المعنى الذى ذكرناه. من هؤلاء مثلا: الأشمونى، وصاحب التصريح، وغيرهما ممن يقررون - فى أكثر من مناسبة - أن «السكون عدم الحركة»[1] بل إن هناك فى كلام بعضهم ما يشعر بأنهم يدركون أعماق الموضوع، فلا يكتفون بالنص على أن السكون عدم الحركة، وإنما يعترضون كذلك على أولئك الذين يعاملون السكون معاملة الحركات من ناحية النطق والتلفظ. فلقد روينا سابقًا عن الشيخ يس ما نقله عن الدنوشرى فى قوله: «جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو إسقاط حرف أو حركة لفظيًا تسمح»[2].

ويبدو أن السكون - من وجهة النظر الصوتية - لم يمثل مشكلة فى نظر المتقدمين من اللغويين. فلم يرو عنهم - فيما نعلم - أى شىء يناقض قيمته الصوتية أو حقيقته من حيثُ النطق بالمفهوم الذى نرتضيه اليوم .

وهناك فى آثارهم ما يؤكد أن هؤلاء المتقدمين كانوا يدركون هذه القيمة وتلك الحقيقة إدراكًا صحيحًا. فنرى أبا الأسود مثلا فى تلك القصة المشهورة التى تعد - فى نظرنا - أول محاولة فى العربية لتحديد نوع من القيمة الصوتية للحركات - نراه يهمل السكون إهمالا تامًا ولا يشير إليه ألبتة ويكتفى بوصف خاصة من أهم خواص الحركات، وهى تلك التى تتعلق بشكل

---

(١) الأشمونى جـ ٤ ، ص ١٥٦ ، والتصريح على التوضيح جـ ١ ، ص ٥٨ . والحق أن صاحب التصريح كان مضطربًا فى الحكم على القيمة الصوتية ؛ فهو مرة ينظر إليه كما لو كان شيئًا ينطق ويتلفظ به ، شأنه فى ذلك شأن الحركات (انظر ص ١٩٢) ومرة ثانية يعرف السكون بأنه «سلب» الحركة ، وسلب الحركة - كماهو واضح - يعنى أن الحركات كانت موجودة ثم أزيلت . وحقيقة الأمر أن الكلام جاء خاليًا من الحركات منذُ بداية الأمر. ثم يعود هذا الرجل نفسه مرة ثالثة فيسمى السكون «عدم الحركة» ، كما فى الحال التى معنا ، وهو قول وجيه مقبول انظر . التصريح على التوضيح. حـ١/ص٥٨ ، ص٦٠ ، حـ٢/ص٣٤٣.

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح حـ١ / ص٦٠ .

الشفاه حال النطق بها. فقد روى عنه أنه كان يقول للكاتب الذى اختاره لتشكيل القرآن: إذا «رأيتنى فتحت شفتى بالحرف فانقط واحدة فوقه وإذا كسرتهما فانقط واحدة أسفله، وإذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدى الحرف...» ومن الثابت كذلك أنهم فى تلك الفترة لم يكونوا يستخدمون أية علامة أو إشارة فى الكتابة للدلالة على الحرف «الساكن»[1].

وهذا ابن جنى، عندما يبين العَلاقة بين الحركات القصار والحركات الطوال، لا يعرض للسكون ولا يحاول ربطه بهذه الحركات، بل إن عبارته فى هذا المقام تنفى صراحة احتمال كونه واحداً منها حيثُ حصرها فى ثلاث فقط. يقول: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهى الألف والياء والواو. فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهى الفتحة والكسرة والضمة»[2].

ويؤكد ابن جنى هذا المعنى نفسه حين يعلل - بطريقته الفلسفية المعهودة - تسمية الحركات بهذا الاسم، حيث يأتى تعليله غير منطبق بحال على السكون أو على خاصته من ناحية النطق. وفى هذا التعليل جاء قوله: «وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنها تعلق الحرف الذى تقترن به وتجذبه نحو الحروف التى هى أبعاضها. فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف والكسرة تجذبه نحو الياء والضمة تجذبه نحو الواو»[3].

رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى:

ولأستاذنا إبراهيم مصطفى رأى فى السكون يتفق فى أساسه مع تلك الآراء التى أوجزناها فى المجموعتين الأولين من أقوال العرب فى هذا

---

(١) انظر: تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية لحفنى ناصف ص ٦٧.

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جنى ص ١٩.

(٣) سر صناعة الإعراب لابن جنى ص ٣٠.

الموضوع. وتذهب هذه الآراء فى عمومها إلى أن السكون شىء ينطق وأنه حركة، أو تعامله معاملة الحركات من حيث الخواص النطقية، وإن لم تطلق عليه المصطلح «حركة» بطريق التصريح. وهو بالإضافة إلى ذلك، حين يعرض وجهة نظره، يعرض من وقت إلى آخر لبعض المشكلات الصوتية ويذهب فيها مذاهب تدعو إلى النظر والمناقشة. لذلك آثرنا تخصيص جزء مستقل من هذا البحث لبيان حقيقة الأمر فيما اشتمل عليه كلام هذا الدارس الكبير .

ولم يكن السكون فى حد ذاته هو النقطة الأساسية فى دراسات إبراهيم مصطفى وإنما جره إليه موضوع آخر ألح عليه إلحاحًا شديداً، فعكف عليه، وأولاه عناية فائقة وخصص له جزءاً كبيراً من كتابه المشهور «إحياء النحو».

هذا الموضوع الآخر يتمثل فى موقف الباحث من «الفتح» أو الحركة المسماة «بالفتحة» ووظيفتها فى العربية. إن الفتحة عنده - بخلاف أختيها الكسرة والضمة - ليست «علامة إعراب ولا دالة على شىء، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك. فهى بمثابة السكون فى لغة العامة» [1]. ثم يتدرج من ذلك إلى إثبات أن الفتحة أخف فى النطق من الكسرة والضمة كليهما، ولم يكتف بهذا القدر، بل إنه يحاول جاهداً تأكيد خفة الفتحة «عن السكون» كذلك يقول:

«فخفة الفتحة فى النطق وامتيازها فى ذلك على أختيها الضمة والكسرة أمر جلى، يؤيده البرهان من كل وجه. والذى نحاول أن نقرره بعدُ، هو أن الفتحة أخف من السكون أيضًا وأيسر نطقًا. وخصوصًا إذا كان ذلك فى وسط اللفظ ودرج الكلام» [2].

---

(١) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص ز ، ٥٠ ، ٧٨ .

(٢) السابق ص ٨١ .

يؤخذ من هذا النص أمران:

أولهما:- وهو الموضوع الأساسى للباحث - أن الفتحة أخف من السكون فى النطق.

وثانيهما:- وهو ما يعنينا نحن - أن السكون شيء ينطق بالفعل، أى أنه - كالأصوات الحقيقية، حركات أو غير حركات - له تحقق صوتى Phonetic realization وأثر سمعى audible effect. وهذا الأمر الثانى واضح كل الوضوح من المقارنة بين الفتح والسكون ؛ إذ هذه المقارنة تعد دليلا على الاعتراف باشتراكهما فى الخاصّة الأساسية للأصوات وهى النطقية.

وكون السكون شيئًا ينطق أو كونه حركة يبدو أنه أمر بديهى ثابت لا يحتاج إلى تدليل أو تأييد فى نظر هذا الباحث. إنما الذى يحتاج إلى ذلك هو ما ذهب إليه من أن الفتحة أخف من السكون نطقًا. وإنه ليحاول جاهداً تأكيد ذلك بمختلف الشواهد المباشر منها وغير المباشر على سواء، ويعيب على النحاة أن اتجهوا فى ذلك الأمر الاتجاه المضاد، فقرروا أن السكون هو الأخف من الفتح؛ لأنه - بعبارتهم - «أخف من الحركات جميعًا» فيصرح بأنه قد وجد «فى أقوالهم ما يشير إلى أن السكون أخف من الحركات جميعًا. فقد يسمونه التخفيف، ويقولون: إن السكون عدم والحركة وجود. و «لا شيء» أضعف وأخف من «شيء»، مهما يكن ضعيفًا. وذلك من سنتهم فى الأخذ بالفلسفة النظرية وغلوهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع»[1].

ونحن نرى أن فى كلام النحاة ما يدل على ذكاء ووعى، وما يمكن أن يجعلهم أقرب منه إلى الواقع. فالسكون - فى حقيقة الأمر - عدم أو (لا شيء) من الناحية النطقية. أما التعرض له من حيث الخفة أو الثقل فقد أوقعهم فيما يناقض كلامهم؛ إذ الخفة وعدمها أمران يرتبطان بالنطق، و

(١) إحياء النحو ص ٨١.

«العدم» (والسكون) شيء لا ينطق بداهة. على أنه - بشيء من التسمح - يمكن تفسير كلامهم بأن المقصود هو أن نطق الحرف خاليًا من الحركة أخف منه متبوعًا بها .

ومهما يكن من أمر فلم يألُ الباحث جهداً فى تقديم ما وسعه من الأدلة لتأييد رأيه، وهو كون الفتح أخف من السكون فى النطق ولسوف نعرض فيما يلي لأهم هذه الأدلة، لا لذاتها، وإنما لما اشتملت عليه من فكر تعنينا فى هذا المقام. تتلخص تلك الفكر فى أمرين مهمين :

الأول: ما تتضمنه من القول «بنطقية» السكون، وهو أمر مرفوض عندنا.

الثاني: تعرض الباحث لعدد من المسائل الصوتية ذات الصلة بموضوع المناقشة ووقوفه منها موقفًا يدعو إلى المساءلة أو التوضيح، كما سبق أن ألمعنا بذلك وهذه الأدلة هى :

١ - إن السكون أثقل من الفتح فى النطق. لأننا إذا «عدنا إلى طبيعة السكون، وفحصناه حين النطق بالساكن، رأينا أن السكون يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج الحرف، محتفظًا به، وفى هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل: أَ بْ، أَ تْ، أَ ثْ، وقسته إلى با، تا، ثا »[1].

إنه هنا يرى أن السكون ثقيل في النطق، لأنه يستلزم وقف النفس أو ضغطه، كما فى الأمثلة التى أوردها، على حين ألاَّ سكون هناك نطقًا، وإنما المنطوق - أو ما يراد نطقه - هو عدد من الأصوات منفردة، هى بالترتيب: ب، ت، ث. وتذوقها إنما يكون بنطقها غير متبوعة بحركة، حتى لا تختلط بهذه الحركة. وضغط النفس الذى أحس به الباحث ونسب إليه صعوبة النطق، يرجع إلى طبيعة هذه الأصوات ؛ فالصوتان الأولان وهما (ب، ت) صوتان

---

(١) إحياء النحو ، ص ٨٢ .

انفجاريان، ويحدث حال النطق بهما وقوف الهواء وقوفًا تامًا عند مواضع النطق لفترة قصيرة، يعقبها انفجار مفاجئ. فهذه الوقفة، لا السكون، هى التى جعلته يشعر بما يسميه «كلفة» فى النطق. والصوت الثالث وهو (ث) صوت احتكاكى مما بين الأسنان. يضيق المجرى حال النطق به ضيقًا ملحوظًا بحيث يخرج الهواء ولكن بشىء من المشقة والجهد. فلعل هذه الظاهرة هى التى دفعته إلى تصور صعوبة فى النطق. وإذا جاز وجود هذه الصعوبة، فإنما يرجع ذلك إلى طبيعة الصوت نفسه وهو «ث» ولا دخل للسكون فى ذلك، إذ ليس «سكون» ينطق .

على أن المقارنة بين أ بْ، أ تْ إلخ وبين با ، تا إلخ مقارنة خاطئة؛ إذ الأصوات الأولى أصوات مفردة هى: (b أو t) ولكنها فى الأمثلة الأخرى أصوات متبوعة بحركة طويلة، تظهر فى الكتابة الصوتية هكذا: (baa و taa).

٢ – وبشىء من التفصيل، يؤيد الكلام السابق وهو ادعاؤه خفة الفتح، فى النطق وثقل السكون فيه، فيورد أمثلة منوعة للأصوات حين تنطق «ساكنة» .. يقول فى ذلك: هناك من الحروف « ما إذا أسكنته أرسلت به النفس آنا ومطلت النطق، متكلفًا الاحتفاظ بمخرج الساكن، كما ترى فى غواشْ واشْراك، ونواصْ واصنْع، وناسْ ومسْئول، ومتراخْ، وأخْبار. ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان كأنك تكرر الحرف، كما ترى فى راء إرْعاد وقَدَرْ. فإذا حركته حركة ما مررت به الهوينى من غير ضغط ولا ترديد. ومنها ما يلزمك قطع النفس وبث النطق، مع الضغط على الحرف والتمسك بمخرجه مثل: أبْ وإبْراهيم وطبقْ وإقْبال، وقدْ وقدْر ففيها كما ترى، شدة فى النطق ونصيب من الكلفة، لا تراه إذا أرسلت الحروف مفتوحة» [١].

(١) إحياء النحو ، ص ٨٢ .

ذكر الباحث هنا ثلاث مجموعات من الأصوات (أو الحروف على حد تعبيرهم) حين تنطق «ساكنة» أي: غير متلوة بحركة ليؤكد ما ذهب إليه: المجموعة الأولى هى: الشين والصاد والسين والخاء، والثانية هى: الراء وحدها. أما المجموعة الثالثة فهى: الباء والقاف والدال.

أما بالنسبة لأصوات المجموعة الأولى فهو يرى أن فى نطقها «ساكنة» صعوبة ظاهرة، لأنك تتكلف الاحتفاظ بمخرجها. وبديهى أن هذه الأصوات احتكاكية، يحدث فى أثناء النطق بها أن يضيق مجرى الهواء الصاعد من الرئتين إلى الحلق والفم ضيقًا من شأنه أن يجعل الهواء يمر، ولكن مع إحداث احتكاك أو حفيف مسموع. ويختلف التأثير السمعى لهذا الاحتكاك باختلاف المنطقة التى يقع فيها، وباختلاف درجة ضيق المجرى أو اتساعه. ويبدو أن هذا التأثير السمعى هو الذى دفع الباحث إلى القول بأن هناك تكلفًا فى الاحتفاظ بالمخرج، إذ الاحتكاك يعنى بداهة تسلل الهواء ونفاذه، بل تفشيه فى منطقة واسعة نسبيًا. وقد يوحى ذلك بانتقال المخرج، أو - على حد تعبيره - قد يؤدى ذلك إلى صعوبة فى النطق بسبب محاولة الاحتفاظ بالمخرج. على أن كل ما حدث وما سمع إنما يرجع إلى طبيعة هذه الأصوات الاحتكاكية نفسها، لا إلى «السكون»، إذ ليس هناك سكون بالمعنى الذى رآه بعضهم وهو أنه شىء ينطق.

وصوت الراء، كما هو معروف، صوت مكرر أو تكرارى، أو هو صوت التكرار كما سماه علماء العربية، وإنما سمى كذلك لما يحدث من تكرار التقاءات طرف اللسان باللثة، وهذا التكرار أحد خواصه النطقية. فإذا كانت هناك صعوبة فى نطقه فتلك الصعوبة مصدرها هذا الصوت نفسه، لا ما تصوره الباحث من وجود سكون معه ذى قيمة نطقية. أما أن صفة الصوت الراء، أو - بعبارة أدق - أما أن التأثير السمعى لهذا الصوت يختلف حين يحرك، فهذا أمر طبيعى ؛ إذ المنطوق فى هذه الحالة الأخيرة صوتان لا صوت

واحد، هما الراء والحركة التالية له. وقد تستريح أذن بعض الناس إلى نطق هذا الصوت محركًا، على حين تستثقل ذلك حين يأتى غير متبوع بحركة، ومن ثَمَّ يحكم هؤلاء الناس بسهولة النطق فى الحالة الأولى وصعوبته فى الثانية .

وأصوات المجموعة الثالثة، وهى الباء والقاف والدال، أصوات انفجارية Plosives أو وقفات stops. يقف الهواء حال النطق بها وقوفًا تامًا عند مواضع النطق، ثم يخرج هذا الهواء المضغوط فجأة وبسرعة محدثًا انفجاراً مسموعًا. فهناك إذاً فى بداية الأمر قطع النفس، أو «الضغط على الحرف والتمسك بمخرجه»، كما عبر الباحث، يتلوه انفجار. فهذه الكلفة فى النطق التى أحسها هذا الدارس والتى نعتها بالصعوبة (إن كانت هناك صعوبة) ترجع إلى هذا القطع أو الضغط الذى هو جزء من طبيعة النطق بالصوت الانفجارى لا إلى أى شيء آخر، سمه ما شئت، أي: سواء أطلقت عليه السكون أم لا .

أما زوال هذه الكلفة أو الصعوبة عند نطق هذه الأصوات متلوةً بفتحة (و بأية حركة أخرى) فليس يفسر بأكثر من أن العملية العضوية للنطق قد اختلفت فى الحالتين اختلافًا كبيراً بينا ؛ فهذه العملية كانت فى إحدى الحالتين تقوم بإصدار أصوات مفردة، هي: الباء، أو القاف، أو الدال فقط، ولكنها فى الحالة الثانية كانت تؤدي أصواتًا مصحوبة بحركة. وبهذا يسقط الاستدلال بهذا الدليل الأخير؛ إذ المقارنة بين الحالتين غير دقيقة لاختلاف عناصر جهتى المقارنة اختلافًا جذريًا، كما رأيت.

ومما هو جدير بالذكر على كل حال أن الأستاذ فى مناقشته هذه يشعر بأنه يدرك تمام الإدراك ما يحدث فى أثناء النطق بهذه الأصوات التى ذكرها، وأنه على وعى بالفروق بين المجموعات الثلاث السابقة، سواء أكان ذلك من ناحية النطق أم من ناحية التأثير السمعى، ولكن فاته أن ينسب هذه الخواص التى أحس بها إلى هذه الأصوات نفسها، لا إلى ما ظنه سكونًا ينطق.

٣ - السكون أشد كلفة من الفتح فى النطق، والفتح أيسر منه فى ذلك بدليل اتفاق «القراء والنحاة على أن مخرج الحرف إنما يتبين ويتمثل إذا كان ساكنًا. فكلفوا من يريد درس الحروف ووصفها وتحقيق مخارجها أن يسكن الحرف، ويصله بمتحرك قبله، فيقول: أَبْ وأَتْ وأَثْ، ثم يرقب النطق ويصف المخرج ويبين الصفات، وما رسموا ذلك إلا لما رأوا فى الإسكان من التمهل بالحرف والتمسك بمخرجه وتحقيق نطقه، فهذا من طبيعة السكون، ونطق العرب به يبين أن الفتحة أخف منه وأيسر مؤونة فى النطق. وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه وأنكر حسه»[1].

وهذا الدليل - فى نظرنا - لا يفيد الأستاذ فى شىء ؛ فاتفاق القراء والنحاة على نطق الصوت (أو الحرف) ساكنًا عند دراسته ووصفه إنما جاء لحكمة واضحة، تلك هى أن المقصود هنا إنما هو نطق هذا الحرف وحده؛ إذ نطقه متلواً بحركة يفقده بعض خواصه، لاختلاط تلك الخواص بخواص الحركة التالية له. ومن ثم لم يكن بد من نطق الحرف «ساكنًا» أى: خاليًا من الحركة أو غير متلو بها. وليس يعني السكون هنا وجود أى شىء آخر ينطق بالإضافة إلى الصوت المقصود نطقه، وإلا فاتت الحكمة من تسكينه أى تجريده من الحركات. ومعنى هذا أن العرب كانوا على طريق مستقيمة حين اشترطوا هذا الشرط الذى أخذه الباحث ليكون شاهداً له على صعوبة «النطق» بشىء غير موجود، هو السكون فى نظره.

٤ - السكون ثقيل فى النطق؛ لأنك «تعلم أن العرب تأبى أن تبدأ بساكن وترفض أن يجتمع فى نطقها ساكنان، حتى تفر من أحدهما بكسر أو فتح»[2].

(١) إحياء النحو ص ٨٦ - ٨٧ .
(٢) السابق ص ٨٦ .

امتناع النطق بالساكن فى ابتداء الكلام فى رأيهم خاصة من خواص العربية، والمقصود بالساكن هنا هو «الحرف» غير متلو بحركة، وليس يعنى ذلك ثقل «السكون» أو خفته، إذ ليس فى هذا السياق سكون ينطق، وإنما هناك صوت مجرد من التحريك، وقد يكون الصوت أى واحد من الأصوات العربية، الباء، التاء، الثاء إلخ .

ورفض اجتماع ساكنين فى النطق يعنى امتناع صوتين صامتين متتالين، أى امتناع التركيب: ص + ص (Consonant + Consonant = cc). فالثقل (إن كان هناك ثقل) يرجع إلى خروج هذا النموذج عن المألوف فى نطق العرب لا إلى السكون ؛ إذ ليس هناك سكون إلا فى الرسم الكتابى أو التصور فقط.

٥ - ولم يكتف الباحث بهذه الأدلة التى استنتجها من «واقع» النطق فى نظره، والتى اعتمد فيها على التأثير السمعى لما ظنه السكون، فأورد شاهداً آخر يعتمد على المعنى الذى يفيده السكون أو استخدامه فى العربية.

فهو يرى أن من دلالات صعوبة السكون فى النطق (إذا قيس بالفتحة) استخدامه «علامة التشديد والبت فى الطلب، كما ترى التزامه فى الأمر، وفى لتفعلْ ولا تفعلْ. وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر فى أغلب حاله من البت والتشدد والجزم. وربما أتوا بالسكون فى غير الأمر للدلالة على التأكيد وتقوية الكلام، كما ترى فى قول امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقِبٍ ... إثْما من اللّه ولا واغل

وقول جرير :

ما للفرزدق من عز يلوذ به ... إلا بنو العم فى أيديهم الخشب

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ... ونهر تيرى فما تعرفْكم العرب

بل إن أبا عمرو بن العلاء، من القراء السبعة ومن أئمة النحاة، قرأ:

﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة﴾، بإسكان الراء لما كان استنكار المأمورين له ظاهراً ونفورهم منه قريبًا [١].

وفي رأينا أن ربط الظواهر الصوتية بالمعنى، أى: ادعاء أن أصواتًا معينة تدل على معان معينة أو توحى بها، قضية لم يتفق على صحتها الدارسون. وهى قضية، وإن جاز الأخذ بها فى بعض العلوم كالنقد الأدبى مثلا. لا يصح الاعتماد عليها فى البحث اللغوى الحديث. ذلك لأنها تعتمد فى أساسها على الذوق الشخصى والنظرة الذاتية وهما يمثلان اتجاهًا مرفوضًا فى دراسة اللغة.

وعلى فرض التسليم بصحة هذا الادعاء أو قَبوله بوجه عام[٢]، فإننا نشك فى سلامة تطبيقه على المسألة التى بين أيدينا. فمن الواضح أنه لا تلازم ألبتة بين السكون وبين ما سماه الباحث «تقوية الكلام والبت فى الطلب» فقد يحصل هذا الغرض بغير السكون، كما يحدث فى أمر غير الواحد، وفى الأفعال الخمسة حين تجزم بلام الأمر. وقد يقع السكون فى الكلام، ومع ذلك لا نلاحظ «تأكيداً أو بتًا فى الطلب»، وهو كثير، من ذلك مثلا: التسكين فى حالات الوقف أو ضرورات الشعر أو فى الجزم بغير لام الأمر ولا الناهية.

على أن هذا الدليل - فى حقيقة الأمر - باطل من أساسه، إذ ليس هناك سكون يوصف بالثقل أو الخفة فى النطق، وإنما هناك عدم الحركة، وهذا العدم لا منطوق له، فى الواقع أو التصور. وتسمية هذا «العدم» سكونًا أمر يجوز قَبوله، ولكن شريطة أن يكون الدارس على وعى بمفهوم هذا المصطلح من ناحية النطق.

---

(١) إحياء النحو ص ٨٦ - ٨٧ .

(٢) المعروف أن النحاة يعدون ما جاء من ذلك فى الشعر ضرورة. وأما قراءة أبى عمرو بن العلاء فيرى ابن مجاهد : أنا أبا عمرو كان يسكن لام الفعل فى مثل ذلك للتخفيف فى النطق لا لطرح الإعراب . الكتاب لسيبويه حـ٢ / ص ٢٩٧ ، كتاب «السبعة» لابن مجاهد.

وعلى الرغم من هذا كله، ينهى الباحث كلامه بما بدأه به، مؤكداً أن السكون شيء ينطق وأن الفتحة أخف منه فى ذلك. فيقول: «فهذا حسب المنصف بيانًا ودليلا أن الفتحة أخف من السكون وأيسر نطقًا. فإذا كان ذلك فى وسط اللفظ ودرج الكلام كان أوضح وأبين، لأن الإسكان أشبه بالوقف وأقرب إلى قطع النفس»[1].

ونحن من جانبنا لانوافق الباحث الفاضل على هذه النتيجة التى انتهى إليها، كما لا نوافقه هو وغيره ممن ناقشنا آراءهم فى هذا البحث، على كثير مما نسبوه إلى السكون من خواص، تجعله كما لو كان صوتًا له تحقق مادى كالأصوات الأخرى للغة .

أما رأينا فى هذا الموضوع كله فيعتمد على نظرة شاملة لظاهرة السكون، وللدور الذى يلعبه فى اللغة العربية، ولا يتم ذلك بالطبع إلا بدراسته على المستويات المختلفة للبحث اللغوى، أى: من الناحية الصوتية والصرفية والنحوية.

أما من الناحية الصوتية، فللسكون جانبان. أحدهما جانب النطق والتأثير السمعى، والثانى جانب الوظيفة التى يقوم بها فى النظام الصوتى للغة العربية.

فهو من حيث الجانب الأول «عدم» «أو» لا شيء Phonetically or acoustically nothing إذ إنه لا ينطق وليس له أى تأثير سمعى. ويعنى هذا أنه ليس صوتًا صامتًا Consonant أو حركة Vowel، على هذا المستوى الصوتى المادى.

وهذا الرأى - كما هو واضح - يختلف اختلافًا جذريًا عما ذهب إليه كثير من اللغويين العرب (قدامى ومحدثين) الذين نظروا إلى السكون على

(١) إحياء النحو ص ٨٥ .

أنه شيء ينطق ويسمع بالفعل، والذين عاملوه معاملة الحركات في كثير من الخواص، كمقارنتهم إياه بهذه الحركات، وبخاصة الفتحة، في الخفة أو الثقل في النطق، ومن ثَمَّ سموه حركة وعدوه رابع الحركات.

وإطلاق اسم «الحركة» على السكون على هذا المستوى النطقي المحض at the phonetic level إطلاق غير دقيق ؛ ولا يستند إلى أساس من الواقع؛ لأن الحركة من هذه الناحية - ناحية النطق الفعلي والتأثير السمعي - لها صفات معينة لا يوجد شيء منها ألبتة في السكون.

وهذا يعني أننا إذا اقتصرنا على هذه الزاوية - زاوية النطق - جاز لنا الاستغناء عن السكون وساغ لنا إهماله في الدرس اللغوي. ولكن النظر العميق في السكون من الجوانب اللغوية الأخرى يؤكد أن له قيمًا معينة توجب علينا الاهتمام به وأخذه في الحسبان.

بعض هذه القيم - وهي أهمها - تظهر في الجانب الصوتي الثاني للسكون ونعني به جانب الوظيفة، أي: جانب الدور الذي يؤديه داخل الإطار العام لأصوات العربية.

إن السكون من هذه الزاوية «ظاهرة» feature أو «عنصر» element له قيمة value، تقارن بقيم الحركات في هذه اللغة، وتتلخص مظاهر هذه القيمة أو هذا الدور في الحالات الآتية :

١ - السكون إمكانية من إمكانيات أربع، تَعْرِض للحروف أو الأصوات الصامتة. فهذه الحروف أو الأصوات قد تتبع بفتحة أو كسرة أو ضمة أو «بلا شيء» منها. وهذه الإمكانية الرابعة - وهي الخلو من الحركة - لها قيمة صوتية على المستوى الوظيفي at the phonological level إذ هي تميز الحرف الخالي من الإمكانيات الثلاث الأخرى. وهذا التمييز ذو أهمية خاصة؛ لأنه

يشير إلى حالة صوتية رابعة «موجودة» بالعقل، وهى ولا شك فى حاجة إلى اصطلاح خاص بها يكون اسمًا لها ودليلاً عليها.

وهذه الإمكانيات الأربع تظهر بوضوح فيما لو نظرنا مثلا إلى عين الكلمة الثلاثية. فهناك: (فعل)، بفتح العين وكسرها وضمها، ثم هناك فعْل بخلو العين من الحركات الثلاث. وقد أشاروا إلى هذه الحالة الرابعة برمز السكون (٥).

٢ - الخلو من الحركة (وهو السكون) له وظيفة فى التركيب المقطعى فى اللغة العربية. فهو يميز نهاية المقطع المنتهى بحرف خال من الحركات الثلاث، كما فى المقطع ص ح ص (= صوت صامت + حركة + صوت صامت = cvc) وهو مقطع متوسط مغلق، يقابل المقطع: (ص ح ح) وهو مقطع متوسط مفتوح، أو المقطع: (ص ح) وهو مقطع قصير [1].

٣ - السكون له وظيفة موسيقية فى نهاية الكلمة أو الجملة فى بعض المقامات اللغوية. وقد لاحظ العرب هذه الوظيفة وأدركوا قيمتها، ورتبوا عليها قواعد نحوية معينة فى باب خاص سموه «باب الوقف».

ولهذه الظاهرة نفسها - بالإضافة إلى ذلك - قيمة وظيفية تتعلق بالتركيب المقطعى، فالسكون فى حالة الوقف يعد واحداً من سياقين اثنين يسمحان بوقوع نمط مقطعى معين لا يجوز حدوثه فى غيرهما فى اللغة العربية [2] هذا النمط هو: ص ح ح ص (cvvc).

٤ - وتظهر هذه القيمة الموسيقية للسكون بصورة أوضح فى التفعيلات العروضية. فهذه التفعيلات - كما هو معروف - مبنية على أنساق صوتية

---

(١) والحركة - قصيرة (= ح) أو طويلة (= ح ح) - قد تكون فتحة أو كسرة أو ضمة.

(٢) السياق الثانى هو باب دابّة ونحوها مما كان الساكن فيه (بعد حرف المد) مدغمًا فى مثله وكان المثلان من كلمة واحدة، أو أصلين فى الكلمة.

(موسيقية) معينة، للسكون دور كبير فى تشكيل أنماطها وأنماط وحداتها المكونة لها .

٥ - هناك تبادل فى الموقع بين الخلو من الحركة والفتح فى بعض السياقات الصوتية فى صيغ صرفية خاصة، كتلك التى نص عليه علماء العربية، مما كان عينها صوتًا من الأصوات التى نعتوها بالأصوات الحلقية (وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء)، كما فى نهْر ونهَر وبحْر وبحَر إلخ .

هذه الوظائف تبرر لنا أهمية الخلو من الحركة أو السكون فى اللغة العربية، ومن ثم وجب علينا أن نجد له مكانًا مناسبًا فى النظام الصوتى لهذه اللغة. وقد قادنا التحليل الذى قمنا به إلى عده عنصراً an element من العناصر المكونة للنظام الصوتى للغة العربية على المستوى الوظيفى أو الفنولوجى at the phonological level، كما أرشدنا هذا التحليل كذلك إلى جواز قرنه بالحركات وربطه بها، لما بينه وبينها من تشابه فى وظائف صوتية معينة، كما سبق أن بينا .

ولكن: ما كنه هذا العنصر وما نوعه ؟ أهو حركة أم هو مجرد ظاهرة مميزة لبعض السياقات الصوتية ؟

تختلف الإجابة عن هذا السؤال باختلاف الزاوية التى ننظر منها إلى السكون. فهو - كما اتضح لنا فيما مضى - ليس صوتًا ولا حركة إذا أخذناه من زاوية النطق والتأثير السمعى لخلوه من صفات الأصوات والحركات على هذا المستوى. إنه من هذه الناحية «لا شيء» أو هو «عدم الحركة»، أو الخلو منها. وهذا هو الاصطلاح الواجب اتباعه حين ننظر إلى السكون هذه النظرة النطقية المادية. وقد وفق بعض علماء العربية حين نعتوه بهذا الوصف فى بحوثهم، كما تبين لنا ذلك مما تقدم .

ويحق لنا كذلك أن نتمسك بهذه التسمية (= عدم الحركة أو الخلو منها) حين ننتقل إلى المستوى الصوتى الثانى، وهو مستوى الدور الذى يقوم به السكون فى اللغة ؛ لأن الصوت على هذا المستوى الوظيفى - على الرغم من كونه وحدة مجردة abstract unit - يعتمد فى حقيقة الأمر على الصوت المادى المنطوق ؛ فالسكون وإن أدى وظيفة الأصوات، أو الحركات - بعبارة أدق - لا يزال من حيث النطق «عدمًا» أو «خلواً» من الحركة .

وبهذا يسوغ لنا الاكتفاء بوصفه أو تسميته عنصراً على أساس أنه مجرد ظاهرة ارتبطت بها بعض القيم الصوتية فى سياقات معينة. وهذه الظاهرة - كما هو واضح - سلبية نطقًا، إيجابية عملا ووظيفة .

ولكن هذا العنصر الإيجابى أثبت أنه يقف موقف المساواة مع الحركات فى كثير من المقامات الصوتية على مستوى الكلمة والجملة كليهما. ولا شك أن هذا الوضع يرشحه لأن يكون جزءاً من نظام الحركات فى اللغة العربية، بل قد يدفعنا إلى إطلاق اسم «الحركة» عليه كذلك. غير أن إطلاق هذا الاصطلاح على السكون مشروط بقيدين اثنين مهمين.

الأول: تسمية السكون «حركة» مقصورة على الجانب الوظيفى له. وهو جانب لا يعتمد - فى هذه الحالة الخاصة - على النطق المادى، أو هو يعتمد عليه، ولكن بالمعنى السلبى، إذ السكون سلبى أو عدم من هذه النظرة الأخيرة.

الثاني: هذه التسمية يجب أن تكون مقرونة بمصطلح يشير إلى الفروق الأساسية بين السكون وبين الحركات الأخرى. هذه الفروق تتلخص فى خاصة واحدة، هى «سلبية» السكون فى النطق، وإيجابية الحركات من هذه الجهة. ولهذا نقترح أن نسمى السكون «الحركة الصفر» zero vowel للدلالة على ذلك. ولا يتبادر إلى الذهن أن هذا الإطلاق قد يعنى خلو السكون من القيمة؛ لأن الصفر، وإن كان غير ذى قيمة منعزلا ، وحدة إيجابية ذات وظيفة خاصة

فى النظام العددى. وكذلك الحال فى السكون، فهو سلبى نطقًا إيجابى فى النظام الفنولوجى للعربية.

ومن هذا كله نخلص بنتيجتين اثنتين: أولاهما: يجوز لنا تسمية السكون «ظاهرة» أو «عنصراً» أو «حركة» ؛ إذا نظرنا إلى قيمته الوظيفية. ثانيتهما: يختلف عدد الحركات فى العربية باختلاف الجانب الصوتى: فهذه الحركات ثلاث من حيث النطق والتأثير السمعى [1] وهى الفتحة والكسرة والضمة، ولكنها أربع على المستوى الوظيفى، وهى هذه الثلاث مضافًا إليها السكون. وفى هذه الحالة الأخيرة، يكون هناك نظام وظيفى للحركات مكون من أربعة عناصر: a four-term system، ثلاثة منها لها تحقيق صوتى مادى phonetic realization وهى الفتحة والكسرة والضمة، وعنصر واحد (وهو السكون) «لاشىء» أو عدم من هذه الناحية phonetically nothing .

وهنا قد يلح على القارئ هذا السؤال المهم: كيف يكون السكون عنصراً صوتيًا أو حركة وهو فى الوقت نفسه خالٍ من أية خاصة نطقية أو سمعية تعيننا على تعرفه ؟ وإذا كان السكون محرومًا من كل المظاهر النطقية والسمعية، فماذا يبقى إذن، أو ماذا يكون هناك من وسائل لتدلنا على وجوده ؟

الإجابة عن هذين السؤالين ذات ارتباط وثيق بفكرة عامة مهمة فى الدراسات اللغوية الحديثة، تلك هى فكرة «الصفر» فى بحث اللغة zero in linguistics .

(١) الحركات ثلاث على أساس أنها وحدات لها تحقق صوتى مادى ، ولكن هذا التحقق المادى قد يتعدد للحركة الواحدة بتعدد السياق . فلو نظرنا إلى السياقات المختلفة ولاحظنا الفروق الجزئية الدقيقة فى النطق أمكننا الوصول إلى أضعاف هذا العدد ، يصل إلى ثمانى عشرة صورة للحركات الثلاث وربما أكثر من ذلك - انظر كتابنا «الأصوات العربية» لمزيد من البيان .

يرى الآخذون بهذا الاتجاه أن الدارس قد تدفعه الحاجة إلى تأسيس «عنصر» غير ذى مضمون نطقى أو سمعى فى نظمه اللغوية المختلفة، من صوتية وصرفية ونحوية، إذ قد يعينه ذلك على الوصول إلى حقائقه ونتائجه بصورة سهلة دقيقة. وهذا «العنصر» اللغوى سموه «صفراً» zero على طريق المجاز بجامع التشابه بينه وبين «الصفر» فى نظام الأعداد فى خواصّ معينة، أهمها سلبية «الصفر» اللغوى فى النطق، وسلبية الصفر العددى إذا أخذ منعزلا.

وفى حالة «الصفر» اللغوى كانت هناك صعوبات معينة، تتلخص فى ثلاث:

١ - المفروض أن يكون للعنصر اللغوى وجود مادى، ومن الواضح أن ليس للصفر مثل هذا الوجود .

٢ - وظيفة العناصر اللغوية التعبير عن الفِكَر، والمفروض أن يتم هذا التعبير بعناصر أو رموز مادية material signs، والسكون ليس رمزاً ماديًا، إذ لا ينطق ولا يسمع [١].

٣ - كل عنصر لغوى لابد له من صورة مادية (فى النطق) form خاصة به، ويمكن تعرفها فى كل السياقات المختلفة، لاستقرارها على حالة واحدة [٢]. ولابد لكل عنصر لغوى كذلك من قيمة مميزة distinctive value، أى قيمة موقع التقابل مع قيم أخرى فى سياقات معينة .

---

(١) ليس المقصود بالرمز هنا الرمز الكتابى . وإنما المقصود به الصورة المادية للرمز العقلى mental sign المخزون فى الذهن، وهى تلك الصورة التى تحقق هذا الرمز العقلى فى النطق . وهذا التفسير، على كل حال ، مبنى على رأى دى سوسير فى مفهوم «الرمز اللغوىّ».

(٢) التعبير «بالاستقرار على حالة واحدة» فى النطق فيه تجوز . فالصوت أو الوحدة الصوتية ، بعبارة أدق ، تختلف صورها النطقية من سياق إلى آخر ، ولكن المقصود هنا الاستقرار النسبى بمعنى الاحتفاظ بالخواص الأساسية التى تفرق بين وحدة وأخرى ، كالفرق بين التاء والدال مثلا ، على الرغم مما يخضعان له من تغيرات جزئية فى بعض السياقات .

وقد استطاع أصحاب «منهج الصفر» التخلص من هذه الصعوبات كلها، بطريق أو بآخر، أما بالنسبة للصعوبة الأولى فقد توسعوا فى استعمال لفظ «عنصر» وجعلوا من مدلولاته (وإن كانت جانبية أو هامشية بحسب تعبير بعضهم) ما ليس له وجود مادى. فكما توسع الرياضيون فى فكرة «العدد» بحيث تشمل «الصفر» أو أى عدد «خيالى» كذلك لا ضير أبداً من التوسع فى فكرة «العنصر اللغوى» لتغطى ظواهر أخرى : التنغيم، ومواقع الكلم فى الجملة word - order والصفر كذلك .

وتخلصوا من الصعوبة الثانية بانتهاج منهج دى سوسير الذى يرى أن «الرمز المادى ليس ضروريًا للتعبير عن الأفكار». فهناك كثير من الأفكار التى لا تحتاج إلى صور مادية للتعبير عنها، ويكتفى فيها «بالعدم» أو «الخلو» أو «الصفر».

ويوجد من ذلك فى اللغة العربية أمثلة ذات أنواع عدة. منها - على المستوى الصرفى - فكرة الغيبة والإفراد والتذكير فى الفعل الماضى فى نحو: محمد حضر، حين يقارن بمثل: فاطمة حضرت. ففى المثال الثانى وجدت لاحقة مادية هى تاء التأنيث التى دلت على الغيبة والإفراد والتأنيث، فى حين خلا المثال الأول من مثل هذه اللاحقة. وهذا الخلوّ نفسه ذو قيمة، إذ هو دليل فكرة التذكير بالإضافة إلى الإفراد والغيبة. وبهذا جاز لنا هنا افتراض وجود عنصر لغوى، أو «لاحقة صفر» zero suffix .

أما الصعوبة الثالثة وهى التى تفترض وجود كل من الصورة المادية للعنصر اللغوى والقيمة المميزة له فيبدو أنها هى الصعوبة الحقيقية فى هذا المقام. ذلك لأن «الصفر» وهو العنصر اللغوى فى حالتنا هذه ليست له أية صورة من هذا القبيل، إذ هو خال من أى مظهر سمعى devoid of any acoustic shape .

ولكن الحقيقة فيما يتعلق بالصفر هى أن الشرطين اللذين تنتظمهما هذه الصعوبة الثالثة لا يمكن تحقق أحدهما مستقلا عن الآخر. فالصفر لا يمكن أن تكون له صورة يتعرف عليها إلا من خلال قيمته. أو بعبارة أخرى، إن تعرف الصفر إنما يتّم بقيمته المميزة فقط. وهذه القيمة وحدها ذات غناء كبير فى الدلالة عليه .

وقيمة الصفر هى وظيفته. وتثبت هذه الوظيفة وتتأكد حين يكون الصفر أو أى عنصر لغوى آخر قادراً على التبادل commutation مع عناصر أخرى فى مواقع لغوية معينة، أو على حد تعبير دى سوسير - حين يكون هناك تقابل أو تخالف opposition بينه وبين غيره. والتقابل وسيلة من وسائل التعبير فى رأى بعضهم، وبخاصة أولئك الذين يتبعون دى سوسير الذى يصرح بأن اللغة «قد تكتفى أحيانًا بالتقابل بين الشيء واللاشيء». ومن هنا جاءت فكرة هذا الباحث العظيم التى تذهب إلى « أن الرمز المادى ليس ضروريًا للتعبير عن الفكرة »؛ إذ قد « تقنع الفكرة بالصفر » للتعبير عنها [1].

وبهذه الطريقة استطاع أصحاب « نظرية الصفر » أن يثبتوا أن «الصفر» جدير أن يسمى عنصراً وأن يصبح وحدة لغوية ذات قيم خاصة، تختلف من مستوى إلى آخر بحسب النظام اللغوى المعين الذى تنتمى إليه .

وبهذه السبيل نفسها يجوز لنا نحن أن نسمى «السكون» عنصراً، بل نطلق عليه اسم الحركة كذلك. أما أنه عنصر فواضح، ذلك لأنه- وإن خلا من الصورة المادية - يقوم بدور معين فى اللغة العربية يقارن بأدوار العناصر الأخرى، ويظهر ذلك إما بطريقة التبادل أو التقابل على خلاف في وجهات نظر الدارسين. كما ألمعنا إلى ذلك .

---

(١) See, Zero in Linguistics, by W. Haas, (Studies in linguistic analysis, Special Vol. of the Philological Society, 1957), pp. 33-53.

أما القول: بأنه حركة (أي: على المستوى الوظيفى) فمبنى على ما أشرنا إليه أكثر من مرة من أن وظيفة السكون إنما تقارن بوظائف الحركات دون غيرها من الأصوات، وأنه يتبادل معها عدداً من السياقات الصوتية فى اللغة العربية. ولكننا على الرغم من هذا التشابه لم ننس ما بينه وبينها من فروق واضحة ومن ثَمَّ كانت التسمية التى اخترناها له، وهى «الحركة الصفر» zero vowel للدلالة على ذلك .

وبسبب هذه الفروق التى تتلخص فى تلك الصعوبات المذكورة سابقًا بوصفها عوائق فى طريق «الصفر اللغوى» (والسكون مثل له)، لم نستطع الحكم على السكون بأنه وحدة صوتية phonological unit، تقف على قدم المساواة مع وحدات الحركات الأخرى (وهى الفتحة والكسرة والضمة) فى كل خواصّها وصفاتها .

إننا نستطيع أن نحكم عليه بأنه وَحدة، ولكنها وَحدة من ذلك النوع الذى يطلق عليه بعضهم «الوحدات الثانوية أو الهامشية» marginal or secondary units وكذلك نستطيع - مستخدمين اصطلاح الأمريكان فى مثل هذه الحالة - أن نسميه فونيما ثانوية secondary phoneme أو «فونيما خارج التركيب» suprasegmental phoneme، على حين تعد الحركات الثلاث الأخرى فونيمات أساسية primary phonemes، أو فونيمات تركيبية: segmental phonemes .

والفرق بين الحالتين هو أن الفونيم الأساسية أو التركيبية تعد جزءاً من بناء التركيب الصوتى، كلمة كان هذا التركيب أو غير كلمة، وهى فونيم يمكن إفرادها وعزلها عن أخواتها فى التركيب، فى حين أن الفونيم الثانوية أو الهامشية أو «الفونيم خارج التركيب» مجرد ظاهرة خارجية، ترتبط بالتركيب وتميزه، ولكنها ليست جزءاً من بنائه، ومن ثَمَّ لا يمكن إفرادها أو عزلها .

وهذا الوصف ينطبق على السكون فى العربية، إذ لا يمكن عزله، أو حتى تصور هذا العزل، لأنه لا يتحقق وجوده إلا بوجود التركيب نفسه، فسكون الباء فى: لم يضرب مثلا لا يعدو أن يكون ظاهرة تنتمى إلى التركيب كله وليس جزءاً من مكونات هذا التركيب الأساسية .

ولأستاذنا فيرث رأى فى السكون يتفق فى أساسه مع ما قررناه هنا. فالسكون عنده ذو وظيفة تقارن بوظائف الحركات، ومن ثَمَّ ربطه بها وضمه إليها، وسماه- كما فعلنا- «الحركة الصفر» zero vowel ؛ لأن « كل حرف فى العربية له إمكانيات حركية ثلاث أو عدم الحركة » a trivocalic potentiality or zero vowel[1]. ولكنه لم يشأ أن يعده فونيما ثانوية أو غير ثانوية؛ لأنه ليس ممن يفرقون بين الفونيمات هذا التفريق الذى ذكرناه سابقًا. والحق أن فيرث ليس من أنصار «نظرية الفونيم» فى عمومها، لأنها لا تتمشى مع منهجه الذى يرى أنه ليس هناك فى الكلام ما هو أولى أو أساسى وما هو ثانوى أو هامشى، وإنما هناك التركيب كله بمكوناته وخواصّه مجتمعة، وليس لبعضها أفضلية على بعضها الآخر: وإذا كان لابد من التفريق بين هذه المكونات فينبغى أن يكون ذلك على أساس الوظيفة ونوعها، لا على الأهمية أو عدمها؛ ولهذا كان عنده «وحدات» units و «ظواهر تطريزية» prosodies. والنوع الأول من هذا التقسيم الثانى يطابق ما يعرف بالفونيمات الأساسية ونحوها، على حين يطابق النوع الثانى الفونيمات الثانوية وأخواتها .

ويبدو من كلام فيرث حول السكون فى العربية أنه يعده «ظاهرة تطريزية» prosody. كما يعد رمزه الكتابى (ہ) رمزاً تطريزيًا كذلك a prosodic sign. وفى رأيه أن هذا الرمز واحد من رموز معينة تكون فيما بينها نظامًا ثانيًا للكتابة فى العربية. وهذه الرموز هى تلك العلامات التى تضاف إلى «الحروف» لتوضيح دقائقها وهى ما يطلق عليها diacritical marks

---

(١) Firth, Papers in Linguistics P. 126.

أو العلامات المميزة، وأفراد هذا النظام فى نظره هى: الفتحة والكسرة والضمة والسكون والألف والواو والياء والتشديد والهمزة، فكلها تشكل ما سماه «بالنظام التطريزى» للكتابة العربية prosodic system (of writing) [1].

وبهذا كله استقام لنا ما رأيناه وسجلناه فيما مضى من أن السكون - على المستوى الصوتى الوظيفى - عنصر صوتى أو حركة، على الرغم من أنه «لاشىء» - وبالتالى ليس حركة أو صوتًا - من ناحية النطق والتأثير السمعى. وليس فيما ذهبنا إليه من تناقض، لاختلاف الجهتين واختلاف وجهتى النظر اللتين بنيت عليهما هذه النتيجة كما ظهر لنا ذلك بالتفصيل فيما سبق .

ولا يظنن ظانّ أننا - بهذه النتيجة - قد عدنا إلى ما اعترضنا عليه ولم نقبله من أولئك الدارسين - قدامى ومحدثين - الذين رأوا أن السكون حركة وأنه رابع الحركات. إننا لم نعد إلى هذا الرأى، وليس ما توصلنا إليه بمتفق مع ما ذهبوا إليه فيما يتعلق بهذه القضية، فشتان بين القولين وبعد ما بين النتيجتين .

---

(١) انظر : فيرث ، المرجع السابق ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، أما النظام الآخر الذى يراه فيرث للكتابة العربية فهو النظام الخاصّ برموز الوحدات أو الأصوات الصامتة فى اللغة consonants ويفهم من كلام فيرث أن «النظام التطريزى» الذى اقترحه للكتابة إنما تشير رموزه إلى ظواهر تطريزية Prosodies لا إلى وحدات units . وهنا نختلف معه فى بعض ما رآه . كون الألف والياء والواو والسكون والتشديد (بوصفها رموزاً) دلالات كتابية على ظواهر تطريزية أمر مقبول ، أما بالنسبة للسكون والتشديد فظاهر ، وكذلك الأمر فيما يختص بالألف والياء والواو بوصفها دلالات على طول الحركات (الفتحة والكسرة والضمة، بهذا الترتيب) ، إذ الطول ليس وحدة بذاته وإنما هو «ظاهرة تطريزية» a prosody of length . أما أن الفتحة والكسرة والضمة والهمزة رموز لظواهر تطريزية ، فقول غير مقبول عندنا؛ ذلك لأن الفتحة والكسرة والضمة والهمزة (من الناحية الكتابية)، وإن كانت رموزاً إضافية فى اللغة العربية diacritics تشير إلى وحدات units ، أو primary phonemes (فونيمات أساسية) ، لا ظواهر تطريزية ، إذ هى عناصر أساسية فى التركيب الصوتى للغة العربية segmental phonemes . ويبدو أن فيرث متأثر بآراء العرب الذين ينظرون إلى هذه العناصر كما لو كانت أشياء ثانوية من الناحية الصوتية والكتابية معًا .

ويظهر الفرق بيننا وبينهم من عدة وجوه، تتلخص فى نقطتين.

أولاهما: أن بعض هؤلاء الدارسين نظروا إلى السكون نظرة سطحية واعتمدوا أكثر ما اعتمدوا على الرمز الكتابى له دون حقيقته الصوتية. سواء أكان ذلك من ناحية النطق أم من ناحية الوظيفة. وهذا السلوك ولا شك سلوك مضلل، لأن الرموز الكتابية لا تصلح بحال أن تكون مصدراً للحقائق الصوتية. وقد ظهر ذلك واضحًا فيما وقعوا فيه من خلط، حتى لنجد الدارس الواحد فى السياق الواحد يناقض نفسه: فالسكون عنده حركة، وهو كذلك عدم الحركة، أو كانت هذه التسمية المختلفة باعتبارين مختلفين لأجزناها لهم وارتضيناها منهم، ولكن ذلك فى واقع الأمر لم يكن سوى نتيجة للخلط وعدم الفهم بحقيقة السكون، ودوره فى اللغة .

النقطة الثانية: تتمثل فى تلك الحقيقة الناصعة، وهى أنهم بنوا حكمهم هذا على النطق الفعلى والتأثير السمعى، فسموه حركة وعاملوه معاملة الحركات على هذا الأساس. وهذا الأساس - كما رأيت - لا يصلح مسوغًا ألبتة لتسمية السكون حركة وإعطائه خواصّ الحركات لخلوه من صفاتها تمامًا على هذا المستوى.

أما ما آل إليه بحثنا فهو أن السكون حركة على المستوى الوظيفى لا النطقى، مهملين بالطبع رمزه الكتابى لعدم جدواه فى هذا الشأن. أما الحكم عليه بأنه حركة فللتشابه الواضح بين دوره ودور الحركات على المستوى الصوتى الوظيفى، وهو ما اختصت به التسمية «حركة» .

وهذا العنصر الصوتى أو ما سميناه «الحركة الصفر»، ونعنى به السكون، له قيم لغوية على المستوى الصرفى والنحوى كذلك. ويمكن التدليل على ذلك بالإشارة إلى أمثلة مما يقوم به من وظائف فى هذا المجال .

من المعـروف أن كل حـرف من حـروف الأصـول radicals، وبخـاصـّة فى الأصول الثلاثية، قد يتبع بواحدة من الحركات الثلاث أو بالحركة الصفر وهى السكون. وهذه الإمكانيـات يظهـر أثرها فى تكوين الصـيغ وتحـديد الأوزان. وليس من الضرورى أن تتـحـقق هذه الإمكانيـات فى المادة الواحـدة، ولكنهـا إمكانيات جائزة الوقـوع بالمعنى العـام أو المعنى التـجـريدى. وقـد وفق علمـاء العربيـة إلى إدراك هذه الحقـيـقـة، فـابتـكروا الأوزان وجـعلوها بمثـابة المقـاييس العامة أو القواعد التجريدية للنماذج الحقيقية .

ولاتصـافهـا بصفـة العـموم والتـجـريد، كـانت الأوزان، لا الأمـثلة الفعليـة هى التى تقبل هذه الإمكانيات الأربع بصـورة لا تقبل الشك. فـهناك فى المادة الثلاثـيـة (ف ع ل) تجد هذه الإمكـانيات الأربع بالنسبة للعين مثلا: فعل بـفتح العين وكسرها وضمها: ثم فعْل بسكونها .

هذا فـيـمـا لو نظرنا إلى الصـيغ منعـزلة، ولكنهـا بمجـرد أن توضـع فى تركيب نحـوى يتحدد وزنها ولا يمكن أن تقع لهـا إلا إمكانيـة واحدة. فالصـيغة «فـهم» فى: محـمـد فَهِمَ الدرس مـكسـورة العين، ولكنهـا تسكن فى: هذا فَهْم جيد، ولا يمكـن أن تقبل العين أية إمكانيـة أخرى فى أى من هذين السـيـاقين. ومعنى هذا أن الإمكانيـات الصرفـية الأربع يحددها السـياق النحوى للجملة: grammatically determined .

فإذا مـا تركنا مستوى النظر فى الصيغ والأوزان وانتـقلنا إلى التراكـيب النحويـة ألفينا عـدة وظائف مهـمـة للسكون، تبرز أمـامنـا اثنتـان منهـا بوجه خاص.

تظهـر الأولى فى حـالة جزم الفعل المضـارع الصـحيح الآخر، حيث يقوم السكون بوظيفة تقارن بوظيفـتى الفتحة والضمة، فالسكون دليل الجزم والفتـحة علامـة النصب والضمة شاهد الرفع. وهذه كلهـا حالات إعرابيـة مقررة، ولكنهـا

ذات معانٍ نحوية مختلفة، وترجع أسباب هذا الاختلاف إلى عدة عوامل، منها موقع الكلمات فى الجملة والارتباط الداخلى بين الوحدات المكونة لها، وفى النهاية يتبلور هذا الاختلاف ويظهر فى صورة الإعراب، ويستدل عليه بعلامات هذا الإعراب، ومن هذه العلامات السكون .

وتقودنا هذه الحقيقة إلى القول بأنه من الممكن أن نعد السكون «وحدة صرفية» morpheme، قامت بوظيفة إعرابية واضحة على هذا المستوى النحوىّ فى الجملة. فإذا كانت الفتحة (فى إعراب المضارع) هى مورفيم النصب والضمة مورفيم الرفع، وجب بالمثل الحكم على السكون بأنه مورفيم الجزم .

والوظيفة الثانية للسكون على المستوى النحوى تتحقق فى فعل الأمر للمفرد المذكر فى نحو اضرب. فالسكون هنا ذو دلالة نحوية تقارن بدلالة الألف فى المثنى (اضربا) والياء فى حالة المفردة المخاطبة (اضربى)، والواو فى حالة الجمع (اضربوا) .

وهكذا نرى السكون (بمعنى الخلو من الحركة) يتبادل المواقع فى التركيب مع وحدات صرفية مقررة عند علماء العربية أنفسهم. فالألف صيغة المثنى والياء للمخاطبة المؤنثة والواو دليل الجماعة. ونستطيع كذلك أن نقرر أن السكون وحدة صرفية morpheme قامت بوظيفة الدلالة على الإفراد والتذكير فى فعل الأمر .

وهناك بالإضافة إلى هاتين الوظيفتين البارزتين قيم نحوية أخرى، نستطيع أن نمثل لها فى هذا المقام بمثالين اثنين :

١ - السكون دليل إعرابى فى حالة الوقف فى صورة نحوية خاصة، وهى صور حددها علماء العربية وأسسوا قواعدها، على نحو ما هو معروف .

٢ - السكون إمكانية من إمكانيات البناء فى اللغة العربية، حيث تجىء كلمات لازمة الفتح، وأخرى تظهر بالضم وثالثة تختص بالكسر، وعدد آخر منها يلزم السكون .

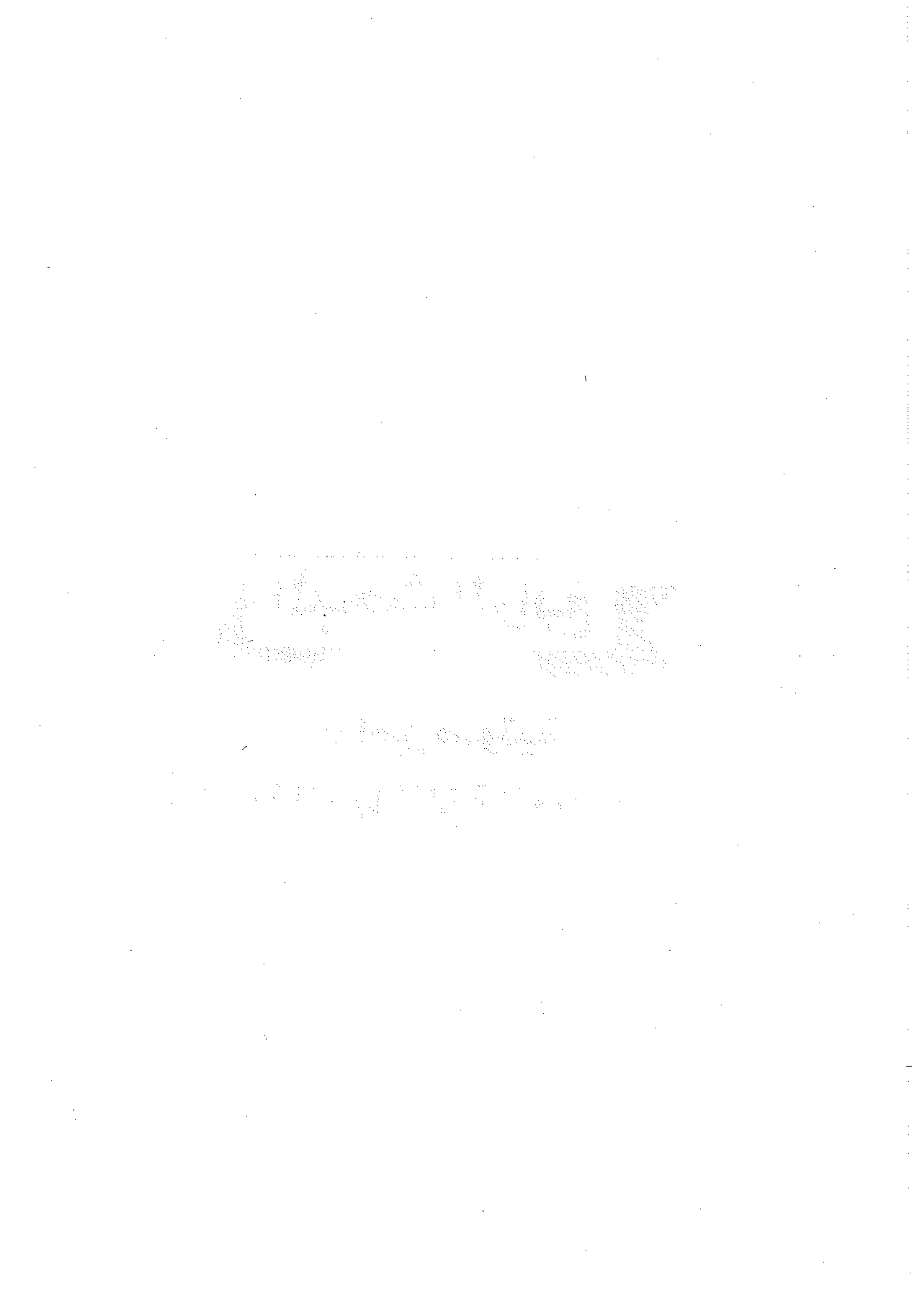
هذه الحقائق كلها - كما وضحت لنا فى المناقشة السابقة - تقرر وجوب النظر إلى السكون نظراً شاملا على مختلف المستويات اللغوية، ووجوب الحكم عليه بأنه وحدة صوتية phonological unit أو فونيم ثانوية secondary phoneme أو ما سميناه «الحركة الصفر» zero vowel على المستوى الصوتى الوظيفى .

وتدفعنا هذه الحقائق إلى القول بأن السكون وحدة صرفية morpheme أيضًا ذات قيم معينة على المستوى الصرفى والنحوى. وكما جازت لنا تسميته «الحركة الصفر» zero vowel فى حالة النظر إلى النظام الصوتى للغة العربية، يسوغ لنا هنا كذلك أن نطلق عليه المصطلح «المورفيم الصفر» zero morpheme، مراعين فى ذلك حقيقته المادية وهى أنه ليس ذا صيغة form من حيث النطق .

والنتيجة النهائية لهذا كله هى أن السكون فى العربية عنصر لغوى لا ينبغى إغفاله على الرغم من عدم تحققه فى النطق المادى وخلوه من أى أثر سمعى .

المبحث الرابع

خواص صوتية
تمتاز بها اللغة العربية



خواص صوتية
تمتاز بها اللغة العربية

لكل لغة سماتها ومميزاتها الخاصة بها، ويستوى فى ذلك أن تكون هذه الخواص صوتية أو صرفية أو نحوية أو أسلوبية أو على مستوى الألفاظ ودلالتها. ومن البديهى أن تكون هذه السمات هى جملة الفروق بين لُغة وأخرى، وأن تكون الأساس الذى ينبنى عليه تحديد اللغات والحكم على هُويَّة كل واحدة منها، وإعطاؤها اسما خاصا بها تنفرد به ويتعرف إليها فى كل الحالات .

وليست العربية بدعا فى ذلك، فلها ملامحها وظواهرها التى مازتها من غيرها من اللغات، وجعلتها لغة ذات ضوابط وحدود معينة أهلتها للتسمية المعروفة بها منذ أزمان بعيدة، وهى اللغة العربية. وسمات عربيتنا هذه كثيرة كثرة فائقة، هى - فى الحق - جملة القواعد والقوانين الضابطة لها ولاستعمالاتها. ولسنا بقادرين - فى هذا المقام ونحوه - على أن نأتى بهذه القواعد والقوانين كلها أو جُلّها. ومن ثَمَّ سوف نكتفى هنا بإيراد أمثلة قليلة لشىء من هذه السمات والخواص التى تنفرد أو تكاد تنفرد بها العربية؛ إما لأنها خاصة بها ومقصورة عليها، وإما لأنها تشيع أو توظف فيها توظيفا يجرى على وَفق نظم ثابتة مُطَّرِدة، تجعل هذا الشيوع وذاك التوظيف ملمحا مميزا لغة العربية. أضف إلى ذلك أن الأمثلة التى سقناها هنا محصورة فى الجانب الصوتى المميز للغتنا .

فأول ذلك أن اللغة العربية استخدمت جهاز النطق عند الإنسان خير استخدام وأعدله. فقد جاءت أصوات هذه اللغة موزعة على مَدارِج النطق

توزيعًا واسعًا شاملا لكل نقاطه ومواضعه. فمن بداية هذا الجهاز - ونعنى بذلك الحنجرة - جاءت الهمزة والهاء، ومن نهايته - وتتمثل فى الشفتين - جاءت الباء والميم. ومن بين هاتين المدرجتين خرجت بقية الأصوات العربية مندرجة فى شبه سلسلة متصلة الحلقات، بحيث لا يقع ازدحام فى منطقة أو مناطق، ولا يحدث إهمال لبعضها. فهناك بعد الحنجرة، يقع الحلق ومنه العين والحاء، ثم اللهاة ومنها القاف ثم أقصى الحنك ومنه الغين والخاء والكاف والواو، ثم وسطه ومنه الياء، وهكذا من نقطة إلى أخرى، تخرج أصوات معينة، دون تجاوز لمبدأ التدرج المنتظم الخالى من ظاهرة التجمع عند منطقة وترك أخرى دون استغلال .

نحن لا ننكر أن جهاز النطق عند الإنسان لا يختلف فى جملته أو تفصيله من أمة إلى أخرى، أو من فرد إلى آخر، ما لم يكن به عيب خِلْقى عند هذا أو ذاك. إنما الفرق بين الأمم فى هذا المجال يرجع إلى طريق توظيف هذا الجهاز واستغلاله. وأسلوب هذا التوظيف وطريق هذا الاستغلال يؤديان حتما إلى فروق صوتية مميزة، تختلف فى القلة والكثرة والصفة بحسب الأحوال. على أن التفاوت بين اللغات فى استغلال جهاز النطق لا يعنى أن لغة ما أفضل من أخرى؛ إذ إن مسألة الأفضلية هذه مسألة نسبية، إذ ربما يتدخل فيها الذوق الشخصى والنظر غير العلمى أحيانا. ولكن مما لاشك فيه أن نتائج الاختلاف فى توظيف هذا الجهاز فى النطق يؤدى - بالضرورة - إلى حصيلة من الملامح الصوتية التى تمتاز بها اللغات بعضها من بعض وهذا ما قصدنا إلى إثباته فى هذا المجال .

ويرتبط بهذا التوظيف لجهاز النطق فى العربية أمور أخرى تضاف إلى جملة الخواص الصوتية للغة العربية .

من ذلك مثلا أن جملة كبيرة من أصوات هذه اللغة يقع بعضها من بعض موقع التقابل أو التناظر. فهناك نلمح أن بعض الأصوات تصدر عن مخرج

نطقى واحد، ولكنها - على الرغم من اشتراكها فى هذه الدائرة - تختلف فيما بينها بسمة أو بأخرى تجعل كل واحد منها صوتا مستقلا، له دور فى تركيب المقطع أو الكلمة، وفى دلالة هذه الكلمة ووظيفتها .

فالهمزة والهاء منطقتهما النطقية واحدة، ولكن يختص كل واحد من الصوتين بملمح ينفرد به، يؤهله للاستقلال والكيان الخاص، فالهمزة وقفة انفجارية، أو صوت شديد فى اصطلاحهم فى القديم، والهاء احتكاكى أو رخو، ومن ثم ساركل صوت فى طريقه يؤدى دوره فى اللغة. فلدينا مثلا « آب » و « هاب » افترقت الكلمتان وصار لكل منهما معنى مستقل بسبب وجود الهمزة فى الكلمة الأولى والهاء فى الثانية .

وهناك أيضا العين والحاء وهما جميعا من منطقة الحلق، ويتفقان أيضًا فى كيفية مرور الهواء عند النطق بهما، ولكن العين صوت تتذبذب الأوتار الصوتية عند نطقه، والحاء لا تحدث معه ذبذبة من أى نوع، فكان الأول مجهورا والثانى مهموسا. وهذه السمة فرقت بينهما ورشحت كلا منهما للاستقلال، بدليل أننا نقول: «عَوَر» و «حَوَر» بمعنيين مختلفين تماما. وذلك - كما هو واضح - إنما يرجع إلى وجود العين فى الأولى والحاء فى الثانية. ومثل هذا الذى نقول ينطبق بتمامه على الذال والثاء: فهما مما بين الأسنان واحتكاكيان، ولكن الذال مجهور والثاء مهموس، ومن ثَمَّ كان الفرق فى نحو: «ذاب» و «ثاب» بمعنيين مستقلين .

وهذا مثال آخر يشرح صفة التقابل هذه بين أصوات العربية: التاء والطاء مثلا صوتان يتفقان فى المخرج وفى صفة الوقف والانفجار والهمس، ولكن عملية فسيولوجية معينة تحدث عند النطق بالطاء فتجعلها صوتا مفخما، وهذا التفخيم له دور ووظيفة، إذ هو الملمح الوحيد الذى يميز الطاء من التاء، ويمنح هذه الطاء كيانا خاصا تستطيع أن تؤدى وظيفة لغوية تختلف عن تلك التى

للتاء: قارن «طاب» و «تاب»: كلمتان مستقلتان بمعنيين مختلفين، بسبب وجود الطاء المفخمة فى الكلمة الأولى والتاء المرققة فى الثانية .

ربما يوجد ما يشبه هذا التناظر أو التقابل فى أصوات بعض اللغات كما يتمثل ذلك فى الصورتين الأوليين من الكلمتين: this و three فى اللغة الإنجليزية. ولكن من المهم أن ندرك أن هذا التقابل لا يجرى على سنن مطرد فى تكوين الكلمات وبنيتها، فهو إن وجد فإنما يكون ذلك فى كلمتين أو كلمات معدودات دون أن يتخذ مسارا أو اتجاها مستقرا يؤهله لأن يكون قاعدة أو ما يشبه أن يكون كذلك .

وخاصة أخرى ترتبط بأسلوب توزيع الأصوات على مدارج النطق فى العربية: تتمثل هذه الخاصة فى نظام هذا التوزيع، بحيث تجىء الأصوات المؤلفة للكلمة منسجمة متناسقة خالية من الثقل، ليس بينها تنافر يؤذى السمع أو عدم انسجام يفقدها حلاوة النغم وحسن التلقى والقبول .

ولقد أدرك علماء العربية هذه الخاصة فى لغتهم، واستطاعوا بفكرهم الثاقب ونظرهم الدقيق أن يضعوا ما يشبه أن يكون قواعد صوتية لما ينبغى أن يكون عليه تأليف الكلمة من أصوات، أخذا بنظام توزيع أصوات لغتهم على مدارج النطق ونظام التناسق والانسجام بين هذه الأصوات .

لقد قرروا أن العربية تتجنب جمع (الزاى مع الظاء، والسين، والصاد، والذال)، وجمع (الجيم مع القاف، والظاء، والطاء، والغين، والصاد)، وجمع (الحاء مع الهاء)، ووقوع الهاء قبل العين، والخاء قبل الهاء إلى آخر ما قرروا فى هذا الباب على ما هو معروف للدارسين .

وقد أشار ابن جنى إلى شىء من هذا فى خصائصه، فيقول: أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب فى بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال. وبقيته ملحقة به ومقفاة على أثره. فمن ذلك ما

رفض استعماله لتقارب حروفه نحو: سص وصس وطت وتط وصش وشص، لنفور الحس عنه والمشقة على النفس لتكلفه. وكذلك قج، وجق وكق وقك وكج وجك. وكذلك حروف الحلق هى من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها من معظم الحروف، أعنى حروف الفم. وإن جمع بين اثنين منها يقدم الأقوى على الأضعف نحو: أهل وأحد وأخ وعهد، وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما .

وهناك بالعربية أصوات تقل أو يندُر وجودها فى كثير من اللغات المعروفة لنا فى الشرق والغرب على سواء. من ذلك مثلا الهمزة المعروفة لنا فى التراث بهمزة القطع [1]، كما فى الصوت الأول من نحو «أحمد» و «أعرف» و «أعلام» مثلا فهذه الهمزة ليس لها وجود فى كثير من اللغات الأوربية وغيرها وهى إن وجدت فى بعض صور الكلام وأساليبه كما فى لهجة (لندن) مثلا ليست تعدل أو تتساوى مع الصوت العربى فى كل وجوهه وخصائصه: إن الموجود فى لهجة «لندن» هذه ليس همزا حقيقيا، إنما هو نوع من «التهميز» أو هو منح النطق سمة من سمات الهمزة، وليست له قيمة الهمزة العربية من حيث كونه عنصرا فى تكوين الكلمة ودلالتها. إن هذا الصوت «اللندنى» لا يعدو أن يكون ظاهرة نطقية بحتة، وليس وحدة صوتية مميزة، ذات وظيفة فى التفريق بين المعانى أو تحديد القيم الصرفية والنحوية للكلمة. وعلى العكس من ذلك كله تتمتع همزتنا باستقلال وكِيان صوتى ودلالى معا .

---

(١) الهمزة (واسمها الأصلى الألف) لها وجود فى اللغات السامرية ، كالعبرية والآرامية والسوريانية. وهى فى العبرية تنطق محققة (وقفة حنجرية - كالعربية) إذا وقفت بعد سكون تَامّ (كما فى يَاصْأه: بمعنى خَرَجَتْ) أو بعد شدّة أو فى أول الكلام . ولكنها تنطق مسهّلة أو مدا للحركة السابقة عليها (كما فى نحو توامَر Touamar بمعنى تقول أو تأمر فأصلها همزة لأنها من : أمَر) فلها وجود فى هذه اللغة ، ولكن توزيعها فى الكلام مختلف .

وهناك فى العربية كذلك صوت القاف الذى يندُر أن تجد له نظيرا فيما نعرف من لغات، باستثناء الساميات التى تعد العربية واحدة منها، كما هو معروف، وإذا اضطر من تخلو لغته منها إلى نطقها حولها إلى صوت الكاف أو ما أشبه، حتى إنك لتسمع هذا النطق الخاطئ ذاته فى نطق غير المثقفين من العرب أنفسهم عندما يحاولون استخدام كلمة فصيحة بعينها فى كلامهم اللهجى العادى .

أما العين فهو صوت لا وجود له فى اللغات الأوربية، وإذا حاول واحد من أصحاب هذه اللغات استخدامه انتقل إلى استخدام الهمزة بدلا منه. ومن الطريف أن نعلم أن بعض الدارسين فى الغرب يرى أنه من الأنسب أن تسمى العربية «لغة العين» بدلا من قولنا «لغة الضاد» وهم فى ذلك واهمون، لأن العين - وإن لم يوجد فى اللغات الأوربية - صوت معروف مقرر فى اللغات السامية .

ويأتى صوت «الضاد» على قمة السمات الصوتية التى تنفرد به اللغة العربية. وذلك أن هذا الصوت - بوصفه وحدة صوتية ذات قيمة ووظيفة فى تركيب الكلمة ودلالتها - ليس له وجود على الإطلاق فى أية لغة معروفة لنا عى وجه الأرض [1]. نعم، ربما نسمع صوتا يشبهه أو يماثله فى بعض الكلمات فى لغات معينة، كما فى نحو: bud و mud فى اللغة الإنجليزية. ولكن هذا الذى نسمعه فى مثل هذه الكلمات الإنجليزية ليس ضادا أو قل: ليست له قيمة الضاد العربية. إن الذى نسمعه فى هاتين الكلمتين، إنما هو صوت (d) الدال، ولكنه نطق مفخما فأشبه ضادنا فى النطق، ولكن شتان بين الصوتين فى القيمة والوظيفة. فضادنا صوت مميز للمعانى، كما يظهر ذلك مثلا عندما

(١) نعنى بالعربية هنا العربية الشمالية والعربية الجنوبية معا . وإذا كان هناك أثر لهذه الضاد فى اللغة الحبشية ، فإنما هو من قبيل التأثير والتأثر أو الاقتراض اللغوى ، كما فى مثل (dahay بمعنى الشمس والضحى) والمثال نفسه دليل هذا الاقتراض .

نقارن بين «دل» و «ضل» فهاهنا كلمتان مستقلتان. ولكل منهما معنى مختلف، وذلك بسبب وجود الدال فى الأولى والضاد فى الثانية. وليس كذلك الأمر بحال فى هذا الصوت المسموع فى اللغة الإنجليزية فى مثل ما ذكرنا من أمثلة .

هذا شىء من الخواص الصوتية التى تمتاز بها العربية من غيرها من اللغات، وهى أمثلة تتعلق بما يعرف فى الدرس الصوتى الحديث بالأصوات الصامتة أو الساكنة (consonants) ونزيد القول إيضاحًا الآن بذكر شىء من سمات الحركات فى هذه اللغة، وبإشارة عاجلة أخرى إلى بعض الظواهر الصوتية ذات القيمة المميزة للغتنا .

الحركات فى اللغة العربية قليلة العدد نسبيا ، فهى ثلاث حركات أساسية هى الفتحة والكسرة والضمة، وكل منها قد تكون قصيرة أو طويلة فهى ست بهذا الوصف، أى: إن أخذت الطول والقصر فى الحسبان .

هذه الحركات القليلة العدد ظاهرة بارزة، تستحق النظر والتأمل إذا قيست بما يناظرها فى اللغات الأخرى، ففى اللغة الإنجليزية مثلا اثنتان وعشرون حركة، وعلى الرغم من هذا الفارق الكبير بين اللغتين فى هذا المجال، نجد الحركات فى العربية تقوم بوظائفها ودورها فى تشكيل الكلام وبنائه على وجه لا يقل أهمية عن نظيراتها فى اللغة الإنجليزية، بل تفوقها وتمتاز منها فى بعض الوجوه.

نحن لا ننكر أن هذه الحركات الست قد تتعدد صورها وأمثلتها فى النطق الفعلى للكلام، بسبب ما يجاورها من الأصوات الصامتة، فالفتحة مثلا قد تكون مرققة، أو مفخمة، أو بين بين، كما فى نحو: دل - ضل - قل، بهذا الترتيب، وذلك بسبب وجود الدال فى الكلمة الأولى والضاد (المفخمة) فى الثانية والقاف (التى بين الترقيق والتفخيم) فى الثالثة ولكن هذه السمات

الثلاث التى لحقت الفتحة فى هذه الأمثلة ذات قيمة نطقية فقط، وليست ذات قيمة فى الدلالة، أى فى التفريق بين المعانى. والفرق فى المعانى بين هذه الكلمات الثلاث إنما سببه الدال والضاد والقاف، وليس ترقيق الفتحة أو تفخيمها أو نطقها بين الحالتين. ومن ثم يقع الخطأ فى المعنى والنطق أو اللبس فيهما إذا حدث خطأ فى نطق هذه الأصوات الثلاثة (الدال والضاد والقاف) أى بالإتيان بها على وجه مخالف لطبيعتها النطقية المقررة من ترقيق أو تفخيم أو «وسطية».

ومعنى ذلك - كما قررنا - أن الحركات فى العربية بوصفها وحدات مميزة للمعانى والقيم الدلالية فى اللغة العربية ست فقط، وإن تعددت صورها النطقية الفعلية فى السياقات المختلفة. وعد هذه الحركات ستا فقط هو المأخوذ به فى النظر العلمى فى النظام الصوتى للغة العربية، وهو المبدأ المتبع (باتفاق) عند محاولة وضع القواعد أو الضوابط الصوتية الوظيفية المميزة لهذه اللغة .

وقلة الحركات فى لغة ما حسنة من حسنات هذه اللغة فى النطق والأداء الفعلى للكلام. ذلك أن الحركات - فى عمومها - أصعب من الأصوات الأخرى وأكثرها تعرضا للتغيير والتبدل. ومن الطبيعى أنه كلما زاد عدد الحركات كانت صعوبة النطق أقوى احتمالا وظاهرة التغير والتحول أكثر وقوعا. زد على ذلك أن كثرة الحركات تقود حتما إلى تداخلها والخلط بينها من حين إلى آخر، الأمر الذى ينتج منه - لا محالة - خطأ فى النطق أو خلط فيه، يؤدى إلى الخطأ فى المعنى أو اللبس فيه. واحتمال الوقوع فى الخطأ فى نطق هذه الحركات الكثيرة واضح كل الوضوح عندما يحاول أجنبى استخدام تلك اللغة الكثيرة حركاتها كما يبدو ذلك لنا عندما ينطق العربى اللغة الإنجليزية، حيث يقع فى أخطاء نطقية واضحة، كما يخلط بينها خلطا غير مقبول .

ولعل هذا الذى قررنا من القلة العددية للحركات العربية وما يتبع ذلك من ضعف احتمال تعرض هذه الحركات للتغير والتبدل، يفسر لنا ذلك السر الفريد الذى تختص به عربيتنا الفصحى فى ماضيها وحاضرها. ذلك أن هذه الحركات ما زالت هى هى ثابتة مستقرة بعددها وصفاتها لم يصبها تغير يذكر فى تاريخها الطويل، وهذا بدوره ضمن بقاء اللغة العربية وساعدها على الاحتفاظ بخواصها الصوتية الأساسية على مر الزمن، حتى إنك لا تجد فروقا صوتية ذات شأن بين حالها فى الماضى والحاضر. أما الفروق التى تلحقها فى اللهجات العربية الحديثة فى مجال الحركات فهى فروق فردية فى أساسها ترجع إلى البيئة الجغرافية والثقافية، وهى مع ذلك فروق يسيرة فى طبيعتها يمكن ردها كلّها أو جلّها إلى حركات اللغة الأم بصورة أو بأخرى، كما يمكن حصرها وضبطها بشىء من النظر والتأمل .

وعلى الرغم من هذه القلة النسبية فى عدد حركات العربية، فإن لهذه الحركات دورا خطيرا فى المادة اللغوية على كل المستويات. فهى - بالإضافة إلى دورها الصوتى المتمثل فى كونها لبنات أساسية فى البناء الصوتى للغة - تؤدى وظائف ذات أهمية فائقة على المستوى الصرفى والمعجمى والدلالى والنحوى جميعا. نستطيع أن نتبين هذا الدور وقيمته بذكر أمثلة قليلة توضح ما نقول .

فمن المعروف أن الكلمات العربية مادتها الأساسية تلك الأصوات المعروفة بالأصوات الصامتة أو الساكنة، كالباء والتاء والثاء ...إلخ، ولكن هذا الأصل يلحقه تعديل وتحويل أو تحوير وتغيير بوساطة الحركات، فينتج لنا عن هذا الأصل مجموعة من الأوزان أو الصيغ الصرفية لكل منها قيمة معجمية دلالية مختلفة فالأصل المتمثل فى «ع ر ض» مثلا، يمكن أن نأتى منه بطريق التغيير فى الحركات بالكلمات التالية: عَرْض «بفتح العين وسكون الراء» ومعناه ضد الطول أو هو مصدر عرض يعرض، وعِرْض «بكسر العين»

ومعناه الحسب والشرف، وعُرْض «بضم العين» ومعناه «الجانب» كما فى قولنا: ألقى به عُرض الحائط، أو معناه «الوسط» كما فى نحو «فى عُرض البحر أى فى وسطه». وهكذا نرى أن الوزن الصرفى مختلف، وكذلك الحال بالنسبة للدلالة المعجمية .

وأكثر من هذا، ليس من النادر أن نجد التبادل بين الحركات يؤدى إلى تفريق صرفى وظيفى، كأن تنتمى صيغة ما إلى جنس صرفى معين، وبتغيير إحدى حركات هذه الصيغة نصل إلى جنس صرفى آخر. قارن: إِعلام «بكسر الهمزة» بقولنا: أعلام «بفتح الهمزة» فالصيغة الأولى مصدر الفعل «أعلم» والثانية جمع «علم». وهذا النوع من الأمثلة كثير الورود فى العربية، نحو إنباء وأنباء، وإحكام وأحكام ... إلخ .

أما وظائف الحركات على المستوى النحوى فهى ذات خطر وشأن. ويكفى أن ندرك أن الإعراب فى جملته يقوم على الحركات، فهى علاماته الأصلية فى كل الحالات، وهى كذلك دالته فى الإعراب «النائب» فى معظم الحالات، كما أن الاختلاف فى حركات الإعراب دليل الاختلاف فى الوظيفة النحوية للكلمة، والفتحة، كما هو معروف، علامة النصب، على حين أن الضمة علامة الرفع، والكسرة علامة الجر .

وليس هذا فقط، فللحركات فى العربية دور فى التفريق بين الأجناس الصرفية كما فى حال المثنى وعلامته الألف وجمع المذكر السالم وعلامته الواو، كما هو مقرر معروف. وهذه الألف إن هى إلا فتحة طويلة، كما أن الواو لا تعدو أن تكون ضمة طويلة، وهما فى الوقت ذاته علامتا حالة إعرابية، هى الرفع فيهما .

ولعله من الطريف أن نذكر فى هذا المقام أن «سلب الحركة» (المسمى عندهم بالسكون) هو الآخر ذو وظيفة صرفية نحوية ذاتُ قيمة معينة فى

النظام الإعرابى للغة العربية. فالسكون أو عدم الحركة دليل الجزم فى بعض صور المضارع كما أنه علامة البناء فى صيغ منوعة تنتمى إلى أجناس صرفية مختلفة، كما يظهر ذلك مثلا فى بعض الأسماء والأفعال (فعل الأمر) والحروف على ما هو معروف لنا جميعا. وأكبر الظن أن هذه الوظيفة الإعرابية للسكون «وهو عدم الحركة» كانت السبب الذى دعا بعض النحاة إلى الحكم على السكون بأنه حركة وأنه رابع الحركات فيها. وربما كان لهم العذر فى هذا الحكم، حيث رأوه يؤدى وظائف إعرابية تقارن فى الأهمية بوظائف الحركات الحقيقية فى هذا الشأن. والحق أن السكون هو عدم الحركة أو هو لاشىء «صفر» من الناحية النطقية، ومن ثَمَّ لايدخل فى عداد الحركات من هذه الناحية، إذ لا يشترك مع الحركات (أو أى صوت فى اللغة) فى أية خاصة من خواصها النطقية. ولكن هذا العدم أو اللاشىء له دور وظيفى فى اللغة يظهر بصفة خاصة فى الإعراب، وعلى هذا يمكن لنا، تجاوزا، عدُّه عنصرا من عناصر النظام الإعرابى فى اللغة العربية، أو قل هو «حركة وظيفيا وهو عدم الحركة أو اللاشىء نطقا».

ومادمنا فى مجال ذكر شىء من الخواص الصوتية للغتنا، جاز لنا أن نشير إلى تلك الخاصة المميزة، المعروفة «بالتنوين» فالتنوين من الناحية الصوتية نون ساكنة، ولكنها تختلف عن بقية النونات فى العربية من حيث الموقع والتوزيع فى بناء الكلمة. إن موقعه الصوتى محدد وثابت، حيث لا يقع إلا فى آخر نوع أو نمط معين من الكلمات.

أما من الناحية الصرفية والنحوية فللتنوين جملة مهمة من الوظائف. من ذلك مثلا أنه دليل «التنكير أو الإبهام فى النكرات» كما فى «رجل» ودليل «الشيوع» فى بعض الأعلام، مثل: «محمد»، ولهذا يجب حذف هذا التنوين عند الإضافة، والإضافة من شأنها إزالة هذا التنكير وذاك الإبهام، كما أن من شأنها تعيين العلم وتحديده، فينتفى الشيوع أو شبهته. وليس من الغريب إذن

حذف هذا التنوين عند وصف العلم المنون بكلمة «ابن» كما فى نحو «محمد بن عبد الله» حيث قام الوصف بدور التخصيص أو التعيين، ومن ثم لا حاجة إلى التنوين .

وما قلناه هنا على التنوين ينطبق بتمامه على النون فى المثنى وجمع المذكر السالم. فهذه النون فى رأينا «ورأى غالبية النحاة» هى التنوين، غير أنه كتب هنا بالنون لاستحالة استخدام رمز التنوين المعروف فى هذا الموقع. وهذه النون كما هو معروف واجب حذفها عند الإضافة، لأنها رفعت الإبهام والشيوع المفهومين بالتنوين (أى: النون) قبل الإضافة. أما أن هذه النون فى المثنى والجمع تبقى ولا تحذف عند اتصالهما بالألف واللام «الرجلان، المسلمون» فتلك قضية أخرى. ذلك أن الألف واللام هنا للتعريف أى: تأهيل الكلمة لأن تقع موقعا نحويا معينا كالابتداء مثلا، وليست هذه الأداة للتعيين أو التخصيص والتحديد، إذ مازالت فكرة التعميم والشيوع قائمة بالمثنى والجمع بسبب التعدد. والتعدد يناقض التحديد أو التعيين كما هو واضح، ومن ثم ثبتت النون. وحذف التنوين فى المفرد المعرّف باللام لايتناقض مع ما قلنا، لأن هذا الحذف فى هذه الحالة هو الأصل أولا، ولأن «مفرديّة الكلمة ساعدت على إزالة الإبهام أو الشيوع ثانيا، فلا حاجة إذن إلى التنوين» [1].

وتحريك التنوين (أى النون) فى المثنى والجمع، على العكس منه فى المفرد إنما كان لسبب صوتى ظاهر، ذلك أنه وقع فى موقع يوجب تحريكه، منعا لالتقاء الساكنين، ومع ذلك قد يأتى ساكنا كما فى حالة الوقف، وهى قاعدة مقررة منصوص عليها فى النظام الصوتى والنحوى، على ما هو معروف لدى أهل النظر.

---

(١) يفسر بعضهم ثبوت النون فى المثنى والجمع مع وجود أداة التعريف بتفسير آخر، هو أن النون هنا عوض عن الإعراب بالحركات فى المفرد ، ومن ثم بقيت . أما النون فى الأفعال الخمسة ، نحو: يكتبان - يكتبون إلخ ، ففيها شبهة تحتاج إلى بحث مستقل ، ربما أتينا عليه فى فرصة أخرى ، إن شاء الله.

ولا ننسى فى هذا المجال أن نشير إلى أن التنوين أيضا هو علامة صرف الكلمة نحويا، وحذفه دليل منع الكلمة من الصرف، والممنوع من الصرف باب كبير متشعب الجوانب، تنبنى قواعده على ضوابط عدة، من بينها وجود ظاهرة التنوين أو عدم وجودها، على ما هو معلوم لنا جميعا. أما وجود النون (أى التنوين) فى المثنى والجمع المذكر الذى لا ينون مفرده « أى الممنوع من الصرف » كإبراهيمون مثلا، فذلك لأن تنوين ما لا ينصرف مقدر، فقامت النون (أى التنوين) مقامه فى الجمع والمثنى.

ويمكن لنا بعد ذلك أن نشير إلى أمثلة أخرى من تلك الظواهر الصوتية التى تمتاز بها اللغة العربية إذا قورنت بكثير من اللغات المعروفة لنا، والتى لا يدركها كثير من المثقفين العرب، ولا يعيرها التفاتا ذا بال بعض الدارسين المتخصصين. هذه الظواهر قد تختص بصوت أو مجموعة معينة من الأصوات.

فأول ذلك ما يعرف بالتاء المربوطة. هذه التاء اتفق على رسمها بالرمز «ة» أى بصورة «هاء» فوقها نقطتان. هذا الرمز يتحقق فى النطق الفعلى للغة بصورتين أساسيتين مختلفتين فى الصفات والسمات وفقا للسياق الذى تقع فيه. فهى تنطق تاء خالصة فى وصل الكلام، ولكنها هاء صِرفة فى الوقف، تقول فى الفصحى: فاطمة بنت أخى (بتاء متلوّة بضمة) ولكن «هذه فاطمة» (بهاء ساكنة) ومن ثم يمكن عد نطقها تاء دليلا على وصل الكلام، كما أن تحقيقها هاء علامة من علامات الفصل أو الوقف. ومعنى هذا إذن أن نطق (التاء المربوطة) فى الوصل يؤهلها لأن تكون مثلا أو صورة من صور تلك الوحدة الصوتية المعروفة بالتاء (ت)، على حين يرشحها تحقيقها فى الفصل لأن تنتمى إلى الوحدة الصوتية الأخرى المرسومة بالهاء (ه ، بدون نقطة) وهى فى الحالة الأولى كذلك لها ما للتاء من صفات، كما أنها فى الفصل والوقف تنتظم ما للهاء من سمات.

لهذا لم يكن غريبا ولا شاذا عدم تخصيص رمز لها قائم بذاته فى الألفباء التقليدية، تلك الألفباء التى تعنى فى الأساس برموز الوحدات الصوتية التى من شأنها أن تفرق بين المعانى للكلمات «قارن: باب × ناب »، ولا تهتم بالإشارة إلى الاحتمالات النطقية للوحدة الصوتية المعينة، كنطقى الدال مثلا فى عدت وعدنا، فهى تاء أو أشبه بها فى الكلمة الأولى، ولكنها دال خالصة فى الثانية، ومع ذلك فالدال وحدة صوتية واحدة .

وعدم ذكر رمز خاص للتاء المربوطة فى ألفباء الوحدات الصوتية لا يعنى إهمالها أو عدم الاعتداد بها فى النظام الصوتى للغة العربية، لأنها - كما يتضح من المناقشة - تنضم إلى التاء (ت) حينا وإلى الهاء (هـ) حينا آخر، ومن ثَمَّ لم يكن هناك مسوغ علمي للنص على رمز خاص بها فى هذه الألفباء، ومع ذلك، فقد أدرك علماء العربية بثاقب نظرهم أن التاء المربوطة - على الرغم من دخولها فى باب التاء مرة وفى باب الهاء مرة أخرى - تختلف عن هاتين الوحدتين (التاء والهاء) فى جملة من الصفات الصوتية والصرفية والنحوية. ومن ثَمَّ أتوا برمز لها يدخل فى عداد الرموز الثانوية للألفباء العربية، كرمز الهمزة (ء) ورمز التشديد (ّ) ورمز السكون (ْ) هذا الرمز هو رمز (ة) الذى أصبح جزءا لا يتجزأ من قواعد الكتابة الإملائية للغتنا، والخطأ فيه خطأ إملائى صريح .

وإنه لمن الذكاء والعمق حقا أن كتبوها بهذا الرمز بالذات (ة) إذ هو فى الأساس صورة الهاء (وهذه حالتها فى بعض المواقع الصوتية) وتوجوها بنقطتين إشارة إلى قيمة التاء، كما هو الحال فى بعض مواقعها، ووضع نقطتين بالذات (أى لا نقطة أو ثلاث) دليل واضح على هذه القيمة الصوتية الثانية .

فهذا الرمز الثانوى أو الإضافى (ة) للتاء المربوطة حقق لها نوعا من الكيان الذى تستحقه، ونبه غير العارفين إلى خواصها التى تمتاز بها فى

النظام اللغوى للعربية، فهى صوتيا - مثلا - تختلف عن كل من التاء والهاء فى الموقعية وفى تحديد نطق معين لا يتخلف فى كل من سياقيها المعروفين: الوصل والوقف، إنها لا تكون إلا فى آخر الكلمة، وفى كلمات ذات طبيعة صرفية معينة، وهى تاء فقط فى الوصل وهاء فى الوقف .

أما من الناحية الصرفية والنحوية فالتاء المربوطة دليل التأنيث فى أجناس خاصة من الكلم، ووجودها (مع علل أخرى) يمنع الصرف فى أجناس أخرى، إلى غير ذلك من الخواص الصرفية والنحوية، كما يتمثل فى عدم جواز جمع ما اشتمل عليها جمع المذكر السالم، على ماهو مقرر .

ونأتى بعد ذلك إلى ظاهرة صوتية مهمة تتعلق بمجموعة معينة من أصوات العربية، وهى ظاهرة التفخيم. والتفخيم فى أيسر عبارة - أثر سمعى تدركه الأذن نتيجة لعملية فسيولوجية معقدة، تتعاون فى تشكيلها مجموعة من العوامل أظهرها وأقربها إدراكا :

* تقعير اللسان، بمعنى انخفاض وسطه نسبيا عند النطق بالصوت المفخم، ويتبع ذلك حتما ارتفاع الجزء الخلفى من اللسان نحو الحنك الأعلى .
* حدوث شىء من التوتر فى أعضاء النطق وبخاصة فى أوردة الرقبة، ويتصل بذلك أو ينتج منه تعديل فى تجويف الفم والنطق بشدة أو قوة نسبية .

والأصوات المفخمة فى العربية على ضربين رئيسيين: أصوات مفخمة تفخيما كليا، وأصوات تفخيمها بين بين. أما أصوات النوع الأول فهى الصاد والضاد والطاء والظاء وهى المسماة فى القديم (أصوات الإطباق) وهذه الأصوات الأربعة - فى رأى الجميع بلا استثناء - مفخمة فى كل موقع تقع فيه فى اللغة العربية، وذلك بقطع النظر عما يسبقها أو يلحقها من الأصوات. وهى النظير المفخم للسين والدال والتاء والذال. ومن ثَمَّ كان تفخيمها ذا قيمة دلالية، له دور فى التفريق بين المعانى، بالإضافة إلى قيمته الصوتية .

ومن ثَمَّ كان الخطأ فى نطق هذه الأصوات بترقيقها خطأ من ناحيتين: خطأ صوتى وهو أمر معيب غير مقبول للخروج بالصوت المفخم عن طبيعته وسماته، وخطأ دلالى يؤدى إلى اللبس فى المعنى وغموضه. ونستطيع أن ندرك ذلك من الأمثلة الآتية :

صاد × ساد ، ضل × دل، طاب × تاب، ظل × ذل .

حيث نلحظ اختلافا فى المعنى بين كل كلمتين متقابلتين. والسبب فى ذلك واضح، وهو وجود صوت مفخم فى إحداهما ونظيره المرقق فى الثانية. ومعنى هذا - بعبارة اللغويين - أن الصوت المفخم ليس صورة نطقية سياقية للصوت المرقق، وإنما هو نظيره، وله قيمته الخاصة به صوتيًا ودلاليا. ومعنى ذلك أيضًا أن نطق هذه الأصوات المفخمة مرققةً يؤدى إلى الخلط واللبس بين الكلم فى اللغة العربية، إذ حينئذٍ تصير الصاد سينا والضاد دالا والطاء تاء والظاء ذالا. وبهذا يضيع التفريق فى المعانى كما تضيع القيمة الصوتية المميزة لهذا الصوت أو ذاك .

وأصوات الضرب الثانى من أصوات التفخيم هى القاف والخاء والغين، وتفخيمها تفخيم (بين بين). و (البينيَّة) هذه تظهر فى سمتين متلازمتين، هما أن تفخيمها أقل درجة من تفخيم أصوات النوع الأول، وأن هذا التفخيم (الضَّعيف) نسبيا إنما يظهر عندما يتلو هذه الأصوات ضم أو فتح (قصير أوطويل) ولكنه يختفى أو يكاد عند كسرها، إذ هى - حينئذٍ - إلى الترقيق أقرب .

والخطأ فى نطق هذه الأصوات الثلاثة من حيثُ التفخيم أو الترقيق خطأ صوتى محض، لا يؤثر على المعنى ولا يؤدى إلى اللبس فيه، لانعدام نظائر مرققة لها فى العربية، على العكس من أصوات الإطباق الأربعة السابقة (ص ض ط ظ) وعلى الرغم من ذلك فهذا الخطأ - بالإضافة إلى عده خطأ صوتيا

فى نطق اللغة. - دليل على (تفاهة) المتكلم وسطحية ثقافته اللغوية، إذ هو عند ترقيقها فى مواضع التفخيم يأتى بأصوات غير مألوفة للأذن العربية على الإطلاق، بخلاف أصوات الإطباق الأربعة، فقد يلجأ المتكلم إلى ترقيقها فى مواقف اجتماعية أو درامية معينة، ويكون نطقه مقبولا فى هذه المواقف بالذات، لأنه يرمى إلى إحداث تأثير خاص أو تصوير سلوك لغوى معين بقصد التندر أو الفكاهة أو السخرية. والملاحظ على كل حال أن النساء أكثر ميلا إلى ترقيق أصوات التفخيم بنوعيها، وهو أمر مازلنا نحكم عليه بالخطأ فى إطار اللغة الفصحى .

وهذه الأصوات الثلاثة، مضمومةً إلى أصوات الإطباق السابقة، تسمى جميعا بأصوات الاستعلاء فى التراث العربى، وهى تسمية صحيحة دقيقة، إذ عند النطق بها جميعا فى حال التفخيم تعلو مؤخرة اللسان نحو الجزء الخلفى من الحنك الأعلى .

أما بقية أصوات العربية فهى (باستثناء اللام والراء) مرققة بطبيعتها وإن كان يلحقها شىء من التفخيم بالمجاورة، أى بوقوعها فى سياق صوت مفخم سابق أو لاحق. وينطبق هذا الذى نقول على الحركات جميعا، فهى بنفسها لا توصف بتفخيم أو ترقيق، وإنما يكون هذا أو ذاك بحسب سياقها الصوتى. لاحظ الأمثلة الآتية:

تاب × طاب   و بت × بط

حيث جاءت الفتحة الطويلة (الألف) والباء مرققتين فى الكلمة الأولى، ولكنهما مفخمتان فى الثانية، وكذلك جاءت الباء وفتحتها مرققتين فى الكلمة الثالثة على حين أصابهما التفخيم فى الرابعة، وإنما كان هذا أو ذاك بسبب طبيعة الأصوات المجاورة من حيث التفخيم والترقيق .

أما اللام والراء فلهما حالات خاصة تستدعى نظرا مستقلا، لاختلاف أحوالهما من هذه الناحية عن كل ما سبق ذكره .

اللام صوت مرقق بطبيعته ولكنه ينفرد بأحكام خاصة من حيثُ الترقيق والتفخيم فى لفظ الجلالة (الله) وحده، فهو فى هذا اللفظ يفخم إذا سبق بضم أو فتح ولكنه يرقق إذا جاء بعد كسر نقول: ﴿دَعَوا الله﴾ و (بارك الله فيك) بالتفخيم، ولكن: « بسمِ الله الرحمن الرحيم » و ﴿أفى الله شك﴾؟ بالترقيق وإلى هذه الاحكام أشار واحد منهم بقوله :

وفخم اللام من اسم الله عن فتح أو ضم كعبدَ الله [1]

والراء فى اللغة العربية الفصحى صوت ينفرد بمجموعة من السمات النطقية التى تخفى على كثير من المثقفين وبعض المتخصصين، حيث يأتون بها على وجه غير صحيح من حيثُ التفخيم والترقيق، وذلك لأسباب نجمل منها ما يلى :

* التأثر بما يجرى فى اللهجات العامية من خلط فى نطق هذا الصوت واختلاف واضح فى أدائه من لهجة إلى أخرى، بحسب البيئة أو الثقافة أو هما معا. فهناك قوم يرققون هذا الصوت حيث يجب التفخيم، وآخرون يفخمون حيث لا مسوغ له، وفرقة ثالثة يلتبس عليها الأمر، فتخلط بين الحالتين، وربما يأتى الواحد منهم بصورتين مختلفتين للراء فى الكلمة الواحدة أو السياق الصوتى الواحد.
* المروى لنا أنه كان هناك اختلاف بين القبائل العربية فى القديم فى نطق هذا الصوت من حيث التفخيم والترقيق .
* روى خلاف واضح بين القراء أنفسهم فى نطق الراء فى مواقع معينة، كما يظهر ذلك فى قراءة (ورش) و (حفص) .

(١) كلمة (عبد) هنا تقرأ بفتح الدال ليتحقق التفخيم فى لام لفظ الجلالة وهى مخالفة نحوية جائزة فى مثل هذه الحالة ، إذ قصد بها التمثيل والتوضيح .

* صعوبة استيعاب القوانين والضوابط التى حددها أهل الثقة للإتيان بهذا الصوت مفخما أو مرققا، كما يتضح مما يلى :

جرى معظم الثقات على ذكر ضوابط الترقيق فى الراء بشىء من التفصيل، دون النص على تفريعات أحوال التفخيم وإمكاناته السياقية المتعددة، وربما كان ذلك منهم لشيوع ظاهرة التفخيم فى الراء وكثرة ورودها كثرة يصعب معها وضع ضوابط تفصيلية لها، حتى إن بعضهم يقرر أن الراء من طبيعتها التفخيم، ومعناه أن الترقيق نوع من الاستثناء .

المروى عن هؤلاء الثقات أن الراء يصيبها الترقيق فى حالتين رئيسيتين هما :

- إذا جاءت مكسورة (أى متلوة بكسر) بقطع النظر عن طبيعة الصوت السابق أو اللاحق لها، كما فى قوله تعالى: ﴿والفجر وليال عشر﴾ و ﴿فى الرقاب﴾ و ﴿رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله﴾ وكذلك فى نحو: «بشرى» بالإمالة إذ حركة الإمالة تدخل فى إطار الكسرة، أو هى أقرب إليها من الفتح على ما هو معروف .
- إذا وقعت ساكنة بعد كسر. وذلك بشرطين:

أولهما: أن تكون الكسرة أصلية، لا عارضة ككسرة همزة الوصل أو الكسرة التى يؤتى بها للتخلص من التقاء، الساكنين.

ثانيهما: ألا يقع بعدها صوت استعلاء (ص ض ط ظ خ غ ق) ويتحقق هذان الشرطان فى نحو (فرعون) و (مرية) .

فإن كانت الكسرة عارضة فخمت الراء، نحو: ﴿اركعوا﴾ ﴿إن ارتبتم﴾ وكذلك تفخم الراء الساكنة المسبوقة بكسرة إذا وليها صوت استعلاء، مثل «فرقة - قرطاس - مرصاد» .

ويلحق بهذه الحالة الثانية الراء الساكنة الواقعة بعد إمالة أو ياء ساكنة، حيثُ يصيبها الترقيق أيضا، كما فى نحو: «نار» بالإمالة، « خبير - خير » وواضح أن الترقيق هنا واقع فى حدوده الصوتية، إذ الإمالة نوع من الكسر أو هى قريبة منه، والياء فى «خبير» إن هى إلا كسرة طويلة (وسموها ياء ساكنة وفقا لاصطلاحهم). والياء الساكنة فى «خيْر » فيها شبهة الكسرة، لأنها فى هذا الموقع تتسم بشىء من صفات الكسر، وتقرب منه فى المخرج .

وفى هذا المقام أيضا نصوا على ترقيق الراء الساكنة إذا وقعت بعد كسرة وفصل بينهما بساكن، كما فى نحو «قِدْر (و «كِبْر» بكسر القاف والكاف وسكون الراء فيهما. وهذا الأمر واضح كذلك، يمكن فهمه وتفسيره، حيث إن الراء الساكنة، ما زالت مسبوقة بكسرة أصلية، والفصل بالساكن كَلا فصل، فلا يحجب تأثير الكسرة السابقة وعملها أو دورها فى الترقيق .

والملاحظ على أية حال أن الراء فى كل هذه الصور الفرعية الملحقة بالحالة الثانية من حالات ترقيقها ذات وضع خاص: إنها فى هذه الصور كلها لا تكون إلا فى آخر الكلمة وفى حالة الوقف بالذات، إذ لا يمكن وقوعها ساكنة فى هذا السياق الصوتى الذى وقعت فيه إلا منطوقة موقوفا عليها .

وتفسير ذلك أن التركيب المقطعى فى اللغة العربية يمنع وقوع أى صوت ساكن (خال من الحركة) بعد حركة طويلة كما فى «نار» بالإمالة، و خبير» بياء المد أو الكسرة الطويلة، إلا فى الوقف [1]. وكذلك يمنع التركيب المقطعى للغتنا توالى ساكنين، أى اجتماع صوتين صامتين «خاليين من التحريك» فى أى موقع من مواقع الكلمة إلا فى آخرها. ومن الطبيعى أن ذلك لا يتحقق إلا فى حال الوقف كما فى « خَيْر »، « قِدْر » و « كِبْر »، وهى الأمثلة المذكورة

(١) وهناك حالة ثانية يجوز فيها وقوع الصوت الساكن بعد حركة طويلة (حرف مد) وهذا إذا كان هذا الصوت الساكن مدغما فى مثله ، كما فى مثل «الضالين» حيث وقعت اللام الأولى ساكنة بعد حرف مد وهى مدغمة فى اللام الثانية .

سابقا، ولعل عبارتهم المشهورة: « لا يجوز التقاء الساكنين » تفسر كل ما قلنا. أما جواز هذا الالتقاء فى الوقف، فذلك لتحقيق وظيفة نحوية مهمة، هى «الوقف» وهو باب فى قواعد اللغة معروف، وخاصة من خواص الأداء النحوى والصوتى فى العربية .

ومن الواضح أن النص على ترقيق الراء، يعنى - ضمنا - وقوع التفخيم فى غير هذا المنصوص عليه، أو بعبارة أخرى، تفخم الراء إذا وقعت مضمومة أو مفتوحة مطلقا، وكذلك إذا وقعت ساكنة باستثناء السياقات الصوتية المذكورة فى الحالة الثانية من حالات الترقيق وصورها الفرعية الملحقة بها .

وإلى هذا كله أشار بعضهم بصورة مجملة بقوله :

ورقّق الراء إذا ما كسرت

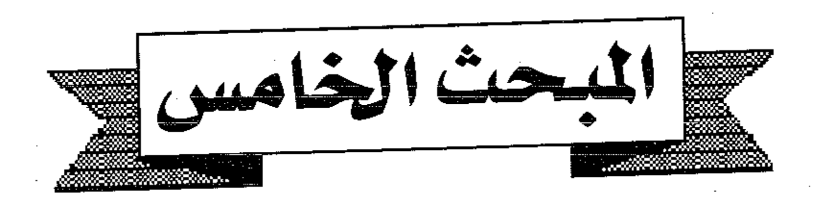
كذاك بعد الكسر حيث سكنت

ما لم تكن من قبل حرف استعلا

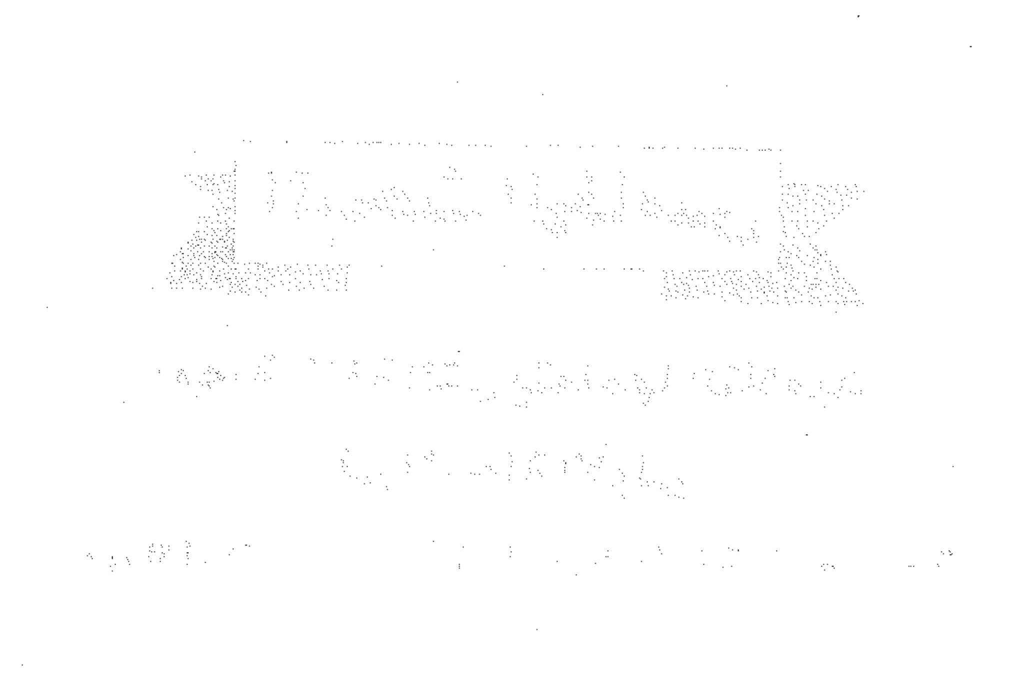
أو كانت الكسرة ليست أصلا

وإلى هنا يكفى أن نقرر أن ما أتينا به فى هذه العجالة أشبه بحسوة طائر من بحر العربية الزاخر بالسمات والصفات الصوتية التى تمنحها نوعا من التفرد وضربا من الخصوصية، وأن ما ذكرناه هنا مجرد دلائل يسترشد بها الدارسون والراغبون فى الوقوف على شىء من أسرار لغتهم العربية .

* * *



نوعية اللغة التى يتعلمها التلاميذ
فى المرحلة الأولى
ووسائل التقريب بينها وبين اللغة الفصيحة



نوعية اللغة التى يتعلمها التلاميذ فى المرحلة الأولى ووسائل التقريب بينها وبين اللغة الفصيحة

يمثل التعليم فى المرحلة الأولى ركنا أساسيا من أركان إعداد المواطن للحياة، وتأهيله للتعامل مع البيئة بصورة تسمح له باكتساب خبراتها ومعارفها، وعلى وجه تجعل منه عضوا ذا دور فعال فى مجتمعه الصغير أو الكبير على السواء .

ولا يتم ذلك فى نظرنا إلا بتخطيط دقيق لما ينبغى أن يلقى إليه من علوم ومعارف فى هذه المرحلة، آخذين فى الحسبان نقطة البداية ونقطة النهاية فى كل ما نرسم ونخطط، حتى نضمن للمتعلم تدرجا طبيعيا مناسبا لهاتين النقطتين كلتيهما، وحتى نأخذ بيده نحو الهدف المرسوم فى تأنٍ يتصف بالعمق والجدة .

وليس من شك فى أن أية خُطة دراسية لا يمكن لها أن تحظى بالنجاح إلا بإعداد وسيلة أو وسائل علمية واضحة، من شأنها أن تفى بأغراض هذه الخُطة، وأن تُمكّن المتعلم من الإلمام بما تضمنته جوانبها من ألوان المعرفة وضروب الخبرة .

وتقع اللغة من هذه الوسائل موقعا فريدا. فاللغة فى المراحل الأولى من التعليم ليست مادة دراسية فحسب، ولكنها - فى الوقت نفسه - الوسيلة الأساسية لدراسة المواد الأخرى واستيعابها. وإذا كانت بعض الخبرات يمكن

تحصيلها بالاعتماد على التفاعل مع البيئة الطبيعية، فإن هناك خبرات أخرى - وغير المباشرة منها بوجه خاص - لا يمكن اكتسابها إلا باللغة وبالقدرة على استخدامها استخداما ناجحا. وقد لاحظ المربون وعلماء النفس أن هناك ارتباطا وثيقا بين النجاح فى تحصيل المواد المختلفة والقدرة اللغوية؛ ذلك لأن اللغة تلعب الدور الأكبر فى استقبال الأفكار واستيعابها والتعبير عنها. فالتلميذ المتقدم فى مادته اللغوية يفوق أقرانه فى سرعة الفهم والتحصيل لما يقرأ، ويقوده هذا فى النهاية إلى نجاح محقق فى دراسته، بل فى الحياة بجملتها .

وليس يقتصر دور اللغة على تيسير التحصيل والاستيعاب للمواد الدراسية. إنها بالإضافة إلى ذلك - تمد المتعلم بعامل مهم من عوامل النجاح فى الحياة العامة، إذ تمنحه القدرة على أن يتعامل بالكلمة تعاملا لبقا ذكيا، فيتحدث ويناقش بوضوح وتركيز، ويقرأ ما تقع يده عليه ويفهمه فى جلاء وعمق. وهذا الضرب من استغلال اللغة وفنونها من شأنه أن يفتح للإنسان فى الحياة مجالا أوسع ويسير به فى دنيا الثقافة إلى مدى أرحب .

إذا كان هذا هو دور اللغة فى المدرسة وخارجها أصبح من الضرورى إعطاؤها حقها من الاهتمام والعناية. ولقد اتجهت أنظار الباحثين العرب فى السنوات الأخيرة إلى هذا الموضوع ومحاولة دراسته من شتى جوانبه. وأخذوا فى تصنيف مشكلات تعليم اللغة العربية بالمرحلة الأولى بوجه خاص آملين بذلك أن يصلوا إلى خُطة محددة مبنية على أسس علمية جادة .

وكان من الطبيعى أن يواجهوا أول الأمر فى هذا المجال بموضوع قديم حديث، هو تحديد «نوعية اللغة» أو «الصيغة اللغوية» التى ينبغى أن يؤخذ بها فى هذه المرحلة أو التى يمكن أن تكون المنطلق لما ننتوى تقديمه للتلاميذ فى السنوات الأولى من التعليم .

وتحديد « نوعية اللغة » يخضع في نظرنا - لمبدأين اثنين متصلين غير منفصلين هما :

(١) المبدأ التربوى المقرر الذى ينص على وجوب الانتقال من المعلوم إلى المجهول فى عملية التعليم بعامة، ويضمن لنا هذا المبدأ أن ينطلق المتعلم من أرض صُلبة تمكنه من الترقى والتدرج فى رحلته التعليمية فى تأنٍ ونجاح مؤكد، كما يحميه من الوقوع فى متاهات أو آفاق مجهولة تعوق مسيرته وتحرمه من استغلال طاقاته وقدراته الذاتية فى اكتشاف طريقه نحو اكتساب مزيد من الخبرات والمعارف.

(٢) المبدأ التقليدى العام أو المقرر بين الأمم الذى جرى- وما يزال يجرى - على أن تكون اللغة التى تقدم للتلاميذ فى أية مرحلة هى اللغة القومية، تلك اللغة التى تخلو أو تكاد تخلو من الطابع المحلى أو البيئى، والتى تنسب إلى القوم بعامة وتستخدم فى تسجيل معارفهم وثقافتهم الأصلية، وتربط حاضرهم بماضيهم وتأخذ بيدهم نحو مستقبل أكثر ازدهارا وتقدما .

ومن الواضح أن الأخذ بالمبدأ الأول وحده يقتضى أن تكون اللغة المختارة فى المرحلة الأولى من التعليم هى العامية؛ لأنها هى الصيغة المألوفة للتلاميذ فى هذه المرحلة، كما أن الانحياز نحو المبدأ وحده يعنى أن تكون تلك اللغة هى العربية الفصحى؛ لأنها لغة القوم أو الأقوام المعروفين بالعرب. أما التمسك بالمبدأين معا (كما هو المفروض)، ففيه صعوبة ظاهرة، ويحتاج إلى تخطيط دقيق ودراسة عميقة لأنه ينتظم أمرين يبدوان متناقضين، أو متباعدين غير متقابلين، أحدهما يذهب بنا شمالا والآخر يتجه بنا نحو اليمين أو العكس بالعكس، ومعنى هذا أننا أمام «معادلة صعبة » كما يقولون .

وربما كانت هذه المعادلة واحدا من الأسباب الرئيسية التى قد تغرى

الباحثين بالأخذ بواحد من المبدأين السابقين دون الآخر، حتى لا يقعوا فى محظور «التناقض» وحتى يصلوا إلى أهدافهم فى سهولة ويسر .

القول بالمبدأ الأول :

اختيار المبدأ الأول (مبدأ وجوب الانتقال من المعلوم إلى المجهول) قد يُحتج له بأن اللغة العامية هى الصيغة اللغوية المناسبة؛ لأنها لصيقة بالأطفال، يتعاملون بها هنا وهناك فى كل مجالات النشاط التى تسود مجتمعهم، إنهم يسمعونها فى كل مكان يحلون به أو يذهبون إليه، وهم يفهمونها جيدا ، ويتحدثون بها ويعبرون بها عن ذوات أنفسهم وعن معارفهم وخبراتهم والوقوف على هذه المعارف والخبرات أمر مهم فى عملية التعليم، ما فى ذلك شك. فحرمانهم من اللغة العامية (وهى التى يدركونها جيدا) يحرمنا من الكشف عن طاقاتهم وقدراتهم، وبذلك نفقد أهم عامل من عوامل التعليم الناجح المثمر .

القول بالمبدأ الثانى :

والقول بالمبدأ الثانى وحده لا تُعْوِزُه الأدلة التى تقف إلى جانبه وتغرى بقَبوله. وهذه بعض الأدلة التى يمكن أن يحتج بها فى هذا المجال .

١ - اللغة القومية هى اللغة الفصحى، لغة القرآن الكريم ولغة التراث وكنوز الثقافة العربية الأصيلة. وهى بهذا جديرة أن تقع موقع الصدارة من المستويات اللغوية الأخرى. وعدم الأخذ بهذه الفصحى فى مراحل التعليم يسلمنا إلى ضياعٍ فكرى ثقافى، حيث يفصل حاضرنا عن ماضينا المجيد. هذا بالإضافة إلى ما يعقب هذا الإهمال من نتائج مُنذرة بالخطر، إذ ينحرف بنا الأمر بمرور الزمن إلى الانعزال عن لغة القرآن والبعد عنها بعدا يفقدنا أهم أساس وأكرمه من أسس ديننا الحنيف .

٢ - اللغة الفصحى هى أساس القومية العربية ومحورها الذى تدور حوله

مقومات هذه القومية. إنها الرابطة الوثقى التى تربط العرب بعضهم ببعض سياسيا وثقافيا واجتماعيا كذلك. إن تفضيل أية صيغة لغوية أخرى عليها يعرض الوَحدة العربية للانهيار، ويجعل من هذه الأمة مجموعات من الدول المتنافرة المتضاربة فى أهدافها وآمالها .

٣ - اللغة الفصحى هى السجل الحى لحضارة عربية عريقة، تضرب بعيدا فى أعماق التاريخ، ولسنا نملِك أن نقطع الواصلة بين هذه الحضارة وواقعنا الراهن، وإلا كان علينا أن نبدأ من جديد، ونحتاج إلى أحقاب طويلة لا يعلم مداها إلا الله كى نبنى حضارة أخرى جديرة بأمة عريقة تحاول أن تأخذ موقعها اللائق بها فى مجتمع حديث زاخر بألوان شتى من مناحى الفكر والتقدم الإنسانى. وهيهات أن تصمد حضارة من هذا النمط أمام التيارات الفكرية والثقافية فى العالم المعاصر ما لم يكن لها سند واتصال وثيق بأصول حضارية عريقة عميقة كتلك التى نعم بها العرب فى تاريخهم الطويل .

٤ - وقد يضيف بعضهم إلى ذلك عاملا أو دليلا آخر يتصل بذات الفصحى، وخواصها أنها - فى نظرهم - لغة غنية فى وسائل التعبير، ألفاظا وعبارات، وهى بذلك تمد المتعلم بزاد لاينفد من وسائل الافصاح عن النفس، كما تعينه على الأخذ بنصيب وافر من ألوان المعرفة والخبرة .

مناقشة القولين :

وفى رأينا أن كلا من الاتجاهين السابقين - إذا أخذنا بأيهما وحده على إطلاقه دون تحديد - تقف فى طريقه عقبات، وتقابل تطبيقه مشكلات قومية وتربوية وعملية .

فالبدء بالعامية فى المراحل الأولى من التعليم - على الرغم من اتساقه الظاهرى مع مبدأ وجوب الانطلاق من المعلوم إلى المجهول، يثير على الفور هذا السؤال :

أيـة عامية تختار ؟

هنا احتمالان - لا ثالث لهما - للإجابة عن هذا السؤال .

الاحتمال الأول :

قد يرى بعضـهم أن ينطلق كل بلد عـربى من لهجته الخـاصـة به، فـهى أطوع لأبنائه، وأكثر ألفة، وأقرب منالا من الصيغ اللغوية الأخرى. وهى بذلك تمده بوسائل التعبير عن ذاته وتكشف عن معارفه وخبراته، ومن ثَمَّ يقدر لنا أن نستغل طاقاته وقدراته بتقديم المزيد من المعارف والخبرات، كلما تدرجنا به فى سلم التعليم والتثقيف .

وهذا الاحتمال - إذا أخذ على إطلاقه - مردود وغير مقبول فى نظرنا لأسباب متعددة مترتب بعضها على بعض، منها :

١ - اللهجات العامية فى البلاد العربية يختلف بعضها عن بعض اختلافا واضحا على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية - واستخدامها فى أية مرحلة من مراحل التعليم من شأنه أن يوسع من دائرة هذا الاختلاف، ويمنحها عوامل قوية تؤدى إلى التفريق والتنويع بصورة أشد وأكثر عمقا. وليس من البعيد - فى هذه الحالة - أن تأخذ كل لهجة طريقها الخاص بها وتثبت قواعدها ونظمها حتى تستقل بنفسها وتصبح لغة قائمة بذاتها على مر الزمن. وليس هذا الأمر مستحيلا أو خيالا بالنسبة للتطور اللغوى وطبيعته. لقد حدث هذا فى عديد من اللغات، كاللاتينية التى ساعدت الظروف السياسية والثقافية على التباعد بين لهجاتها حتى صارت لغات مستقلة ذات خواص مميزة تبعد قليلا أو كثيرا عن اللغة الأم .

٢ - يترتب على هذا الموقف انعزال الفصحى وإبعادها عن مسرح الحياة، وقد يؤدى هذا إلى إضعافها أو القضاء على مقوماتها الأساسية بصورة أو بأخرى.

٣ - هذا الذى يحدث للفصحى ينتج منه القضاء على مقومات الوحدة الثقافية والفكرية والسياسية بين العرب. وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلا بكل تأكيد .

على أن الأمر لا يقف عند هذا الحد. إن اختيار العامية للأخذ بها فى مراحل التعليم الأولى (وغيرها بالطبع) يوقعنا فى محظور آخر، فالبلد العربى الواحد لا يقتصر التعامل اللغوى فيه على لهجة واحدة. وإنما هناك عدد من اللهجات التى تختلف فيما بينها، بسبب العوامل الجغرافية أو الثقافية أو غيرها ، فلدينا فى مصر مثلا لهجة أو عدة لهجات بالوجه البحرى، وكذلك الحال فى الصعيد، وهناك من جانب آخر - فى أى من هاتين المنطقتين الجغرافيتين الكبيرتين ألوان من الكلام وأنماط الحديث التى يستطيع الباحث المدقق أن يصنفها إلى ما يمكن أن نسميه بلهجة العوام ولهجة المتنورين ولهجة المثقفين .

وهنا نجد أن الآخذ بمبدأ اللهجات نفسه فى متاهة واضطراب حيث لا يستطيع علميا أن يحسم الأمر، فيفضل لهجة على أخرى؛ لأن أسس الاختيار أو التفضيل تساعده والقول باختيار العناصر العامة أو المشتركة بين هذه اللهجات قول نظرى، يحتاج قبل الإقدام على تطبيقه إلى دراسات طويلة شاقة، وهو أمر - بطبيعة الحال - يحتاج إلى وقت طويل ومال كثير حتى نستطيع إنجازه بصورة علمية مقبولة. والحق أن هذا الاتجاه يعد فى نظرنا خطوة على الطريق السليم نحو إصلاح تعليم اللغة العربية من شتى جوانبه، ومن هذه الجوانب تحديد نوعية اللغة فى المراحل الأولى؛ ذلك لأن الكشف عن العناصر المشتركة أو النماذج اللغوية الشائعة فى البيئة المعينة عامل من عوامل تحديد النطاق الذى ندور فيه نحو تعيين الصيغة اللغوية المناسبة لهذه المراحل. كما سوف يتبين لنا فيما بعد .

الاحتمال الثانى :

قد يتصور بعضهم أن فى مقدورنا أن نختار لهجة عربية معينة بقطع النظر عن بيئتها الجغرافية، لتكون نقطة البدء فى تعليم العربية بالوطن العربى كله. وقد يبنون تصورهم هذا على أساس ما لهذه اللهجة من سعة الانتشار، وما تتسم به من خواص ومميزات تؤهلها للقبول. قد يظنون أن لهجة مثل لهجة القاهرة أو بغداد أو بيروت أو غيرها صالحة للقيام بهذا الدور الذى يتصورون، لما تحظى به كل واحدة منها من مقومات جغرافية وثقافية ولغوية خاصة .

هذا التصور فى رأينا ضرب من الخيال، أو هو وهم من الأوهام، لو نحن حاولنا أن نفرضه فرضا؛ إذ اللغات لا تفرض على الناس إلا على يد محتل يبغى السيطرة على مقدراتهم وحياتهم .

وعلى فرض قَبول هذا التصور الجانح فى الخيال، فإن الأمر يحتاج إلى جهود جبارة، ودراسات مضنية، الأولى بها كلها أن توجه نَحْوَ الفصحى ومشكلاتها؛ ذلك لأن هذه الفصحى فى أى شكل من أشكالها - لها مكان معترف به فى كل البلاد العربية، ولها سند من الواقع العملى، حيث تستخدم هنا وهناك فى صورة من الصور فى النشاط الكتابى أو الأدبى على أقل تقدير .

يتبين لنا من هذا كله أن اللهجة أو اللهجات العامية لا ترشحها ظروفها الاجتماعية والقومية لأن تكون الصيغة اللغوية المختارة للتعليم فى المراحل الأولى، إذا أخذت على إطلاقها، دون تعرف كامل على خواصها، وإدراك دقيق لمقوماتها، حتى نستطيع الحكم على مدى الاستعانة بها أو اختيار بعض عناصرها الصالحة لتكون بمثابة التمهيد أو التقديم لما ينبغى الإلقاء به للمتعلمين فى هذه المراحل من مستوى لغوى مقبول من النواحى التربوية والقومية والثقافية جميعا .

أضف إلى ذلك أن هناك عاملا آخر مهما يقف فى طريق الأخذ باللهجات العامية أخذا مطلقا. لم تحظ العامية حتى الآن بتراث أدبى مقبول على المستوى العربى كله. وكلّ أوجُلّ ما قُدّم بها من أدب أو سجل من معرفة إنما هو لون من ألوان الثقافة الفردية أو البيئية الضيقة التى لا تصلح مسوغا للانحياز إليها من الوجهتين الثقافية والقومية. ويفقد هذا الأدب وتلك المعرفة بذلك - عامل الاستمرار والشمول والتصوير الحقيقى للفكر العربى والحضارة العربية بالمعنى الصحيح .

والانحياز إلى الفصحى والتمسك بفرضها فى المراحل الأولى من التعليم اتجاه قد يقابل هو الآخر بمجموعة من الاعتراضات أو التساؤلات. قد يقال مثلا :

١ - إن الفصحى فى جملتها غريبة أو مجهولة الحدود بالنسبة لتلاميذ هذه المراحل المبكرة، ومن ثَمَّ كان فرضها عليهم مناقضا للمبدأ التربوىّ المقرر والمشار إليه سابقا وهو « وجوب الانتقال من المعلوم إلى المجهول » .

٢ - فرض المجهول على التلاميذ يؤدى إلى نتائج عكسية؛ إذ المتوقع بل الحادث بالفعل - أن يمل التلاميذ دروس اللغة ولا يقبلوا عليها. وهم إن أقبلوا - طوعا أو كرها يقضون وقتا طويلا فى فهمها واستيعابها، الأمر الذى يعوق تقدمهم اللغوىّ المنشود، ومما يزيد فى نفورهم وإعراضهم عنها حرمانهم من القدرة على استخدامها استخداما مثمرا فى حياتهم العامة، حيث يقل هذا الاستخدام أو ينعدم، باستثناء دروس اللغة ذاتها .

٣ - إن مصطلح «الفصحى» إذا أخذ على إطلاقه دون تحديد قد يغرى بعض القائمين على شئون اللغة بتقديم مادة لغوية مغرقة فى البعد فى معناها ومبناها عن مدارك المتعلمين فى هذه السن، بسبب انتساب هذه المادة إلى مراحل تاريخية قديمة ليست فى إطار خبرة التلاميذ أو معارفهم، أو بسبب

احتوائها على خواص لفظية وتركيبية وإعرابية يشق عليهم أن يتعاملوا معها تعاملا إيجابيا. ومن ثم ينشأ حاجز قوى بين التلميذ واللغة يحرمه من قدرة التعبير عن نفسه. ويعوق انطلاق تفكيره ونمو معارفه وخبراته، إذ قد سلب أهم وسيلة من وسائل هذا الانطلاق وذاك النمو، وهذه الوسيلة هى اللغة بالطبع .

٤ - اللغة الفصحى فى الأغلب الأعم لغة كتابة، وهيهات أن تؤخذ اللغة المأخذ الصحيح من المادة المكتوبة، لأنها جامدة ساكنة، محرومة من دفء الواقع وصدق الحقيقة. واللغة - فى أساسها - نشاط فسيولوجى يقتضى: (مرسلا)، و(مستقبلا)، و(موقفا مناسبا)، أو سياق حال يعين على الفهم والتذوق، وأنى لنا العثور على هذه العناصر الثلاثة فى النص المكتوب .

هذا الذى قيل - ويقال دائمًا - قد يقف عقبة فى طريق الأخذ بالفصحى فى بداية التعليم، ويقتضى منا نظرا وتأملا قبل الإقدام على الطريق، وقبل أن ننساق مع العواطف إلى الوقوع فى متاهات وبعد عن جادة الصواب .

الـــرأى :

من كل ما تقدم يتضح لنا أنه لا العامية وحدها ولا الفصحى على إطلاقهما بصالحة للبدء بها فى المراحل الأولى من التعليم، إذن ما الصيغة اللغوية المناسبة، أو ما نوعية اللغة التى يمكن أن تُتخذ منطلقا للتعليم اللغوى فى هذه المراحل ؟

إن تحديد هذه «النوعية» - كما قررنا من قبل- ينبغى أن يجىء على وَفق المبدأين المقررين اللذين أوجبنا الأخذ بهما معا، وهما « البدء من المعلوم إلى المجهول، وأن تكون اللغة المختارة هى اللغة القومية ».

وبالرغم من أن هذين المبدأين ينتظمان معادلة صعبة (تتمثل فى وجوب الأخذ بالعامية وحدها وَفقا للمبدأ الأول وبالفصحى فقط تمشيا مع المبدأ الثانى) فإن النظر المتأنى الفاحص يستطيع أن يمدنا بخطة تسلمنا إلى صيغة لغوية مقبولة .

فى مقدور البحث العلمى الدقيق أن يقرر أن هناك فى البيئة العربية الواحدة مستويات لغوية ذات سمات وخواص مختلفة. أهم هذه المستويات وأقربها إلى الواقع وأكثرها شمولا واتساعا ثلاث هى :

١ - العامية.

٢ - الفصحى المعاصرة.

٣ - فصحى التراث.

العامية: هى لغة الحديث اليومى الدارج ولغة الحياة العامة بكل ما فيها من أوجه النشاط الإنسانى على مستوى الجماهير العريضة. وهذه صيغة لغوية معروفة مستقرة فى كل بلد عربى .

والفصحى: المعاصرة صيغة لغوية تستخدم فى الكتابة فى الأغلب الأعم. فهى لغة التأليف الجيد فى شتى مناحيه وفنونه. وهى بالإضافة إلى ذلك لها وجود من نوع ما فى الكلام المنطوق والاستعمال الفسيولوجى الحى، كما يبدو مثلا فى المحاضرات الجامعية الجيدة، والخطب السياسية الجادة، وفى الندوات العلمية ذات المستوى اللائق، وفى نشرات الأخبار فى الإذاعة (بوسيلتيها الراديو والتليفزيون) .

وهذه الفصحى تنتظم - فيما تنتظم - خواص اللغة العربية الأساسية، فهى تراعى قواعد الإعراب فى جملتها، وتسير - بصورة عامة - على قوانين نظم الكلام العربى. كما ألفناه فى عصور العربية الأصيلة. ولكنها -فى الوقت نفسه- طورت لنفسها وسائل حديثة من التعبير.

لقد ضمت إلى ثروتها اللفظية أعدادا هائلة من الكلمات والصيغ، اقتضتها - وتقتضيها - مظاهر الحضارة المتجددة على مر الأيام. كما استحدثت هذه اللغة أنماطا من نظم الكلام وتأليفه، جاءت على ضرب غير معهود فى العربية، بحسب المنصوص عليه فى كتب اللغة، ولسنا نعدم أن نعثر على صور جديدة من النطق، لحقت ببعض الأصوات أو مواقع النبر أو أنماط التنغيم فى الجملة والعبارة، حين تستخدم هذه اللغة فى الكلام الفعلى .

أما فصحى التراث: (وهو مصطلح لسنا من أنصاره، ولكنه يشيع بين الدارسين) فهى لغة كنوز الثقافة والحضارة العربية الأصيلة وترجمان الفكر العربى فى العصور الزاهرة. وهى اللغة التى دونت قواعدها ونظمها واستقرت فى كتب اللغة والنحو والبيان. وعلى وفق هذه القواعد وطرائق هذا النظم جاء التراث وآثاره العلمية المعهودة للمتخصّصين وأضرابهم من الناس. وهذه اللغة بميّزاتها المعروفة لدى أهل الاختصاص قل أن يستخدمها كاتب أو أديب أو عالم فى إنتاجه المعاصر. ولست أظن أن أحدا يستعملها فى حديثه أو فى أى لون من ألوان نشاطه اللغوى المنطوق، اللهم إلا فى بعض الخطب المنبرية وما إليها، تلك الخطب التى لا تعدو أن تكون اقتباسا مباشرا من نصوص قديمة، لم يشهد أصحابها عصرنا الذى نعيش فيه .

هذا التصنيف الثلاثى لمستويات العربية يرشدنا فى الحال إلى طريق اختيار الصيغة اللغوية المناسبة للمراحل الأولى من التعليم فى الوطن العربى كله .

اننا نختار أن تكون الفصحى المعاصرة هى محور العمل فى هذه المراحل وهدفنا الأول فيها، على ألا يقف بنا الأمر عند هذا الحد، بل لابد من الالتجاء إلى المستويين الآخرين والتماس العون منهما، بحسب الحاجة، وبحسب الحال ومقتضياته التربوية والثقافية والقومية .

أما الفصحى المعاصرة هى أساس العمل ومحوره، فلأسباب منوعة نرشحها للقَبول أكثر من الصيغ الغوية الأخرى .

السبب الأول :

أن هذه الفصحى - بالأوصاف السابق ذكرها وموقعها فى سلسلة التدرج اللغوى المشار إليه فيما مضى - هى « اللغة القومية » للعرب فى عصرنا الحديث. إنها حين تستخدم فى الكتابة أو الحديث يفهمها العرب أينما كانوا وأينما حلوا، وإن كان ذلك بدرجات تتفاوت قليلا بحسب السن أو الثقافة أو درجة التعليم. إن المؤلَف أو البحث أو المقال المعين يكتب بها فى القاهرة أو فى بيروت أو بغداد أو غيرها من العواصم العربية فيلتقطه الناس ويتناولونه بالقراءة، ويدركون ما فيه فى سهولة ويسر، ويستوعبون مادته إلى حد كبير .

وإن استمع إليها العرب منطوقة فى أى موقع فى بلادهم استجابوا لها، وانفعلوا بها وأدركوا ما تحمله من معان وأفكار، بدون معاناة أو بذل مجهود خاص، وسبيلك إلى التأكد من هذا الذى نقول أن تستمتع إلى خطاب سياسى جيد أو حديث علمى جاد أو إلى نشرة أخبار مبثوثة على الهواء من إذاعة هذا العربى أو ذاك .

إن العربية الفصحى - بهذا الموقع وتلك الخواص والسمات - تفى بأغراض المبدأ الثانى الذى قررنا وجوب اتباعه فيما سبق، وهو « كون اللغة التى تقدم فى المراحل الأولى من التعليم هى اللغة القومية ».

والأخذ بهذه الصيغة من الفصحى لا يعنى انعزالنا عما سمى « بفصحى التراث » أو بعدنا عنها أو إهمالها بحال من الأحوال، إن الفصحيين كلتيهما حلقتان متصلتان اتصالا وثيقا، ليس بينهما انعزال أو حدود فاصلة فصلا تاما. إنهما أشبه بجانبين من جوانب شىء واحد اختص كل جانب منهما

بمجموعة من السمات التى لا تلبث أن تتلاشى أو تقل بمجرد الانتقال من وإلى هذه الصيغة أو تلك. على أنا قد قررنا منذ البداية وجوب الاستعانة بفصحى التراث والتدرج إليها، حتى نصل فى النهاية (وهذا أمل كبير) إلى أسلوب عربى موحد، لك فيما بعد أن تسميه «اللغة المشتركة » أو « الفصحى » بدون نعوت أو أوصاف مميزة .

السبب الثانى :

الفصحى المعاصرة - كما نعهدها ونستخدمها الآن - ليست مجهولة تمام الجهل للمتعلمين، وإن شق عليهم التحدث بها أو استخدامها فى التعبير عن ذوات أنفسهم، وهذه هى المشكلة الحقيقية التى تقابل تلاميذ المراحل الأولى، حيث إنه من المقرر وجوب البدء معهم بما يعرفون وبما يستطيعون استخدامه فى الحديث، وبما يألفونه ويقع تحت خبرتهم من ثروة لغوية. وهنا ينبغى أن نقف وقفة متأنية لنتدبر الأمر .

علينا فى هذا الموقف أن نلجأ إلى طريقين اثنين متصلين غير منفصلين.

أولهما: استغلال ما لديهم من معرفة بعناصر الفصحى المعاصرة، تلك المعرفة التى حصلوا عليها بطريق الاستماع إلى الأحاديث الجيدة من الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام والتثقيف. إن هذه العناصر - على الرغم من قلتها - تمثل خطوة على الطريق .

ثانيهما: (وهو الأهم) سبيلنا إلى استغلال هذه العناصر الفصيحة وتنميتها هو اتخاذنا العامية (فى الوطن العربى المعين) مدخلا إلى الفصحى ومعبرا إليها. وربما يسهل علينا ذلك ما نلمسه من تداخل بين الفصحى المعاصرة وبعض عناصر العامية، وبخاصة فيما يتعلق بالثروة اللفظية. إننا - بقطع النظر عن قواعد الإعراب وبعض قواعد النظم - نستطيع الانتقال من العامية إلى الفصحى، كما نستطيع أن نعثر على عناصر فصيحة مهمة فى

ثنايا العامية. إن العامية فى الوقت الحاضر ليست بعيدة عن «الفصحى المعاصرة» بالقدر الذى يظنه بعض الناس. إن الدراسة الجادة والبحث العلمى الدقيق كفيلان بالعثور على عناصر مشتركة كثيرة. تصلح فى نظرنا نقطة بدء موقوت لتعليم اللغة القومية فى المراحل الأولى.

وهنا ينبغى أن نشير إلى أمرين مهمين :

١ - إن هذا المنهج ليس دعوة إلى العامية بحال من الأحوال. إنه على العكس من ذلك يرمى إلى خدمة لغتنا القومية، وذلك بسبب الوصول إليها والتمكن منها من طريق واقعى مألوف للمتعلمين، ومن ثم يقبل المتعلم على ما يلقى إليه ولا يمله أو يرغب عنه .

٢ - إن الأخذ من العامية ليس أخذا مطلقا فى المادة أو الفترة الزمنية. أما من حيث المادة فهذا الأخذ مشروط بعملية الانتقاء والاختيار، وهو من حيث الفترة الزمنية أخذ موقوت كما قررنا، فلا علينا إن نحن أخذنا - فى البداية - بعناصر عامية مختارة لفترة محددة، محاولين التقليل أو التخلص منها بالتدريج، حتى يقف التلميذ على أرض صُلبة يستطيع الانطلاق منها نحو الفصحى بدرجاتها ومستوياتها المختلفة .

هذا الطريق بجانبيه يضمن لنا الوفاء بالمبدأ الأول المقرر الأخذ به فى عملية التعليم بعامة. وهو مبدأ « وجوب الانتقال من المعلوم إلى المجهول » ومعناه فى النهاية أن الأخذ بالفصحى المعاصرة مع الاعتماد على عناصر مختارة من العامية والتدرج من هذه الفصحى إلى فصحى التراث يتمشى مع المبدأين المقررين والواجب اتباعهما معا فى تعليم اللغة .

وهنا قد يتساءل الناس: كيف تتخذ العامية مدخلا إلى الفصحى ومعبرا إليها ؟ والإجابة عن هذا التساؤل تتلخص فى وجوب القيام بعملية اختيار وانتقاء. وهذا الاختيار فى حاجة إلى دراسة شاملة واسعة للهجات، لتعرُّف

تلك العناصر التى يمكن أن تستقل فى هذا الشأن. ولقد حاولت دراسات سابقة الإجابة بدورها عن هذا السؤال، ولكن أيا منها لم يخرج متكاملا، بحيث يمكن الاعتماد عليه جملة وتفصيلا. إنها فى عمومها دراسات ضيقة المجال، محدودة الإطار، قنعَتْ بالنظر فى الثروة اللفظية لعدد محدود من التلاميذ أو المدارس فى بيئات معدودة، وألقت إلينا بنتائج الأخذ بها أخذا مطلقا فى هذا المجال المنذر بالخطر.

ولسنا نزعم أننا قمنا بمثل هذه الدراسة أو ننتوى القيام بها وحدنا. ولكننا نستطيع أن نضع أمام المهتمين بشئون تعليم العربية عدة مبادئ يمكن الاسترشاد بها أو الإضافة إليها أو تعديلها .

يمكن الاستعانة بالعامية فى مجالين اثنين :

المجال الأول: مجال الألفاظ

ألفاظ اللغة هى اللبنات التى يتكون منها البناء الكبير، ومن ثم كان الاهتمام بحصرها وجمعها الشغل الشاغل للغويين فى القديم والحديث، لأنها تمثل الثروة اللفظية للغة المعينة. غير أنه ينبغى فى مقامنا هذا الاهتمام بحصر الألفاظ التى تسعفنا فى هدفنا هذا، والتى تمدنا بالعون فى الأخذ بيد المتعلم فى هذه المراحل المبكرة .

وينبغى أن نخضع هذا الحصر لمبدأ الشيوع فى الاستعمال، أى: أن نوجه العناية أول ما نوجه نحو جمع الألفاظ التى يشيع ذكرها ويكثر ترددها على ألسنة الأطفال القادمين إلى المدارس أو المقيدين بمراحلها الأولى بالفعل. والاهتمام بمبدأ الشيوع جدّ مهم؛ لأن كثرة استعمال المتعلمين للكلمة المعينة تعنى أنها مألوفة لهم وتقع تحت خبرتهم المباشرة، ومن ثَمَّ يصبح استغلالها استغلالا مثمرا ناجحا. والمفروض أن تحديد الشيوع أو عدم الشيوع أمر يخضع لعمليات إحصائية، مسبوقة بمسح شامل للقطاع اللغوى المعين .

والكلمات أو الألفاظ التي يمكن الاستعانة بها في هذا المجال ذات أنواع وأنماط متعددة. أهمها في نظرنا (آخذين في الحسبان اللهجة المصرية وحدها) مايلي :

(أ) كلمات فصيحة :

بالعامية كلمات فصيحة صِرفة، جاءت على أوزان منوعة أو أجناس من الكلم مختلفة، وتنتمي إلى مجالات متعددة من ألوان الثقافة والخبرة. وقد تستعمل هذه الكلمات في مدلولاتها الأصلية أو فيما يقرب منها، وقد تبعد عن هذه المدلولات بصورة أو بأخرى .

وهذه نماذج يكثر ورود أمثلتها في العامية المصرية .

١ - **أسماء**: وقد تكون ذات دلالات حسية أو معنوية مجردة، من ذلك: باب، شارع؛ ولد؛ بنت؛ شمس؛ حب؛ حسد؛ عدل؛ حرية؛ أمل،... إلخ

٢ - **أفعال**: والفعل الماضي بالذات أشهرها وأكثرها استعمالا. أما المضارع فقد أصابه تطور ملحوظ، فقد تدخل الباء على صيغة بوصفها سابقة ذات دلالة معينة، أو الحاء متلوة بفتحة للإشارة إلى زمن معين :

(باكل، بيشرب) (حاكل، حيشرب)

وكذلك فعل الأمر، بعدت أمثلة كثيرة من أوزانه وصيغه عن قواعد الفصحى، بسبب عدم مراعاة قواعد البناء وما ينتج عن ذلك من تغيير في مكونات الصيغة أو الوزن. ويظهر هذا بوجه خاص في الأفعال الجوف والناقصة، حيث يقولون :

روح، بيع، وأرمي، غني (للمفرد المذكر).

أما الأمثلة الماضية فهي كثيرة جدا ومنها :

ضرب، كتب، فتح، نادى، غنى، راح، باح[1] ،... إلخ

٣ - أوزان بذواتها :

وزن «أفعل» - دالا على لون أو عيب - جاءت أمثلته كلها تقريبا على وفاق الفصحى بدون تغيير :

أحمر، أخضر، أبيض، وأعمى، أعود،... إلخ

« أفعل التفضيل متلوا بمن، هو الآخر كثير الورود والاستعمال على نظام الفصحى: (أسرع - أحسن - أفضل - أكبر)

أسماء الفاعلين والمفعولين على وزن « فاعل ومفعول » (ما عدا ما صيغ من فعل أجوف أو ناقص)، يكثر ورودها على صورها الفصيحة، بدون تغيير:

اسم الفاعل	اسم المفعول
فاهم	مفهوم
عارف	معروف
كاتب	مكتوب

كما نلاحظ أن كثيرا من أسماء الزمان والمكان من الثلاثي ذات حظ كبير من الاستعمال على وفق ما ورد في الفصحى: مكتب، مدخل، ملعب، مرمى،... إلخ

وينتسب إلى هذا الباب (باب الكلمات الفصيحة الصرفة) كلمات تستعمل على وجهها الصحيح ويظن الناس أنها عامية خالصة، من هذه الكلمات :

(١) لم نذكر شيئًا من الحروف لأنه لا قيمة لاستعمالها وحدها.

* خرّ = فى القاموس: خر الماء سقط من علو إلى سفل بصوت

* خام = فى القاموس: الخام الجلد لم يدبغ .

* رف = فى القاموس: الرف شبه الطاق عليه طرائف البيت .

* سك (الباب) = فى القاموس: السك: سد الشىء .

ولعل « سك » أصلها « صك » بالصاد وفى القاموس: صك الباب أغلقه. والمعنيان كما ترى متقاربان، كما أن النطق فيهما أيضا متقارب .

* خش = فى القاموس: خششت فيه دخلت

* داس = فى القاموس: الدوس الوطء بالرجل، وفى المختار: داس الشىء برجله .

* المداس = فى القاموس: المداس الذى يلبس فى الرجل .

* شاف = فى القاموس: شاف الشىء شوفا جلاه .

وهكذا نستطيع أن نأتى بمئات من الكلمات من هذا القبيل، لو نحن كنا بصدد الحصر، ولكنا نعنى هنا بالتمثيل فقط[١] .

(ب) كلمات يمكن تفصيحها :

نقصد بالتفصيح محاولة إرجاع الكلمة إلى أصل فصيح، إما بالإشارة إلى ما أصابها من تغيير أو تطور فى الوزن أو فى بعض الأصوات، وإما يردها إلى لهجة قديمة. وهذا النوع من الكلمات ذو أمثلة فائقة الحصر والعد، ومن ثم سوف نعنى هنا بإيراد أمثلة لنماذج مختلفة فيها :

(١) كلمات ذات أصل فصيح ولكن أصابها بعض أصواتها الصامتة شىء من التغيير فى النطق، مثل :

---

(١) يمكن الاستعانة فى هذا الباب (باب الكلمات الفصيحة ويظن الناس أنها عامية) بكثير من الدراسات الجادة ، مثل «تهذيب الألفاظ العامية» للشيخ محمد على الدسوقى و «معجم الألفاظ العامية ذات الأصول العربية» للدكتور عبد المنعم سيد سالم.

* (زعق - زقاق) (تنطق القاف همزة فى القاهرة ونحوها من المدن المصرية)

* (جمل - جميل) (ينطق الجيم الفصيحة المركبة (جيما انفجارية خالصة على أن هذا النطق الثانى نفسه يروى أنه لهجة قديمة فصيحة)..

* (تلاته - سوره) (ينطق الثاء تاء فى الأولى وسينا فى الثانية)

* (زكى - زليل) (ينطق الذال فيهما زايا)

* (ظلم - ظلام) (ينطق الظاء فيهما زايا مفخمة)

(٢) كلمات أصاب بعض حركاتها تغيير :

* شباك (بكسر الشين والفصيح ضمها)

* شتيمة (بكسر الشين والفصيح فتحها)

* فتك (بكسر الفاء والتاء والفصيح « فتك » بفتح الفاء وكسر التاء)

فيهم يسمع (بكسر الأول والثانى فيهما والفصيح فتح الأول وكسر الثانى، وهذا الوزن من الأفعال كثير جدا).

ومن المفيد أن نعلم أن هذا التغيير فى الحركات أدى بطبيعة الحال إلى تغيير الأوزان. وهذا التغيير بصورتيه ملحوظ فى الأفعال المضارعة إلى حد كبير، كما نعلم جميعا .

ومن أشهر أمثلة تغيير الحركات بسبب التطور الصوتى تحويل الفتحة المتبوعة بياء ساكنة إلى حركة طويلة أمامية نصف ضيقة وتحويل الفتحة المتبوعة بواو ساكنة إلى حركة طويلة خلفية نصف ضيقة، مثل بيت (bayt) فى العامية (beet) يوم (yawm) فى العامية (yoom) .

(٣) كلمات أو أوزان جاءت على وفق لهجة قديمة، وهذا النوع أمثلته كثيرة

وذات أشكال عدة، وبسبب هذه الكثرة سوف نشير إلى الظاهرة الأساسية، مع ذكر نماذج محدودة :

(أ) تسهيل الهمزة: (فار، راس)، وذلك معروف فى لهجة عربية قديمة .

(ب) كسر حرف المضارعة: (يفهم، يفتح)، وهو لغة بهراء .

(جـ) حذف نون «من» الجاره: ملآن (من الآن) وهو لغة خثعم وزبيد من اليمن.

(د) حذف اللام والألف من «على» الجاره: علمفرس عللحته (على اللجنة) وهو لغة بلحارث .

وهذا السلوك فى العامية أشبه بقانون مطرد. وهناك إلى جانب ذلك أمثلة متفرقة جاءت على أوزان وصور مختلفة، وكلها - أو جلها - يمكن ردها إلى أصل فصيح، بشىء من التعمق والنظر الدقيق، من ذلك :

* (هوّ) بتشديد الواو

* (امبارح) بالميم بدلا من اللام فى أداة التعريف، وهذه لهجة معروفة .

* (مديون) بالتصحيح بدلا من الإعلال (مدين)، ويروى أنها لهجة تميم.

(٤) كلمات حدث فيها تغيير بالزيادة أو القلب أو الإبدال :

* (بحلق) وأصلها الفصيح (حملق) .

* (يطوح) وأصلها الفصيح (يتطوح) .

* (راجل) بزيادة ألف وتغيير فى الأصوات .

(جـ) كلمات معربة أو دخيلة :

وهذه كثيرة الاستعمال فى العامية، وقد دخلتها (وغيرها) عن طريق الاتصال الثقافى والعلمى بلغات أجنبية مختلفة. وهى فى معظمها تعبر عن

مظاهر الحضارة والتقدم العلمى فى العصر الحديث. ولسنا هنا بصدد التمثيل لهذا النوع من الكلمات، فهى معروفة لنا جميعا، ونستخدمها فى حياتنا العامة والخاصة فى المجالات المختلفة. والأهم من ذلك كله أن نقرر أنه لا ضير علينا مطلقا إن نحن استخدمنا هذه الكلمات على المستويين العامى والفصيح؛ لأنها ذات مدلولات خاصة، ليس من السهل أحيانا التعبير عنها بألفاظ عربية. أو قل: إنه ينبغى - فى أقل تقدير - أن نستعملها فترة معينة من الزمن حتى تستقر مدلولاتها فى أذهان الناس، وحينئذٍ علينا أن نحاول ترجمتها بالتدريج، كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

المجال الثانى مجال الجمل والعبارات :

يمكن أن نستعين كذلك بالعامية فى مجال الجمل والتراكيب. والمعروف أن اللغة ليست كلمات أو ألفاظا مفردة، وإنما هى كلمات وألفاظ صنعت فى نسق معين، وضم بعضها إلى بعض على نظام خاص، وَفقا لقواعد اللغة المعينة فى ذلك. وحصيلة هذا الضم والنظم تتمثل فى التراكيب التى يمثل لها عادة بالجمل أو العبارات .

والحق أن الاستعانة بالعامية فى مجال الجمل والعبارات أجدى من الجرى وراء الألفاظ، ولكن الواقع الملموس يمنعنا من هذه الإفادة على الوجه المأمول؛ ذلك لأن قواعد نظم الكلام فى العامية خرج فى عمومه عن قوانين الفصحى فى ذلك إلى حد واضح، وبالرغم من هذا سوف نحاول رسم خُطة موجزة يمكن جعلها مدخلا لدراسة شاملة لهذا الموضوع .

ينبغى أن تكون الاستعانة فى هذا المقام مركزة على أنماط الجمل، لا على مكونات هذه الأنماط، ولكن لا ضير علينا إن نحن أخذنا فى الحسبان هذه المكونات كذلك إذا كانت فصيحة أو قابلة للتفصيح على الوجه الذى بينا .

وأشهر أنماط الجمل فى العامية التى يمكن الأخذ بها أو الانطلاق منها نمطان معروفان هما :

(١) مبتدأ + خبر

(٢) فعل + فاعل

والنمط الأول أكثر ذيوعا واستعمالا فى العامية، وليس بعيدا عن الفصحى، حتى إذا كان الخبر فعلا، غاية الأمر أنه قليل نسبيا، وشروط استعماله بمقامه المناسب له حسب قواعد البلاغة العربية .

والمكون الثانى لهذا النمط الأول قد يكون اسما مفردا أو جملة فعلية أو اسمية أو شبه جملة. ومكونات هذا النمط بجزأيه معروفة للتلميذ بحسب أنواعها سواء أكانت أسماء أم (بالنسبة للمكون الثانى وحده) أفعالا أم شبه جملة. ووظيفتنا استغلال هذه المعرفة السليقية بحشو هذا الموقع بكلمات فصيحة، أو كلمات لها أصل فصيح .

أما النمط الثانى (وهو الأقل ورودا فى العامية) فينبغى الأخذ به بطريق تدريجى حتى نصل بالمتعلم إلى درجة تقربه من سلوك الفصيحة فى ذلك .

على أن هذين النمطين إنما يمكن العمل بهما فى الإثبات بصورة أوسع وأشمل من زميليه الاستفهام والنفى .

ذلك لأن جمل الاستفهام الخاص، قد تغيرت قواعد نظمها إلى حد كبير، من ذلك مثلا أن أداة الاستفهام الخاصة تأتى عادة فى نهاية الجملة فى اللغة العامية، على العكس من المتفق عليه فى الفصحى :

الولد فين ؟ × أين الولد ؟

هذا بالإضافة إلى أن واحدا من مكونات الجملة (وهو أداة الاستفهام)

قد يعد بعدا واضحا عن صيغه المقررة فى الفصيحة، بالرغم من عدم استحالة تفصيحه بصورة أو بأخرى .

أما جمل الاستفهام العام فيمكن الالتجاء إليها وينبغى استغلالها. فهى فى عمومها ما زالت - فى نظمها - تجرى على قواعد العربية باستثناء أداة الاستفهام: الهمزة أو « هل ».

الولد فى البيت × آلولد فى البيت ؟

وهنا تنبغى الإشارة إلى أن على المعلم واجبا ملحا فى وجوب تصوير النطق تصويرا صادقا بحسب قواعد أنماط هذه الجمل. إن العامية هنا استعاضت بالتنغيم عن الأداة، وخاصة هذا التنغيم، إنه تنغيم صاعد للإشارة إلى عدم تمام الكلام، وتمامه إنما يكون بالإجابة عن السؤال .

وأنماط جمل النفى فى العامية قد طورت لنفسها قواعد من النظم ليس من السهل (فى هذه المراحل المبكرة) أن نفحصها، حيث إن ذلك يأخذ وقتا طويلا ويحمل المتعلم عنتا وجهدا :

الولد (أو الواد) مش فاهم (عامية) الولد ليس فاهما (فصيحة)

ما كتبتوش (عامية) × لم أكتبه (فصيحة)،... إلخ.

ويمكن - بدلا من ذلك - بذل شيء من الجهد فى سبيل تقديم أنماط منفية فصيحة يحتاج انتفاؤها إلى دقة فائقة من المعلم .

ومهما يكن من أمر فهذه إشارة إلى الطريق، وعلى المهتمين بشئون التعليم أن يعكفوا على دراسة هذا المجال. إنهم إن فعلوا ذلك بصدق وإخلاص لابد واصلون إلى نتيجة يمكن الاعتماد عليها والانطلاق منها إلى خط تعليمى واضح سليم .

هذا الطريق الذى رسمناه يوضح لنا كيف يمكن أن نأخذ بيد التلميذ

منطلقين به من مادة يعرفها إلى مادة مجهولة أو تكاد تكون كذلك. وبالمثل نستطيع أن نتدرج به من الفصحى المعاصرة إلى فصحى التراث، وبذلك تكمل حلقات لغتنا القومية - وندخل فى مجال موحد هو مجال العربية فى عمومها، بدون تصنيف جاد لمستوياتها .

ولكن الالتجاء إلى فصحى التراث تقتضى منا حذرا وعناية، ويوجب علينا النظر فى الأمر بموضوعية غير مشوبة بالعواطف أو متبوعة بتحسر وأسى .

نستطيع أن نأخذ من فصحى التراث أسهل نماذجها، وأقربها إلى المعهود لدى المتعلم وأن نسير به فى خطى متدرجة. وليس يعوزنا العثور على كثير من النماذج التى تفى بغرض التعليم السليم والحصول على قدر كافٍ من كنوز تراثنا وثقافتنا الأصيلة .

القرآن الكريم مملوء بالنماذج الرائعة فى السهولة وقرب التناول .

ولذلك الحديث الشريف والأدب العربى - نثرا وشعرا - نستطيع أن نقتطف منهما نماذج كثيرة منوعة، تنطلق كلها بالسهولة والقرب من إدراك المتعلمين فى أية مرحلة، ولكن الأمر يحتاج إلى عناية فى الاختيار، وإلى دقة فى رسم خُطة الأخذ منهما ،بحسب الحاجة ومقتضيات السن والمستوى الثقافى للطلاب .

هذا السبيل الذى رسمناه إن اتخذناه كفيل بأن يضع لنا أساسا سليما ومنطلقا صالحا لتعليم اللغة فى المراحل الأولى، وجدير أن يربط حاضرنا بماضينا ويفتح أعيننا على مستقبل لغوى أغنى مادة وأكثر ثروة. ولكن هذا المنهج يحتاج إلى عمل متواصل ودراسات مستمرة، تتمثل فى النظر الدائم فى العامية لتعيين الصالح منها وتحديد القدر المناسب للأخذ به من حيث القلة والكثرة، بحسب الترقى فى مراحل التعليم، كما تتمثل فى الرجوع إلى

فصحى التراث لمراجعة آثارها وكنوزها واختيار ما يتسق مع هذا المنهج، بحيث يكون الانتقال إليهما انتقالا طبيعيا غير مصطنع، حتى تأتى فى نهاية المطاف إلى صيغة لغوية عامة مقبولة تمثل ثقافتنا فى كل العصور وتعبر عن حاجاتنا فى مجتمع حديث، مملوء بمظاهر العلم والحضارة.

إرشادات إلى مبادئ الاختيار:

إنه من الخطأ والخطر أن تلتقط المادة اللغوية التقاطا وتقدم إلى التلاميذ دون درس ونظر دقيقين، بل ينبغى أن يقوم الأمر على أساس من الاختيار الذى تحدده مجموعة من المبادئ أو الذى يتحرك ضمن إطارٍ عام فى أقل تقدير. ولسنا بقادرين هنا أن نأتى على كل هذه المبادئ أو معظمها أو أن نحدد إطارا معينا يلتزم به الدارسون. ومن ثَمَّ سوف نقنع بذكر أمثلة من القواعد التى يمكن الاسترشاد بها عند اختيار المادة، وهى قواعد تهدف إلى تسهيل الأمر على التلاميذ ومساعدتهم على تقبلها بدون عناء أو بذل جهد كبير.

من المبادئ المقررة بين المربين وجوب الحرص على فكرة التوازن بين جوانب المادة، وبخاصة فى حالتنا هذه، تلك الحالة التى تأخذ من الفصحى المعاصرة محورها الأساسى، مع امتدادها إلى العامية وفصحى التراث للأخذ منهما. فها هنا ينبغى ألا يطغى جانب على آخر، وإنما تمثل الجوانب كلها تمثيلا مناسبا، وفقا لظروف الحال، ومقتضيات المستوى الثقافى للتلاميذ.

وعلينا فى كل الحالات أن نأخذ فى الحسبان تلك العناصر اللغوية المختلفة التى من شأنها أن ترشح المادة للاختيار. هذه العناصر ذات أنواع شتى منها ما يتصل بالكلمة المفردة ومنها ما يختص بالجملة.

أولاً : فى الكلمة :

هناك صفات صوتية وصرفية ودلالية جديرة أن تجعل الكلمة مستساغة وأكثر قبولا .

(أ) صفات صوتية :

١ - الأقرب إلى روح المنهج الصحيح أن تخلو الكلمة من الأصوات الصعبة فى بداية الأمر، كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا. من هذه الأصوات الصعبة بالنسبة للصغار : الثاء والذال والظاء، وحروف الإطباق : الصاد والضاد والطاء (والظاء). أما الجمع بينها أو تتابعها فى كلمة واحدة فهو أمر يكلف المتعلم جهدا وعنتا، كما فى نحو : اضطر، اصطبر، إلخ .

وترجع الصعوبة فى نطق هذه الأصوات إلى طبائعها وإلى عدم إتيان الكبار لها على الوجه الصحيح [١].

٢ - الجمع بين أصوات أقصى جهاز النطق (الحنجرة وأقصى الحنك) يمثل صعوبة ظاهرة، كالجمع بين العين والهاء، أو العين والخاء .

٣ - الكلمات إذا قلت مقاطعها وقصرت كانت أفضل، وأولى بالاختيار. على أن هناك أصواتا تألفها الأذن العربية ويكثر الناس من استعمالها لاحتوائها على عنصر الوضوح السمعى أو عنصر «الغنائية». من هذه الأصوات ما يعرف بأصوات الذلاقة[٢] التى يجمعها قولهم «مر بنقل» وكذلك أصوات الرنين أو ما تسمى بأشباه الحركات ويجمعها علماء

---

(١) الصعوبة والسهولة أمران نسبيان ، فالثاء والدال والظاء فى بلد مثل الكويت لا تمثل صعوبة للصغار لكثرة ورودها على ألسنة الكبار من حولهم .

(٢) للتوسع فى موضوع أصوات الذلاقة ، أقرأ لنا بحث « الأصوات المتوسطة والأصوات الذلق ، رأى فى المفهوم وبيان للخواص » نشر بمجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٥ ، يوليو / تموز ١٩٩٦ - ص ٤٧ - ٦٥ .

العربية فى قولهم « لن عمر »، أو « لم يروعنا » فى رأى بعضهم، وفى استطاعتنا استغلال هذه الخاصة لتلك الأصوات باختيار الكلمات التى تنتظمها .

(ب) صفات صرفية :

١ - الأولى أن تكون الكلمات على وفق الأوزان السهلة المقبولة : (فعل) أولى من (أفعل)، وهذا أفضل من (افعلل) إلخ .

٢ - الكلمات الخالية من اللواصق (   ) أفضل من تلك التى تشحن بهذه اللواصق، فأعطى مثلا أفضل من « أعطاكها » حيث جاء الفعل الأول مجردا من أية لاصقة على حين ورد الثانى بلاحقين (   ).

(جـ) من حيث الدلالة :

إن الاهتمام بالدلالة أو المعنى لا يقل عن الاهتمام بالشكل والصورة للكلمة، إذ لا خير فى كلمة غمض معناها أو التبس على المتعلم. إن الاغتناء بالألفاظ دون مراعاة المعانى خطأ وخطر؛ إذ يجعل من التلميذ مجرد آلة يردد ما يسمع دون أن يعى شيئًا .

ومن ثَمَّ ينبغى أن نقرر أن البدء بالكلمات ذات المعانى المحسة خطوة على الطريق السليم، أما الألفاظ ذات المعانى المجردة أو المفهومات الفلسفية أو الجدلية فهيهات أن يفيد منها المتعلم فى هذه السن المبكرة .

وعلى هذا النهج ننصح المربين بالتقليل ما أمكن من استعمال الكلمات التى تؤدى إلى سوء الفهم أو الغموض، كالمشترك اللفظى والتضاد والمجاز، وما إلى ذلك من تلك الكلمات التى تحتمل أكثر من معنى، ولا يمكن التفريق بين معانيها إلا فى سياقات معينة، ربما لا تقع تحت خبرة المتعلمين الصغار .

ثانيًا : فى الجملة :

للجملة هى الأخرى صفات تتعلق بالنظم وطرائقه تجعلها أقرب منالاً وأكثر قَبولا لدى المتعلم الصغير. من هذه الصفات وأهمها :

١ - الجملة القصيرة أولى من الجملة الطويلة؛ لأن الطويلة تتطلب من التلميذ مجهودا يتمثل فى عملية الربط بين مكوناتها الداخلية. والقصر والطول من الأمور النسبية على كل حال، وهنا تظهر براعة المعلم فى تحديد ما يختار. ومهما يكن من أمر ينبغى ألا تحشى الجملة بأعداد من المتعلقات أو المكلمات التى يمكن التعبير عنها فى جمل أخرى مستقلة .

٢ - الجملة البسيطة أولى من الجملة المركبة. ومن أمثلة الجمل المركبة تلك التى تشتمل على « أداة ربط » مثل « إن » و « إذا ». إن الجملة من هذا النمط تحتوى على جملتين بسيطتين تنتهى كل واحدة منهما بنغمة موسيقية خاصة : الأولى (فى حالتنا هذه) تنتهى بنغمة صاعدة إشارة إلى أن الكلام لم يتم، والثانية تنتهى بنغمة هابطة دلالة على انتهاء الكلام. وإنه لمن الصعب على المتعلم الصغير أن يأتى بنغمتين من نمطين مختلفين فى منطوق واحد. نعم، قد يستطيع نطق هذه الجملة المركبة ولكنه سوف يخطئ فى موسيقاها، دون شك .

٣ - ينبغى أن تراعى قواعد التقديم والتأخير فى الجملة، بحسب الشائع والأكثر استعمالا. فالمبتدأ الأولى به أن يكون فى موقعه، لا أن يسبقه الخبر، والمفعول به ينبغى أن يأخذ مكانه حسب القواعد العامة، إذ تقديمه على الفاعل أو عليه وعلى الفعل معا يؤدى إلى تعقيد ظاهر .

تلك إشارات على الطريق أو نماذج مما ينبغى الأخذ به من صفات وسمات لغوية عند القيام بعملية اختيار المادة، سواء انتخبت هذه المادة من العامية أو من الفصحى بمستوييها .

على أن الأمر كله فى حاجة ملحة إلى بحوث كثيرة، يضطلع بها المربون واللغويون معا، علنا فى نهاية المطاف نصل إلى مستوى لُغوى مقبول .

وسائل التقريب بين المستويات المختلفة :

يفترض أن اللغة التى يمكن أن تقدم إلى المتعلمين فى هذه المرحلة هى اللغة العامية، أو ما يقرب أن يكون كذلك على أحسن تقدير .

ولكنا - كما يرى القارئ فى الصفحات السابقة - لم نأخذ بهذا الافتراض على إطلاقه وإنما رأينا أن يكون محور عملنا هو الفصحى المعاصرة مع الامتداد بحدودها نحو العامية وفصحى التراث .

وموضوع التقريب بين المستويات اللغوية موضوع عام، يحتاج إلى بحث مستقل. ولكنا تتميما للفائدة - نستطيع أن نرسم خطوطا لجوانبه، ووسائله .

من أهم هذه الوسائل ما قمنا به بالفعل فى بحثنا هذا. ونعنى بذلك الاهتمام بالصيغة اللغوية الوسطى (الفصحى المعاصرة) مع الاتجاه نحو العامية لالتقاط فصيحها أو اختيار ما يمكن تفصيحه والسير بالتدريج نحو فصحى التراث، على الوجه الذى بيناه سابقا .

أما الوسائل أو العوامل الأخرى فهى كثيرة، وهى متداخلة متشابكة، تتعاون فيما بينها تعاونا وثيقا نحو الوصول إلى هدف محدد هو تكوين ما يمكن أن يسمى باللغة المشتركة أو اللغة القومية العامة، ويمكن تسميتها فى الوقت نفسه « باللغة الفصحى أو الفصيحة ».

وهذه الوسائل كلها يمكن ضمها تحت عامل واحد هو « التثقيف اللغوى القومى »، والنعت « بالقومى » جِدّ مهم؛ لأنه يخرج العامية من الحسبان، إذ هى ليست لغة قومية للعرب، وإنما هى صور من الكلام مختلفة، بحسب اختلاف البيئات والمستويات الثقافية والاجتماعية .

وأمثلة هذا التثقيف اللغوى القومى كثيرة، ولكنها تعتمد جميعا على التمسك بصيغة لغوية مقبولة ثقافيا وقوميا، تلك الصيغة أشبه بما يمكن أن يسمى « اللغة الأساسية » أو « اللغة النموذجية » إلخ .

من هذه الأمثلة :

١ – تثقيف الأسرة :

تثقيف الأسرة تثقيفًا لغويًا أمر ذو خطر وبال، حيث يتلقى الطفل مبادئ الكلام وأسسه فى محيط هذه الأسرة. إنه يشب على وفق ما يسمع .

٢ – وسائل الإعلام :

الإذاعة (بوسيلتيها الراديو والتليفزيون) والصحافة من أخطر الوسائل للتقريب بين المستويات اللغوية، إن هى اتخذت لنفسها سبيلا واضحا وخُطة مرسومة فى المجال اللغوى .

الإذاعة يسمعها الصغار والكبار، وكذلك يسمعها الناس على اختلاف طبقاتهم وحرفهم وصنائعهم. والكلام المسموع ذو تأثير فعال. فإذا جرت هذه الإذاعة على استعمال نمط من الكلام موحد وصحيح ألفه المستمعون، وأغلب الظن أنهم سيقلدونه ويسيرون على منواله .

وكذلك الحال بالنسبة للصحافة، وإن كان جمهورها أقل من جمهور الكلمة المسموعة، ولكنها لابدّ أن تترك أثرها على القراء .

٣ – الغناء والأدب بفنونه :

الغناء كلمات مسموعة تلقى بلحن مطرب مشوق. فإن جاءت صحيحة مقبولة فعلت فعلها فى نفوس الناس. ولعلنا نذكر أن رجل الشارع يردد من وقت إلى آخر بعض الأغانى الفصيحة، كتلك القصائد المشهورة التى غنتها أم كلثوم، من أمثال « نهج البردة » ونحوها .

والأدب المكتوب والمسموع له دوره الملحوظ فى عملية التقريب بين المستويات اللغوية .وقديما قامت أسواق عكاظ وغيرها من الأسواق المعروفة فى تاريخنا الأدبى بدور ملموس فى التقريب بين اللهجات العربية كان الشاعر يَعْمِد إلى قصيدته فيؤلفها بلغة مشتركة، حتى يفهمها الناس الذين يفدون إلى السوق من بيئات مختلفة ذات لهجات منوعة .

٤ - المسرح والسينما :

يلعب المسرح والسينما دورا له أثره فى حياة الناس. ويستطيع هذان الجهازان أن يقوما بوظيفة تثقيفية جماهيرية، أساسها اللغة الفصيحة، أو لغة مثقفة تصلح واصلة بين العامية الصِرفة والفصحى.

٥ - النشرات الحكومية :

الملاحظ أن المكاتبات الحكومية لا تعنى العناية الكافية باللغة على العكس مما ينتظر الناس؛ لأن صدورها عن هذه الجهات الرسمية له أثره. ويقيننا أن اهتمامها بالأسلوب اللغوى الصحيح سبيل من سبل التقريب وتكوين لغة قومية مشتركة.

٦ - الكتب الثقافية :

يجدر بالمسئولين أن يعنوا بالكتاب العام من حيث المضمون والشكل، ذلك لأن مثل هذه الكتب لها جمهور عريض، ومن ثم يجدر بنا أن ننتهز هذه الفرصة فنعنى بلغتها، وبذلك تصبح رافدا من روافد الصحة اللغوية. مع ضرورة ضبط هذه المواد بالشكل ضبطا كاملاً.

وان ننسى لا ننسى مجلات الأطفال. فهى واحدة من أهم وسائل التقريب، غاية الأمر أن تحرير هذه المجلات يحتاج إلى ذكاء وحسن تصرف فى المادة اللغوية، حتى يستطيع الصغير الإفادة منها على الوجه المبتغى .

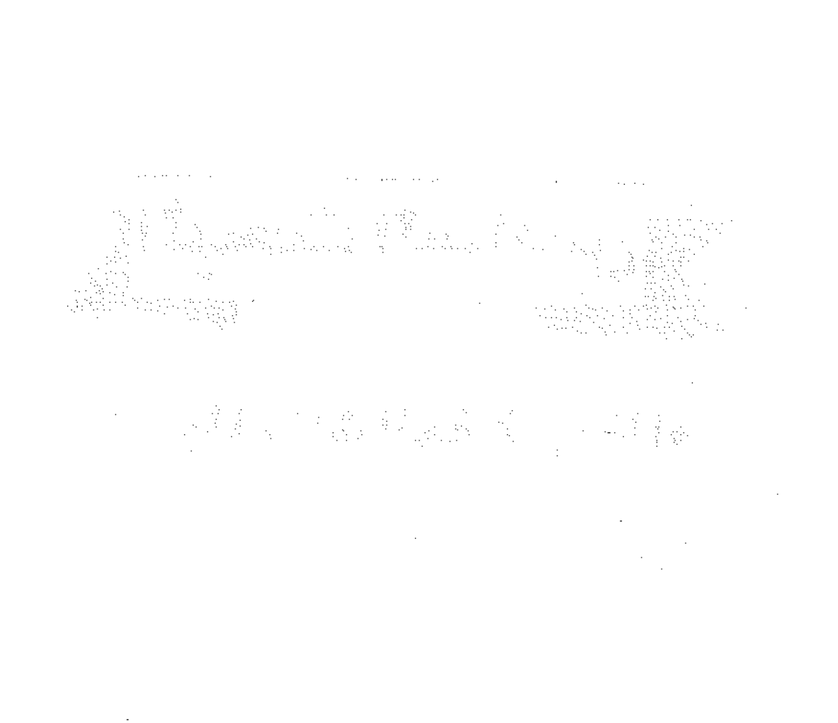
بهذه الوسائل وغيرها يتسنى لنا أن نقوم بإصلاح لغوى قومى، وما أشد حاجتنا إلى لغة موحدة (أو شبه موحدة) يستخدمها الناس فى مجالات حياتهم العامة. والخاصة فى مختلف البُلدان العربية .

ذلك أمل ننشده، ونظن أننا سائرون إليه وواصلون إلى الدرب بإذن الله، متى صحت النية، وصدقت العزائم .



المبحث السادس

الأخطاء الشائعة فى نظام
الجملة بين طلاب الجامعات



الأخطاء الشائعة فى نظام الجملة
(بين طلاب الجامعات)

بالعنوان المذكور أربع كلمات تدخل فى إطار المصطلحات التى ينبغى تحديدها منذ البداية، حتى تأتى المناقشة متسقة مع ما وضع لها من مبادئ وضوابط منهجية، تكون النتائج واضحة خالية من الاضطراب. والملاحظ أن كثيرا من الناس - مختصين وغير مختصين - يتناولون هذه المصطلحات وأمثالها بطريقة من اثنين. فقد يستعملونها بدون تحديد من أى نوع، واهمين أن معانيها واضحة مستقرة فى العرف العام، أو يحاولون تقديم نوع من التعريف بها، ولكن دون ربط هذا التعريف بمنهج علمى معين أو اتجاه فى البحث واضحة معالمه ورسومه. وكلا الطريقين - فى نظرنا - غير محمود، لأن المصطلحات العلمية لا يمكن أن يكتفى فى تعرفها بمفهوماتها المعهودة فى العرف العام؛ ولأن عدم ربطها بخط فكرى محدد يؤدى إلى اللبس والخلط فى نتائج الدرس. وهذا ما نعهده بالفعل فى بعض الدراسات اللغوية المعاصرة، حيث يقع الخلاف بين الباحثين حول الموضوع الواحد أو النقطة الواحدة، والسبب فى ذلك أن كل واحد منهم يأخذ المصطلحات بمعانٍ تغاير ما رآه الآخر، أو أنه لم يحدد خطوط منهجه الذى يلقى الضوء على مفهومات مصطلحاته.

والمصطلحات التى ننتوى تحديدها فى هذا البحث فى ضوء ما نختار من منهج هى تلك «الكلمات» التى ينتظمها العنوان السابق باستثناء حرف الجر «فى».

الأخطاء (ومفردها «خطأ»):

إن تحديد مفهوم «الخطأ» فى اللغة يقتضى منا أن نشير - فى إيجاز موْجز - إلى نقطتين لهما صلة وثيقة بالموضوع، إحداهما منهجية والأخرى تتعلق بطبيعة اللغة. أما فيما يتعلق بطبيعة اللغة فمن المقرر والثابت أن اللغة لا تبقى على حال واحدة، بل يصيبها دائما وأبدا شىء من «التطور» أو التغير أو التبديل فى كل ظواهرها: صوتية أو صرفية أو نحوية أو أسلوبية. ذلك أن الحياة نفسها متغيرة متجددة، ومن ثم تستلزم أنماطا من الكلام جديدة تقابل حاجاتها التعبيرية وتفى بأغراضها ومقاصدها التى تختلف من طور إلى طور ومن بيئة إلى أخرى. وهكذا تخضع اللغة لما يخضع له جميع مظاهر السلوك الإنسانى فتتحرك من موقعها، فتضيف جديدا أو تنقص قديما أو تجمع بينهما. وتختلف درجة هذا التحرك وعمقه باختلاف الظروف والملابسات التى تعيش فيها اللغة المعينة.

هذا «التحرك» اللغوى أو تلك الديناميكية اللغوية المقررة يختلف الدارسون فى الحكم عليها، كما يختلفون فى تعيين مواقع آثارها فى النظام اللغوى المعين. فهناك رجال المنهج الوصفى الذين يأخذون هذا «التحرك» قضية مسلمة، ولا يعنيهم منه إلا ملاحظته وتسجيله بأسلوب موضوعى صرف، ولا يدخلون أنوفهم فيما يلاحظون بنظرة ذاتية تسمه بالصواب أو الخطأ أو الجودة وعدم الجودة. وتنحصر وظيفتهم فى وصف ما يلاحظون وتسجيل قواعده المستخلصة من الأمثلة المتشابهة. فالجديد عندهم إن كان مطردا فى سلوكه ومظاهره ينضم إلى قواعد اللغة ويصبح جزءا من نظامها، وإن لم يكن مطردا فهو ابتكار فردى، ربما يأتى عليه اليوم الذى يرشحه للقبول العام.

وإذا كان لهم أن ينعتوا هذا الجديد بنعت ينبئ عن منهجهم وصفوه «بالتغير» الذى لا يزيد مفهومه عن وصف ما وقع فى اللغة بالفعل، وقد يسمه بعض البالغين منهم «بالتطور» بمعنى الانتقال من طور إلى طور أحسن، على أساس أن هذا الجديد أو هذا «التغير»، لم يأت عبثا أو حشوا أو إفسادا وإنما جاء لمقابلة حاجات الناس فى المجتمع الذى لا يكف عن التغير فى كل مظاهر السلوك فيه.

أما المعياريون فلهم موقف مخالف تجاه هذا الجديد أو هذا التغير الذى يصيب اللغة. هذا التغير، إن خرج عن قواعد اللغة المتفق عليها والخاضعة للضوابط المرسومة، عُدَّ خطأ صِرفا أو نوعا من اللحن أو الانحراف فى أقل تقدير. إن هؤلاء المعيارين يفرضون القواعد ويفرضون الالتزام بها؛ إذ اللغة عندهم «ما يجب أن يتكلمه الناس». إنهم ينهجون المنهج المعيارى الذى يعنى بوضع معايير ومقاييس لغوية معينة ينبغى اتباعها والأخذ بها دائما وأبدا: فما جاء على وفق هذه المعايير والمقاييس فهو صواب، وما جاء على خلاف ذلك فهو خطأ.

وهنا تُقابل المعيارين مشكلةٌ حقيقية كثيرا ما تثار فى الأوساط اللغوية وتوجه إليهم. هذه المشكلة تتمثل فى السؤال التالى:

ما الأساس الذى تنبنى عليه القواعد أو المعايير التى يجب الالتزام بها فى السلوك اللغوى؟ أو ما مصدر هذه القواعد والمعايير؟

يجيب المعياريون عن هذا السؤال بطريق تقليدى موروث غامض؟ خلاصته أن الأساس أو المصدر إنما هو اللغة الصحيحة السليمة أو النموذجية (أو الفصحى فى العربية) التى تلقاها الناس جيلا بعد جيل والتى وضع قواعدها ورسم حدودها أهل الاختصاص من اللغويين، ولا يعنيهم بعد ذلك أن تكون هذه اللغة قديمة امتد بها العمر وتعرضت لشىء من التغير أو أن

قواعدها جاءت شاملة لكل أنماط التعبير وصوره. ومضمون هذا الكلام أن هؤلاء القوم ينكرون التطور ودوره فى السلوك اللغوى، أو أنهم يعترفون بوقوعه ولكنه فى نظرهم يقع فى مجال الخطأ والصواب وربما يمثل هذا الاتجاه واحد من رجالات العربية المشتغلين بقضايا «الصواب والخطأ» فى اللغة، حين يقول: «تجرى العربية على قوانين ومقاييس يعد الانحراف عنها خطأ ولحنا فيها. وكذلك مفرداتها وصيغها ومعانيها يجب الاحتفاظ بما ورد فيها عن العرب. ولا ينبغى أن نتجاوزه إلا بالمجاز أو الاشتقاق فى حدود ما رسم جهابذة اللغة»[1].

أما موقفنا نحن إزاء هذه القضية فى هذا البحث وما شاكله فيتلخص فى خط تفكيرى ذى مرحلتين منفصلتين. نقوم فى الأولى بتسجيل الظاهرة وتحليلها بالصورة التى تبدو عليها، ثم نتبع ذلك فى المرحلة الثانية بتقويم ما نلاحظه ونبدى رأينا فيه من حيث الصواب والخطأ، وفقا لمبادىء محددة. ونحن فى ذلك لا نخلط بين منهجين، وإنما نفيد منهما معا، وبخاصة فى هذه الآونة بالذات التى تحتاج العربية فيها إلى إبداء الرأى وتقديم المشورة، دون الاكتفاء بمجرد التشخيص النظرى البحت. على أنه من سوء التقدير ألا نستغل نتائج الدرس الواصف وألا نحاول تطبيقها والأخذ بها بحسب الظرف المعين، كما أنه من الخطأ أن تفرض معايير أو مقاييس لغوية غير مستندة إلى واقع لغوى حقيقى.

وفى رأينا أن الحكم على الظاهرة المعينة من حيث الصواب والخطأ ينبغى أن يبنى على الأسس الثلاثة الآتية:

١ - استشارة القواعد التقليدية المسجلة فى كتب اللغة الموثوق بها.

---

(١) الشيخ النجار: الأخطاء الشائعة جـ١ ص ١.

٢ - الائتناس بآراء أهل الاختصاص، ونعنى بهم المشتغلين باللغة وشئونها بالحرفة والصنعة، من أمثال رجال المجامع اللغوية وأساتذة الجامعات المختصين.

٣ - اطراد الاستعمال اللغوى فى البيئة اللغوية المعينة مع عدم ورود ما يمنعه أو لا يجيزه من القواعد والضوابط المقبولة فى إطار الأساسين الأولين.

ولسوف نأخذ هنا بهذه الأسس الثلاثة مجتمعة. أما الأخذ بالأساس الأول فواضح، ذلك أن اللغة العربية اليوم (أو «فصحى العصر» كما يقولون) فى صورتها المكتوبة مازالت محتفظة بجملة الخواص المميزة للغة العربية فى عصورها الأولى، ومازالت قواعدها الأساسية تسير فى الإطار العام الذى رسمته القوانين والضوابط المسجلة فى كتب اللغة «الرسمية» والتى اتفق على قبولها معيارا للصواب والخطأ. ومن ثَمَّ كان من المنطق والضرورى كذلك أن نعود إلى هذه الضوابط لتقويم ما يواجهنا من مشكلات فى عربية اليوم.

غير أنه ثبت بالتجربة والخبرة الطويلة أن هذه الضوابط والقواعد نفسها كثيرا ما تقف حائلا أمام إصدار حكم صريح فى هذه القضية أو تلك، وأحيانا تقود إلى البلبلة والاضطراب فى التقويم، وذلك للأسباب التالية:

١ - تعدد الأوجه أو الأحكام بالنسبة للظاهرة الواحدة، وبخاصة فى مجال الإعراب. وليس بخافٍ علينا ما سجله علماء العربية من أحكام فيما يختص مثلاً بإعراب الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم. وكل ما سجلوه أو حكموا به وارد عن العرب أو هكذا قالوا.

٢ - المبالغة فى التأويل والتقدير والتفسير فى التحليل الإعرابى، حتى إنّ المثل الواحد قد يعد صوابا فى نظر بعضهم وخطأ صِرفا فى نظر الآخرين.

من ذلك مثلا ما نعلم وقرره الجمهور من أن كسر اللام بالجر من «رسوله» في قوله تعالى: «إن الله برىء من المشركين ورسوله» خطأ صُراح. بل لقد روى أن هذه القراءة كانت من أسباب قدوم أبى الأسود على وضع النحو، على حين أن بعضا من الدارسين جوز هذا الكسر على أساس أن الواو هنا للقسم لا للعطف. ومن المعلوم لنا أن بعض أمثلة هذا التأويل أو التقدير مبنية على أسس غير مسموعة من العربى صاحب اللغة ومصدرها الحقيقى، وإنما جرى تحليلها على أسس ذهنية افتراضية أو وَفقا لوجهات نظر خاصة يتعسفها الدارسون القدامى أحيانا. ومن حسن حظهم أن خاصة المرونة التى تتسم بها قواعد العربية تغريهم بهذا السلوك من وقت إلى آخر، ولا يعنيهم بعد ذلك إن تغيرت المعانى أو اضطربت بمثل هذا المنهج.

٣ - يتبع هذين السببين سبب ثالث يتمثل فى تعدد درجات الصحة وإمكانية القبول للأحكام والضوابط التى رسموها، فهناك الصحيح باتفاق والمختلف فى صحته، وهناك الضعيف والشاذ. وهناك ما يجوز فى الشعر ولا يجوز فى النثر. وهذا أمر - كما هو واضح - يضع الدارس أحيانا فى حَيرة بالغة؛ إذ قد يصعب عليه الاختيار أو التفضيل بين وجه وآخر أو درجة وأخرى من درجات الصحة أو القبول فى كل حال ومثال. بل ربما دفعه ذلك إلى تجويز كل ما يقابله من مادة. على أساس أنه لا يعدم أن يجد لها أو لأمثلتها وجها أو تفسيرا أو تخريجا يستند إليه فى الحكم، بل ربما تستقر فى ذهنه المقولة المشهورة الصادقة غير الصادقة «لا يخطئ نَحْوِىٌّ قَطُّ».

٤ - باستثناء الإعراب، لم يهتم علماء العربية الاهتمام الكافى بالنسبة للجوانب الأخرى للنظم أو نظام الجملة، حتى إنّ الإنسان ليحار أحيانا فى الحكم بالصواب أو الخطأ على هذا المثال أو ذاك من حيث جوانب الاختيار

والموقعية والمطابقة ، لاننكر بحال أن هذه الجوانب قد عولجت بصورة ما فى كتب النحو والبلاغة، ولكن ذلك جاء بطريقة ينقصها الاستقصاء والتصنيف واستخلاص القواعد العامة لكل باب وتجميعها فى إطار علمى ذى حدود مرسومة. والحق أن جل ما جاء من ذلك من كتب التراث إنما كان لخدمة الإعراب أو بدافع منه.

٥ - قواعد العربية وضوابطها - شأنها فى ذلك شأن قواعد أية لغة - تتصف بالعموم لا بالشمول، أي: أنها لا تنسحب بالضرورة على كل مثال أو مقول أيام التقعيد وقبله. وأغلب الظن أنه كانت هناك أمثلة أو أنماط من التراكيب أو صور من الكلام لم تؤخذ فى الحِسبان عند التقعيد لسبب أو لآخر، على الرغم من أهليتها للنظر والدرس بوصفها كلاما عربيا ذا خواص مقبولة فى بيئته، وذلك - فى رأينا - أساس من أسس ترشيح هذا الكلام للأخذ به أو تقعيده. ودليل وجود مثل هذا الكلام المهمل تقعيده تلك الإشارات السريعة التى تقابلنا من وقت إلى آخر فى كتب اللغة، منبئة عن وجه أو قاعدة جريئة فى لهجة من اللهجات أو ضرب من أساليب الكلام.

إذا قبل هذا الظن - وهو جدير بالقَبول - جاز لنا أن نقول لعل أمثلة من الجديد فى عربية اليوم تنزع إلى ذاك القديم الذى لم تسجل قواعده أو سجلت وخفيت علينا أو على بعض منا.

كل هذه الأسباب التى تقف أمام الأخذ بالقواعد المسجلة جملة وتفصيلا، بكل ما تنتظمه من اضطراب وما تتسم به من تعدد فى الآراء والتوجيهات والافتراضات تحتاج منا إلى النظر الدقيق فى اختيار الأحكام وتطبيقها عند البحث فى قضية الصواب والخطأ. ومنهجنا هنا هو الأخذ بما صح عند الجمهور وكان مبنيا على أساس واقعى خاليا من التأويل والافتراض أو التعسف فى

التقدير. ولا ضير من الأخذ بالقليل أو الشاذ (بمعنى المخالف للقاعدة العامة) فى غير قواعد الإعراب ما لم يخرج بالعربية من خواصها الأساسية فيؤدى إلى فساد المعنى أو اضطرابه. والأخذ بهذا القليل أو الشاذ مطلب محمود فى هذا الأوان حيث تكثر مشكلات العربية وتصرخ فى وجوهنا فلا نجد لها حلا إلا الرفض المطلق أو القبول المطلق، وكلا الأمرين لا يفيدنا فى شىء.

وربما كان من الأوفق فى هذه المرحلة أن نسترشد بأساس ثانٍ من أسس التقويم عند الأخذ بالمنهج المعيارى، فنعاود المختصين من اللغويين ونراجعهم من وقتٍ إلى آخر. ونشير أن الرأى من هؤلاء المختصين مسلك مقبول بل ضرورى فى نظرنا، حيث إن فى هذا النهج نوعا من «توحيد مصدر الفتوى» فيما جد فى لغتنا، فلا تترك الأمور فوضى يتقاذفها أنصاف المثقفين وأشباههم فيفتوا بما يعلمون وما لا يعلمون. هذا بالإضافة إلى ما لهؤلاء المختصين من خبرة ودراسة فى التفسير والتوجيه والإرشاد إلى ما يخفى على كثير من العاملين فى الحقل اللغوى.

والملاحظ على كل حال أن بعضا من أهل الاختصاص يترددون فى الحكم على الظواهر اللغوية الجديدة، ولا يستطيعون حل بعض المشكلات التى يُستفتون فيها، إما تمسكا بظاهر القديم أو عجزا عن الفتوى أو رفضا لهذا الجديد برمته.

وهم فى هذا الموقف الأخير (وهو الرفض المطلق لكل جديد) يتنكرون لأهم وظائفهم كما يتنكرون لحقيقة ثابتة مستقرة، هى تغير اللغة من حال إلى آخر، شئنا أو لم نشأ. وهذا التغير يحتاج منا إلى نظر ودراسة، ولا يجدى رفضه بحال من الأحوال. لهذا كان الأساس الثالث المشار إليه سابقا جديرا بالنظر والأخذ فى الحسبان فى قضيتنا هذه.

إن اطراد استعمال الظاهرة اللغوية فى بيئة معينة يرشحها للقبول ويؤهلها لأن تصبح جزءا أو مثلا من أمثلة النظام اللغوى فى هذه البيئة، ذلك

لأن انتشارها الواسع العريض يقضى على كل مقاومة تقف فى طريقها. وهنا يأتى دور الباحث اللغوى الذى لا ينبغى أن يقف مكتوف الأيدى أمام الجديد اللغوى، وعليه أن يحكم بصحته ما لم يخالف بالنص قاعدة قديمة أو يعارضها وما لم يؤد إلى تغيير فى أصول العربية أو الخروج بها عن دائرة الخواص المميزة لها. ونحن بهذا نتمشى مع روح التطور، وهو حتمى، ونضمن للغتنا نموا وغنى فى وسائل التعبير، وهو ضرورى.

ومن أمثلة هذا الضرب من الجديد فى عربية اليوم قولهم (باطراد):

عندما تمارس الرياضة فسوف تجد راحة نفسية

حيث استعملت «عندما» رابطة تشبه أداة الشرط فى ربط الشرط بجملة الجواب مع استخدام الفاء فى جواب الشرط المبدوء بسوف، كما هو الحال تماما فى أساليب الشرط المعهودة. ومن ذلك أيضا وبخاصة فى عناوين الصحف:

المتهربون من الضرائب، كيف نتعقبهم؟

حيث استخدمت أداة الاستفهام كما لو كانت فى غير موقع الصدارة، على حين أنها فى الواقع جاءت فى صدر جملتها وهى منطوق ثانٍ أريد به نوع من البيان أو التساؤل شبه المستقبل جذبا للانتباه واهتماما بالفكرة.

الأخطاء الشائعة:

الشيوع فى حد ذاته يعنى كثرة الاستعمال وربما اطراده، وهذا دليل القَبول من البيئة اللغوية، ويرشحه للنظر الذى قد يؤدى إلى الحكم بصحته. هذا هو رأى الوصفيين. ولكن المعياريين لهم توجه آخر، إذ المصطلح «الشائعة» وقع صفة لمصطلح آخر هو «الأخطاء». وشيوع الأخطاء ظاهرة تنذر بفساد اللغة واضطراب قواعدها، الأمر الذى يستوجب العمل على مقاومته وعلاجه بطريق أو بآخر.

والمعياريون - على العكس من الوصفيين - لايدخلون فى تفاصيل تحديد معنى الشيوع أو بيان درجاته، ويكتفون بالقول بأن «الخطأ الشائع» هو ما خرج عن الحدود المرسومة وكثر استعماله بحيث أصبح يشكل ظاهرة فى الوسط اللغوى المعين، وليس مقصورا استعماله على فرد أو مجموعة من الأفراد بوصفه سمة خاصة بهم أو سلوكا فرديا مميزا لأساليبهم اللغوية. والمعروف أن الابتكار أو التجديد اللغوى إنما يصدر فى الأصل عن فرد أو أفراد لم يتفقوا على هذا الجديد بطريق العمد، وإن جاز أن يقع هذا الاتفاق بمحض المصادفة. والابتكار فى هذه المرحلة ما زال فرديا، فإذا كتب له النجاح وذاع وشاع أصبح جماعيا، وهذه المرحلة الثانية هى التى يؤخذ بها فى قضية الصواب والخطأ رفضا أو قبولا، بحسب وجهات نظر الدارسين.

نظام الجملة:

لن نعرض هنا لذلك الحوار المضطرب بين الدارسين فيما يتعلق بتحديد الجملة، إذ قد كثرت آراؤهم فى ذلك الأمر وتنوعت إلى درجة يصعب معها الوقوف على تعريف متفق عليه أو يشبه أن يكون كذلك.

ولقد وضعنا لأنفسنا فى هذا البحث (وفى غيره) تحديدا للجملة يفى بحاجة المناقشة والتحليل، ويعين القارئ على الفهم والمتابعة. الجملة عندنا: «هى كل منطوق مفيد فى موقعه محدود بسكتتين». ولا يضير بعد هذا أن يكون هذا المنطوق قصيرا أو طويلا، بسيطا أو مركبا، كما يجوز أن يكون مركبا من كلمة أو كلمتين فى سياقات معينة، كما فى الإجابة عن السؤال مثلا.

والإشارة إلى «الجملة» بعنوان البحث لا يعنى إهمال النظر فى أجزاء الجملة أو أشباهها أو ما شاكل ذلك من مختلف أنواع التراكيب، كالتركيب الإضافى والوصفى وغيرهما؛ لأن الخطأ ليس مقصورا على نمط دون آخر من

أنماط التأليف، ولأن هذه الأنواع ذاتها لا تعدو أن تكون بمثابة الوحدات البنائية للجملة، فما ينطبق عليها ينطبق على مكوناتها. وفى رأينا أنه كان الأولى بالعنوان أن يأتى بصورة أخرى هى: «الخطأ الشائع فى نظام الكلام» باستعمال المصطلح «الكلام» بدلا من «الجملة» لأنه أعم، ويصدق على ما لا يصدق عليه تعريف الجملة عندنا وعند غيرنا على سواء، ولله در عبد القاهر الجُرْجَانى حين أشار إلى نظريته المعروفة «بالنظم» دون التورط فى تحديد أو تقييد يفوت الغرض.

أما «نظام الجملة» فسوف نأخذه بمعنى واسع غير معهود لكثير من الدارسين، قُدامى ومحدثين على سواء. إن «نظام الجملة» عندنا يعنى وجوه صحتها، أو بعبارة أدق، نستطيع أن نقول: إن نظام الجملة يشتمل على جملة القوانين والقواعد التى تضبط طرائق التأليف ووجوهه المتفق عليها فى البيئة اللغوية المعينة. إنه ينتظم الوجوه أو الجهات التالية فى اللغة العربية:

١ - الاختيار.

٢ - الموقعية.

٣ - المطابقة.

٤ - الإعراب.

ونحن بهذا النهج نريد أن نؤكد حقيقتين مهمتين:

أولاهما: ليس صحيحا أن نظام الجملة يعنى مجرد ترتيب الكلم فى التركيب، كما قد يتوهم بعضهم. إن مجرد ترتيب الكلمات أو ضمها بعضها إلى بعض ليس بشىء فى ذاته ما لم نراع قواعد «التوليف» أو السبك وقوانين التعليق أو الربط، حتى يصير البناء وحدة متكاملة منسوقة الأطراف منظومة الوحدات.

ثانيهما: نود أن نزيح الوهم بأن الإعراب ليس عضوا من عناصر نظام الجملة، إن الإعراب الصحيح هو دليل السبك الصحيح، وان المخطئ فى وجوهه غير مدرك - لا محالة - لوسائل البناء وأداته. وقديما قالوا: الإعراب دليل الموقعية، ولعل هذا هو سر اهتمام العرب به اهتمامًا كبيراً، لأنه نهاية المطاف والحصيلة المحسة للجوانب «التوليفية» الأخرى للتركيب. ولا يعترض علينا بعدم اهتمام عبد القاهر الجرجانى به بصورة تشبه أو تقرب من اهتمامه بالوجوه الأخرى للنظم. ذلك أن عبد القاهر فى مسلكه هذا كان ينعى على الدارسين اهتمامهم بالإعراب بمعنى مجرد النظر فى أواخر الكلم إعرابا وبناء، دون كبير عناية بوسائل التأليف الأخرى التى هى فى الواقع بمثابة الروافد أو العناصر التى تصنعه.

ونحن بهذا النهج نكون قد فسرنا «نظام الجملة» بما يعنى مفهوم «النحو» ووظائفه بالمعنى العلمى الدقيق. فليس النحو الإعراب كما وهم كثير من متأخرى النحاة، وكما سار على ذلك معظم المشتغلين بهذا العلم ومسائله فى معاهدنا وجامعاتنا، وهو الأمر الذى أساء إلى النحو تعليما وتعلما واستيعابا واستخداما وتطبيقا. ولقد كان البلاغيون أكثر توفيقا وأقرب إلى الصحة حين ركزوا جهودهم في «علم المعانى» على التراكيب وخواصها «التوليفية»، تاركين الإعراب أو راغبين عن الدخول فى مسائله لا لعدم أهميته، وإنما لافتراضهم تحققه ووجوده على وجهه الصحيح، عند النظر فى الوجوه الأخرى للتركيب أو نظام الجملة، أو للابتعاد عن الجدل العقيم الذى وقع فيه النحاة المحترفون حول الإعراب، أو للاعتراض السلبى على مسلك هؤلاء النحاة فى هذا الشأن.

ورأينا فى هذه المشكلة - وهى جِدُّ مهمة - أن نعدل من أسلوب تدريسنا للنحو، فنعمد إلى التراكيب ونصنفها إلى أنماطها المختلفة، ثم نقوم بعد ذلك بتحليلها فى إطار الجوانب الأربعة المذكورة سابقا، والتى تمثل

العناصر الأساسية لنظام الجملة. ولاضير من الاهتمام بالإعراب - نوع اهتمام - على أساس أنه أهم دليل من أدلة التعليق الذى ينتظم الجوانب الثلاثة الأخرى، ونعنى بها (الاختيار) و(الموقعية) و(المطابقة).

بقى علينا فى هذا المجال أن نشير إلى مصدر مادة الدراسة وطبيعة هذه المادة. المادة هى العربية الفصيحة التى يستخدمها طلاب الجامعات، وبخاصة فى أقسام اللغة العربية. وهذه اللغة الفصيحة لغة مكتوبة فى الأغلب الأعم، والأمثلة كلها أو جلها مستقاة من أعمالهم التحريرية فى البحوث والاختبارات. وإنما كان اعتمادنا على اللغة المكتوبة؛ لأن لغتهم المنطوقة لا تفيدنا فى شىء فى هذا المجال: إنها لغة لا يمكن أن تدخل فى إطار الفصيحة بالمعنى الذى يرتضيه المعياريون، وإنه لمن الظلم لها ولهم أن تؤخذ هذا المأخذ، فهى خليطٌ مسوخٍ من أنواع شتى من اللهجات ومن ضروب شتى من الأساليب العربية التى ندر أن يكون أحدها فصيحا أو ما أشبه.

حتى لو تعمد الطلاب الكلام بالفصيحة لوقعنا فى حرج معهم ومع أنفسنا، إذ لن يستطيع الواحد منهم أن يرسل الكلام الصحيح إرسالا لمدة تزيد عن الدقيقة الواحدة. وفى الحق أنهم معذورون، فكثير من المتخصصين والمهتمين بشئون العربية لا تسعفهم قدراتهم اللغوية بمادة منطوقة صحيحة لأكثر من دقائق معدودة.

والأخذ من اللغة المكتوبة يشكل صعوبة حقيقية أمام الدارسين. ذلك أن هذه اللغة محرومة من بعض الظواهر الصوتية ذات الأهمية فى التحليل اللغوى على مستوى التراكيب (وغيرها). ونعنى بذلك مثلا التنغيم والفواصل الصوتية من وقفات وسكنات واستراحات. وكلها ظواهر مهمة فى تحديد أنماط الكلام وأنواع الجمل، وتعين على الكشف عن خواص التركيب، فيما يتعلق بالموقعية فى أقل تقدير. وفيما تفيدنا علامات الترقيم فى تعرُّفِ هذه الظواهر

أو بعضها، لكن - يبدو أن الطلاب شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من المواطنين - لايدركون هذه العلامات ولا يعرفون قيمها فى الكلام المكتوب. ومعنى هذا كله أن الدارس - ما لم يكن ذا خبرة واسعة بهذه الأمور - لا يستطيع أن يأتى بشىء ذى قيمة فى هذا المجال.

أضف إلى هذا أن هؤلاء الطلاب متأثرون فى كتاباتهم بمصدرين أجنبيين عن مادة الدراسة. أما أولهما فهو اللغات الأجنبية، إما بطريق مباشر أو بطريق ما يجرى فى السوق من ترجمات قام ويقوم بها أنصاف المثقفين. المصدر الثانى اللهجات العامية، فكثيرا ما نلحظ فى مادة الطلاب المكتوبة أمثلة صيغت على نهج قواعد النظم فى هذه اللهجات.

* * *

ولننصرف الآن إلى مناقشة أخطاء الطلاب فى نظام الجملة، وفقا للنهج الذى اخترنا لمفهوم النظم، وهو أن ينتظم أربعة جوانب متصلة غير منفصلة، هى الاختيار والموقعية والمطابقة والإعراب. ولسوف تتركز المناقشة على الشائع من هذه الأخطاء.

أولا: الإعراب:

وإنما كان البدء به لكثرة وقوع الخطأ فيه، وتعدد أنواعه ومناحيه، حتى ليظن الدارس أن هؤلاء الطلاب غير عارفين بقواعده الأساسية، أو متجاهلون لها، أو غير مبالين بما يفعلون. وهذا السلوك المعيب واضح فى كلامهم المكتوب والمنطوق، وإن كان فى هذا الأخير أكثر وقوعا وشيوعا. وهم فى ذلك لا يختلفون كثيرا عن أضرابهم من المثقفين وأشباههم. ودليل ذلك ما نلحظه من أخطاء صارخة فى الإعراب، فى وسائل الإعلام المنطوقة والمكتوبة، وفى بعض الأعمال الجادة كالمجلات الثقافية والعلمية والكتب الرسمية وغير

الرسمية، بل إننا نلحظه فى بعض الكتب الجامعية، وربما وقع فيه أساتذة اللغة العربية ومدرسوها وهم فى حلقة الدرس النحوى نفسه.

وكان البدء بالإعراب كذلك لنؤكد ما ألمحنا إليه سابقا من أن الإعراب عنصر من عناصر نظام الجملة فى العربية، وليس شيئا منعزلا عن هذا النظام، كما يتوهم كثير منهم بالقول أو بالفعل، مثلا فى طرائقهم ومناهجهم فى تقديم مادة النحو وتعليمه. إن الإعراب دليل الموقعية، أو قل: إنه من أهم دلائل التعليق، أى: ربط الكلم بعضه ببعض على طريقة مخصوصة، فهو يشير إلى وظيفة الصيغة ومدى ارتباطها بما يسبقها أو يلحقها، مهما يكن موقعها من الجملة. والعربية بهذه الخاصة - خاصة الإعراب - تمتاز من غيرها من اللغات، إذ هي تتصف بالمرونة فى قواعد ترتيب الكلام ونظمه فى الجملة من حيث التقديم والتأخير. ويكفى للتدليل على ذلك أن نشير مثلا إلى حال المفعول به. فهو يسبق الفعل جوازا ووجوبا ويتوسط بين الفعل والعامل جوازا ووجوبا ويتأخر عن العامل جوازا ووجوبا كذلك، وهو فى كل الحالات محدد الوظيفة معروف. بفضل وسائل التعليق أو الربط، ومن أهمها الإعراب الخاص به وهو النصب - تأمل معى الأمثلة الثلاثة الآتية وهى جميعا من باب واحد تقريبا، من حيث مكونات البناء الأساسية.

١ - فعل + مفعول به (متصل بضمير الفاعل) + الفاعل، مثل:

خاف ربَّه عمرٌ

٢ - فعل + مفعول به + فاعل (متصل بضمير المفعول)، مثل:

(وإذ) ابتلى إبراهيمَ ربُّه

٣ - فعل + فاعل (متصل بضمير المفعول) + مفعول به، مثل:

زان نورُه الشجرَ

ففى المثالين الأول والثانى تقدم المفعول على فاعله، وهو فى الأول كثير شائع، ولكن هذا التقدم واجب فى الثانى (بحسب رأيهم) لاتصال الفاعل (المتأخر) بضمير المفعول. وفى كلتا الحالتين كان الإعراب دليلا من أدلة الوظيفة للصيغة الواقعة مفعولا، أو هو مانع للبس، كما يقولون. أما المثال الثالث (وهو شاذ فى رأيهم) فقد جاء بناؤه مضطربا بسبب اتصال الفاعل المتقدم بضمير المفعول المتأخر، ومع ذلك صح الكلام (نوع صحة، لوقوعه فى استعمالهم) وأمن اللبس بوجود الإعراب بوصفه دليلا من أدلة التعليق، بالإضافة إلى عنصر «الاختيار» المتمثل فى كلمتى «زان + نور».

وقد أشار ابن مالك إلى الحالتين الأولى والثالثة بقوله:

وشاع نحو خاف ربه عمر   وشذ نحو زان نوره الشجر

وسكت عن الصورة الثانية؛ لأنها مفهومة بداهة، إذ شذوذ الثالثة هذه يعنى ضمنا وجوب عكسها وهى هذه الصورة.

ولسوف يلاحظ القارئ أن معظم الأمثلة تشير إلى الخطأ فى الإعراب بالحروف، وذلك لسبب بسيط، وهو أن المادة أو جلها مستقاة من اللغة المكتوبة، وهذه الحروف موجودة فى صُلب الكلمات، ومن ثَم يسهل التقاط الأخطاء وتعرفها والخطأ فى الإعراب بالحركات القصيرة موجود كذلك ويكثر وقوعه، ولكنه لا يدرك فى الكلام المكتوب إلا فى حالات نادرة، كما فى نصب غير الممنوع من الصرف، حيث تصحب الفتحة ألف فى آخر الكلمة، كما فى رأيت رجلا. وكذلك الحال فى جزم المضارع الأجوف الصحيح الآخر، فى مثل: لم يكون - لم يبيع - لم ينام. فثبوت حرف العلة (أو عدم تقصير الحركة الطويلة الممثلة فى الواو والياء والألف) يدل على خطأ فى الإعراب، حتى على فرض تسكين آخر الفعل لأن تسكين الجزم فى هذه الحالة يصحبه وجوبا تقصير هذه الحركات الطوال، وَفقا لنظام التركيب المقطعى فى العربية الفصحى.

والخطأ فى الإعراب لا يعنى الخطأ فى علامته وحدها، وإنما يعنى بالإضافة إلى ذلك الجهل بالحالة الإعرابية (الرفع والنصب والجر والجزم) أي: الجهل بالموقعية وعدم إدراك وظيفة الصيغة المعنية فى التركيب، فلا يدرى أهى فاعل أم مفعول، أهى اسم «إن» أم خبرها إلخ، ومن ثم تأتى العلامة غير مناسبة للموقعية الصحيحة. وأغلب الظن أن معظم حالات الخطأ الإعرابية إنما ترجع إلى هذا الاحتمال الثانى (وهو الجهل بالموقعية والوظيفة)، غير أن دليلنا فى الكشف عن الخطأ فى هذا الوجه (وغيره) يتمثل فى العلامة الإعرابية، ونعني بها العلامة الإعرابية الظاهرة بالذات، بدليل عدم تعرُّفِ على الخطأ فى هذا الباب فى حالة البناء أو الإعراب التقديرى.

ولما كانت العلامات الإعرابية هى دليلنا الواضح فى تعرُّفِ الأخطاء هنا فقد جاءت أمثلتنا مصنفة - فى مجموعها - على هذا الأساس، وإن كان الخطأ فى كثير من الحالات يتمثل فى الجهل بالموقعية (أو الوظيفة) وبعلامة الإعراب كذلك. ففى قولهم مثلا:

وضع أرسطو كتابان فى النقد

تشير النظرة العاجلة إلى أن الطالب استعمل «الألف» بدلا من الياء فى إعراب هذا المثنى، ولكن ليس من البعيد - بل هو المحتمل الراجح - أن الطالب لم يدرك موقعية المثنى أو وظيفته فى هذا التركيب، فاختار هذه العلامة.

ولقد أثبتت الدراسة أن هناك اتجاهات معينة فى الخطأ فى الإعراب (بوجوهه المختلفة على نحو ما بينا) فى لغة الطلاب (مكتوبة ومنطوقة) يكثر اتباعها ويغلب أن تكون مطردة فى الاستعمال على نحو واضح ملموس تظهر هذه الاتجاهات فى إعراب أجناس نحوية متعددة، من أهمها ما يلى:

١ - يقع الخطأ كثيرا فى إعراب اسم «ان» وأخواتها اذا كان خبرها شبه جملة متقدما على الاسم «كما فى نحو: ان ثمة رأى آخر حيث جاء الاسم مرفوعا، اما جهلا بالموقعية وما يناسبها من علامات اعرابية أو جهلا بالقيمة النحوية لشبه الجملة «ثمة» التى لا يمكن أن تكون هنا إلا خبرا، ووقع متقدما. ولا يقتصر هذا السلوك عى هذا المثال ونحوه مما تستخدم فيه «ثمة» وأخواتها» ثم وهنا وهناك إلخ (وهى أشباه جمل تخفى قيمها على كثير من المثقفين)، بل يحدث الشىء نفسه مع أشباه الجمل العادية، مثل :

إن فى كلامك خلط كبير

وكذلك يقع الخطأ بكثرة فى إعراب اسم كان وأخواتها اذا كان خبرها من النمطين السابقين، وجاء متقدما على الاسم، حيث ينصب هذا الاسم:

وكان هناك رأيا آخر

كان فى الدرس نقاطا غير مفهومه

وليس هذا فقط، فقد يلفق الطالب، فى هذه الأنماط ونحوها بين الخطأ والصواب فى المثال الواحد، كأن يقول :

وكانت خلفهم نارا مشتعلة وحائط قصير

حيث جاء اسم «كان» منصوبا، ولكن ما عطف عليه وقع مرفوعا، وهو دليل الخلط وعدم الادراك لوظائف الكلم فى التركيب.

ومن المؤسف أن نقابل أحيانا فى كتابات طلاب الفرق الأولى (حديثى العهد بالجامعة) أمثلة يقع فيها الخطأ فى أسماء ان وكان وأخبارهم بوجه عام:

ان الباحثون كانوا يريدون

ان المرأة انسانا مستقلا

كان المسلمين متأثرين برأى غيرهم

الحرية عمل وليست كلام

ولا نعدم أن نجد فى كلام هؤلاء وأمثالهم أخطاء فى إعراب المبتدأ والخبر :

الشاهدان موجودين

بل هناك حدودا

٢ - إعراب الأسماء الخمسة [١] يغلب عليه أن يكون بالواو فى كل الحالات الإعرابية، فقد جاء بهما فى حالتى النصب والجر، كما فى قولهم مثلا:

كانت سلاحا ذو حدين

خالف البلاغيون أبو عبيدة

وفى كتاب الجاحظ وكتاب أبو عبيدة

ويبدو على كل حال أن الخطأ فى هذا الباب (وغيره) لا يرجع إلى سوء التقدير فى اختيار العلامة المناسبة بقدر ما يرجع إلى الجهل بمواقع الكلم ووظائفه، بدليل قولهم مثلا:

توفى أبى الفرج

واستخدم أبى عبيدة عدة مصطلحات

حيث أعرب بالياء وهما فى موقع الرفع. ومن الطريف أن الطلاب لم يستعملوا الإعراب بالألف فى هذه الأسماء إلا فى موضعها الصحيحة، وهى

---

(١) القول بأنها خمسة (أوستة) فى لغة الطلاب فيه تجوز إذ المستعمل فى لغتهم هو: أب وأخ ، وكذلك «ذو» أحيانا. أما «حم» فنادرا ما تستعمل وتلزم الألف غالبا تأثروا بالعامية. ولم نلاحظ استعمالهم للاسمين «فو - هن» إلا مرددين لهما فى نصوص مكتوبة من صنع غيرهم .

مواضع النصب، على حين أن الإعراب بالألف فى جميع الحالات لغة مروية عن العرب فى الأسماء الثلاثة: أب، أخ، حم، على ما هو معروف .

٣ - الاتجاه الغالب فى إعراب المثنى أن يكون بالألف وفى جمع المذكر السالم أن يكون بالواو [1] فى جميع الحالات. فمن أمثلة الأول فى حالتى النصب والجر.

وضع أرسطو كتابان فى النقد

لو نظرنا إلى البيتان ....

ومن أمثلة الثانى فى هاتين الحالتين :

أن الباحثون كانوا يريدون ....

بالنسبة لمؤرخو البلاغة ...

وخيال هؤلاء الناس المارون ...

ولكنا نعود فنقول : يبدو أن الطلاب فى الحقيقة غير مدركين ادراكا صحيحا لوظائف الصيغ وقيمتها فى التركيب، ومن ثم يظهر خلطهم فى اختيار علامات الاعراب. ويؤكد هذا الظن ما يقابلنا من أمثلة غير قليلة تنحو منحى آخر فى الإعراب، فيأتى المثنى بالياء فى حالة الرفع، وكذلك جمع المذكر السالم. فمن الأول قولهم:

---

(١) لفت نظرنا استعمال الطلاب للألف فى المثنى فى معظم الحالات وهى لغة مروية ، واستعمالهم للواو فى جمع المذكر وهذا لم يرد عنهم. وهذا يثير تساؤلين خطرا لنا من زمن.

أولهما: استعمال الألف أكثر من استعمال الياء (فى الفصيحة المعاصرة) يؤكد ظننا أن الأعراب بالياء فى المثنى غريب، ولعله خطوة ناتجة عن تطور نطقى للألف.

ثانيهما: يشير منطق العربية إلى احتمال إعراب جمع المذكر بالواو فى جميع الحالات. وإن لم يرد به نص. أليس منه قوله تعالى: {إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون} (بالواو فى موقع النصب؟ وهذا التساؤل الثانى ينصرف إلى احتمال الاعراب فى الأسماء الخمسة بالواو.

الفلسفة والفن متحدين من حيث العلاقة ومختلفين من حيث الموضوع ومن الثانى : لم يفعل كما فعل سابقيه.

٤ - إعراب الأفعال الخمسة فى لغة الطلاب مضطرب أشد اضطراب وهذا الاضطراب ليس سببه الخلط بين الصحة والخطأ فى إعرابها من مثال إلى آخر، وإنما سببه الخلط فى صور الخطأ. تأمل الأمثلة الآتية وهى نماذج مما يقعون فيه أحيانا :

قام النقاد يدافعون عن حرية الشعر

بذل الشعراء جهدهم فى أن يأتون بلغة جديدة

لم يعنون باطلاق أسماء على هذه الفنون

فى المثال الأول حذفوا النون من الفعل فى موقع الرفع على حين ثبتت هذه الفنون فى حالتى النصب والجزم. وهذا يعنى الاضطراب المؤكد فى إدراكهم لحالات اعراب المضارع وعلامات هذا الاعراب فى هذا الجنس من الكلم.

ومهما يكن من أمر فهذه الأخطاء ليست شائعة فى لغة الطلاب شيوع غيرها ، ولكنها تمثل ظاهرة خطيرة قد تخطى بالانتشار والانتقال من وسط مثقف إلى آخر، وقد لاحظنا مثلها أو نحوها بالفعل فى بعض الصحف اليومية، وبخاصة ثبوت النون فى حالتى النصب والجزم.

٥ - الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم يكاد يسلك مسلكا خاطئا موحدا فى الاعراب فى لغة هؤلاء الشباب. ذلك المسلك يتمثل فى عدم حذف حرف العلة (أوتفسير الحركة، كما يقول بعضهم) ويستوى فى ذلك أن يكون هذا الحرف ألفا أو واواً أو ياء، وهذه أمثلته:

هذا الرأى لم يلقى نجاحا

لم يدعو العقاد إلى ترك التشبيه

لم يكتفى قدامة بهذا التعريف

وهذا الخطأ فى المكتوب واضح لا محل للشك فى وقوعه، ولو كان فى المنطوق ربما فات علينا أو على بعضنا.

ويلحق بهذا الباب - فى رأينا - خطأ نلحظه فى جزم المضارع الصحيح الآخر الأجوف، إذ ترد أمثلته أحيانا على النحو:

لم يكون - لم يبيع - لم ينال

إن جزم الأمثلة بالسكون يقتضى حتما حذف حرف العلة (أو تقصير الحركة)، بسبب صوتى صرفى يتعلق بطبيعة التركيب المقطعى فى عربيتنا الفصحى.

تمثل النماذج السابقة كلها أهم أنواع الخطأ فى الإعراب وأكثره وقوعا بين طلاب الجامعات، كما تشير معظم الأمثلة السابقة إلى الخطأ فى الاعراب بالحروف. وهناك أيضا أجناس نحوية أخرى يقع فيها الخطأ بصورة فردية لن تأخذ طابع الشيوع بعد. وكذلك تدل التجربة على وقوع الطلاب كثيرا فى أخطاء اعرابية أخرى، ولكننا لا ندركها ونتعرف عليها بصورة مؤكدة إلا فى الكلام المنطوق، لأن الاعراب فيها بالحركات دون الحروف. يظهر لنا ذلك واضحا فى أثناء اللقاءات العلمية المباشرة والاختبارات الشفوية، حيث تشيع الأخطاء فى أبواب نحوية معينة من أهمها ما يلى :

١ - الاسم المنقوص فى حالة النصب .

٢ - الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو والياء فى حالة النصب. ففى هاتين الحالتين لا تظهر الفتحة، ويكاد يكون هذا السلوك مطرداً فى نطق الطلاب .

٣ - يحامل الممنوع من الصرف بوجه عام معاملة المصروف من حيث ظهور التنوين والجر بالكسرة، وما جاء على صيغة منتهى الجموع.

والحق أن باب الممنوع من الصرف في عمومه يوقع الطلاب، العارفين منهم وغير العارفين - فى خلط كبير. فبينما يخطئ كثير منهم فى هذا الباب، ويعاملونه معاملة المصروف، نجد بعضا غير قليل يقع فى الوهم أحيانا فيمنعون من الصرف ماحقه الصرف. يظهر ذلك على الأخص فيما كان جمع تكسير على وزن «أفعال» منتهيا بهمزة قبلهما ألف ممدودة. كما فى مثل : أنباء - أبهاء - أصداء.

يظن الطلاب خطأ أن هذه الجموع ونحوها تنتهى بألف التأنيث الممدودة مثل علماء، وشرفاء، لأنها تشبهها فى انتهائها بهمزة قبلها ألف ممدودة، ولم يدركوا الفرق الكبير بين الحالتين فى التركيب العميق للصيغ، الهمزة فى أوزان الألف التأنيث الممدودة همزة زائدة بحسب القاعدة العامة، أما فى أمثلتنا هذه فهى أصلية أو مقلبة عن ياء أو واو كما جاءت هذه الأمثلة على وزن أفعال، جمعا وما كانت همزته كذلك من هذا الوزن لا يمنع من الصرف بحال .[١]

هذا العرض السريع للأخطاء فى الإعراب يشير إلى نتيجتين مهمتين.

أولاهما: أن الخطأ فى الإعراب أصبح يشكل ظاهرة منذرة بالخطر فى لغة الطلاب، الأمر الذى يستدعى وقفة متأنية ومواجهة حاسمة. وأسباب هذا الخطأ كثيرة متداخلة معقدة، أهمها:

١ - فقدان الأسلوب الصحيح فى الممارسة اللغوية، وهو الكلام المنطوق

---

(١) أشياء تصرف على الرأى القائل بأنها على وزن أفعال (والهمزة فيها أصلية) ، ولكنها تمنع من الصرف على افتراض أنها على وزن «لفعاء» بعد القلب المكانى.

الفعلى واستخدامه فى شتى مجالات الحياة؛ إذ هو القادر على تكوين الأنماط النحوية السليمة واستقرارها.

٢ - طريقة التعليم، تلك الطريقة التى تجمد نفسها بالتركيز على البحث فى أواخر الكلم، وتلقين الطلاب علامات الإعراب دون ربط مناسب بين الإعراب (بهذا المعنى) وعناصر التأليف الأخرى للكلام.

ثانيهما: تتمثل فى أن معظم الخطأ فى الإعراب بالعلامات النائبة، وهذا يقتضى منا نظرا وتأملا كبيرين، وهذا لا يكون علاجه فى رأينا إلا بالنظر فى إطار تخطيط جديد لدراسة النحو وتعليمه. ونأمل أن تكون لنا عودة إلى هذه النقطة بالذات فى فرصة أخرى.

واتضح لنا من المناقشة السابقة كذلك أن عددا غير قليل من الأمثلة التى حكمنا عليها بالخطأ جاءت على وفاق رأى أو لهجة من اللهجات فى القديم. تبين لنا ذلك مثلا فى:

١ - أمثلة المثنى حيث جاء بعضها بالألف فى حالتى النصب والجر.

٢ - أمثلة جمع المذكر السالم، وفيها ما لزم الياء (والإعراب على النون).

٣ - ثبوت النون فى الأفعال الخمسة مع «أن» الناصبة، وقد يأتى مثله مع «لم» الجازمة.

ففى القديم يروى أنه جاءت أمثلة من هذا القبيل:

(إن أباها وأبا أباها)   قد بلغا فى المجد غايتاها

بالألف فى حالة النصب.

ولا يزالون ضاربين القباب

(بجر القباب وثبوت ياء الجمع ونونه).

أن تقرءان على أسماء ويحكما ..

(يثبوت النون مع «أن»)

ونحو: (لم يوفون (بثبوت النون مع «لم»)

ومع ذلك مازلنا نحكم على أمثلة الطلاب من هذا القبيل بأنها خطأ. وهذا الحكم يتمشى مع معاييرنا التى اخترناها للحكم فى هذه القضية. ومن هذه المعايير العودة إلى القواعد النحوية، المشهورة والمتفق عليها بين الجماعة.

ثانيا: الاختيار

ونعنى به أن يختار المنشئ - متكلما أو كاتبا - كلماته أو صيغه بحيث تكون صالحة للتعبير عن معانيه فى مواقفها الاجتماعية المعينة، وبحيث يصح ربطها بعضها ببعض بطريق مخصوصة، أو على وفق قواعد الربط والتعليق المتعارف عليها فى اللغة المدروسة. والاختيار بهذا المعنى يرتبط بالموقعية أشد ارتباطا وأوثقه، إذ ليس يقبل مجرد رص الكلمات أو الصيغ بعضها بجوار بعض بدون أن تقع كل واحدة منها فى موقع يناسبها فى التركيب، وذلك بالنظر إلى سوابقها ولواحقها، حتى يصير البناء كله وحدة متكاملة متماسكة الأطراف.

وباستثناء عبد القاهر الجرجانى ومن لف لفه، لسنا نعلم أن أحدا من السالفين أو الخالفين قد اهتم بالاختيار بهذا المفهوم الاهتمام المناسب لحاله، أو وقف عنده وقفة تكشف عن أبعاده وتوضيح قيمته أو دوره بوصفه عنصرا من عناصر نظام الجملة. وعبد القاهر نفسه اكتفى فى هذا المجال بإشارات سريعة متناثرة هنا وهناك، تحتاج إلى جهد للتعرف على مقاصده بوضوح، وإلى نظرة بصيرة بأسلوب الرجل فى التفكير وطرائقه فى التعبير. فمن ذلك مثلا قوله: وينبغى «أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها فى التأليف وقبل أن تصير إلى الصورة التى بها يكون الكلم إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا،

وتؤدى فى الجملة معنى من المعانى التى لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة».[1]

ولم يشأ عبد القاهر بعد ذلك أن يضيف شيئا من شأنه أن يبين تفاصيل الاختيار وطرائقه وأنماطه وكيف تكون هذه الأنماط، ولو بذكر أمثلة منوعة ومصنفة على وفق هذه الطرائق والأنماط. هذا بالإضافة إلى أنه كان يشغل نفسه بنوع من الاختيار، وهو اختيار الأجود والأفضل حتى تتم بلاغة الكلام، على حين أنا نقصد به إلى مجرد اختيار العناصر التى يصح بها الكلام من الوجهة التركيبية المحضة. ودليل انشغاله بفكرة «انتقاء» الأفضل والأجود هذه قوله: «هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل فى الدلالة، حتى تكون هذه أدل على معناها الذى وضعت له عن صاحبتها على ماهى موسومة به، حتى يقال: إن «رجلا» أدل على معناه من «فرس» على ما سمى به؟ وحتى يتصور فى الاسمين الموضوعين لشيء واحد أن يكون هذا أحسن نبأ عنه وأبين كشفا عن صورته من الآخر، فيكون «الليث» مثلا أدل على «السبع» المعلوم من «الأسد»؟[2]

كذلك ربط عبد القاهر «الاختيار» بالموقعية. وأدرك ما بينهما من تلازم، إذ هما يكونان نظرية النظم عنده. يقول فى ذلك (على الرغم من أنه لا يزال يضرب على وفاق حرفته التى تتمثل فى مراعاة الأفضل والأجود): «وهل يقع فى وهم - وإن جهد - أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية أو أن تكون حروف هذه أخف وامتزاجها أحسن وما يكد اللسان أبعد؟ وهل تجد أحدا يقول هذه اللفظة فسيحة إلا وهو يعتبر

---

(١) عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ٣٠ مطبعة الفتوح ، سنة ١٣٣١ هـ بالقاهرة .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٠ .

مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعانى جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها»؟ [1]

وشأن عبد القاهر هنا شأنه فى الحالة السابقة، حيث أوجز الكلام إيجازا (وهو كلام نظرى فى جملته مكرور فى أكثر من موضع فى كتابه) ، فلم يأت بتفاصيل مبينة أو أمثلة موضحة لكيفيات استعمال الكلام فى إطار عنصرى نظريته، الاختيار والموقعية. ولسنا ندعى أننا قادرون فى هذا البحث على أن نأتى بالبدع أو بما لم يأت به الأولون والآخرون، وإنما سنحاول جهد الطاقة أن نلقى ضوءا على فكرة الاختيار هذه عن طريق مناقشاتنا لبعض صوره وأمثلته التفصيلية، كما التقطناها التقاطا من أخطاء الطلاب فى هذا المجال.

والملاحظ أن الطلاب (وغيرهم من المثقفين) يخرجون فى كلامهم (المنطوق والمكتوب) على قواعد الاختيار [2] المألوفة فى اللغة الفصيحة خروجا يسترعى النظر ويقتضى منا وقفة متأنية قبل إصدار الحكم على هذا السلوك اللغوى الجديد. إن الناظر المدقق فى عربية اليوم لا يكاد يجد جملة أو عبارة تخلو من اختيار كلمة أو صيغة [3] لم تألفها هذه الفصيحة فى استعمالاتها «التقليدية» أو لم تجد نوعا من التساؤل أو الاعتراض من بعض الدارسين. والحق أننا لو نظرنا إلى هذه «التجاوزات» (وما أكثرها!) بنظرة حرفية ملتزمة

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٠.

(٢) ليس للاختيار فى العربية قواعد مدروسة ذات انضباط وتحديد واضحين ، على النحو الذى جاءت به قواعد الإعراب مثلاً، وإنما هناك نماذج من الاستعمال محفوظة يدركها أهل النظر ويتعرفون عليها بالخبرة والممارسة. وأساس هذه المعرفة النصوص الأدبية الأصيلة، أو أقوال المعجمات أو الإشارات الخفيفة المتناثرة هنا وهناك فى كتب الصرف والنحو والبلاغة .. إلخ.

(٣) الكلمة فى هذا الباب والبابين التاليين تعنى « اللفظة » دون تحديد لجنسها الصرفى. أما الصيغة فهى الكلمة محددة الجنس الصرفى والوظيفة النحوية، أهى اسم أم فعل ؛ فعل ماض أم مضارع، أم هى أداة .. إلخ .

بدقائق قواعد الاختيار فى العربية لاستطعنا إخراج لغة هؤلاء الطلاب (وغيرهم) من دائرة القَبول.

ولعل هذا الموقف كان واحدا من الأسباب التى دعت المختصين من رجال المجامع اللغوية ونحوها إلى النظر فى بعض ما جد من استعمالات ورآه جمع منهم مخالفا لأصول العربية، وحاولوا إخضاعه لما سموه أحيانا «بالتصحيح» أو التفصيح أو التأويل والتقدير. وربما قبلوه أو أمثلة منه دون الالتجاء إلى هذه الطرق، على أساس من شيوعه وكثرة تداوله بصورة تجعل رفضه تعنتا وتعسفا، وبخاصة إذا كان مفيدا فى مواقعه ولم يجدوا له بديلا أو مخرجا.

وهذه أمثلة مما حاولوا معالجته فى هذا الباب، وجلها أو كلها تدور فى نطاق الكلمات أو الصيغ المفردة، إذ قلما تناولوا التراكيب وخواصها الجديدة بالدراسة.

١ - رأوا الفعل «استهدف» (على وزان استفعل) متعديا فى قولهم «استهدف المصلحة العامة»، فرأوا تخريجه على أن السين والتاء فيه «للجعل أو الاتخاذ»، وأجازوه فى الاستعمال العام.

٢ - رأوا «التقييم، وقيم» مستعملين فى معنى بيَّن القيمة وحددها، وكان حقهما بالواو لا بالياء، فأجازوهما لشيوعهما وللتفرقة بينهما وبين تقويم وقوم «فى معنى التعديل. وجاءت إجازتهم هذه استنادا إلى ورود نحو «عيد» الناس إذا شهدوا العيد، ولم يقولوا فيه «عود» بالواو تحاشيا عن توهم أنها من العادة».

٣ - رأوا «التبرير وبرر» مستعملين فى معنى جعله مقبولا مستساغا فأجازوهما لشيوعهما استنادا إلى قرار عام أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى قياسية تضعيف للتكثير والمبالغة. (وأصل الفعل بر، فى مثل بر حجه = قبل).

٤ - وكثيرا ما يحتدم الخلاف بين المجمعين حول تصحيح صيغة أو إجازة استعمالها فى مواقع معينة فى التركيب. فالمعروف أن «أى» فى الفصحى اسم مبهم قد يأتى استفهاما أو موصولا أو شرطا أو صفة لنكرة. ولكنها فى لغة اليوم قد «تشغل مواقع أخرى فتقع فاعلا أو نائب فاعل أو مفعولا به» من ذلك مثلا قولهم:

* لا يعجبنى أى كلام فى هذا الموضوع

* لم يأخذ منه أى كتاب

«وقد أتعب أعضاء المجمع أنفسهم فى رد هذا الاستخدام المعاصر إلى معنى من معانيها المعروفة فى الفصحى. وقد كان الأستاذ العقاد ذا بصيرة قوية حين قال تعليقا على هذه المحاولات: أضاف الصحفيون إلى اللغة العربية تلك العبارة لتدل على المعنى الذى تدل عليه كلمة فى اللغة الإنجليزى، دون أن يخلوا بالمعنى الأصلى لكلمة «أى». ولو لم يبتكروا هذا التعبير لبقى مقابل الكلمة ناقصا فى العربية، وليس من واجبنا أن نترك لغتنا عاجزة عن الدلالة عما تدل عليه اللغات الحية الأخرى». (١)

وهكذا لو تتبعنا ما عرض له المجمعيون فى هذا الصدد لخرجنا بنتيجة واضحة، هى أن عربية اليوم قد فتحت الباب على مصراعيه لاستعمالات لغوية جديدة تنتظم كلمات أو صيغا يختلف الدارسون فى قبولها أو جواز اختيارها فى هذا التركيب أو ذاك، لورودها على غير المألوف فى الفصحى، مسجلا فى صورة قواعد، أو مدركا بالذوق اللغوى أو الخبرة والممارسة.

وكذلك نحن، عرضت لنا عشرات الأمثلة فى لغة طلاب الجامعات حرنا فى تقويمها والحكم عليها، لاحتمالها وجوه الصحة والخطأ، بسبب اضطراب

---

(١) لغة الصحافة المعاصرة ، للدكتور محمد حسن عبد العزيز ٥٧ ، سلسلة « كتابك » العدد ٩٨ (دار المعارف بالقاهرة).

قواعد الاختيار فى الفصحى، أو لورودها على وجه يبدو مقبولا وإن لم ترد فى القديم نصوص تؤيده. والحق أن ظاهرة الاختيار «الجديدة» فى عربية المثقفين اليوم تحتاج إلى دراسة مستقلة، تنبنى على الملاحظة الشاملة والإحصاء الدقيق، حتى يمكن إبداء الرأى فيها بصورة علمية واضحة.

ولقد اكتفينا فى مناقشتنا هذه بإيراد نماذج قليلة، تأكدنا من وجه الخطأ فيها، وصرفنا النظر عن كل ما يحتمل الخلاف فى التقدير أو يثير الجدل بلا طائل. ولقد تبين لنا أن الخطأ فى الاختيار قد يكون فى اختيار الكلمة أو اختيار الصيغة. والأول لا يؤثر فى قواعد الربط والتعليق فى التركيب بقدر ما يؤثر فى المعنى العام للجملة، ولكنه يؤدى فى جميع الحالات إلى ظهور أنماط من التراكيب غير المألوفة فى القديم. أما الثانى (وهو الخطأ فى اختيار الصيغة) فمعظمه يؤثر فى نظام الجملة من موقعية وما يتبعها من ربط وتعليق، وبعضه ينحصر فى الصيغة المفردة لورودها على وجه مخالف لقواعد الصياغة الصرفية.

الخطأ فى اختيار الكلمات:

كثيرا ما تقع الكلمة فى موقع لا يناسبها فى التركيب بسبب من معناها المعجمى كما فى نحو:

لا أفهم طالما أنت موجود

وصوابه «... ما دمت موجودا»، لأن «طالما» بمعنى «طال» ومثالها الصحيح: طالما نصحتك.

خرجوا سويا

وصوابه «خرجوا معا». «سوى» فى اللغة معناه الكمال، يقال «هو سوى الخلقة».

لا يجب أن تفعل كذا ...

والاستعمال الصحيح هو: «لايجوز - لا يصح، أو يجب ألا ...».

الرؤيا اليوم غير واضحة

والمقصود الرؤية البصرية. والرؤيا لا تكون إلا فى النوم، فهى من رأى فى منامه «رؤيا» على وزن فعلى بدون تنوين. ومنه قوله تعالى:

﴿يا أيها الملأ أفتونى فى رؤياى إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ وقوله: ﴿يابنى لا تقصص رؤياك على أخوتك فيكيدوا لك كيدا﴾.

وقد يحدث الخطأ فى الخلط فى استعمال كلمة مصحوبة بصيغة أو صيغ لا تناسبها فى السياق المعين، كما فى قولهم:

أخبار كثيرة يسجلها التاريخ فى الماضى

حيث استعملوا الفعل المضارع مرتبطا بكلمة «الماضى». ولكن يبدو أن هذا النمط اتجاه جديد فى لغة الصحافة بوجه خاص، حيث يقابل القارئ عناوين كثيرة من نحو:

أسرار خطيرة تذيعها النيابة أمس

ومنه كذلك ما ورد على لسان شوقى:

إن عِزاً لم يظلل فى غد   بجناحيك ذليل مستباح

حيث استعمل المضارع المنفى بلم وربطه «غد»، وهو يبدو غير مقبول، لأن المضارع المسبوق بلم يدل على الماض ومع ذلك ارتبط بما يفيد الاستقبال صراحة وهو كلمة «غد» .

الخطأ فى اختيار الصيغ:

وهذا النوع ضربان: الأول: قد يكون الخطأ فى اختيار الصيغة المفردة لمجيئها على وزان خطأ أو يؤدى إلى معنى غير مقصود، وفى هذه الحالة تبدو الصيغة قلقة فى موضعها وان لم تؤثر على قواعد النظم أحيانا. أما الضرب

الثانى فنعنى به اختيار صيغة قد تكون صحيحة من الوجهة الصرفية المطلقة ولكن مصاحبتها لغيرها من السوابق واللواحق أوقع المتكلمين فى خطأ واضح.

وأمثلة النوع الأول كثيرة إلى حد يفوق الحصر فى لغة الطلاب وغيرهم ممن يزعمون معرفة العربية معرفة جيدة. من ذلك ما يلى:

هذا القرار لاغى

والمقصود أبطل عمله. وصحيحه ملغى (على وزان مفعل) لأنه من ألغى الرباعى. أما «لاغى» فهو من «لغا - يلغو» بمعنى قال قولا سخيفا. ومنه قوله تعالى: «لاتسمع فيها لاغية» أى لا تسمع فيها لغوا.

عمل مشين

من الرباعى يضم الميم، وصحيحه عمل شائن لأنه من الثلاثى «شان» واسم المفعول منه «مشين» على وزان «مبيع». أما شأن الرباعى فلا وجود له فى اللغة.

استقل القطار

ينصب «القطار» على أنه مفعول به. والصحيح «أقله القطار» برفع القطار على أنه فاعل، على وفاق قولهم «أقل الجرة» أطاق حملها»، أو «استقله القطار» بالرفع على الفاعلية. بمعنى «مضى به وارتحل» من قولهم «استقل القوم: مضوا وارتحلوا.

والخطأ فى اختيار الصيغة هنا أدى كما ترى إلى وقوع خطأ فى التركيب كله، اذ نتج عنه اختلاف فى وظيفة الصيغة المصاحبة. وأدى هذا الخطأ بنوعيه إلى خطأ واضح فى المعنى، إذا استقل القطار بالنصب معناه (فى الأصل) حمل (الرجل) القطار، وهو لغو.

أما أمثلة النوع الثانى من الخطأ فى اختيار الصيغ فهى كثيرة أيضا، وهذه الأمثلة تبرز بوضوح مدى تأثير هذا الخطأ على خواص التركيب كله، اذ

تنتج عنه مخالفات نحوية صريحة فى الموقعية والربط والتعليق، وكل مظاهر النظم تقريبا.

وفيما يلى تصنيف لأنماط الخطأ فى هذا الباب، مراعين فى كل ذلك الاشارة إلى الصيغة (أو الصيغ) التى أدت إلى خروج التركيب كله من قواعده المقررة.

١ - فى التعدى واللزوم:

يكثر استعمال الطلاب للأفعال المتعدية واللازمة فى صور غير مألوفة فى القديم أو فى غير ماقرر لها من قواعد صرفية ونحوية. وهم فى ذلك يتبعون العرف السائد فى الأساليب الحديثة، بحيث أصبح هذا الاستعمال ظاهرة عامة، ليست تخص طبقة من المثقفين دون الأخرى. وفيما يلى أمثلة لأهم أنماط هذا الاستعمال:

(١) قد يأتى الفعل اللازم متعديا بحرف الجر، نحو:

تأكدت من الحقيقة بعد البحث فى مراجع كثيرة والمعروف أن «تأكد» مطاوع للفعل أكد، فهو لازم.

(٢) وأكثر من السابق فى الاستعمال جعل الفعل اللازم متعديا بنفسه إلى أسم ظاهر أو ضمير:

يعيش الفعل المتعدى بحرف الجر متعديا بنفسه، وهو كثير.

احتجت مراجع كثيرة

وصلت القاهرة فى ساعة متأخرة

وأكثر ما يكون هذا المثال الثانى عندما يكون المتعدى اليه دالا على المكان.

(٤) وقد يحدث العكس، أى يقع الفعل المتعدى بنفسه متعديا بحرف الجر، وهذا شائع جدا حتى وصل درجة تشبه الاطراد:

أمكن لنا أن نفعل

حاز على الدرجة

تحرى عن الأمر   الخ

(٥) جعل الفعل المتعدى الى الأول بنفسه وإلى الثانى بحرف الجر متعديا لاثنين.

أهديته كتاب

وصحته أهديت اليه كتاب، وهو رباعى بمعنى قدم هدية، بخلاف الثلاثى «هدى» فى نحو «هداه الله الطريق» فهو متعد إلى اثنين بنفسه.

(٦) وقد يقع العكس :

كلفته بالأمر

فى مقابل صحيحه وهو «كلفته الأمر» بدون الحرف فى الثانى، إذ هو متعد إلى اثنتين بنفسه .

وهناك حالات أخرى كثيرة يمكن ادخالها فى هذا الباب وأن لم تكن متعلقة بتحويل المتعدى إلى لازم أو العكس، وإنما تختص باستعمال حرف جر مكان آخر مع هذا الفعل أو ذاك. وأمثلة هذا الضرب من الكلام شائعة فى عربية اليوم منطوقة ومكتوبة فى بيئات المتعلمين جميعا. ومن أمثلته :

أثر علينا هذا الموقف

وأسدى لى نصحا

قال بأسلوب الواثق مما يقول

ففى الأول استعمل الحرف «على» «فى مكان» «فى»، وفى الثانى اللام بدلا من «إلى» واستخدم فى الثالث «من» وحق الحرف أن يكون «الباء».

نحن ندرك أن كثيرا من هذه الأمثلة السابقة يمكن تخريجها فى اطار أصلين من أصول التقعيد فى العربية، وهما «التضمين» و «التعاور بين الحروف». ولكنا مع ذلك لم نأخذ بأيهما هنا، ذلك لأن الأصل الثانى (وهو التعاور) لم يحاول واحد منهم - فيما يعلم - أن يكشف عن حدوده أو أن يبين طرائقه ومواقعه. وانما هو أشبه بقوله طرأت على أذهان بعضهم للتخلص مما يقابلهم من مشكلات فى هذا الصدد. على أنا نحس أن الأخذ به إنما هو ضرب من التحمل قد يؤدى إلى التعسف أحيانا فى التقدير وإصدار الحكم. كذلك لم نحاول الأخذ بالمبدأ الأول (وهو التضمين) هنا لأسباب كثيرة، أهمها فى نظرنا اختلاف رجال التقعيد فى القديم فى قياسيته أو سماعيته وفى حدوده الجائز الأخذ بها. هذا بالإضافة إلى أن بعضهم نص على أنه لا يلجأ إليه إلا لأغراض بلاغية، وبهذا الشرط الأخير أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة [1]. ونحن فى دراستنا هذه لا علاقة لنا بالنظر فى بلاغة الكلام أو إختيار الأجود والأفضل، وإنما مهمتنا كلها لا تتجاوز النظر فى مجرد الصحة والخطأ. ولسنا نظن بحال أن هؤلاء الطلاب وأمثالهم من المثقفين يقصدون فى أساليبهم هذه إلى أغراض بلاغية، وإنما الذى دفعهم إلى الوقوع فيما وقعوا فيه هو الجهل المحض بقواعد التأليف فى العربية.

٢ - اختيار أدوات النفى:

نلحظ خلطا فى استعمال الطلاب بين أدوات النفى مع الفعل. وأكثر ما جاء من ذلك اختيارهم لأداة النفى «لا» مع الفعل الماضى مطلقا:

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/٣٣.

لا زال الموضوع يحتاج إلى دراسة

ومكان النفى هنا يقتضى «ما»، لأن «لا» النافية لا تصاحب الماضى إلا فى الدعاء فى مثل «لا أصابك الله بمكروه» أو إذا تكررت مع فعلها، «لاقام ولا استخار».

وقد تختار «لن» فى مكان «لم» مع المضارع، كما فى قولهم:

لن يعرف أبو عبيدة كل هذه المصطلحات

فى مقام « لم يعرف ... »

وقد تأتى «لم» بدلا من «لا» مع المضارع أيضا:

القارئ المعاصر لم يفهم القصيدة بسهولة

ويقتضى المقام استعمال «لا».

٣ - اختلاف زمن الفعل:

وقع فى أمثلة قليلة استعمال فعلين مختلفى الزمن مع عدم وجود مسوغ من السياق أوا لمقام والذى شاهدناه بالفعل هو وقوع المضارع متلوا بماض:

كان قدامة يميل إلى النزعة العقلية وفضلها على غيرها

٤ - الوصف بالاسم الجامد:

شاع فى أوساط الطلاب اختيار الاسم الجامد وصفا، على خلاف القاعدة العامة، وهم فى ذلك متأثرون بوسائل الاعلام، كما فى نحو:

مصر النيل - مصر الخير - مصر الأهرام

والرأى عند الجمهور أن الوصف يكون بالمشتق وما يشبهه، كما يبدو ذلك فى قول ابن مالك:

وانعت بمشتق كصعب وذرب   وشبهه كذا وذى والمنتسب

وأجاز ابن الحاجب وجماعة منهم الوصف بالاسم الجامد، إذ الضابط فى الموضوع كله «دلالة الوصف عى معنى فى متبرعه كالرجل الدال على الرجولة»، ومن ثم يجوز فى اسم الجنس المحلى بأل بعد اسم الاشارة كونه نعتا ككونه بدلا أو بيانا نحو هذا الرجل قائم» [1].

٥ - فصل ما حصه الوصل من الضمائر:

وهذا قليل، ومثاله :

لعل أننى نسيت

والمفروض أن لعلى أو لعلنى. وقد ورد مثل هذا الاستعمال فى أقوال بعض الشعراء المجيدين فى الحديث، كما فى قول ابراهيم ناجى فى قصيدة «العودة»:

فيجيب الدمع والماضى الجريح   لم عدنا؟ ليت أنا لم نعد

٦ - اختيار صيغ عامية:

قد يكون من المناسب أحيانا اختيار صيغة عامية أو أكثر لشدة ارتباطها بالموقف، أو لأنها أوفق من غيرها فى هذا المقام أو ذاك، فهى حينئذ أشبه «بالمصطلح» الذى لا يمكن الاستغناء عنه بقطع النظر عن صياغته أو انتمائه لهذا المستوى اللغوى أو ذاك.

لكن ليس من المقبول اختيار الصيغ العامية فى غير حاجة أو ضرورة ملحة، كما فى عبارة واحد من الطلاب:

لم يعد لدى الشاعر وقت للت والعجن

أو قول الآخر: لكن ضرورى من استخدام أسلوب آخر

---

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ٤٩/٢ المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٠٥ هـ.

وواضح من المثالين أن الخلط فيهما يرجع إلى عجز الطالب وعدم قدرته على التعبير بالفصيح المناسب للمقام.

والحق أن التأثر بالعامية فى إطار «الاختيار» أصبح الآن واسع الأبعاد عميقها، لدرجة أنه يستحق نظرا خاصا ودراسة مستقلة. ومثله فى هذا التأثر باللغات الأجنبية، حيث يعمد المنشئون - متكلمين وكاتبين - إلى تعريب الألفاظ والعبارات الأجنبية بصور تتفق أو تختلف مع قواعد العربية فى ذلك. وهذا الضرب الثانى من التأثير والتأثر هو الآخر جدير أن يلقى اهتماما خاصا فى اطار دراسة «التعريب ومشكلاته».

ثالثا: الموقعية:

الموقعية وثيقة الصلة بالاختيار وهما معا يكونان فكرة النظم عند عبد القاهر الجرجانى. وقد أدرك هو بثاقب نظره هذه العَلاقة، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك . ويعود فيؤكد هذه العلاقة تأكيدا واضحا، وإن كان ذلك بطريق التمثيل لإمكانات اختيار الصيغ للمعنى العام الواحد وبيان الفروق بين كل صيغة وأختها بالإشارة إلى موقعها من التأليف. يقول:

«واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التى رسمت له فلا تخل بشىء منها. وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه، فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها فى قولك زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد، وزيد المنطلق وزيد هو المنطلق».

«وفى الشرط والجزاء إلى الوجوه التى تراها فى قولك إن تخرج أخرج وإن خرجت خرجت وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج إن خرجت وأنا إن خرجت خارج. وفى الحال إلى الوجوه التى تراها فى قولك جاءنى زيد مسرعا وجاءنى

يسرع وجاءنى وهو مسرع أو هو يسرع، وجاءنى قد أسرع وجاءنى وقد أسرع. فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجىء به حيث ينبغى له. وينظر فى الحروف التى تشترك فى معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصيته فى ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك فى خاص معناه، نحو أن يجىء بما فى نفى الحال وبلا إذا أراد نفى الاستقبال، وبأن فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون، وبإذا فيما علم أنه كائن [1]». والكلام على «الموقعية» له مكان فى أعمال النحاة والبلاغيين، وإن جاء ذلك بطريقة ينقصها الاستقصاء والحصر والتصنيف إلى أنماط بحسب السمات التركيبية للجمل، كما ينقصها التوضيح فى باب أو أبواب خاصة بها. وإنما جاء ذكرها فى هذه الأعمال متناثرا هنا وهناك: ففى باب الفاعل شىء وفى المبتدأ والخبر أشياء، وفى المفعولات نظرات وفى الحال والتمييز لمحات وفى التوابع إشارات، ومن ثَمَّ كان على الدارس أن يجرى وراء هذه الأبواب ويلهث فى البحث عن ضالته التى ربما لا يسعفه الحظ فى العثور عليها، على الرغم من أنها قد تكون مبثوثة أو محشورة فى إشارة جانبية فى شرح أو حاشية أو تعليق. هذا بالإضافة إلى أن النحاة المحترفين لم يعنوا بالإشارة إلى أهمية الموقعية فى تأليف الكلام، وإن كانت هناك إشارات جيدة إلى ذلك فى بعض أقوال البلاغيين من أمثال عبد القاهر الجرجانى الذى يلخص هذه الأهمية بقوله:

واعلم أن لا محصول للكلام «غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه، أو تجىء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثانى صفة أو حالا أو تمييزا، أو تتوخى فى كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا فتدخل عليه

---

(١) عبد القاهر الجرجانى فى دلائل الإعجاز ٤٨ مطبعة الفتوح ١٣٣١ هـ.

الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطا فى الآخر، فتجىء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التى ضمنت معنى ذلك الحرف. وعلى هذا القياس»[1].

والموقعية فى عربية اليوم متأثرة إلى حد واضح بالأساليب الأجنبية حتى ليستطيع الواحد منا أن يرد الجملة أو العبارة أو الفقرة كلها من حيث ترتيب الكلم فيها إلى أصل أجنبى. ولا يعنى هذا بحال أن كل ما جاء على هذا النمط من الأساليب خطأ جملة وتفصيلا. فبعض هذه الأساليب لا يوجد فى العربية من القواعد ما يعارضه أو يمنعه صراحة، وبعضها مستحدث ويمكن قبوله على وجه من الوجوه. ولكن هناك فى الجانب الآخر تراكيب جاوزت حدود الصواب فى العربية لأنها صيغت صياغة أجنبية بعيدة عن روح العربية وما قرر لها من قواعد، كما فى نحو:

أنا كمصرى ...

المصوغ على وفاق التركيب الإنجليزى

وصوابه: أنا - مصريا - أو بوصفى مصريا ...

* ومنه كذلك: كلما ذاكرت كلما فهمت

بتكرير الرابطة «كلما». وقد جاءت الجملة على غرار التركيب الإنجليزى.

والملاحظة على كل حال أن لغة الطلاب (وغيرهم) قد اتخذت اتجاهات معينة تقرب أن تكون السمة العامة فى كلامهم من حيث الموقعية. من هذه الاتجاهات حالات مقبولة، ورد مثلها فى العربية، وإن لم تكوّن على وفق المشهور أو الأكثر شيوعا فيها. من هذه الحالات:

---

(١) عبد القاهر الجرجانى فى دلائل الإعجاز ص ٣٦ مطبعة الفتوح ١٣٣١ هـ.

١ - تقديم مُتعلِق الفعل من جار ومجرور أو ظرف، نحو:

* فى حديث سابق، أشرنا إلى كذا...

ويبدو التركيب كما لو كان مكونا من عنصرين، أحدهما جاء بمثابة المقدمة أو التمهيد للثانى، ولكن دون فصل تام بينهما بدليل «النغمة الصاعدة» التى ينتهى بها الجزء الأول، وهذه النغمة دليل اتصال الكلام. وأحيانا يأتون بأداة بين الجزأين تشعر بشىء من الانفصال بينهما، كما فى مثل:

ومن جهة أخرى، فإنى لا أرى هذا الرأى

حيث جاءت الفاء فى هذا الموقع على غير المعهود فى الأساليب العربية المتفق على صحتها.

٢ - فى الجمل الفعلية (وهى ما اشتملت على فعل بقطع النظر عن موقعه) يكثر تقديم الاسم على الفعل، على عكس المشهور فى الأساليب القديمة.

٣ - حرية الموقعية بالنسبة للمفعول المطلق إذا لم يذكر فعله، والأكثر تصدير الجملة به. ومثاله:

انطلاقا من هذه النقطة تتفرع المناقشة.

وكذلك الحال فى المفعول لأجله، ويكثر وقوعه فى بدء الكلام، نحو:

أملا فى الحصول على تقدير، أعمل ليل نهار.

٤ - يأتى الحال الجملة متقدما على معموله وصاحبه من وقت إلى آخر:

وهو يخرج من المدرج اصطدم بالباب

بالإضافة إلى ذلك هناك حالات جديدة فى الصياغة من حيث ترتيب الكلام فى التركيب، وتبدو فى ظاهرها كما لو كانت مخالفة لقواعد العربية. نعنى بذلك ما جرى عليه العرف الحديث فى لغة الصحافة ونحوها (وتأثر به

المثقفون جميعا من طلاب وغيرهم) من استخدام أدوات الاستفهام فى مواقع غير معهودة فى القديم، كما فى قولهم مثلا:

المتهربون من الضرائب، كيف نتعقبهم؟

الامتحان الفصلى، متى يكون؟

والمعروف أن هذه الأدوات لها الصدارة فى الفصحى، ومن ثم إذا وقع أحدها مبتدأ أو خبرا وجب تقديمه. وقد وهم بعض الدارسين المحدثين فظنوا أن الأداة الاستفهامية فى هذين المثالين قد فقدت خاصتها، حيث لم تتصدر التركيب الذى وقعت فيه. والحق أن الأداة هنا مازالت فى صدر الكلام، أى الجملة التى وقعت بها الجملة الثانية فى التركيبين السابقين. فكأن التركيب مكون من جملتين، جاءت الثانية منهما مصدرة بأداة الاستفهام جذبا للانتباه. ودليل ما نقول وجود سكتة خفيفة بين الجانبين عند النطق الصحيح للتركيب كله. وقد أشرنا إلى ذلك بوضع فاصلة فى المثالين.

أما أنماط الخطأ فى الموقعية فهى متعددة، ويمكن أن نجمل أهمها فيما يلى:

١ - تأخير ما حقه التقديم:

ونعنى بذلك فى غير حالات الاستفهام السابقة، ويظهر هذا بكثرة عند استخدام الرابطة « بينما »، اذ يقولون: دخلت عليه بينما كان يذاكر. وقد نصوا على أن «بينما وبينا» لها صدارة الكلام.

٢ - الفصل بين الصفة والموصوف:

والمقصود الفصل بينهما بأجنبى، كما فى مثل:

كان شاعرا ربما غير مجيد

فالصفة هي «غير مجيد» وقد فصل بينهما وبين موصوفها بصيغة أجنبية وهو غير جائز عندهم.

٣ - الفصل بين الموصول وصلته:

وهو كثير في أسلوب الأدباء المعاصرين، وربما كان ذلك منهم للتأكيد على صيغة معينة، هي الفاصلة بين الموصول وصلته، كما في مثل:

الشاعر الذى بشعره الغزير يفوق أقرانه شاعر فحل

والاتفاق بينهم على أن الفصل بأجنبي ممنوع، وعده ابن مالك شاذا ونستطيع في مثالنا هذا أن نعتبر الفاصل غير أجنبي اذ هو متعلق بالفعل بعده. وأصل الكلام «الذى يفوق أقرانه بشعره الغزير ...». وبهذا يكون الكلام له وجه من العربية.

٤ - الفصل بين المتعاطفين:

ومثاله: قابل أعضاء هيئة التدريس الحاليين وكذلك السابقين. فالفصل هنا جاء، بإقحام الصيغة كذلك. وأغلب الظن أنه من تأثير اللغة الانجليزية في مثل and also ، وفي مثالنا هذا لا يمكن إعراب «كذلك» خبرا مقدما و«السابقين» مبتدأ مؤخرا، إذ هو جمع مذكر سالم، ولو كان الأمر كذلك لوجب أن يكون بالواو لا بالياء.

٥ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

وأكثره واقع بين المتعاطفين فى التركيب الاضافى، كما فى مثل:

طلاب وأساتذة وعاملو الكلية

وهذا النوع من الفصل له وجه ضعيف في العربية وأجازه بعضهم فى الشعر. وقد يأتى الفصل أحيانا بغير ذلك، نحو:

مدير عام الإدارة

فكلمة «عام» هذه يحتمل أن تكون صفة، أو أن تكون مقحمة دون ادراك لوظيفتها فى مثل هذا التركيب الذى ينبغى أن يكون: المدير العام للإدارة أو «مدير الادارة العام». وفى هذه الحالة الأخيرة يكون هناك فصل بين الصفة والموصوف، ولكنه فاصل غير أجنبى، إذ هو مضاف إليه وهو مكمل للمضاف.

٦ - اضافة المؤكد إلى المؤكد:

ومثاله: نفس الشىء وهو من آثار الأخذ من اللغات الأجنبية، ففى الانجليزية يقولون على الرغم من أنه فى هذه اللغة تركيب وصفى لا اضافى.

٧ - العطف على الضمير المرفوع المستتر:

يأتى كثيرا العطف على الضمير المرفوع المستتر بدون فاصل، مثل:

لا يتفق والمجهود الذى بذلناه

برفع «المجهول» والواجب هنا الفصل بين المتعاطفين بضمير منفصل، كما فى قوله تعالى: ﴿اسكن انت وزوجك الجنة﴾ فأنت جاء فاصلا بين المعطوف وهو «زوجك» والمعطوف عليه وهو الضمير المستتر «أنت» وقد نص النحاة على هذا الحكم عند شرح قول ابن مالك:

وإن على ضمير رفع متصل   عطفت فافعل بالضمير المنفصل

فقالوا وهذا الحكم ينطبق عند العطف على الضمير المرفوع المستتر.

تلك أمثلة تثير إلى أهم أنماط الخطأ فى الموقعية. وهناك بالإضافة إلى ذلك حالات أخرى من المخالفات فى هذا الباب، وهى فى الوقت نفسه تنتظم أخطاء فى الاختيار. ومن ثم يمكن أن تنضم إلى أى من البابين، ولكننا رأينا أنه من الأنسب لها عقد باب خاص بها، لأنه لم تتح لنا حتى الآن فرصة

تصنيفها فى إطار مسائل هذا الباب أو ذاك. وأكدنا هذا الصنيع بوضع عنوان منفصل.

مصاحبات جديدة:

ونعنى بهذا المصطلح ضم صيغة إلى أخرى ومصاحبتها له على وجه يشبه أن يكون مطردا. وهذه المصاحبات كلها أو جلها مرفوضة من وجهة نظر القواعد التقليدية، لأنها تنتظم مخالفات نحوية فيما يتعلق بقوانين التأليف. ومن أشهر الأمثلة وأكثرها وقوعا الأنماط التالية:

١ - سوف + لن + الفعل.

٢ - سوف + لا + الفعل.

ومثالها: سوف لن تأخر بعد اليوم.

سوف لا أفعل هذا ثانية.

قالوا: (السين) وسوف مختصات بالمضارع وهما بمثابة الجزء منه فلا يفصل بينهما وبين الفعل فاصل، هذا بالإضافة إلى أن «لن» تفيد الاستقبال (مع افادتها النفى) فكأن أداتين اجتمعتا لمعنى واحد وهو عبث .

٣ - هل + لا + الفعل.

٤ - هل + السين أو سوف + الفعل.

الأمثلة: هل تستطيع ذلك؟

هل ستذاكر الليلة؟

والمعروف أن «هل» لا تدخل على أداة نفى، وإنما يقال «ألا تستطيع» بالاستفهام بالهمزة. ومن المقرر كذلك أن هل «تخلص الفعل المضارع للاستقبال» والسين وسوف للاستقبال. فدخول « هل » عليهما يعنى اجتماع أداتين لمعنى واحد.

٥ - قد + لا + الفعل.

مثل : قد لا أحضر هذه المحاضرة.

قالوا : أن قد تختص بالفصل المثبوت، كما منعوا الفصل بينهما وبين الفعل. على أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أجاز هذا الأسلوب.

وهناك فى لغة الطلاب وغيرهم حالات أخرى من هذا الضرب، ولكن ليس من شأننا أن نأتى على كل ذلك فى هذه الدراسة العاجلة. وان كنا نبيح لأنفسنا الاشارة إلى حالات خاصة بالواو والفاء وما لحقهما من اتجاهات جديدة فى الاستعمال تظهر فى مصاحبتهما لصيغ معينة فى التراكيب، وهى مصاحبات لا تجد سندا من القديم من حيث الاستخدام الفعلى والقواعد المسجلة معا.

والواو والفاء (حالات خاصة)

والواو : نلاحظ أن الواو فى عربية اليوم قد استخدمت استخداما متوسعا فيه إلى حد ظاهر، حيث وقعت فى مواقع لم يألفها نظام التأليف فى القديم، وصاحبت صيغا ما كان لها أن تصحبها فيما روى عنهم من قواعد، أو نصوص أدبية. والواو فى هذه المواقع الجديدة وهذه المصاحبات المبتكرة ليس من السهل التعرف على وظيفتها أو تفسير هذه الوظيفة بحسب القواعد التقليدية.

هذه المواقع والمصاحبات كثيرة، ولسوف نكتفى هنا بايراد أمثلة لأنماط التراكيب التى ترد فيها الواو مصاحبة للأدوات بوجه خاص. من ذلك ما يلى:
(من لغة طلاب الجامعات):

١ - (لابد) + و + أن ...

(لابد) وأن نقوم بالواجب

(فعل) + و + أن

سبق وأن أشرنا إلى ذلك

فى هاتين الحالتين لا نرى وظيفة واضحة للواو، بالرضافة إلى أنها فى المثال الثانى وقعت بين الفعل وفاعله المؤول من «أن» والفعل، ولم يعهد فى العربية مثل هذا الفعل.

٢ - بل + و

فى مصر بل والعالم العربى

٣ - بل + و + حتى

لا أعرف هذا الموضوع بل وحتى مغزاه

٤ - بل + و + لو

بل ولو كان الأمر بيدى

٥ - بل + و + لا + حتى

لا أعرف اسمه بل ولا حتى اسمه

٦ - الواو + حتى + و + لو

وحتى ولو خان الصديق

وهناك أمثلة أخرى كثيرة من هذا النوع، بالإضافة إلى أنماط من التراكيب صاحبت الواو فيها صيغا ليست بأدوات ووقعت فيها مواقع ليس للواو من وظيفة ظاهرة مثل:

طول عمره وهو يخاف (هو يخاف طول عمره)

منذ عشرة أيام ونحن ندعوهم (منذ عشرة أيام نحن ندعوهم)

والتفسير الوحيد لهذه الأمثلة كلها هو أن : الواو زائدة.

الـفـاء:

كذلك ظهرت الفاء فى مصاحبات تدعو إلى النظر لعدم وجود مسوغ ظاهر لوجودها وأكثر ما كيون ذلك فى الجمل المركبة، حيث تستخدم كما لو كانت رابطة من الروابط، وأحيانا تأتى فى بداية عبارة متعلقة بكلام سابق أو مترتبة عليه. وهذه أمثلة لها:

وإذا رفا لقول بهذا رأى صحيح

كذلك فإن الإعراب أصل فى الأسماء

ومن ثم فإنى أخالف هذا الرأى

عندما تحضر فإنى سأكرمك

وفى هذا النثال - كما نرى - استخدمت الصيغة «عندما» كما لو كانت أداة شرط ،. ووقعت الفاء فى جوابها، كما يحدث تماما مع أدوات الشرط العادية، هندما يكون الجواب من هذا النمط من التركيب وهو كونه جملة اسمية.

تلك لمحات تتعلق بالمخالفات الموقعية فى لغة الطلاب والمثقفين بعامة، وهى لمحات تثير فى النفس أشياء وتقتضى منا دراسة علمية متأنية لعربية اليوم لنرى رأينا فيما جد فيها من أساليب واستعمالات، وبخاصة أننا لم نعرض هنا لتأثير اللغات الأجنبية واللهجات العامية فى اللغة الفصحية فى هذا المجال.

رابعا: المطابقة

المطابقة - كغيرها من عناصر نظام الجملة - نوقشت متناثرة هنا وهناك فى تراث العربية، باستثناء أبواب نحوية معينة ركز فيها (نوع تركيز) الكلام على أوجه المطابقة واحتمالاتها، كما يظهر ذلك مثلا فى التوابع والعدد

وأفعل التفضيل والإضافة. ومن الظريف حقا أن تكون معظم الأخطاء التى يقع فيها الطلاب فى هذا المجال مما تنتمى أمثلته إلى هذه الأبواب.

والمطابقة فى العربية تكون فى:

(١) فى الشخص (متكلم - مخاطب - غائب) وهو خاص بالضمائر.

(٢) الإعراب.

(٣) فى التعريف والتنكير.

(٤) فى النوع (التذكير والتأنيث).

(٥) فى العدد (الإفراد والتثنية والجمع).

وهناك ضرب آخر من المطابقة تقتضيه طبيعة العربية وقواعدها كذلك، وهى ما يختص بالعاقل وغير العاقل. وهذا الضرب بالذات لم يحظ من علماء العربية إلا بلمحات سريعة لا تغنى شيئا.

وأخطاء الطلاب فى قواعد المطابقة تختلف من حال إلى حال من حيث الكثرة والقلة. وفيما يلى كشف بالمثال عن هذه الأخطاء. وإن فى إيجاز موجز.

لم نلاحظ أخطاء فى لغة هؤلاء الشباب فى قواعد المطابقة فى الشخص، وإن كنا لا نستبعد وجودها، ودليلنا على ذلك مستواهم الضعيف فى قواعد العربية بوجه عام.

والخطأ فى الإعراب من حيث قوانين المطابقة موجود بكثرة. وذلك أمر بديهى، فقد سبق أن قررنا شيوع الأخطاء فى الإعراب بعامة، ومن ثم ينطبق ما ذكرناه هناك على حالتنا هذه، وإليك أمثلة قليلة من هذا النوع، وهو خطأ مؤسف حقا.

* إن كفار قريش ومشركوها ....

فأتى بصيغة الرفع مع عطفها على منصوب هو اسم إن. ولا مجال للقول بأنها معطوفة على المحل. ومنه كذلك:

* أتى بكلام دقيقا

* اكتشف فنا جديد

المطابقة فى التعريف والتنكير:

يظهر خطؤهم فى ذلك فى بابين اثنين بوجه خاص. الأول أفعل التفضيل. إنهم هنا يعرفونه بال حين يكون متلوا بمن، كما فى قولهم:

* والأحسن من هذا ...

نعم قد ورد مثله فى الشعر فى القديم، ولكن لم يؤخذ به، وعد مرفوضا من الجماعة.

الباب الثانى التركيب الإضافى، غير أن ذلك محصور فى نمطين من التراكيب، هما:

١ - غير مضاف إليه

* الغير مفهوم

وصحته «غير المفهوم»، وذلك بسببين اثنين معا: «غير» متوغلة فى الإبهام فلا تدخلها أداة التعريف فى أى موقع وقعت فيه، وهى هنا فى موقع المضاف. والمضاف فى العربية لا تدخله أداة التعريف إلا إذا كان صفة مضافا إلى ما فيه «ال» و «كالجعد الشعر».

ووصل أل بذا المضاف مفتقر   إن وصلت بالثانى كالجعد الشعر

٢ - عدد + معدود

* الخمسة كتب

وصحته «خمسة الكتب» أو «الخمسة الكتب» على رأى الكوفيين، بتعريف الجزأين. وفي كل الحالات لا يعرف الجزء الأول لأنه مضاف. وحاول مجمع اللغة العربية بالقاهرة تصحيح هذا الاستعمال الشائع.

المطابقة فى النوع:

يقع الخطأ فى هذا الباب فى نمطين معينين بوجه خاص، ولكن لا نعدم أمثلة متناثرة فى أنماط أخرى، وهى قليلة لا تشكل ظاهرة.

النمط الأول: التركيب العددى من هذا البناء:

العدد من (١ - ١٠) + المعدود

ومثاله: ثلاث أبواب

ثلاثة صفحات

والحق أن الخطأ فى هذه الحالة وأمثالها ليس مقصورا على الطلاب أو عامة المثقفين، بل قد يقع فيه أهل الاختصاص. وهم إن وقعوا تأولوا أو تمحلوا.

النمط الثانى: يظهر فى هذا الشكل:

مفرد مضاف + جمع تكسير (مضاف إليه ومفرده مذكر)

* إحدى المعاهد

* إحدى أركان التشبيه

وهذا الخطأ يمكن تفسيره (لاتسويغه). وهم المتكلمون فظنوا أن المضاف هنا يؤنثه لأنه مرتبط بجمع تكسير، وجمع التكسير يعامل معاملة المؤنث فى بعض مواقعه، فتقول: جاء الرجال أو جاءت الرجال.

ومنه كذلك نحو:

أصبح علما ذات قواعد

وقليلا ما نقابل بأمثلة أخرى من الخطأ فى هذا الباب، مثل

* كانت هذه الخطوة ذو حدين

والواجب أن يقول: «ذات»بصيغة المؤنث. وفى المثال خطأ آخر، كما ترى، وهو الخطأ فى الإعراب.

وقد نجد نحو:

* أدت تنوع الأدوات إلى غموض القصيدة

بتأنيث الفعل مع الفاعل المذكر، ولعل الذى أوقعهم فى الخطأ هو إضافة الفاعل إلى جمع مؤنث، فالتبس الأمر على المنشئ.

وهناك كثرة كاثرة من الأمثلة يذكر فيها الفعل مع إسناده إلى فاعل مؤنث تأنيثا مجازيا، مثل:

* شاع هذه الظاهر.

ولكن مثل هذا التركيب جائز فى العربية، على ما قرروا.

الخطأ فى العدد:

قليلا ما يقع الطلاب فى الخطأ فى هذا الوجه من المطابقة. ومع ذلك قابلتنا أمثلة تشير إلى خطأ واضح فى هذا المجال. وأكثره فى الأشكال النحوية المنتظمة لمثنى وجمع، حيث يخلط الطلاب بينهما فى المطابقة، كما فى قولهم:

* هذان الكتابان هم (المبتدأ مثنى والخبر جمع)

وقد يقع العكس:

وهم مبحثان (ضمير الجمع مبتدأ والخبر مثنى)

ومن المخالفة فى المطابقة - على رأى - إسناد الفعل إلى الضمير مع ذكر الفاعل الظاهر:

* ذهبــوا البلاغيون

وهو جائز على أنه لغة، قيل هى لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» ومنه فى القرآن «وأسروا النجوى الذين ظلموا». وتأولت الجماعة هذه الأمثلة ونحوها، على ما هو معروف.

بقى أن نشير إشارة خاطفة إلى معاملة الطلاب للأجناس «العاقلة وغير العاقلة». المشهور - وأظنه القاعدة العامة - أن الضمير «هم» بصيغة الجمع يشار به عادة إلى العقلاء، وربما جاء على خلاف ذلك قليلا، كما فى قول واحد منهم:

* دواوينه الخمسة هم

وربما استعملوا اسم الموصول «ما» متعلقا بالعاقل:

* وراموا مما حاولوا اكتشاف لغة جديدة

* ومنه فى القرآن الكريم ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ [1] وربما تأولوه.

وبعـــــــد

فهذه إشارات خاطفة إلى أنماط الخطأ التى يقع فيها الطلاب فى نظام الجملة العربية، وقد رأينا فيما رأينا - أخطاء صارخة، لا ينبغى أن تمر دون تفكير وبحث ومحاولة الوصول إلى علاج. ولست أظن أن هذا الخطأ (وغيره) مقصور على طلاب وطن عربى دون الآخر، فالكل فى الهم سواء.

وهنا نتساءل:

١ - ماذا ينبغى أن تكون عليه العربية؟

٢ - أنريد أشكالا أو مستويات منها؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هى؟

(١) سورة النساء آية ٢٣ .

٣ - أنريد عربية عامة صحيحة تربط حاضرنا بماضينا وتحتفظ بأصول العربية الفصحى؟

٤ - كيف، وما وسائل ذلك؟

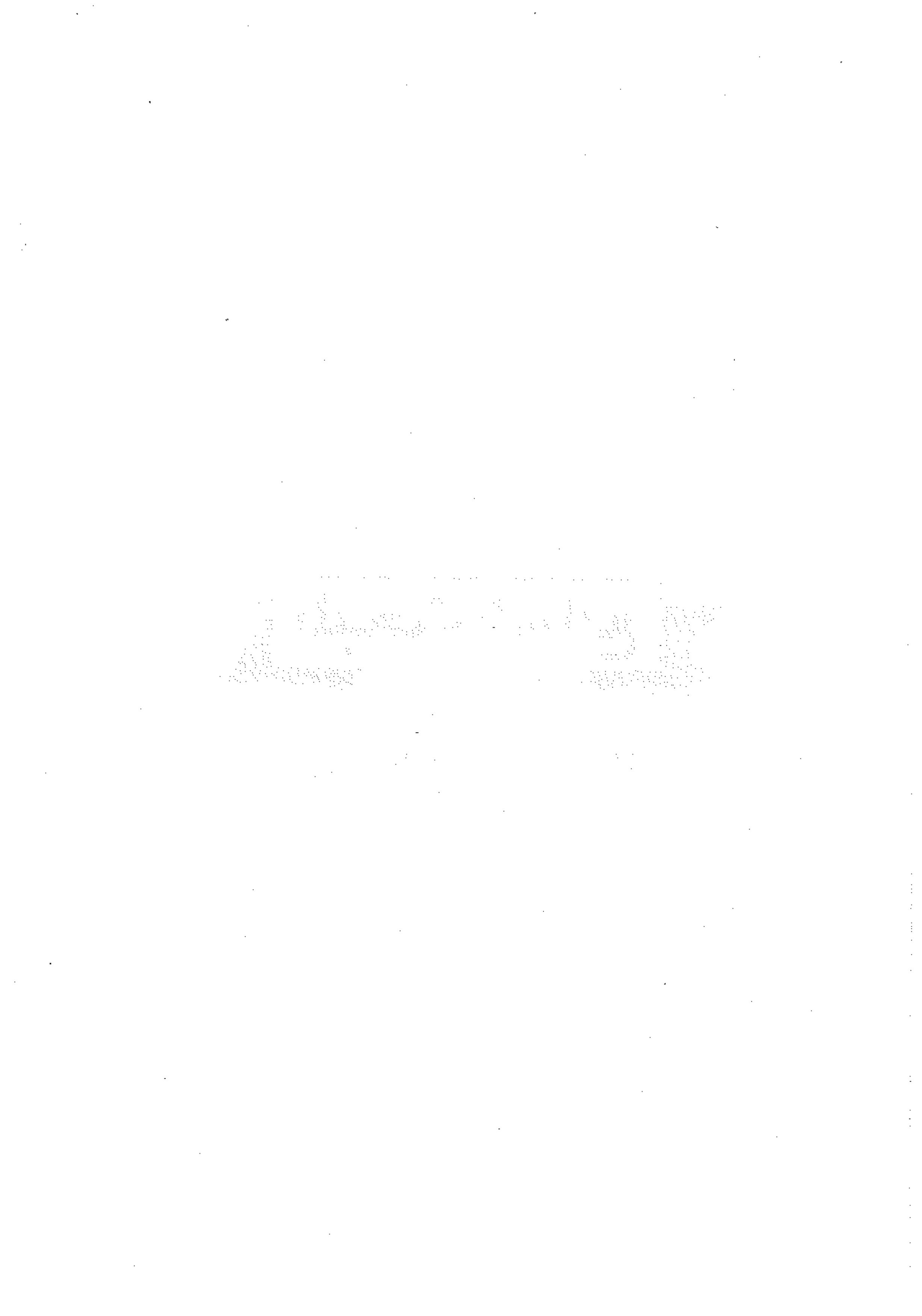
٥ - ما أسباب ما تعانيه العربية اليوم؟ وما وسائل العلاج؟

ومهما تكن الأسباب أو تعددت، فمن أهمها جهل العرب بلغتهم، بل بثقافتهم وحضارتهم وموقعهم فى العالم.

وأملنا أن نصل إلى إجابات صريحة واضحة فى هذا الأمر كله، ذلك الأمر الذى أضحى غير مقبول من الوجهات القومية والثقافية بل الاجتماعية والاقتصادية كذلك ... والله الموفق.

المبحث السابع

التعريب بين التفكير والتعبير



التعريب بين التفكير والتعبير

ينطلق الحديث من وقت إلى آخر فى عالمنا العربى مناديا بوجوب تعريب العلوم باعتماد اللغة العربية لغة التدريس والتأليف والبحث العلمى والتقنيات الحديثة فى جامعاتنا ومعاهدنا. وهناك من الدارسين أهل الاختصاص من لم يعيروا هذا النداء أى اهتمام، بل ربما عارضه بعضهم وأطلقوا شعارات أخرى ترمى إلى إسكات هذا النداء والتشويش عليه حتي لا ينفذ إلى الآذان ويخرج إلى حيز التنفيذ عاجلا أو آجلا. ولا نعدم فى الوقت نفسه أن نجد من يقف وسط المعركة حائرا، لايدرى إلى أى من القبيلين ينتسب، إما لجهله أعماق القضية، وإما عجزا عن تقديم يد العون لهؤلاء أو أولئك.

ونحن من جانبنا نؤيد «التعريب» من حيث المبدأ. والمبدأ أشبه شيء بالدستور يحتاج إلى تفسير وضبط لأبعاده وأهدافه، وتعرف مجالات تطبيقه، وبيئة هذا التطبيق وزمانه. وهذا يقتضى منا إلقاء الضوء على بعض الأفكار والجوانب المتعلقة بهذا المبدأ إيجابا وسلبا، والتى قد يغيب عن بعضهم من القبيلين كليهما إدراك حقيقة الأمر فيها وما يلفها من مشكلات وصعوبات.

وأول ذلك تحديد مفهوم «التعريب» فى التوظيف العربى المعاصر، إذ إن المصطلحات هى مفاتيح العلوم، فينبغى أن تكون ذات قدرة وكفاية للكشف عن مغاليق ما نود الوصول إليه، ولا يكون ذلك - بطبيعة الحال - إلا بإخضاعها للنظر والتدقيق مبنىً ومعنىً.

يُوَظَّف «التعريب» - مصطلحا - فى الثقافة العربية المعاصرة فى أربعة معان، مختلطة الحدود فى أذهان الكثيرين منا فى النظر والتطبيق على سواء.

المعنى الأول:

قد يطلق «التعريب» فى ميادين الثقافة العامة ويقصد به إخضاع النصوص أو الأعمال الأجنبية - علمية أو أدبية أو فنية - لشىء من التصرف فى مبناها ومعناها، وذلك بتطويعها لمقتضيات الظروف وأنماط التقاليد الاجتماعية والثقافة العربية، وجعلها ذات سمة عربية فى الإطار العام.

وقد يقتضى ذلك شيئا من التغيير فى الجزئيات وبعض التفاصيل بذكر أفكار أو أمثلة أو نماذج عربية فى صلب النص أو العمل المنقول.

ومعنى هذا أن النقل - فى حالة النصوص المكتوبة - يأخذ طريقين متصلين غير منفصلين: أحدهما ترجمة الفكرة العامة أو العناصر الرئيسية للموضوع، وثانيهما حشو النص المنقول بأفكار جزئية عربية، أو التحوير والتعديل فى بعض نقاطه أو حذف شىء أو أشياء منه، حتى يأخذ الطابع العربى بصورة من الصور. وكثيرا ما يحدث هذا الضرب من «التعريب» فى المسرحيات والأفلام ونحوها وبعض الأعمال العلمية، وقد يسمى بالاقتباس أحيانا، أى: اقتباس الفِكَر الرئيسة وصوغها فى بناء عربي.

المعنى الثانى:

وهو شديد الصلة بالأول، حيث يطلق «التعريب» ويراد به الترجمة، وهذا المفهوم يأخذ به بعض الناس - مثقفين وغير مثقفين - بطريق التجوز أو عن سوء فهم أو جهل بالمعانى الدقيقة للمصطلحات. وهذا المسلك - فى رأينا - تعوزه الدقة أو - فى الأصح - هو ضرب من الخطأ المحض.

إن الترجمة تعنى نقل مَعانى الكلمات أو العبارات والنصوص الأجنبية والتعبير عنها بكلمات وعبارات مقابلة لها فى اللغة المنقول إليها، سواء أكانت هذه اللغة المنقول إليها عربية أم غير عربية، فى حين أن «التعريب» -

فى أدق معانيه - محصور فى النقل إلى العربية، (والعربية وحدها). وقد يكون النقل فى مجال الألفاظ ذاتها، وهو الأشيع والأكثر استعمالا لمصطلح «التعريب» (انظر المعنى الثالث) أو بتطويع النصوص على الوجه الذى بينا فى المعنى الأول. وقد يراد بالتعريب اعتماد اللغة العربية لغة العلم والفن بدلا من اللغات الأجنبية (انظر المعنى الرابع).

المعنى الثالث:

وهو الأشهر فى الاستعمال والأكثر استقرارا واتباعا فى مجال العلم، وبخاصة فى المصطلحات ونحوها. والمقصود به هنا نقل اللفظة الأجنبية بحالها إلى اللغة العربية، مع نوع من التعديل أو التغيير فى صورتها بالقدر الذى يتمشى مع القواعد الصوتية والصرفية فى اللغة العربية، وفقا للخطوط العريضة لضوابط هذين الجانبين فى لغتنا. فالتعريب هنا إذن محصور مفهومه فى مجال الألفاظ ونحوها من حيث المبنى والشكل.

والتعريب بهذا المعنى الثالث (أى تطويع الألفاظ الأجنبية بردها إلى الصور العربية صوتيا وصرفيا) هو ما يشيع العمل به فى نقل العلوم والفنون الحديثة، غير أن استخدامه فى هذا النقل له حدود وضوابط من حيث الكيف والكم. لقد سجل الأقدمون بعض القواعد العامة التى ينبغى اتباعها عند تعريب المصطلحات، فاشترطوا شروطا صوتية وأخرى صرفية للألفاظ المنقولة، حتى تأخذ السمة العربية التى تؤهلها للانتظام فى الثروة اللفظية العربية، وحتى يسهل عليها التأقلم وتصبح «عربية» بالاستعمال الخاص والعام معا. وهذه الشروط كلها أو بعضها ما زال بعض الباحثين يتمسكون بها حتى وقتنا هذا. قصدا إلى إزاحة الغربة عن هذه الألفاظ ومنحها أردية مألوفة مأنوسة.

والحق أن اشتراط حدود معينة للصور النطقية والصرفية للمصطلحات المنقولة بالتعريب ينبغى ألاَّ يؤخذ على إطلاقه. وإنما يعالج الأمر بحسب

الظروف والحالات التى تواجهنا، شريطة أن يكون صوغها على وفق المألوف لألسنة العرب وآذانهم قدر المستطاع.

أما من حيث الكم والأقدار المنقولة من الألفاظ بالتعريب فهناك آراء: هناك من لا يجيز التعريب ألبتة؛ لأن فيه - على ما يرى أصحاب هذا الرأى - إفسادا للعربية وتشويها لمادتها. وعندهم أن الترجمة هى السبيل الأوفق والأولى بالاتباع فى هذه السبيل. وهناك فى الجانب الآخر من يرى فتح باب التعريب على إطلاقه، دون شرط أو قيد، على أساس أن المصطلح المعرب أقرب فى الدلالة على المفهوم المقصود وأكثر وفاء بأغراض التعبير من الترجمة. أما المنصفون من الدارسين والباحثين فلا يرون بأسا من التعريب، وبخاصة فى المراحل الأولى من نقل العلوم والفنون الأجنبية، ولكن بأقدار مناسبة، وحيث تكون الحاجة ملحة إلى هذا النهج. وهم فى ذلك يستدلون بما جرى فى القديم، حيث أقدم علماؤنا على تعريب أعداد كبيرة من المصطلحات ذات الأهمية الخاصة، على ما هو معروف ومشهور.

ونحن من جانبنا نأخذ بهذا الرأي، ولكن بشروطنا الخاصة التى تتمثل فى وجوب وضع التعريب تاليا للترجمة فى المحاولة والاجتهاد، وفى وضع نوع من الضوابط التى تحكم هذا النقل بالتعريب.

المعنى الرابع:

يشيع بين أهل الاختصاص من الدارسين العرب فى السنوات الأخيرة توظيف مصطلح «التعريب» فى مفهوم خاص، وإن كان هذا المفهوم ما يزال غائما فى أذهان الكثيرين منهم. وأحسب أن أوضح تحديد له وأدق تفسير لمعناه فى سياق المعارك الدائرة حوله الآن، هو ما قدمه لنا الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردنى فى بحث له اشترك به فى فعاليات المؤتمر الثامن والخمسين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٩٢م.

ومعلوم أن هذا المؤتمر قد عقد ورتبت كل أعماله وبحوثه لمناقشة قضية التعريب بهذا المفهوم الخاص (من جميع زواياه وجوانبه) الذى حدده الدكتور خليفة بقوله: «فالتعريب فى هذا المصطلح الذى يكوِّن محور مؤتمر مجمعنا لهذا العام، يعنى بالتحديد تحويل الجامعات والكليات الجامعية والمعاهد العليا التى تضم مئات الأقسام العلمية، من التدريس باللغات الأجنبية مثل الإنجليزية والفرنسية وغيرهما إلى التدريس باللغة العربية، واعتماد اللغة العربية لغة التدريس الجامعى والبحث العلمى والتقنيات الحديثة».

هذا هو «التعريب» ذو المفهوم الخاص الذى نظن أو يفترض أن المناقشات الجارية فى الساحة العربية منذ فترة قصيرة تدور حوله تأييدا أو معارضة، وعلى الرغم من وضوح هذا المفهوم للتعريب والأخذ به عند جملة من الباحثين العارفين، فالملاحظ أن هذا المفهوم قد اقتصر على التعريب اللغوي، أى: اعتماد العربية لغة العلم تدريسا وبحثا وتأليفا بدلا من اللغات الأجنبية. وهذا التفسير للتعريب تفسير جائز ومقبول بوجه من الوجوه، ولكنه لا ينفذ إلى جوهر الموضوع ولا يصل بنا إلى أعماق القضية الأساسية، قضية «التبعية» العلمية للآخرين، والسير من خلفهم والتلقى عنهم دون مشاركة فاعلة.

التعريب عندنا يعنى تعريب الفكر واللغة معا، إذ الاقتصار على التعريب اللغوى علاج قاصر إذا لم يعتمد على تفكير عربي؛ لأن التوظيف اللغوي المحض غير الصادر عن فكر عربى قد يكون بالترجمة أو بنقل أفكار الآخرين والاقتباس منها وصوغ ذلك كله باللغة العربية. ومردود ذلك أننا نظل تابعين فكريا وإن بدا أننا مستقلون لغويا. والتبعية الفكرية هى الداء الحقيقى الذى يفرز أدواء أخرى تنخر فى عظام الجسم العربي. وعلى رأسها داء التعريب اللغوى الذى توجهت إليه أنظار الدارسين، وجعلوه محور مناقشاتهم ومعاركهم، غافلين عن مصدره الذى يتولد عنه ويمده بعناصر وجوده، وهو التعريب الفكرى.

لا ننكر أن بعض الباحثين قد أشاروا إلى قضية تعريب الفكر هذه، ولكنها جاءت إشارات خاطفة وردت هنا وهناك فى سياق الحديث عن التعريب اللغوى الذى رأوه السبيل الوحيد المفضى إلى تعريب الفكر. يقول الدكتور خليفة فى بحثه المشار إليه سابقا: «هذا المدلول الحديث (مشيرا إلى تحديده السابق للتعريب).. يعنى التحول من استعمال لغة أجنبية فرضت على المؤسسات العامة والخاصة إلى استعمال اللغة العربية وتأصيلها لغة للفكر والتفكير».

صحيح أن تعريب اللغة له دور لا ينكر فى تعريب الفكر، إذ بين الجانبين ارتباط وثيق، ولكن هناك عوامل وعناصر أخرى كثيرة ذات فعالية غير منكورة في تنمية الفكر وتعميقه وتنوع أبعاده وجوانبه، كالخبرة والثقافة العامة وسعة الاطلاع على مصادر المعرفة العامة والخاصة، سواء أكانت هذه المعارف عربية أم أجنبية. هذه العوامل مجتمعة (وغيرها كثير) هى الأدوات الفاعلة فى تحريك الفكر وتنشيطه ودفعه إلى الخلق والابتكار، بحيث يصبح قادرا على التفاعل والتعامل مع ما يجرى فى الحياة، والتصرف فيما يقابله أو يواجهه من مشكلات، ومن ضمنها التعريب اللغوى نفسه.

وتعريب الفكر عندنا يعنى بالضرورة أن يكون للعرب دور إيجابى فاعل ذو خصوصية مميزة، لها نوع من الكيان المؤثر فى السوق العلمية والفنية وجميع مجالات الحياة الإنسانية. ويتم ذلك فى مجال العلوم بالمشاركة والمساهمة فى النشاط العلمى بمجالاته المختلفة، كأن يكون لنا نصيب فى الابتداع والابتكار أو الإضافة والتجديد أو التعديل والتطوير، أو حتى التفسير والتطويع للتطبيق السليم الراشد.

وهذه المشاركة الفاعلة وتلك المساهمة الإيجابية لا تأتى من فراغ، وإنما أساسها العمل الدائب فى الاطلاع والتحصيل والاستيعاب والهضم لأعمال

الآخرين، بالإضافة إلى محصول الدارس نفسه ومخزون معارفه وثقافته. ثم يقلب هذا الدارس كل ذلك فى فكره العربى فى إطار شخصيته وموقعه، حتى تستقر لديه حصيلة معرفية أصيلة يستطيع - إن شاء - أن يعبر عنها باللغة العربية فى سهولة ويسر، شريطة أن يكون مسيطرا على أدوات التعبير بها.

ومعنى هذا أن التعبير اللغوى العربى يولده التفكير العربى، فإن الإنسان يعبر باللغة التى يفكر بها. إنك إن أعملت فكرك باللغة العربية كتبت بها واستطعت أن توظفها إذا شئت، وأنى شئت. والذين يوظفون اللغات الأجنبية أو يفضلون توظيفها فى أعمالهم العلمية هم واحد من اثنين؛ إما أنهم يفكرون بهذه اللغات، وإما أنهم يختارون الطريق السهل، وهو مجرد نقل مادة جاهزة باللغات الأجنبية، وتكون المسألة حينئذٍ أشبه باستيراد «فيلم» صُنِعَ فى بلد ما وعرض على «شاشاتنا»، بصورته ومضمونه أو بمبناه ومعناه، دون أن يكون لنا دور فى هذا العرض سوى التسلية وتزجية الفراغ، وربما ضياع الوقت أيضا.

ومعلوم بالضرورة، أن التفكير العربى المولد للتعبير بالعربية يحتاج إلى مخزون عقلى من هذه اللغة وحصيلة من نظمها وأساليبها مناسبة للتخصص أو العلم المعين. فإذا كان هذا التخصص أو ذاك العلم جديدا بالنسبة للدارس أو غير مستقر الأصول عنده، فلا مناص له من العود إلى لغة الأصل والتفكير بها، حتى يستوعب ويهضم، ثم يُخرج - بعد - ما يستوعب ويهضم فى عبارات عربية.

ومهما يكن الأمر، فالتعريب لغويا فقط أو لغويا وفكريا، له أنصار ومعارضون، ولكل فريق حججه ومسوغات اتجاهه. ونحن كما ألمحنا سابقا من أنصار «التعريب» شريطة أن يكون التعريب تعريبا فكريا ولغويا معا. أما حججنا لوجوب تعريب الفكر فواضحة لا تحتاج إلى دليل. ويكفى أن نقرر أن تعريب الفكر فيه تخليصنا من التبعية العلمية، ومنحنا فرصة التفاعل

الإيجابى فى السوق العلمية. وهو تفاعل من شأنه أن يزيد فى محصولنا العلمى وينمى قدراتنا على الابتداع والابتكار، ومن ثم تصبح لنا «هُوية» علمية، وشخصية فاعلة لها دورها وموقعها فى كتائب الزاحفين نحو خير البشرية بالنظر والدرس والإنتاج الأصيل. ينبغى أن نضيف لبنة إلى البناء، ولا يعقل أن نظل قاعدين أو متفرجين أو ناقلين، فنعرض أنفسنا للتخلف أو الضياع وسط هذا العالم المائج بالأفكار فى شتى حقول العلم والمعرفة.

وليس يخفى على أحد أن تعريب الفكر (فى حقول العلم فى الأقل) قد يأخذ وقتا طويلا لكثرة عوامله وعناصره، وتشابكها؛ الأمر الذى يقتضى منا النظر فى هذه العوامل والعناصر، واختيار أقربها منالا وأهمها فعالية فى هذا السبيل. ذلك العامل أو العنصر فى رأينا هو التعريب اللغوىّ، فلنبدأ به، ولكن بتخطيط محكم وتطبيق واعٍ، وإن بالتدريج.

التعريب اللغوى: مؤيدوه ومعارضوه:

المؤيدون:

التعريب اللغوى هو المنطلق الحقيقى لتعريب الفكر، ونحن نراه خطوة أساسية فى هذه السبيل، بالإضافة إلى أنه أصبح ضرورة قومية وعلمية، لصالح العرب والعربية ذاتها. وفيما يلى جملة من الأسباب التى ترشح الرأى المؤيد للقبول.

١ - التعريب مطلب قومي:

ليس من المقبول شكلا وموضوعا أن يظل العلم (أو بعض فروعه) فى البلاد العربية أسيرا للغات أجنبية تفكيرا وتناولا وتحصيلا حتى هذه اللحظة؛ ذلك أن إيثار اللغات الأجنبية على لغتنا القومية فيه تقليل لشأنها وإضعاف لمنزلتها بين الناس. وربما يؤدى ذلك فى النهاية إلى خلق جو علمى ثقافى

مضطرب، لا هو إلى الأجنبى ينتمى، ولا هو إلى العروبة ينتسب. وإنما هو جو فاقد «الهُوية» مشتت السمات مشوه القسمات، ليس له حدود ضابطة ولا أصول ثابتة. وهذا هو الضياع القومى والانهيار الفكرى الذى ينذر بمحو روح الانتماء التى تعد اللغة قطبها الذى يتجسد وتتمثل فيه كل القيم والمثل وأنماط السلوك الفارقة بين قوم وقوم والمميزة لأمة من أخري.

٢ - التعريب مطلب علمي:

توظيف العربية فى العلوم ييسر للطالب والباحث العربى العملية العلمية والتعليمية، ويساعدهما على سرعة الفهم والتحصيل والإنتاج. والقول بأن الطالب العادى تعوزه أدوات التعبير بالعربية الفصيحة الصحيحة قول يحمل بطلانه فى طياته. إذا كان هذا الطالب ضعيفا فى لغته القومية فهو فى اللغة الأجنبية أضعف، وإذا كان عاجزا عن توظيف اللغة العربية فهو فى التعامل مع اللغات الأجنبية أعجز. ومنطق الأشياء يقرر أن الإنسان مهما تزدد حصيلته من اللغه الأجنبية، فلن يقوى على التعامل بها أو توظيفها بالقدر الذى يمنحه لسان أُمّه، الذى استقر فى عقله ووجدانه ولازمه منذ نعومة أظفاره، ويروى أن «كلوت» بك ناظر مدرسة الطب المصرية فى عهودها الأولى، كان حريصا على ترجمة المواد الطبية من الفرنسية إلى العربية، وفاء بهذا المعنى نفسه. ويقول فى ذلك: «إن التعليم بلغة أجنبية لا تحصل منه الفائدة المنشودة، كما لا ينتج منه توطيد العلم أو تعميم نفعه».

٣ - التعريب مطلب لغوى:

التعريب يمنح لغتنا القومية فرصة ذهبية بتمكينها من التفاعل الحى والكشف عن طاقاتها، تلك الطاقات والقدرات التى لم يحاول بعض الدارسين تنشيطها واستغلالها، وتركوها معطلة - قصدا أو عن غير قصد - حتى غدت فى نظرهم عاجزة عن الوفاء بحاجاتهم من وسائل التعبير وأدواته. ومن ثَمَّ

توهموا عجزا طبيعيا فيها وعُقما خلقيا فى مادتها، فانصرفوا عنها وألقوا بها خارج أسوار معاهدهم واستبدلوا بها لُسُنا أعجمية.

ومنح العربية فرصة التفاعل فى البيئات العلمية يزيد من ثروتها، وينمى محصولها، كما يساعد الدارسين على التفكير بها، الأمر الذى يؤدى إلى إلفها والتعامل بها، وبذلك ينزاح عنها توهم ضعفها واتهامها بالعجز عن ملاحقة العلوم وما يجد فيها من تطور.

٤ - التعريب مطلب اجتماعى:

الإصرار على توظيف اللغات الأجنبية فى العلوم قد يؤخذ دليلا على وجود نوع من النزعة إلى إظهار التفوق والامتياز، على أساس أن هذه اللغات هى لأقوام محسوبين فى عداد الأمم التى ينظر إليها على أنها جديرة بالتقليد فى مجالات الحياة بوجه عام وفى مجال العلوم فى أقل تقدير.

وهذه النزعة - إن صح وجودها ويبدو أن الأمر كذلك - لها وجهان من الخطأ والخطر من الوجهة الثقافية والاجتماعية على المستويين العام والخاص. أما أول هذين الوجهين فيتمثل فى إحداث هِزة فى السلوك الاجتماعي، إذ ربما تستهوى هذه النزعة بعضا من الناس - مثقفين وغير مثقفين - وتجرهم إلى السير فى هذا الدرب الخادع، وينحازون - قصدا أو عن غير قصد - إلى كل ما هو مستورد أو منقول من ألوان العلم والثقافة، ويحاولون التزين أو التجمل بهذه الألوان تكلفا واصطناعا، أو ادعاء بأنهم طبقة متميزة أو أنهم قطعوا شوطا فى الوصول إلى مدارج رفيعة من سلم الطبقات الاجتماعية. ومن ثَم نرى هؤلاء الناس وأمثالهم يعلنون ويلحون فى الإعلان عن أنفسهم باتخاذ أنماط من السلوك الاجتماعى، توحى بهذا الامتياز المتوهم. ويأتى على القمة من وسائل هذا الإعلان توظيف اللغات الأجنبية فى حياتهم العامة والخاصة، والتشدق بكلمات منها مشوهة، مغلوطة نطقا واستخداما، كلما ألحّت عليهم

نزعة الاستعلاء وتحركت فى نفوسهم فكرة الامتياز. وربما يلخص هذا المسلك كله قول القائلين: إن السر فى انحياز بعضهم إلى توظيف اللغات الأجنبية فى العلوم وغيرها هو محاولة الاحتفاظ بأرستقراطية المهنة وإظهار «الفوقية» فى السلم الاجتماعى والثقافى.

وأما ثانى هذين الوجهين فهو ذو نسب قريب من الوجه الأول ومترتب عليه نفسيا وعلميا، ذلك أن السلوك الاجتماعى - مهما تكن مصادره وأنماطه - فلابد - إن عاجلا أو آجلا - أن يصبح تقليدا وعادة، فتستقر ملامحه وقسماته فى النفس وتنفذ إلى الفكر والعقل، وتكون اتجاها نفسيا ينشد «التغريب» وتتطلع إليه كى تهيئ لنفسها بيئة على شاكلتها، تضمن لها النمو وتمنحها عوامل البقاء والاستمرارية. والنتيجة الحتمية لهذا كله فقدان روح الانتماء القومي، وإن بالتدريج، وتعويد النفس على التقليد والتبعية فى مجال العلم والثقافة وحرمانها من الأخذ بأسباب الابتكار والاعتماد على النفس. وذلك - للأسف - ما نلمس بعض مظاهره وآثاره واضحة فى ميدان العلوم وبعض مناحى الفكر والثقافة فى العالم العربى بأجمعه.

المعارضون:

هناك فى الجانب الآخر أقوام يقفون موقف المعارضة لمبدأ التعريب، ويرسلون صرخاتهم بانفعال وحماس شديدين، منادين بأن الدعوة إلى التعريب دعوة إلى التخلف العلمى والجمود الفكرى؛ ذلك أنهم متصورون أن هذا النهج سوف يقود إلى عزلنا عن العالم المتقدم ويباعد بيننا وبين ما يجرى فى حقوله العلمية من تطور وابتداع متلاحقين. ويحتج هؤلاء لرفضهم هذه الدعوة بمجموعة من الحُجج، نشير إلى اثنتين منهما لأهميتهما ولمحاولة الكشف عما يغلفهما من غموض وما يلابسهما من سوء تقدير وتجاوز فى النظر.

١ - قصور اللغة العربية وعجز أدواتها عن التعبير:

يدعى هؤلاء أن اللغة العربية لغة جامدة غير متطورة، وقفت مادتها وقوالب التعبير فيها عند حد لا يمكنها من مواكبة العلوم الحديثة أو الوفاء بوسائلها اللغوية، وهى وسائل متجددة سريعة الخطو فى الخلق والابتداع. وإيثار العربية القاصرة عن ملاحظة هذه الاستمرارية في التجديد والابتكار على اللغات الأجنبية فيه تعطيل لمسيرتنا العلمية وحرمان لنا من المشاركة الفعالة أو الأخذ بنصيب مما ينعم به الآخرون من علم ومعرفة.

والقول بقصور العربية أو عجزها عن أداء دورها فى مجال التعريب قول خالٍ من النصفة وتعوزه الحُجة. هذا الادعاء فى رأينا إنما يصدر عن واحد من اثنين من القائلين به؛ قد يدعيه إنسان تنقصه المعرفة بحقيقة اللغة وطبيعتها، وما ينبغى أن تكون عليه علاقتها بمجتمعها الذى تعيش فيه، أو يروج لها مخدوع غير حصيف، ينشد الانتصار لكل ما هو أجنبى ويرمى إلى التقليل من شأن مقوماتنا الحضارية وأدواتنا الثقافية.

ولتوضيح الأمر بالنسبة لشبهات هذين الوجهين، نقول: إن أوجه النقص والقصور فى أية لغة لا ترجع إلى هذه اللغة بذاتها، بقدر ما تنسب إلى أهليها وإلى الظروف العلمية والثقافية التى تلفها وتتفاعل معها. فكلما حرص أهلوها على إمدادها بالزاد، وكلما ماجت البيئة المعينة بالنشاط العلمى والثقافي، نهضت اللغة واستجابت لهذا النشاط، وأخذت فى استغلال طاقاتها من الوسائل اللغوية اللازمة للوفاء بحاجاتهم. وكلما جمد التفكير العلمى وتخلف النشاط الثقافي، ظلت اللغة فى موقعها جامدة، لا تبدى حراكا، ولا تقدم زادا؛ لأنها بذلك قد فقدت عوامل النمو وحُرمت من عناصر النضج. إن اللغة تعطى وتأخذ، ولا يمكن أن يستمر دروها فى العطاء ما حُرمت من المنح وتقديم الزاد.

إن الذى حدث - وما يزال يحدث - فى حالتنا نحن العرب أن بعض علمائنا فى العصر الحديث كفوا عن الابتكار وجانبوا التفكير العلمى المبدع، وقنعوا فى بعض الحالات بالتقليد والنقل. ومن الطبيعى أن نقل الفكرة الأجنبية أو تقليدها يستتبع حتما وبالضرورة نقل الوسائل اللغوية المعبرة عنها، واستخدام مصطلحاتها الفنية. والمعروف أن العالم المبتكر أو الباحث المنشىء لا يجد صعوبة فى العثور على أدوات تعبيره اللغوى ومصطلحاته. إن هذه الأدوات حاضرة فى ذهنه بصورة من الصور؛ لأن انشغال الفكر بالابتكار تصحبه عادة صور لغوية مهزوزة أو غائمة فى أول الأمر، وهى بمثابة القوالب أو الأُطُر التى تصلح لاحتواء الفكر أو الحقائق التى يشغل بها الباحث الأصيل نفسه، وما عليه بعد إلا أن يخلص هذه الصور اللغوية من غموضها ويعمل على بلورتها، وذلك بصوغها فى النهاية فى أشكال لغوية واضحة، معبرة خير تعبير عن فكره وحقائقه.

فلو أن علماءنا عمدوا إلى مثل هذا النهج فى التفكير العلمى لضمنا ثروة لغوية عربية تواكب ما ينتجون من علم وتفى بحاجات مبتكراتهم، لارتباط الجانبين (الفكرى واللغوى) ارتباطا وثيقا وجودا وعدما. أما التبعية فى التفكير العلمى فلا مناص لها من التبعية اللغوية.

وليس من المبالغة فى شىء أن نقرر مع ما قرره باحثون آخرون فى هذا الشأن من أن «الدعوة إلى استعمال اللغات غير العربية فى دراسة العلوم لم تنبعث من عدم إمكان تيسير استعمال العربية فى العلوم الجديدة، ولا هى رد فعل على موقف متين فى الدفاع عن الفصحى بمفهومهم الضيق لها، إنما هى منبعثة من دافع نفسى أعمق، وهو مدى ضعف إدراكهم لِكيانهم العربى ومدى رغبتهم فى الحفاظ عليه وتنميته. إن موقفهم لا ينبعث من اعتقادهم بعجز

اللغة العربية، بقدر ما هو من إعجاب يصل حد الاستسلام للحضارة الغربية[1].

٢ - حجب اللغات الأجنبية عزل لمسيرة التطور العلمي:

يتوهم المعارضون أن الدعوة إلى التعريب تعنى - بطريق مباشر أو غير مباشر - إهمال اللغات الأجنبية وإبعادها وإخراجها من الحسبان فى ميادين العلم والثقافة، فى حين أن هذه اللغات هى الأداة الأساسية والفعالة التى تمكننا من ملاحقة ما يجرى فى العالم من نشاط علمى يزيد من معارفنا وينمى قدراتنا وطاقاتنا، ويدفعنا إلى التعمق والتجويد. وزحزحة هذه اللغات عن الساحة العلمية تستتبع حتما حصرنا فى دائرة ضيقة تحدها أسوار العزلة التى تعنى الجمود.

وهذا - فى الحق - وهم مرفوض؛ إذ لم يدر بخَلد أى من الداعين إلى التعريب أن ينزلق إلى هذا الوهم أو مجرد التفكير فيه أو الانحياز إلى جانبه. إن الأمر على العكس من ذلك. إن دعاة التعريب ينادون فى الوقت نفسه بضرورة إجادة اللغات الأجنبية بالقدر الذى يسعف المهتمين بالشئون العلمية ويمكنهم من فتح نوافذ جديدة تصلهم بالعالم من حولهم وتمنحهم فرصة المشاركة والتفاعل مع الأجواء العلمية هنا وهناك.

وقد نسى الرافضون لدعوة التعريب أن هناك فرقا كبيرا بين إجادة لغة للإفادة منها وفرضها فرضا على معاهد العلم، الأمر الذى يؤدى بالضرورة إلى سيطرة هذه اللغة على مقوماتنا العلمية والثقافية والفكرية، وإلى طرح اللغة القومية جانبا، فيجف ماؤها وينضب معينها، فتكف عن المنح والعطاء، ومن

---

(١) صالح أحمد العلى « أسلوب الكتابة والهوية الثقافية القومية » من مجموعة بحوث ومقالات صادرة عن « مركز دراسات الوحدة العربية » بعنوان « اللغة العربية والوعى القومى » ص ١٧٨ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤ م.

ثم يرفع المعارضون أصواتهم، معلنين عجز العربية وقصورها عن أداء دورها فى هذا المجال.

وقد يزيد هؤلاء المعارضون من حُججهم، بإبراز المصطلحات العلمية أمام الداعين إلى التعريب، إذ إن غالبية هذه المصطلحات لها صفة العالمية، ولا تستطيع لغة واحدة أن تتعامل معها وتنقلها إليها بأدواتها التعبيرية الخاصة، فتنفصم العرى بين الدارسين وتضطرب الأمور وتختلط مفاتيح العلم المتمثلة فى هذه المصطلحات.

وحقيقة الأمر أن المصطلحات العلمية مشكلة قائمة بذاتها، سواء أخذنا بالتعريب أم لم نأخذ به. ومن ثم تستحق وقفة خاصة للنظر فى أبعادها وإبداء الرأى فى معالجتها، وأملنا أن نعود إلى ذلك فى فرصة أخرى بمشيئة الله.

ومع ذلك يمكننا فى هذا السياق - سياق تعريب العلم فكريا ولغويا - أن نشير إلى جملة من الخطوط العريضة التى يتمشى تطبيقها مع مبدأ التعريب ويفى بحاجة الداعين إلى هذا المبدأ. ويمكن أن نوجز تصورنا لهذا المنهج فى الأمور التالية:

أولا: فى حالة الابتكار أو التعريب الفكرى:

إذا كان الباحث المعين مبتكرا فى تخصصه ومجال مسئوليته العلمية، فليست هناك صعوبة ذات بال تقف فى طريق ابتكار مصطلحاته ووضعها بالطريق المعهود فى وضع المصطلحات. إنه صاحب المادة العلمية فى هذه الحالة، وبمقدوره حينئذٍ أن يصنع مفاتيحها ويشكلها وَفقا لما صنعت له من علم وفن. وهذا هو الحال المعهود عند كل الرواد من الدارسين الذين يأتون بالجديد، معتمدين على أفكارهم ومحصولهم المعرفي. وقد تشيع ابتكاراتهم العلمية حاملة معها مفاتيحها، أى مصطلحاتها، وتصبح تراثا عاما يمتاح منه الماتحون

هنا وهناك بدون تفريق - حدث هذا أو مثله أيام الازدهار الفكرى والعلمى فى تاريخ العرب والمسلمين.

وهذا بالطبع يقتضى أن يكون الباحث ذا علم واسع ودراية عميقة بالثروة اللفظية للغة العربية وطرائق تصرفاتها فى الكلمات من اشتقاق ونحت وتوليد للمعانى بالتوسيع فى دلالات كلمات قديمة أو بالتوظيف المجازى لها إلخ. فالمفكر المبدع المدرك لأسرار لغته يستطيع أن يلبى حاجاته من المصطلحات متى كانت الفكرة العلمية واضحة لديه، ومتى كان هو مدركا لأبعادها وأعماقها، وهذا شأن المبدعين فى حقيقة الأمر.

ثانيا: في حالة النقل أو التعريب اللغوى:

أما إذا كان المصطلح منقولا من لغة أجنبية، لخصوصية فى وصفه وتوظيفه أو لشهرته وعلميته، أو لأى سبب علمى آخر، فإن هذا النقل يشكل صعوبة حقيقية فى التعامل معه، وفى «أقلمته»، وذلك لشدة ارتباطه بمادته التى صنع هذا المصطلح لبلورتها والكشف عن مغاليقها. وليس من النادر أن تكون هذه المادة نفسها غير واضحة تمام الوضوح بالنسبة للناقلين، إما لجدتها وإما لضعف فى استيعابها وهضمها، الأمر الذى من شأنه أن يزيد المسألة تعقيدا واضطرابا.

ومع هذا فقد حاول الدارسون اقتراح أساليب معينة يمكن اتباعها فى هذا النقل، متفقين تارة ومختلفين أخرى فى ترتيبها وأولوياتها. وهذا هو اختيارنا لترتيب هذه الأساليب فى سياق قضيتنا الحالية، وهى محاولة تعريب العلوم:

١ - الترجمة.

٢ - التعريب.

٣ - نقل المصطلح الأجنبى بحاله.

الترجمة:

نحن فى سياق تعريب العلوم نفضل البدء بمحاولة ترجمة المصطلحات الأجنبية التى يراد نقلها إلى ساحتنا العلمية، على الرغم مما قد تنتظمه الترجمة من مزالق وتضحيات بحقائق الأمور فى قليل أو كثير. نفضل ذلك؛ لأن فى الترجمة مزايا علمية وقومية، يتمثل أهمها فى الظفر بحقائق علمية، نكسوها لباسا عربيا يرشحها للتمثيل والهضم والاستيعاب فى سهولة ويسر، بالإضافة إلى ما يعنيه ذلك من إثراء اللغة العربية وتطويع مادتها.

واختيار البدء بالترجمة مشروط بشرطين متلازمين؛ أولهما الفهم التام الدقيق لمفهوم المصطلح الأجنبي. ثانيهما: أن يكون المصطلح العربى المقابل مناسبا نطقا وصياغة، خاليا من الشذوذ والإغراب فى أصواته وبنائه، أى: أن تكون صورته النطقية مقبولة مستساغة وشكله الصرفى مأنوسا، بحيث يسهل استخدامه بطريقة تعمل على استقراره وانتشاره فى الوسط العلمى المعين. فإذا كان المصطلح العربى المناسب موجودا بالفعل فبها ونعمت، وإلا لجأنا إلى ابتكاره بطريق التوليد.

والتوليد له جانبان: توليد فى الصيغة وتوليد فى الدلالة.

والتوليد فى الصيغة قد يكون بالوضع أو النحت. ونعنى بالوضع ابتكار كلمة جديدة من أصل عربي، بطريق الاشتقاق أو القياس وما إلى ذلك من ضروب التوليد اللفظي. فإن لم يسعفنا الحال لجأنا إلى النحت، وهو منهج مأخوذ به فى اللغة العربية منذ أقدم عصورها.

أما التوليد فى الدلالة، فنعنى به توظيف كلمات قديمة فى معنى جديد، بالتوسيع فى دلالاتها على ضرب من المجاز، أو تعدد الدلالات. فالتوليد إذن يعنى اختراع كلمة جديدة، أو توظيف كلمة قديمة فى معنى جديد.

التعريب:

وإذا لم يوفق الدارس إلى ترجمة مصطلحاته الأجنبية إلى ما يقابلها فى العربية بالوسائل المشار إليها سابقا فلا ضير عليه، بل ربما يتحتم عليه، أن يلجأ إلى التعريب. والتعريب أسلوب مشروع، وله أحكامه وضوابطه التى تعنى فى الأساس إخضاع المصطلح الأجنبى لشىء من التعديل أو التغيير فى بنيته، ليطابق النظم الصوتية والصرفية فى العربية. فالتعريب فى مجال المصطلحات تابع للترجمة وتال لها، متى كانت الترجمة الدقيقة عصية المنال، أو كانت تنتظم تضحية بدقائق المعانى ومفاهيم المصطلح الأجنبى.

نقل المصطلح الأجنبى لحاله:

التعريب بضوابطه وأحكامه المقررة قد يصعب الأخذ به أحيانا، ومن ثم لا مانع لدينا من نقل المصطلح الأجنبى بصورته الأصلية كاملة غير منقوصة، حتى يستقر مفهومه ويتضح بصورة لا لبس فيها ولا غموض. ولا ضير بعد أن يعود إليه الدارس لترجمته، إن استطاع إلى ذلك سبيلا.

وليس فى التعريب أو النقل الحرفى للمصطلح ضرر أو منقصة فى حالة استحالة الترجمة. إنما الضرر والمنقصة فى التضحية بحقائق العلوم والتورط فى استخدام مصطلحات غامضة أو قاصرة عن التعبير العلمى الدقيق. ومهما يكن من أمر، فجواز التعريب والنقل الحرفى ينبغى أن يكون مشروطا وموقوتا، وعلى الدارسين من أهل الاختصاص واللغويين أن يتحملوا مسئولياتهم ويبذلوا ما وسعهم الجهد فى سبيل سد النقص والتخلص منه. وليس يكفى فى هذا المجال ترجمة المصطلحات أو تعريبها أو نقلها، وإنما الأوفق أن ننصرف إلى ذوات أنفسنا ونعمل على تنشيط التفكير العلمى المبدع بصورة عربية فى المادة والمصطلحات معا.

وخلاصة الرأى فى هذا الموضوع كله - موضوع تعريب العلوم ونقل المصطلحات الأجنبية - أن التعريب ينبغى أن يكون تعريبا فكريا ولغويا معا، وهو بهذا المعنى مطلب قومى وعلمى واجتماعي. أما من الناحية القومية فالتعريب من شأنه أن يردنا إلى ذوات أنفسنا فننظر فى طاقاتنا وكفاياتنا، ونعمل على استغلالها أو توظيفها فى بلورة هويتها وتأكيدها، بحيث يصبح لها وزن ونوع خصوصية تصونها من الضياع أو الذوبان أو التبعية وسط هذا الحشد الهائل من القوميات والأيديولوجيات المتصارعة على التفوق وانتزاع السيطرة على العالم. ولا يكون ذلك - بالطبع - إلا باكتمال العدد والأدوات التى تؤهلنا للوقوف على أرض صلبة، تحمى شخصيتنا وتقيها من هزة التأرجح والتذبذب التى قد تؤدى فى النهاية إلى محو شخصيتنا أو تفرقها بين القبائل. وأولى هذه العدد والأدوات ومصدرها الحقيقى يتمثل فى الفكر الأصيل ومشاركته الفعالة بسلاح العلم الذى يضمن لنا موقعا ذا خصوصية عربية.

والتعريب من الوجهة العلمية هو بمثابة المرآة الكاشفة عن شخصيتنا، وهو الدليل على أهليتنا لاكتساب موقع يحمى حقيقتنا ويمكنها من الانطلاق نحو عالم أوسع وأرحب من الفعالية والمشاركة الإيجابية. إن التعريب ييسر سبل التحصيل والاستيعاب والهضم للدارسين، وينشط محصولهم اللغوى، الذى - بدوره - يعمل على تنشيط الفكر وتعميقه، بحيث يخرج لنا زادا عربيا أصيلا نشارك به فى المسيرة العلمية فى العالم، وليس من اللائق علميا أن ندور فى فلك الآخرين بالاعتماد على لغاتهم والتفكير بها، وهو فى رأينا تفكير لا جذور له ولا عمق فيه، لأنه موظف فى الأساس فى التقليد أو مجرد النقل عنهم.

والانصراف عن تجربة التعريب الفكرى واللغوي، بالاعتماد على المحصول المعرفى المصدر إلينا أو المستود من الخارج، لابد أن يجرنا - عاجلا

أو آجلا - إلى تبعية ثقافية واجتماعية. وهى تبعية أشد خطورة وأعمق تأثيرا، لاتساع دائرتها وتعدد مناحيها، إذ سوف تجر إلى ساحتها جميع الطبقات والفئات، وتهدد بيئتهم الاجتماعية وتشوه هويتهم الثقافية.

تحقيق مطلب التعريب قوميا:

تحقيق التعريب وجعله حقيقة واقعة لا يجدى فيه رفع الصوت أو إطلاق الشعارات فى جانبه، كما لا تغنى فيه جهود أفراد أو جماعات منهم فى محاولة شق الطريق إلى هذا الهدف المنشود. إن إطلاق الشعارات ورفع الصوت بالنداءات الداعية إلى ضرورته وحتميته لا تلبث أن تفنى فى الهواء دون إحداث أى أثر لها، سوى رجعها الذى يحشو الآذان ويشغل الأدمغة بالضوضاء. وكذلك تبقى جهود الأفراد أعمالا متناثرة هنا وهناك، محرومة من المنهجية والتكامل، الأمر الذى يفقدها قوة الفاعلية ويعرضها للتضارب، وربما التناقض أحيانا.

تحقيق التعريب قوميا، وبصورة علمية جادة، يحتاج إلى نظرة شاملة مبنية على تخطيط مرسوم ذى حدود وضوابط تكفل له التطبيق السليم، حسب الأهداف والغايات المنوطة به.

يقتضى الأمر فى نظرنا تأسيس هيئة علمية تلقى إليها مسئولية النظر والدرس والتخطيط ووضع مناهج التنفيذ ومكانه وزمانه، وكيفياته. تشكل هذه الهيئة بحيث تنتظم أعضاء من ذوى الاختصاص والخبرة والمعرفة الواسعة بالعلوم واللغة، وبحيث تكون مبرأة من الألوان السياسية أو الانحياز إلى اتجاهات أيديولوجية غير قومية أو إلى مرامٍ شخصية أو نفعية. هدفها الأول والأخير خدمة العلوم فى الإطار القومى العام.

ولقد أحسن «السودان» الشقيق صنعا حين أقدم فى سبتمبر ١٩٩٠م، على تأسيس ما سموه «الهيئة العليا للتعريب»، متضمنا هذا التأسيس

القرارات واللوائح المنظمة لأعمالها ومسئولياتها تجاه أهدافها وغاياتها فى إطار المصلحة القومية. والملاحظ أن هذه الهيئة السودانية قد قصرت مسئولياتها على التخطيط ورسم السياسات العامة للتعريب ومتابعة إنجاز ما رُسِمَ وخُطِّط فى الجهات المعنية وهى الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث. فهى متابعة ضابطة داعمة، وليست متابعة تأمر أو تفرض أو تتدخل إلا فى حدود المرسوم بلوائح الهيئة. إن وظيفتها التنسيق وتقديم الدعم الأدبى والمادى، ضمانا لإنجاح العمل وحمايته من الفوضى والاضطراب والتدخل والتكرار، وضمانا لاستمرارية العمل وتأكيد مسيرته بدفع عجلته بمنحه الأدوات والوسائل اللازمة من مال ومراجع ومكتبات، ومستلزمات النشر، إلخ.

ومن شواهد هذا التنسيق والانضباط ما رأته الهيئة من قيام وحدات للتعريب بكل جامعة وكل كلية وكل قسم، مع الربط بينها جميعاً، حتى تنساب المعلومات من القسم مروراً بالكلية والجامعة حتى مركز التنسيق الممثل فى الهيئة ذاتها، وبالعكس.

والملاحظ كذلك أن هذه الهيئة قد توسعت فى مفهوم التعريب، بحيث يشمل الترجمة والنقل من الآثار الأجنبية. وهذا النهج مقبول فى هذه المرحلة البادئة التى يُرْجى لها أن تنتهى إلى تأصيل الفكر العربي، بحيث يسهم فى النشاط العلمى العالمى بالابتداع والمشاركة الفعالة التى قد تصقلها وتعمقها الترجمات الضرورية حسب الحالة والظرف المعين.

وفى رأينا أن موقعنا العلمى والأدبى يفرض علينا أن نكفّ عن الجدل وننطلق إلى خطوة عملية يجسدها إنشاء هيئة أو تعيين جهة معينة تتولى هذه المسئولية وتبدأ فى الإعداد والتخطيط لها، على أن يكون التطبيق الفعلى

بالتدريج زماناً ومكاناً وتخصصاً، حتى تكتمل العدد والأدوات ونقف على أرض صلبة، ويصبح الأمل واقعاً، والحلم حقيقة.

وهذه العدد والأدوات كثيرة منوعة يدركها أهل الاختصاص، ولكن لا يفوتنا فى هذا المقام أن نشير إلى أمرين هما بمثابة حجر الأساس فى هذا البناء القومى المأمول إقامته، حتى نلجأ إليه ونلوذ به، حماية لشخصيتنا ووقاية لها من التطفل والازدحام على موائد الآخرين.

أول هذين الأمرين يتمثل فى محاولة تنشيط الفكر العربي، بتخليصه من التبعية بالتدريج، وذلك بإمداده بالوسائل والعناصر التى تحفزه إلى التدريب والتجريب فى ميدان الابتداع، والاعتماد على الذات. ولا يعنى ذلك بحال أننا ننادى بالانكفاء على أنفسنا والاكتفاء بما لدينا، إذ المعارف إنما تنمو وتتأصل بتبادل الخبرات والثقافات والاحتكاك المباشر وغير المباشر المبنى على منهج الأخذ والعطاء معًا.

والأمر الثانى الذى ينبغى أن نأخذه منذ البدء فى عملية التعريب - تفكيراً وإنجازاً - هو ضرورة التوجه إلى لغتنا القومية، فنوفيها حقها ونمكّنها من أداء دورها فى هذا الميدان. ويكون - ذلك - فى رأينا - بالعمل على محورين : محور التجريب بتوظيفها فى العلوم بالتأليف المنشىء أو النقل بالترجمة، ومحور النظر فى أدواتها التعبيرية وثروتها اللفظية والأسلوبية، بهدف الوصول إلى مادة طيعة قادرة على تشكيل الأفكار العلمية وصبها فى قوالب دقيقة تتسم بالسهولة النسبية وتمثل روح العصر وحاجاته المتطورة المتجددة.

وهذا بالقطع يجرنا إلى قضية جوهرية، وهى قضية اللغة العربية وتوظيفها فى الحياة العامة والخاصة. إن إخضاعها للتجريب فى ميدان العلوم

يجرنا فورا إلى النظر فى أدوائها ومشكلاتها بشكل علمى دقيق. وفى صلاح اللغة العربية صلاحٌ للفكر العربى الذى يمثل قطب الرحى فى عملية التعريب.

وجدير بالذكر أن « الهيئة العليا للتعريب » بالسودان، قد ضمّنت نظام العمل عقد دورات متخصصة فى علم اللغة العربية وفقهها للعاملين فى مجال التعريب، حتى يكون العمل عربيا متكاملا فكرا ولغة. وهذا ما نحلم به ونرجو تحقيقه فى الوطن العربى بأجمعه.

المراجع والمصادر

١ - إبراهيم أنيس (دكتور): الأصوات اللغوية. ط (دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٦١م)

٢ - إبراهيم أنيس (دكتور): بحث فى اشتقاق حروف العلة. ط: (جامعة الإسكندرية، مجلة كلية الآداب، المجلد الثانى سنة ١٩٤٤)

٣ - إبراهيم أنيس (دكتور): أصوات اللغة عند ابن سينا، (مجموعة بحوث مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين لمجمع اللغة العربية، سنة ١٩٦٣)

٤ - إبراهيم السامرائى (دكتور) : التطور اللغوى التاريخى. ط: (معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٦٦)

٥ - إبراهيم مصطفى : إحياء النحو .

٦ - الأزهرى ، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة (الجزء الأول)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ط: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة سنة ١٩٦٤).

٧ - الأشمونى ، على بن محمد : شرح الأشمونى (بحاشية الصبان)، ط: المكتبة التجارية.

٨ - ابن الجزرى ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى: النشر فى القراءات العشر، ط: (المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة).

٩ - ابن الجزرى ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى: متن الجزرية بشرح شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصارى ط: (المكتبة التجارية سنة ، ١٩٥٠).

١٠- ابن جنى ، أبو الفتح عثمان: الخصائص ، تحقيق الأستاذ: محمد على النجار، ط: دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٦).

١١- ابن جنى ، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب (الجزء الأول) ، تحقيق الأساتذة السقا وآخرين، ط: (البابى الحلبى، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤).

١٢ - ابن سينا ، أبو على الحسين: أسباب حدوث الحروف ، تحقيق محب الدين الخطيب. ط: (مطبعة المؤيد سنة ١٣٢٢هـ).

١٣- ابن مسعود ، أحمد بن على: مراح الأرواح فى علم الصرف ، بشرحيه لديكنقوز، وابن كمال باشا ، ط: (مصطفى البابى الحلبى الطبعة الثانية سنة ١٩٣٧).

١٤- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين: شرح المفصل للزمخشرى.

١٥- تمام حسان (دكتور): مناهج البحث فى اللغة ط: (مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٥٥).

١٦- حفنى ناصف: تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية، ط: (مطبعة جامعة القاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٥٨).

١٧- الخضرى ، محمد : حاشية الخضرى على ابن عقيل، ط: (المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٥ هـ)

١٨- الخليل بن أحمد: كتاب العين (الجزء الأول)، تحقيق الدكتور عبد الله درويش، ط: (مطبعة العانى، بغداد سنة ١٩٦٧).

١٩- خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح (بحاشية الشيخ يس بن زين الدين)، ط: المكتبة التجارية سنة ١٣٥٨ هـ .

٢٠- الزجاجى، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الجمل ، تحقيق ابن أبى شنب الأستاذ بكلية الجزائر (الطبعة الثانية ، باريس سنة ١٩٥٧)

٢١- الزركشى، بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: (عيسى البابى الحلبى وشركاه، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧).

٢٢- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، ط: (المطبعة الأميرية ببولاق).

٢٣- السيوطي، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق جاد المولى وآخرين، ط: (دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٨).

٢٤- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على الأشموني (المكتبة التجارية الكبرى)

٢٥- صالح أحمد العلي: أسلوب الكتابة والهوية الثقافية القومية، من مجموعة بحوث ومقالات صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان (اللغة العربية والوعي القومي) الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤.

٢٦- عبد الرحمن أيوب (دكتور): أصوات اللغة، ط: (مطبعة الكيلاني، الطبعة الثانية سنة ١٩٦٨).

٢٧- عبد الرحمن السيد (دكتور): مدرسة البصرة النحوية (مخطوطة بمكتبة كلية دار العلوم، رسالة ماجستير)

٢٨- عبد الصبور شاهين (دكتور): التفكير الصوتي عند العرب. وهو ترجمة لبحث بالفرنسية للأب هنري فليش (مستخرج من مجلة مجمع اللغة العربية العدد ٢٣ سنة ١٩٦٨).

٢٩- القلقشندي: صبح الأعشى (الجزء الثالث من مطبوعات تراثنا)

٣٠- محمود السعران (دكتور): علم اللغة مقدمة للقارئ العربي (الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢).

* * *

31- Bloch, B. & Trager, G.L.: Outline of Linguistic Analysis (Linguistic Society of America, 1942).

32- Firth, J.R.: Papers in Linguistics, (Oxford University Press, 1967)./

33- Gairdner, W.H.T.: The Phonetics of Arabic, (Oxford University Press, 1925).

34- Heffner, R.M.S.: General Phonetics (The University of Wisconsim Press 1960).

35- Hass, W.: Zero in Linguisitcs (Studies in Linguistic analysis, special vol. of the Philological Society. 1957, pp. 33-53).

36- Robins, R.H.: General Linguistics: An Introductory Suvey (Longmans, Green & Co. Ltd. 1964).

37- Wright, W.: A Grammar of the Arabic Language, translated from the German of Caspari, (third ed., Cambridge University Press, 1951).

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩